



جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

معهد الترجمة

ترجمة النص المتخصص بين المقابلات اللفظية والبحث

الوثائقي

ترجمات طلاب الماستر في مقياس الترجمة المتخصصة

فرنسي / عربي أنموذجا

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د (الطور الثالث) في الترجمة

التخصص: الترجمة المتخصصة ومناهجها

الفرع: عربي / فرنسي

إشراف الأستاذة:

د. لامية خليل

إعداد الطالبة:

ثيزيري بشير

2020 / 2019

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

معهد الترجمة

ترجمة النص المتخصص بين المقابلات اللفظية والبحث الوثائقي
ترجمات طلاب الماستر في مقياس الترجمة المتخصصة
فرنسي / عربي أنموذجا

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د (الطور الثالث) في الترجمة

التخصص: الترجمة المتخصصة ومناهجها

الفرع: عربي / فرنسي

إشراف الأستاذة:

د. لامية خليل

إعداد الطالبة:

ثيزيري بشير

أعضاء لجنة المناقشة

معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2	رئيسا	الأستاذة الدكتورة حلومة تيجاني
معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2	مقرّرا	الدكتورة لامية خليل
معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2	عضوا	الدكتورة سهيلة مريعي
معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2	عضوا	الدكتورة حسينة لولو
جامعة مولود معمري - تيزي وزو	عضوا	الدكتور محمد أويحي خروب
جامعة يحي فارس - المدية	عضوا	الدكتور عبد القادر رسول

2020/2019

إهداء

إليكِ صديقتي، أختي، رفيقة دربي، أنيستي، خليلتي... إليكِ أمي، أنت التي عانيت ألم كل حرف وضعته في هذا العمل.

إليكِ أبي، أنت الذي انتظرت بشغف أن أملأ عيناك بدموع انتصاري على أشباح هذا العالم.

إليكِ أخي، نعم لقد فعلتها، تلك التي لطالما حلمنا بها سوياً.

لكم أهدي كل آمالي، لعيونكم أهدي كل انتصاراتي.

شكر وتقدير

أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

أشكر الدكتورة لامية خليل، على اشرافها على هذا العمل، كذا على كل توجيهاتها ونصائحها القيمة وعلى الثقة التي وضعتها في شخصي رغم كل العقبات التي واجهتها خلال انجاز هذا العمل.

أشكر الأستاذة تومي آسية، أمي الروحية، التي لم تكلّ يوماً على تقديم يد العون لي بكلّ صدق وتواضع، وعلى حضورها الدائم والمستمر في كل المراحل الصعبة التي واجهتها، وعلى كل ما علمته لي في مجال الترجمة وغيره.

أشكر مولود حمشاوي، على مساهمته القيمة في تجسيد مشروع المتمثل في انجاز منصة رقمية تعنى بالبحث الوثائقي بواسطة المدونات المتخصصة في ميدان المالية. أشكر بنك التنمية المحلية، لاسيما قسم الموارد البشرية، و قسم العلاقات الدولية وقسم المحاسبة، على كل الموارد التي زودوني بها وعلى التكوين الذي حظيت به داخل المؤسسة خلال ستة أشهر.

أشكر الطلبة اللذين كرّسوا جزءاً من وقتهم من أجل المشاركة في الدراسة الميدانية التي أجريتها لغرض هذا البحث.

أشكر كل من مدّ لي يد العون، و من وثق في قدراتي ومن شجعني على عدم الاستسلام.

مقدمة

تتميز لغة التخصص - كما هو معلوم - بخفاياها ومصطلحاتها "المرمزة" و "المشفرة"، والتي يتم استخدامها في مجالات معينة، تمثل مجال اختصاص فئة من المهنيين، بحيث يصعب على أي شخص لا ينتمي إلى هذا الاختصاص فك المعنى الذي تؤديه وذلك بالرغم من إتقانه للغة.

الأمر ذاته نجده عند مترجم النصوص المتخصصة أو النفعية، التي تتطلب منه أن يتمتع بحقل معرفي شاسع في مجال التخصص الذي تستمد منه النصوص، أكثر مما تتطلب منه إتقانا لغويا محضاً؛ لربما كان ذلك راجعاً إلى كون المصطلح يؤدي مهمة مختلفة في كل مجال تخصص على حدا. ففي الغالب ما يتولى المترجم مهمة الطبيب ليحيي نصاً طبياً في اللغة المترجم إليها، أو مهمة المحامي والقاضي، من أجل ترجمة النصوص ذات الطابع القانوني، وغالباً ما يجد نفسه في حيرة من أمره خاصة حينما يكون مبتدئاً لتوه في المجال المهني، كما أن مجالات التخصص عديدة ومصطلحاتها تتجدد وتحين يوماً بعد يوم ناهيك عن المصطلحات الانتقالية (Terminologie transitoire) التي تعرف تحولا دلالياً عندما يتم استعمالها في سياق غير ذلك الذي أنت من أجله، ولأغراض دلالية مختلفة تماماً، تفرض على المترجم أن يواكب التغيرات التي قد تطرأ على المصطلح.

هذا وتظل لغة التخصص الوسيلة الأساسية من أجل التعبير عن الانفجار المعرفي والتكنولوجي الذي يشهده العالم. ورغم كون علم الترجمة يزخر بنظريات لمست شتى زوايا العملية الترجمية، إلا أن الترجمة المتخصصة لم تحظ بقسطها من التنظير لكونها مجالاً

حديث النشأة؛ ظهرت الحاجة إليها بظهور التطورات العلمية والتكنولوجية، وضرورة تطوير الاقتصاد كأهم فرع يتحكم في إبراز القوى العالمية الكبرى، إلا أن العقبات التي تواجه المترجم، تتعدى مجرد إتقان هذا الأخير للغتي المتن والهدف، بل بتطور ميادين عمل الترجمة، مجالاتها، استدعى الأمر تطوير طرائق ترويضها، وهذا ما أسهم في تداخل ميدان علم الترجمة واتحاده بميادين علمية أخرى، مولدًا مقاربات ترجمية ركزت على الترجمة من وجهات نظر متعددة، حاولت كل منها وضع حلول لبعض هذه المشاكل.

هذا وقد وُلد تداخل علم الترجمة بعلم اللسان، المقاربة اللسانية التي انقسمت بدورها إلى: المقاربة الأسلوبية المقارنة، المقاربة اللسانية النظرية، المقاربة اللسانية التطبيقية والمقاربة اللسانية الاجتماعية. درست هذه الأخيرة اللغة كظاهرة اجتماعية، حيث اهتمت بالمفارقات الاجتماعية الثقافية، وبالتالي المفاهيم، بين اللغات التي تتصادم في إطار الترجمة.

والأمر ذاته نجده في المقاربة النصية؛ إذ تهتم بالنص موضوع الترجمة كعنصر أساسي للعملية الترجمانية؛ بحيث يقوم المترجم بتحليل مكوناته الدلالية واللغوية، تحديد نوعه، مستوى تخصصه والهدف منه، من أجل ضمان فهم شامل للنص قبل الشروع في ترجمته. كما تعتمد هذه المقاربة على التناص؛ الذي يتمثل في قراءة نصوص أخرى تكون قد عالجت الموضوع نفسه الذي يعالجه النص موضوع الترجمة، والهدف منها هو أن

يستلهم المترجم القواعد الأسلوبية والنصية المستعملة داخل سياق استعمالها اللغوي الطبيعي.

هذا، و تعتمد إستراتيجية البحث الوثائقي مبدأ التناص؛ من خلال ارتكازها على النصوص المتخصصة التي تعالج الموضوع نفسه، من أجل تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات للمترجم.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن المترجم لطالما لجأ إلى البحث الوثائقي، إذ كان قديماً يعتمد على الكتب والمقالات المتخصصة، من أجل الحصول على معطيات قد تفيده في ترجمته. فالبحث عن المعلومة اللغوية أو الموضوعاتية قبل الشروع في الترجمة لا يعتبر مبدأ حديث النشأة، بل ما يعتبر حديث النشأة هي مناهجه التي عرفت تحييناً معتبراً منذ تسعينيات القرن الماضي؛ ويرجع ذلك إلى تطوّر مجال الإعلام والاتصال، ومجال الإعلام الآلي. من بين المناهج التي اعتمدها الترجمة حديثاً، منهج البحث الوثائقي عبر المدونات اللسانية الرقمية من أجل الترجمة، إذ سمحت التطورات التي طرأت على ميدان اللسانيات بتسهيل عملية الترجمة من خلال "آلية" بعض من مراحلها.

هذا، وقد تحوّلت اللسانيات التقليدية (Armchair linguistics/ Linguistique du fauteuil) من صورة يكون فيها عالم اللسان جالسا على كرسي (من هنا أتت تسمية Linguistique du fauteuil) في مكتبه، ليعالج مدونة تأتي على شكل مجموعة من النصوص الورقية، إلى اللسانيات الحاسوبية، التي يعتمد فيها عالم اللسان على الوسائل

المعلوماتية ومختلف الكفاءات الحاسوبية بالإضافة، لمعالجة أعداد هائلة مقارنة باللسانيات التقليدية، من مدونات تأتي في صيغة رقمية.

كذا الأمر، بالنسبة للمترجم الذي لم يعد يكتفي بترجمة نصّ في صيغة ورقية مستندا إلى قاموس المفردات. بل أصبحت الترجمة نشاطا يتم اللجوء إليه في تخصصات متعددة، منها الصحافة، عند ترجمة العناوين أو المقالات الصحفية في إطار الترجمة والنشر (Transéditition/ Transediting) ، مجال السمي البصري في إطار إصدار نسخ معدلة من الانتاج السمي البصري (Versionisation /Versioning)، يتم تعديله حسب خصوصيات الثقافة التي يُوجّه لها، مجال الدعاية والاعلان الذي يلجأ إلى الانتاج الترجمي (Transcréaction/ Transcreating) من أجل تسويق العلامة التجارية حسب متطلبات المتلقي في اللغة الهدف.

بالإضافة إلى ترجمة المواقع الالكترونية (Localisation /Localising) التي تستدعي إلى جانب الكفاءة اللغوية والكفاءة المصطلحية، كفاءات ما بعد لغوية تتمثل في الكفاءة الأدواتية (Compétence instrumentale) التي تسمح بإتقان الأدوات الحديثة للترجمة، والأدوات والبرامج اللغوية والمعلوماتية المختلفة، التي تؤدّي كل منها مهمة محددة، تصب كلّها في إطار ترجمة مضمون رقمي بكل عناصره: لغوية، رقمية، معلوماتية، ثقافية وتقنية تتلاءم وحاجيات المتلقي، وكذا الكفاءة الإجرائية (Compétence procédurale) التي تتمثل في إمكانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أية مشكلة مهما كانت طبيعتها.

وانطلاقاً من ذلك، تساءلنا عن الاستراتيجيات التي يجب على أستاذ الترجمة أن يلقيها لطلابه من أجل اكتساب هذه الكفاءات التي أصبح المترجم المحترف مطالباً بها، من أجل فرض مكانته في سوق الترجمة، في ظل كل هذه التغيرات، خاصة وأن الإستراتيجية المنتهجة خلال دروس الترجمة، تساهم في بناء شخصية المترجم.

ولطالما ساد الاعتقاد بأن الترجمة - سيما المتخصصة -، ما هي إلا عملية تقابل المفردات بين لغة وأخرى، خاصة وأن لغة التخصص تُعرف باستعمالها لعدد وفير من المصطلحات المتخصصة. إلا أن هذا لا يعني بأن لغة التخصص لا تحمل مكونات أخرى، وهذا ما حاولنا التوصل إليه من خلال اختيارنا للنص المالي كمدونة لبحثنا، وذلك بحكم التبادلات والصفقات الاقتصادية التي يشهدها العالم دون انقطاع، إذ أصبحت ترجمة النص الاقتصادي بصفة عامة، والمالي بصفة خاصة، تحظى باهتمام كبير لدى المترجمين المحترفين؛ لأنه يمثل جزءاً معتبراً من عملهم. كما سعى - وبقوة - أساتذة الترجمة في الجامعات إلى منح أفضل تكوين ممكن للمترجمين المبتدئين وفقاً لمتطلبات سوق الترجمة.

والجدير بالذكر - هنا - أن المرحلة التي سبقت إيداعنا للمشروع الأولي، سمحت لنا بتحديد أهمية موضوع بحثنا من خلال تطلعنا على دراسات سابقة تم إجراؤها في السياق نفسه، حيث استنتجنا أهمية تحديد المترجم لإستراتيجية ناجعة قبل خوضه غمار الترجمة، وكذا أهمية إتقان الطالب للمنهجية قبل إتقانه للغة المتخصصة التي تعتبر مساراً تعليمياً يستمر

طيلة المرحلة التعليمية والمهنية. وفي ظل توفر المعلومة بفضل وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، أصبح تحديد كيفية تحصيلها أمراً في غاية الأهمية في مجال الترجمة. إذ يمر تحصيل المعلومة بعملية البحث التي يجب تحديدها حسب طبيعة المعلومة الجاري البحث عنها، فالمعلومة المصطلحية قد يتم تحصيلها من خلال البحث المصطلحي، أما المعلومة الموضوعائية فتستدعي اللجوء إلى البحث الوثائقي في موضوع النص من أجل الحصول عليها.

انطلاقاً من ذلك اخترنا دراسة هذا الموضوع، الذي يركز على الإستراتيجيتين الأساسيتين التي يلجأ إليهما الطالب والمترجم من أجل الحصول على المعلومة لفائدة ترجمته، بحيث نهدف إلى إظهار مدى نجاعة البحث المصطلحي وحدوده، سيما الآتي؛ كونه أحد الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً في أقسام الترجمة المتخصصة، وكذا أهمية البحث الوثائقي في شتى طرائقه، وتلقي المترجم مبتدئاً كان أم محترفاً، على التخلي عن الفكرة التي تسلم بأن الترجمة عبارة عن نقل لغوي للمصطلحات من لغة إلى لغة أخرى من خلال إيجاد مقابلات لفظية في اللغة الهدف.

هذا، ولا يزال البحث الوثائقي طريقة لم تحظ بقسطها من الاهتمام في معاهد الترجمة في الجزائر؛ فجميع المقاييس التي تدرس ترغم الطالب على القيام بالعملية الآلية التي هي ترجمة النص من لغة إلى أخرى، من خلال النقل الصحيح للمصطلحات، مما يجعله أسير القاموس الذي يحصره بين دفتيه.

كما أننا نرتئي إلى تحقيق هدف آخر، ألا وهو انشاء مدونة رقمية متخصصة في المجال المالي ثنائية اللغة (فرنسي/عربي)، من شأنها أن تثري قائمة الموارد البحثية المتخصصة التي تُعنى باللغة العربية، إلا أن الأمر ليس بالهين نظرا للشروط التي تتطلبها هذه العملية لاسيما الإلمام بمعارف كافية في مجال الإعلام الآلي.

كما نأمل - كذلك - من خلال هذا البحث، التوصل إلى تحديد إستراتيجية ترجمة النصوص الاقتصادية عامة و المالية خاصة، تكون ناجعة على مستوى الجودة، ويأتي على رأسها اقتصاد الوقت الذي غالبا ما يعدّ أحد المشاكل التي يواجهها المترجم خاصة المحترف، وأن تسمح لطالب الترجمة أن يكتسب الكفاءات التي تتطلبها مهنة الترجمة في القرن الواحد والعشرين.

واستنادا إلى ما سبق، خلصنا إلى إشكالية تركز على إستراتيجيتين ترجميتين:
الإستراتيجية الأولى، هي أول مردّ طالب الترجمة نظرا لسهولةها واقتصادها للوقت والطاقة، وهي **البحث المصطلحي الآني** الذي يتم من خلال القاموس الذي يمنح المقابلات اللفظية. أما الإستراتيجية الثانية فقد يلجأ إليها الطالب لكن دون إدراكه لذلك، وهي **البحث الوثائقي**، الذي يعزز التكافؤ دون أن يقصي التقابل.
وعليه، نتساءل:

- ما مدى نجاعة كلّ من البحث المصطلحي الآني والبحث الوثائقي في مساعدة المترجم المتعلّم على تخطّي المشاكل التي قد يواجهها عند ترجمة النصوص

المالية؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية تبادرت إلى أذهاننا تساؤلات فرعية تبلورت على النحو

التالي:

- فيما تتجلى مظاهر نجاعة البحث المصطلحي الآني في الترجمة المتخصصة؟
- أين تكمن أهمية البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة؟
- هل تسمح كل من هاتين الإستراتيجيتين للطالب، باكتساب الكفاءات اللازمة لتطوير شخصيته كمترجم القرن الواحد والعشرين؟
- وما مدى مساهمة كلّ منهما فيضمان جودة الترجمة خاصة في السياق الأكاديمي الذي تقاس فيه الجودة من خلال ترجمات أقل ما يقال عنها خالية من الأخطاء على كافة المستويات؟

- ما هي المعايير التي يمكن أن يعتمدها الأستاذ المُقيّم من أجل تقييم جودة الترجمات التي يتم إجراؤها في القسم؟

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية، افترضنا أن:

- البحث المصطلحي قد يكون إستراتيجية ناجعة بما أن النص المتخصص - لاسيما المالي - ، يحتوي على نسبة كبيرة من المصطلحات المتخصصة.

- أما البحث الوثائقي فمن شأنه أن يكون إستراتيجية ناجعة في ظل ترجمة النص الاقتصادي المالي، كون هذا الأخير لا يحتوي فقط على المصطلحات المتخصصة، بل يتضمن تراكيب وأساليب خاصة، صور بيانية كالاستعارة، الكناية، التلازم الفظي والانعكاس الدلالي... إلخ، التي لا تكفي بالتقابل اللفظي بل تستدعي التكافؤ الدلالي والوظيفي.

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية التي طرحناها، صغنا الفرضيات التالية:

- قد تتحقق نجاعة البحث المصطلحي الآتي من خلال منح المصطلحات المناسبة للسياق في ظرف قصير من الزمن وبصورة دقيقة، خاصة وأن الإنتاج المصطلحاتي والمعجمي قد تطوّر حسب متطلبات مجالات التخصص التي تتدخل فيها الترجمة.

- إن البحث الوثائقي يعتبر مهمًا كونه يمسّ كافة مستويات النص، إذ يمكن إجراء بحث حول الفوارق المفاهيمية التي قد تتواجد بين لغتي عمل المترجم، كما يمكن البحث عن المستويين الأسلوبي والتراكمي للغتي المتن والهدف من خلال المقاربة النصية، وهو الأمر الذي لا يسمح به البحث المصطلحي.

- يعد البحث الوثائقي الإستراتيجية الوحيدة التي تسمح للطالب باكتساب الكفاءات التي تتطلبها سوق الترجمة، بينما يعد البحث المصطلحي الآتي . من خلال التقابل اللفظي - عملية آلية لا تستدعي ولا تطوّر الكفاءات المطلوبة من المترجم المتخصص.

- يساهم البحث المصطلحي في ضمان دقة المصطلحات المتخصصة بفضل جودة القواميس لاسيما عندما تُعنى بميدان محدد.

- يساهم البحث الوثائقي في تجنب الطالب الوقوع في الأخطاء اللغوية والأسلوبية من خلال اعتماده على مبدأ التناسل لاكتساب المعلومة، والمطالعة في اللغتين المتن والهدف بمختلف مراحلها للإلمام بقواعد وخصوصيات لغتي العمل خاصة لغة الهدف.

- يمكن للأستاذ أن يعتمد حصرياً معايير أكاديمية لتقييم جودة الترجمة، بما أن الترجمة قد أجريت في القسم، دون أخذ بعين الاعتبار معايير الجودة المعمول بها في السياق المهني.

وللإجابة عن إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية، والتحقق من فرضياتنا السابقة اعتمدنا على جملة من الدراسات السابقة التي طرحت جانبا من إشكاليتنا، ومن بين الأعمال البارزة نذكر: كتاب "كريستين ديريويو" (Cristine Durieux)، المعنون بـ « Fondements didactiques de la traduction technique » الذي قامت فيه بدراسة تقابلية بين البحث المصطلحي والبحث الوثائقي في إطار القيام بتمارين تُعنى بترجمة النصوص التقنية.

تليه دراسة "فريدي بلاسار" (Freddie Plassard) التي تطرقت في كتابها « Lire pour traduire »، إلى أهمية المطالعة في كافة مراحل الترجمة كما تحددها نظرية المعنى أي: "مرحلة الفهم"، "مرحلة الاستيعاب"، "مرحلة إعادة الصياغة".

كما اعتمدنا على دراسة "أليس بيشات" (Alice Buchat) التي تعرضت في كتابها « La traduction économique : Théorie et pratique »، إلى الترجمة الاقتصادية، من خلال اقتراحها لمسار بحثي يعتمد هو الآخر على البحث الوثائقي في لغتي المتن والهدف، كإستراتيجية كفيلة بحل مختلف المشاكل المتعلقة بهذا النوع من النصوص.

أما في الإطار التقني، فقد اعتمدنا على كتاب قام فيه صاحبه "ردي لوك" (Rudy Loock) بمزج "علم اللسان الحاسوبي" (Linguistique computationnelle)، كمجال يستخدم النصوص والمدونات الرقمية من أجل دراسة ظواهر اللغة الأصلية أو اللغة المترجمة على حدا دون أن تربط بينهما علاقة ترجمية، بالترجمة كعلم قائم بنفسه، مولداً من هذا المزج ما أطلق عليه تسمية ترجمية المدونة كتسمية أطلقها على كتابه (La traductologie de corpus)، قام من خلاله بشرح تطوّر استخدام المدونات كأدوات ترجمة بمساعدة الحاسوب، وكذا مسار استحداثها، مرصداً لنا قائمة ثرية من المدونات التي تم استحداثها في أطر رسمية لدى مؤسسات رسمية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأوروبي، أو المدونة الإنجليزية الوطنية (British National Corpus)، وتلك المدونات

التي تم استحداثها في أطر أكاديمية، في سياق مشاريع بحثية ضمت أساتذة باحثين في هذا المجال، وطلبة ومخابر بحث تابعة للجامعة.

وللوصول إلى غاية هذه الدراسة ونتائجها المرجوة، وضعنا خطة منهجية تتكون من ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، نفصلها فيما يلي:

تطرقنا في الفصل الأول، إلى "الترجمة المتخصصة والنص الاقتصادي المالي"، قسمناه إلى مبحثين: عالجا في المبحث الأول، العناصر المتعلقة بالترجمة المتخصصة لاسيما لغة التخصص، النص المتخصص ومميزاته وكذا معايير تصنيف النص المتخصص ومستويات تخصصه. أما المبحث الثاني فيشمل تحليلا مفصلا للنص الاقتصادي المالي - والذي يمثل موضوع دراستنا -، حاولنا فيه تحديد مميزات هذا النوع من النصوص وكذا طبيعة المشاكل التي تطرحها لاسيما عند الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية التي تشهد نوعاً من الفراغ المصطلحي وكذا المفاهيمي مقارنة باللغة الفرنسية.

تعرضنا في الفصل الثاني إلى "إستراتيجيتي البحث المصطلحي والبحث الوثائقي"، حيث قسمناه هو الآخر إلى مبحثين؛ يدرس المبحث الأول المصطلحية كعلم وكمجال قديم الكثير للترجمة المتخصصة، لنمرّ من خلاله إلى البحث المصطلحي عامة ثم إلى البحث المصطلحي الآني على وجه الخصوص، والذي يلجأ إليه المترجم وطالب الترجمة من أجل الحصول على مقابلات لفظية ومصطلحية عامة عادة ما تكون خارجة عن سياق استعمالها.

وتوقفنا في المبحث الثاني، عند إستراتيجية البحث الوثائقي، تعرضنا فيه إلى مراحل هذا الأخير، وكذا مختلف المصادر التي تسمح بالقيام بالبحث الوثائقي لغرض الترجمة المتخصصة، كما عمدنا التركيز على المدونات الرقمية كأداة ترجمة بمساعدة الحاسوب، تعزز البحث الوثائقي الذي يتجلى في المطالعة المعمقة للمصادر البحثية من أجل الإلمام بموضوع الترجمة واستخراج المفاهيم والمصطلحات في سياق استخدامها.

خصصنا الفصل الأخير وفي إطار الدراسة الميدانية من هذا البحث، لدراسة تحليلية نقدية للترجمات التي أجراها طلاب الماستر بمعهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، وقسمناه - أيضا . إلى مبحثين، يهتم المبحث الأول بتحديد معايير تقييمية تخص الترجمة المتخصصة كترجمة مهنية، والإطار الأكاديمي، بحكم أن المترجمين هم طلاب في أقسام الترجمة من جهة، وطريقة استحداثنا للمدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة (فرنسي/ عربي)، محاولين تحديد معظم المراحل التي مررنا بها، لاسيما المراحل المتعلقة بمجال الترجمة. وتجدر الإشارة - هنا - إلى أننا لم نرصد كافة المراحل التقنية المتعلقة باستحداث المنصة التي تم فيها توطين المدونة؛ لأنها تتجاوز حقل تخصصنا كمتترجمين وكمستحدثين مبتدئين لأدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب.

أما المبحث الثاني فقد رصدنا فيه النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تحليل الترجمات التي أنجزها الطلاب، معتمدين من جهة، على القاموس المتخصص كأداة للبحث المصطلحي الآني الذي يمنح المقابلات اللفظية، والمدونة الرقمية التي قمنا باستحداثها

لغرض هذه الدراسة كأداة للبحث الوثائقي تشمل كافة مستويات النص المتخصص من جهة أخرى.

وختمنا بحثنا بعصارة ما توصلنا إليه من استنتاجات، دبجناها في آخر البحث، يمكن القول إنها بقدر ما حاولت أن تجيب عن الأسئلة التي شكلت صلب البحث، بقدر ما ستثير الكثير من التساؤلات التي تعيد صياغة الإشكالية المطروحة بكيفيات أخرى.

ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات التي تفرعت منها، انتهجنا المنهج التجريبي، الذي يركز على الوصف والتحليل.

ومن أجل التحقق من مدى نجاعة هاتين الإستراتيجيتين، سنقوم بتقديم نص مالي أخذناه من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، لمجموعة من الطلبة بمعهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، من أجل ترجمته حسب آليتهما، وبالتالي التوصل إلى نتيجة تقضي بنجاعة إحداهما دون الأخرى أو تكاملهما في ظل الترجمة المتخصصة.

هذا وقد خصصنا الحديث في بحثنا هذا عن الألفاظ عوضاً عن المصطلحات؛ بحكم أن النص المتخصص لا يتكون حصرياً من المصطلحات المنتمية إلى المجال الاقتصادي المالي فحسب، بل يحتوي على جزء معتبر من الكلمات التي تنتمي إلى اللغة العامة، قد يأتي استخدامها كعناصر رابطة بين العناصر المتخصصة كالمصطلحات، والرموز والتراكيب إلخ، أو ككلمات عامة استخدمت للأغراض الخاصة. فلا يمكن في هذا السياق

تسميتها بمصطلحات لأنها ليست كذلك كما أنها ليست كلمات عادية بحكم أنها تستخدم في سياق خاص.

أما منهجية التوثيق، فقد اعتمدنا على طريقة APA في طبعتها السادسة، في توثيق مصادر بحثنا ومراجعته.

ومن المسلم به والمتعارف عليه أن لكل بحث . مهما كان نوعه ومجاله . صعوبات تعترض طريقه في سبيل إخراجهِ إلى النور، ولم نكن بدعاً في هذا المجال، فقد وقفت في طريقنا الكثير والكثير من الصعوبات والعراقيل، أولى هذه الصعوبات تمثلت في الإلمام بالإطار التقني الذي تتطلبه هذه الدراسة، ويأتي على رأسها استحداث المدونة الرقمية التي وفرناها للطلاب، كوسيلة ترجمة بمساعدة الحاسوب تُعنى بالبحث الوثائقي. فقد تطلب الأمر، إتقان تقنيات متعددة تعتبر مراحل إجبارية لإنجاز المدونة. فلم يكف قيامنا بقراءات نظرية من أجل حل هذه المشكلة، بل استدعى الأمر تمرننا على هذه البرامج المعلوماتية التي لم نحصل عليها بسهولة نظراً لأسعارها الباهظة.

كما واجهنا في الجانب النظري صعوبة إيجاد مصادر ومراجع تدرس موضوعنا باللغة العربية، وهذا ما دفعنا إلى الاعتماد على المصادر الأجنبية بكثرة، وهذه الحالة أجبرتنا - في أغلب الأحيان - على استحداث مصطلحات جديدة من أجل التعبير عن المفاهيم التقنية التي يتضمنها بحثنا.

أما على مستوى المدونة، وجدنا صعوبات في جمع النصوص التي كانت من شأنها أن تشكل المدونة الرقمية، فقد توجهنا إلى عدة مؤسسات مالية حكومية وخاصة من أجل تزويدنا بالموارد النصية، إلا أن القوانين الداخلية لمعظم المؤسسات تمنع ذلك، نظراً للطبيعة السرية للمعلومات التي يتم معالجتها.

ومع ذلك وافق بنك التنمية المحلية بتزويدنا بهذه المعلومات، بشرط أن نجتاز فترة تدريبية على مستوى مديرية التجارة والعلاقات الدولية، ومديرية الموارد البشرية لا تقل عن ثلاثة أشهر بكل من هاتين المديريتين، لكننا تفاجئنا بعدم توفر موارد نصية باللغة العربية، مع أننا كنا نودّ في البداية استحداث مدونة متقابلة (Corpus comparable) تُعنى بالنصوص المدونة باللغة الفرنسية من جهة، والنصوص المدونة باللغة العربية من جهة أخرى، من أجل تطبيق مبدأ التناص في الترجمة من خلال البحث الوثائقي.

لهذا اكتفينا بالنصوص المدونة باللغة الفرنسية، ترجمنا البعض منها، قبل دمجها في المدونة الرقمية المتوازية (Corpus parallèle).

الفصل الأول:

الترجمة المتخصصة وعناصرها

الأساسية

تمهيد الفصل:

المبحث الأول: الترجمة المتخصصة، لغة التخصص والنص المتخصصة

تعدّ الترجمة المتخصصة البنية التي يركز عليها بحثنا، لهذا وجب علينا التعرّيج على ماهيتها، والتي تختلف من وجهة نظر لأخرى حسب عوامل محددة. وسوف نتطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالترجمة المتخصصة والتي تتمثل في لغة التخصص التي تعدّ المادة الأساسية التي تخضع لهذا النوع من الترجمة، وكيف أن البعض يطلق عليها تسمية "لغة التخصص" بينما يفضل البعض الآخر تسمية "اللغة المتخصصة". سندرس خاصيات هذه اللغة على مستويين: ندرسها - أولاً - من حيث هي لغة قائمة بنفسها. وأما الثاني ندرسها من حيث هي نظاماً لغوياً ثانوياً يخضع لقواعد اللغة المتعارف عليها. وبما أن اللغة التخصص عناصر مكونة لها، ارتأينا التطرق لنص التخصص بصفة عامة، والنص المالي بصفة خاصة، حيث نذكر مميزاته في مرأى الترجمة المهنية ومستويات تخصصه التي كثيراً ما تحدد الإستراتيجية التي يجب على المترجم تبنيها.

1. تعريف الترجمة المتخصصة:

تتكون الترجمة - في مجملها - من مجموعة من العمليات ومن المبادئ، ومن النظريات ومن الأدوات، تساهم كلُّ منها فيما يعينها لمنح القارئ نصّاً يغنيه أو قد يغنيه عن النص الأصلي... لكن هل يقتصر تعريف الترجمة المتخصصة على هذين السطرين فقط؟ لا نظن ذلك، إذ لا يزال أعرق مترجمي ومنظري عصرنا يدرسون هذا الحقل الذي هو وليد حقل الترجمة بصفة عامّة، فهذا يدلّ - دون شكّ - على أن أهميتها تزداد يوماً بعد يوم، خاصة وأنها تسبح في غمار العولمة، والعصرنة والتكنولوجيا بشتى أنواعها وميادينها.

هذا وقد حصدت لنا "سكاريا" (Scarpa) واقع الترجمة المتخصصة حول العالم خلال العشريتين الماضيتين، على شكل أرقام تبين الطلب المرتفع لهذا المجال:

En ce qui concerne seulement la traduction spécialisée, Nida (1997, p. 9) indique, au milieu des années 1990, que plus de deux milliards de pages par année sont produites par l'Union Européenne, l'OTAN, l'OMS et l'ONU, ainsi que par des sociétés et des associations internationales dans le monde entier. En ce qui concerne la typologie des documents, des données récentes (Vande Walle, 2007) indiquent qu'en 2006 en Europe, 99% des textes traduits étaient des textes pragmatiques. Ces textes provenaient des domaines techniques (39%), commercial (26%), juridique (12%), médical (9%), administratif (9%), et scientifique (4%) (2010, p. 85).

التسطير مثلاً.

" فيما يخص الترجمة المتخصصة دون غيرها، يشير "نيدا" (Nida, 1997, p. 9) في أواسط التسعينات، أنه يتم تحرير أكثر من 2 مليار صفحة من طرف الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، المنظمة الدولية للصحة وهيئة الأمم المتحدة، لاسيما من طرف الشركات و

الهيئات الدولية في العالم بأكمله. أما فيما يتعلق بأنواع النصوص، فتشير معطيات حديثة (فاندل وال، 2007) بأنه في عام 2006 بأوروبا، 99% من النصوص التي تمت ترجمتها هي نصوص نفعية، تتبع من المجالات التقنية بنسبة 39 %، مجال التجارة بنسبة 26 %، القانون بنسبة 12 %، المجال الطبي بنسبة 9 %، الإداري 9 % وأخيرا المجال العلمي بنسبة 4 %". (ترجمتنا).

كما أن الاهتمام بهذا الميدان يتزايد بسبب العراقيل التي لا تزال تثير تفكير ذوي الاختصاص في هذا المجال، فالمنظرون واللسانيون يدرسونه من أجل وضع نظريات عصريّة تواكب التطور الذي تشهده؛ لأن النظريات التأسيسية لهذا الحقل المعرفي لم تعد تفي بالغرض؛ لأن تطويرها تم في ضوء الترجمة الدينية والأدبية، تقول "سكاربا" في هذا الصدد: « Pour le linguiste, l'aspect de la traduction qui revêt le plus grand intérêt est la théorie de la traduction (...) la traduction est donc une façon de comprendre comment fonctionne la langue ». (Scarpa, 2010, pp. 89-90).»

" يرى اللسانيون/ اللغويون، أن نظرية الترجمة هي التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام

(...) لذلك فهي إحدى الطرائق التي تفهم من خلالها كيفية اشتغال اللغة." (ترجمتنا)

يلجأ علماء الترجمة إليها في إطار دراسات مقارنة لظواهر لغوية وترجمية، لشرح العناصر المتدخلة فيها، وكذا الفوارق المتواجدة بين اللغتين الجاري الترجمة منها وإليها، من أجل البحث عن الحلول للعقبات التي يواجهونها منها لغوية، مفاهيمية، مصطلحية، وعملية... أمّا مدرّسو الترجمة المتخصصة، فيبحثون في دراساتهم، عن أحسن الكيفيات وأنجع السبل لتعليم/ تعلم الترجمة المتخصصة وتكوين مترجمي المستقبل.

(وسوف نفضل الحديث في النقطة فيما بعد)

وانطلاقاً من ذلك يمكن تعريف الترجمة المتخصصة، - من منظور أكاديمي -، بأنها ترجمة النصوص المحررة في لغة غير اللغة العامّة، كما يطغى فيها مجال تخصص معيّن على المحتوى الكامل للنص. ولعلّ أبسط تعريف لها - في هذا الإطار - يكمن في مضاهاتها بما سمي بالترجمة العامّة التي هي كل عملية ترجمة تجرى على نص محرر بلغة سهلة الفهم، لغة المواطن البسيط، معنى هذا أن الترجمة المتخصصة هي كل ما ليس ترجمة عامة.

ومع ذلك، فالنقاش يدور حول تصنيف نوع النصوص المنتمية إلى هذه أو تلك، إذ أن الترجمة العامّة قد تضمّ، إضافة إلى النصوص العامة، النصوص الأدبية، وإن كان هذا صحيحاً فلما لا يفهم مؤلّفات "جون بول سارتر" (Jean Paul Sartre) الأدبية إلا نخبة من المثقفين، ولما لا يتداول عامّة الشعب قصائد "بودلير" (Baudelaire)، وهل تعدّ نصوص التبسيط العلمي نصوصاً عامّة كون لغتها سهلة المنال؟

A l'université, la traduction spécialisée tend à être dissociée de la traduction littéraire, apanage des filières pensées comme « nobles » car non appliquées (au sens où elles ne se préparent pas au monde de l'entreprise). La traduction littéraire pourrait pourtant être considérée comme une forme de traduction spécialisée. (Lavault-Olléon, 2007, p. 46)

" يقوم العمل في الجامعة على فصل الترجمة المتخصصة عن الأدبية التي تعتبر حكرًا على الشُعْبِ التي يمكن اعتبارها "سامية" لكونها غير تطبيقية (معنى هذا أنها لا تكون الفرد للالتحاق بعالم المؤسسات)، رغم ذلك يمكن اعتبار الترجمة الأدبية أحد أشكال الترجمة المتخصصة. " (ترجمتنا)

نستنتج مما سبق، أن تعريف الترجمة المتخصصة في الوسط الأكاديمي لا يزال يشوبه الغموض؛ لأن بعض الآراء تسلّم بأن المؤلفات الأدبية لا يمكنها أن تكسب المترجم قوت يومه، مقارنة بالنصوص التقنية أو العلمية أو القانونية، مع وجود بعض من الصحة في هذا المبدأ خاصّة في إطار الوضعية الذي تتواجد عليها الترجمة بالجزائر، أين تكاد تنعدم مكانة المترجم الأدبي، ودور النشر التي قد تولي اهتمامها للمؤلفات الأدبية المترجمة في ضوء الطلب الذي يتزايد سنة عن أخرى، خاصّة وأن التفتح نحو مجال ترجمة المؤلفات الجزائرية بدأ يتزايد، فقد لاحظنا ذلك من خلال تهافت الطلبة، لاسيما المقبلين منهم على إنجاز مذكرات التخرج، إلى البحث عن ترجمات مؤلفات كتاب جزائريين ودراستها، أين يجد البعض أنفسهم مجبرين على التوجه إلى موضوعات أخرى أو اختيار مدونة على أساس إتاحتها وليس على أساس معايير علمية.

أمّا بالنسبة للمترجمين الرسميين، فالترجمة المتخصصة هي كل ترجمة تجرى في إطار المهام الموكلة لهم، إلا أن هذا التصنيف لا يعد دقيقا بما فيه الكفاية، بما أنه قد يلجأ المترجم، في إطار عمله، إلى ترجمة نصوص لا تمت بصلة للميادين المتخصصة بناء على طلب الزبون أو ما يدعى بـ«donneur d'ouvrage» .

ففي هذه الحالة يمكننا القول أن تمييز الترجمة المتخصصة عن غيرها يختلف باختلاف معايير التصنيف - المأخوذة بعين الاعتبار - ، فإذا كان النطاق المهني هو المعيار، نعتبر - في هذه الحالة - كل ترجمة تجرى في إطار مهني: ترجمة متخصصة ولا تأخذ

بعين الاعتبار طبيعة النص المترجم، وإن كان الميدان هو المعيار، نعتبر كل ترجمة تجرى على نصّ يهيمن فيه ميدان معين: ترجمة متخصصة (مقال صحفي يرصد أخبار البورصة يعدّ نصًا صحفيًا أكثر ما هو مالي؛ لأنّه صدر في إطار صحفي بالدرجة الأولى)، وإن كان المصطلح هو المعيار، نعتبر كل ترجمة تجرى على نصّ «مشفّر»⁽¹⁾: ترجمة متخصصة.

وعليه، بإمكاننا أن نستنتج بأن التصنيف قد يأتي نسبة لميدان التطبيق، أو نوع المدونة الخاضعة للترجمة، أو الأداة الواجب ترجمتها (Lavault-Olléon, 2007, p. 47).

أما نحن نرى، أن الترجمة المتخصصة هي كل عملية « translating »⁽²⁾، أي نقل محتوى نصي من لغة إلى أخرى، بكل ما تحتويه من مراحل ومعايير وأسس وما يحتويه النص من عناصر لغوية، و ثقافية، و معرفية وإخبارية. يكون هذا المحتوى خاصًا بميدان معرفي معيّن، ويتطلّب إمكانيات تتعدّى الإتقان الجيد للغتي العمل لتذهب إلى الإلمام بالمعارف العملية الخاصة بالميدان المذكور، كما أنها ليست ناتجا فقط « translation »، فالناتج في هذه الحالة هو النص المترجم الذي نستطيع تسميته بالنص المتخصص. كما

(1) - نقصد بالتشفير، المصطلحات والرموز المستخدمة في بعض التخصصات ولا يتقنها إلا المنتمين إلى هذا التخصص، وبالتالي يأتي النص مشفّرًا بالنسبة للقارئ الخارج عن إطار هذا الأخير

(2) - فضلنا استخدام المصطلح باللغة الانجليزية، لأنه يبين الفرق بين الترجمة كعملية والترجمة كنتاج، على عكس اللغة الفرنسية التي تستخدم مصطلحا واحدا للتعبير عن المفهومين وبالتالي استخدام مصطلح Traduction لن يكون مجديا في شرح الفكرة.

قد تدل تسمية الترجمة المتخصصة عن التخصص أكاديمي الذي يعنى بالترجمة في كل أبعادها النظرية والتطبيقية التي تتوج بشهادة في نهاية المسار الدراسي.

والجدير بالذكر - هنا - أن الدراسات الترجمة الحديثة، تدرس الترجمة على كونها عملية وظاهرة ونتاجا في فرعها الوصفي (علم الترجمة الوصفي)، أكثر مما تدرسها بهدف وضع تعليمات بخصوص مشاكلها (علم الترجمة التطبيقي)، وهذا ما تؤكد "سكاربا" في قولها:

Dans une approche visant en outre les besoins immédiats de la formation de traducteurs, (...) l'aspect qui revêt le plus grand intérêt est en effet la description de la manifestation des phénomènes de la traduction comme opération et comme produit avec un intérêt particulier pour la nature du processus de la traduction et pour les concepts théoriques de la discipline. (Scarpa, 2010, p. 91)

التسطير مآ

" في مقارنة تستهدف أيضا المتطلبات الآنية لتكوين المترجمين، يكون الطابع الذي يكتسي أكبر قدر من الأهمية بالفعل هو وصف حدوث الظواهر الترجمة باعتبارها عملية ونتاجا في آن واحد مع إيلاء اهتمام خاص لطبيعة العملية الترجمة وللمفاهيم النظرية لهذا الحقل." (ترجمتنا)

وعليه، بما أن أول عنصر من عناصر الترجمة المتخصصة التي يحتك بها المترجم في عمله، هو عنصر اللغة التي قد تسمى بلغة التخصص أو اللغة المتخصصة، وبما أننا اخترنا في هذه الدراسة، تصنيف الترجمة المتخصصة عن غيرها وفقا لمعيار النص الذي

يحمل في طياته كل مميزات اللغة المتخصصة، ارتأينا ضبط هذا المفهوم ذو الأهمية القصوى في كل مراحل العملية الترجمية، وهذا ما نقف عليه في العنصر الموالي.

2. لغة التخصص:

بادئ ذي بدء يجب علينا الوقوف عند التسميات العديدة التي أطلقت على هذا الحقل، الذي يبدو بسيطاً في مظهره لكنه عميق في جوهره، وما المصطلح الذي نختاره لتعيين مفهوم ما، إلا مؤشراً يدل على الزاوية التي يُرى من خلالها هذا الأخير.

فإن لم يعد السؤال مطروحا بالنسبة للغة الإنجليزية، التي اتخذت مصطلح (ESP) بمعنى (English For Special Purpose)، كمصطلح جامع يشمل في لغة التخصص خصوصية اللغة الطبيعية، علاوة على كونها أداة للتعبير عن معارف وميادين متخصصة، ليس الأمر نفسه بالنسبة للغة الفرنسية، أما بخصوص اللغة العربية، فالتسمية غالبا ما تمثل ترجمة للمصطلح المختار في اللغة الفرنسية. وعليه، تلي قائمة ببعض هذه المصطلحات (Walkiewicz, 2012, p. 36):

- Langue de spécialité (Charnock, 1999, p. 281)
- Langue spécialisée (Lerat, 1995, p.20)
- Langue du milieu professionnel (Deyrich, 2004, p. 125)
- Français sur objectif spécifique (FOS) (Keyong & Vandeveld, 2008, p. 31)
- Technolecte (Pytel, 2003, p.65)

- لغة التخصص

- اللغة المتخصصة
- لغة المحيط المهني
- اللغة الفرنسية للأغراض الخاصة
- لغة تقنية. (ترجمتنا)

ومن جهة أخرى نجد "فريديريكا سكاربا" (Scarpa) تجمع بعضا منها وتسميها بالمتغيرات، تقول في ذلك:

Langue(s) de domaines, langues de spécialité, langues spécialisées, sous-codes, métalangages, codes spécialisés, technolectes, microlangues (jargons scientifiques et professionnels), langues à objectifs spécialisés ou spécifiques, langues de spécialisations. (2010, p. 2)

" لغات الميدان، لغات التخصص، اللغات المتخصصة، رموز، صيغ ما بعد لغوية، رموز متخصصة، تعابير تقنية، لغات مصغرة (صيغ علمية ومهنية)، لغات ذات الأغراض المتخصصة أو الخاصة، لغات التخصص." (ترجمتنا)

وما هذه التسميات إلا بعضا من كل تلك التي قد تصادفنا.

وما يهمننا من هذا الركام المصطلحي، المصطلحات الأكثر تداولاً فقط، وتتمثل في: "اللغة المتخصصة" (Langue spécialisée) و"لغة التخصص" (Langue de spécialité). ولقد أتى هذا الأخير ليضاهي تسمية اللغة المتخصصة؛ لأن أولئك الرافضون للغة المتخصصة يسلمون بعدم وجودها فعليا، ويقرون بوجود لغة واحدة يتم من خلالها نقل المعارف حسب متطلبات السياق، وبمصطلحات مختلفة هي لغة التخصص.

« Certains chercheurs considèrent ces différences comme motivées sémantiquement et reflétant des divergences de nature conceptuelle » (Walkiewicz, 2012, p. 36)

" يعتبر بعض الباحثين بأن هذه الاختلافات راجعة لأغراض دلالية كما أنها تعكس اختلافات ذات بعد مفاهيمي." (ترجمتنا)

هذا وفضلت "ديريو" (Durieux) - من جهتها - اعتماد تسمية "لغة التخصص" وتبرر ذلك بقولها:

[...] on ne peut affirmer qu'en France il existe une langue de la médecine, des mathématiques ou de la finance, qui se distingue de la langue française [...], il est clair que la langue dans laquelle sont rédigés des textes traitant de médecine, de mathématiques ou de finance est manifestement la langue française. (Durieux, 1995, p. 10)

"... لا يمكننا أن نسلم بأنه يوجد في فرنسا لغة الطب، أو الرياضيات، أو المالية، التي تتميز عن اللغة الفرنسية، لا شك في أن اللغة التي حررت فيها نصوص الطب، والرياضيات أو المالية هي بطبيعة الحال اللغة الفرنسية." (ترجمتنا)

لقد طرحت "ديريو" تساؤلات عديدة بخصوص لغة التخصص، ارتأينا جمعها؛ لأنها دفعتنا للتفكير في هذا المفهوم من خلال تسميته التي تثير الجدل، ومن كونه لغة تسمح بحدوث العملية الاتصالية، وكذا استعمال الرموز اللغوية الطبيعية، مع أنه ذو خصوصيات تفصله عن اللغة المتعارف عليها من جهة أخرى. تتمحور هذه التساؤلات حول ما يلي:

- « Existe-t-il des langues de spécialité ? »

- « Existe-t-il des langues, c'est-à-dire des ensembles composés d'un vocabulaire et d'une grammaire spécifique, bien distincts et identifiables, qui soient propres à certaines activités humaines et qui se démarquent d'autres ensembles morphosyntaxiques et lexicaux propres à d'autres activités humaines ? »
- « [...] la langue de spécialité serait donc une langue à part entière destinée à communiquer dans des domaines particuliers ? » (Durieux, 1995, pp. 9-10)

- أيجاد ما يسمى بلغات التخصص؟

- أيجاد لغات، أي أنظمة مكونة من مفردات وتراكيب خاصة ومميزة، تعنى فقط ببعض النشاطات البشرية، والتي تختلف عن أنظمة نحوية/تراكيبية ومصطلحية أخرى خاصة بنشاطات بشرية أخرى؟

- (...) أيجدر القول بأن لغة التخصص تمثل نظاماً لغوياً قائماً بنفسه، يُعنى بالتواصل داخل ميدان معين؟ (ترجمتنا)

وقد أجابت "ديريو" على هذه التساؤلات بالنفي، ونشاطها الرأي في ذلك؛ لأنها برهنت لنا بأن "لغة التخصص" على عكس ما قد يعنيه مصطلح "اللغة المتخصصة"، لا تختلف مع اللغة المتعارف عليها إلى درجة فصلها عنها. وباختيار مصطلح "اللغة المتخصصة"، نجسد هذا الفارق بين اللغتين أي العامة والخاصة، كما لو أننا نتحدث عن لغتين ذات أصول مختلفة وبالتالي قواعد ونظم مختلفة، علما أنهما متداخلتان ومتكاملتان حيث نجد "لغة التخصص" تستمد قواعدها ونظمها من "اللغة العامة"، وهذه الأخيرة تستمد العديد من

المصطلحات المتخصصة لتستعملها في سياق عام، وهو ما نستنتج من رأبي

"سانكلار" و"سكاريا" حول هذه العلاقة بين اللغتين (الخاصة / العامة).

[...] les langues de spécialité ne sont pas des variétés idéales car, hormis les caractéristiques distinctes qui permettent de répondre aux besoins de communication de type spécialisé, elles utilisent toutes les ressources de la langue générale. (Sinclair, 2007, p. 29)

" (...) إن لغات التخصص ليست متغيرات نظرية فحسب، فالإضافة إلى المميزات

الخاصة التي تسمح باستيفاء مطالب العملية التواصلية الخاصة، تستخدم - كذلك -

عناصر اللغة العامة." (ترجمتنا)

واستندنا إلى التعريف الذي وضعته المنظمة الدولية للتقييس للغة التخصص، والذي مفاده

أن لغة التخصص:

« Un sous-système linguistique qui utilise une terminologie et d'autres moyens et qui vise la non-ambiguïté de la communication dans un domaine particulier. » (1990, ISO 1087 / cité dans Lerat, 1995 : 17)

" هي نظام لغوي ثانوي يلجأ إلى مصطلحات محددة، وأدوات أخرى بهدف إزالة الغموض

عن العملية الاتصالية في ميدان معين" (ترجمتنا).

وانطلاقاً مما سبق ذكره نستنتج أن "لغة التخصص" هي لغة كغيرها من اللغات، بمعنى

هي لغة طبيعية مقارنة باللغة الاصطناعية، مثل لغة البرمجة التي تتمثل في أرقام،

تصبح ثانوية عندما تستخدم في ميدان متخصص وهو مبدأ يفنده كل من "لورا" (1995)

25) p. "كوكوراك" (1991, p. 13) اللذان يرفضان اعتبار "لغة التخصص" كنظام لغوي

ثانوي لهذا يعرفها "لورا" (Lerat p.20) على أنها لغات طبيعية يتقاسمها عامة البشر، وتستدعي القواعد والأساليب نفسها، وتعد كناقل للمعارف المتخصصة.

كما أنها مجبرة للجوء إلى كل الأدوات التي بحوزتها من أجل إزالة الغموض عن العملية التواصلية وتشفيرها في الوقت نفسه: فمن جهة توضحها لمستخدميها ليتواصلوا بمستوى لغوي مهني مناسب يتمثل في أرقام، مصطلحات، عبارات، رموز وغيرها، ومن جهة أخرى تجعلها غامضة لكل من لا ينتمي للميدان الذي تولد فيه، وها نحن كمتترجمين ننتمي إلى المجموعة الثانية مع أننا مطالبون بأداء دور المجموعة الأولى وهنا تكمن المشكلة العويصة التي تواجه المترجم المتخصص.

ومن أهم التعاريف الجامعة "للغة التخصص" نجد قول "سكاربا" (Scarpa)، التي اعتبرت فيه "لغة التخصص" كمتغيرة من متغيرات "اللغة الطبيعية"، تقول في ذلك:

Par langues de spécialité, on entend une variété fonctionnelle d'une langue naturelle, dépendant d'un secteur de connaissances ou d'une sphère d'activité spécialisée, utilisée, dans sa totalité, par un groupe de locuteurs plus restreint que la totalité des locuteurs de la langue naturelle dont la langue de spécialité est une variété, pour répondre aux besoins de communication (de prime à bord à leurs besoins de référence) du domaine de spécialité en question (Scarpa, 2010, p.2).

نقصد من لغات التخصص، ذلك النوع الوظيفي لإحدى اللغات الطبيعية، تختلف حسب

الحقل المعرفي أو ميدان النشاط المتخصص، تستخدم في مجملها من طرف مجموعة من

الناطقين بها، يكون عددهم أقل من مجموع الناطقين باللغة الطبيعية، التي تكون فيها لغة

التخصص عبارة عن نوع، إذ تحقق مطالب العملية التواصلية (التي تمثل مطلبهم الأساسي) لميدان التخصص المعني بالأمر. " (ترجمتنا)

إنّ لغات التخصص باعتبارها أنظمة لغوية ثانوية، لا تعد و لا تحصى؛ نذكر على سبيل المثال لا الحصر: "لغة الاقتصاد" (كلغة تخصص)، والتي تحمل تحت جناحها لغة المالية التي قد تتجسد على شكل بيانات مالية (Etats financiers)، "لغة البورصة" التي غالبا ما تتجسد في أرقام ومخططات بيانية (Pictogrammes)، "لغة القانون" التي قد تتجسد في العقود المالية التي قد تبرم بين هيئتين معينتين، "لغة التجارة" التي قد تتجسد على شكل وثائق جمركية تتضمن المبادلات التجارية، وتستخدم بدورها الحرفلة (Siglaison)، ولعل أشهر نظام لغوي يستعمل في عملية الاستيراد والتصدير هو ما يدعى « Incoterms »، وهو مصطلح مركب بمعنى: "مصطلحات التجارة العالمية" (International Commercial Terms)، فهي عبارة عن رموز وضعت باللغة الإنجليزية بغرض تقنين عملية التبادل التجاري، يتم استخدامها حاليا بصيغتها الإنجليزية نظرا لسيمتها العالمية التي تسمح لكل المتعاقدين في التعامل بينهم بسهولة مهما اختلفت لغاتهم، بالرغم من وجود ترجماتها في لغات أخرى كاللغة العربية.

هذا، وتعد كل اللغات المذكورة أعلاه، أنظمة لغوية فرعية من الدرجة الأولى، أو الثانية أو الثالثة⁽³⁾... لكنّ "سوبريرو" (Sobrero) لا يحصيها في قائمة "لغات التخصص"، بل يطلق عليها تسمية "لغات الميدان"، وهي لغات تقل درجة تخصصها عن اللغات المتخصصة الأخرى كلغة الرياضيات والفيزياء، كما أنها تستمد كثيرا من اللغة العامة، فالأمر هنا يتعلق بمستوى تخصص اللغة المستخدمة ومدى تميزها عن اللغة العامة، وهذا ما تسميه "سكاربا" (Scarpa) بـ "البعد العمودي" (Dimension verticale) للغات التخصص والتي تعد إحدى مميزات هذه الأخيرة.

1.2. مميزات لغة التخصص:

انطلاقاً مما سبق ذكره قضيينا بضرورة الوقوف عند الخصوصيات التي تميز لغة التخصص ، منها داخل-لغوية (Caractéristiques intralinguistiques) باعتبارها نظاماً لغوياً قائماً بنفسه ومنها بين-لغوية (Caractéristiques inter-linguistiques) نظاماً لغوياً فرعياً (Sous-système linguistique) يتم اكتسابه إما من خلال ممارسة ميدان التخصص الذي تستخدم فيه هذه اللغة أو من خلال نقل معارفها عن طريق التأليف أو الترجمة أو التصحيح، مقارنة باللغة العامة كنظام لغوي أساسي يتم اكتسابه عن طريق الفطرة من خلال المحيط المعيشي الذي يتواجد فيه الفرد، حيث لا يخضع اكتساب هذه اللغة لشروط

(2)- استخدمنا الترقيم 1 الموافق للغة الاقتصاد تفسيرا لكونها لغة التخصص من الدرجة الأولى، تليها الترقيمات الأخرى حسب درجة انتمائها لهذه.

محددة، غير تلك التي تتمثل في سلامة الجهاز السمعي والصوتي لهذا الأخير ونظامه العصبي.

كما أن معرفة المترجم لخصوصيات النظام اللغوي الذي يترجم فيه وكذا مستوى تخصصه، يجعله يقطع شوطا معتبرا من طريقه نحو فك الشفرة التي تشوب نصه، وسوف نفصل الحديث - الآن - في مميزات لغة التخصص والبدائية تكون مع:

1.1.2. الخصوصيات داخل-لغوية:

تتجسد خصوصيات "داخل-لغوية" للغة التخصص، في الوظائف (Scarpa, 2010, pp. 11-12) التي تؤديها داخل عملية تواصلية معينة، وكذا الحالات التي يتم فيها اللجوء إليها، وهو ما يدعى بالبعد الأفقي للغات التخصص، ومن بين هذه الوظائف التي تؤديها عملية التواصل بأحد لغات التخصص، نذكر بصفة غير جامعة:

1.1.1.2. الوظيفة التواصلية (La fonction communicative) :

تعد لغة التخصص وسيلة تواصلية من الدرجة الأولى، على غرار غيرها من اللغات، وهذا لكونها تحتوي على كافة الشروط المطلوبة لنجاح العملية التواصلية كالمرسل، المتلقي، القناة والرسالة. ويسلم "جاكوبسون" (Jacobson)، بأن التواصل أول مهمة ترتئي إليها اللغة، ويقصد هنا كافة اللغات دون استثناء، أما بالنسبة لـ "لغة التخصص" يكون فيها التواصل محتكرا على المتلقي الذي ينتمي إلى نفس مجال تخصص المرسل، لأن الرسالة قد تكون مشفرة بعناصر لا تفهمها عامة الناس، كما أن القناة المستخدمة قد لا تسمح

لأبي متلق كان الوصول إليها؛ نظراً لأهمية الرسالة. نذكر في هذا السياق اللغة التي يتم استخدامها خلال اجتماع يتم إجراؤه بين أعضاء هيئة ما ورئيسها، يتم نشر حيثياته في محضر اجتماع (Procès-verbal de réunion)، يوزع على الأعضاء المجتمعمة دون غيرها من أجل المصادقة على مضمونه ليبقى تحت تصرف الأعضاء المسموح لهم به دون غيرهم.

2.1.1.2. الوظيفة الإخبارية (La fonction informative) :

تؤدي لغة التخصص وظيفة إخبار المتلقي بمعلومات تنفعه أو لا تنفعه في أموره اليومية، دون أن تمارس عليه نوعاً من الإجبار في تلقي المعلومة أو تطبيقها، نذكر على سبيل المثال النشرات اليومية التي تخبر المواطن عن حالة الطقس، باستخدام مصطلحات خاصة تنتمي إلى ميدان الأرصاد الجوية مع اللجوء إلى سيميائية متخصصة تتمثل في الصور، الخرائط بألوانها ومفاتيحها، الأرقام والنسب والوحدات، فرغم أنها تخاطب الجمهور العريض، إلا أنها تعرض بلغة محترفي هذا المجال مع شيء من التبسيط والسعي إلى إيصال المعلومة، التي تكون محور العرض إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين. كما نلاحظ بأن العرض اليومي لهذا النوع من النشرات، يجعل المتلقي يلم بأغلب المفاهيم التي تصله ليتفاعل مع المعلومة بسهولة حتى وإن لم يولي اهتمامه لكل العناصر المتخصصة التي تبث عليه.

وهناك نوع آخر من النصوص المتخصصة التي تؤدي وظيفة الإخبار، لكنها لا تستهدف الوسط العام بل الوسط الخاص المنتمي إلى هيئة مهنية معينة أو فئة خاصة من المثقفين، نذكر على سبيل المثال المذكرات التي تنشرها المؤسسات المالية على مستوى مصالحها المختلفة، لتخبر فيها الموظفين التابعين لهيئتها بكل تغيير أو تعديل يطرأ عليها، يكون فيها مستوى اللغة أكثر تخصصا من ذلك الذي يستهدف الجمهور العريض، كما قد تأتي هذه اللغة مستهدفة الزبائن من كافة الطبقات المعرفية، ليكون المتلقي الأول أي الموظف مسئولاً عن تبسيط المعلومة التي يتم تلقيها و إيصالها للزبون البسيط باللغة العامة التي لا يتعذر عليه فهمها.

ويتمثل النوع الثالث من العملية التواصلية، في المراسلات التي يتسلمها طبيب مختص من زميله، حينما يوجه له مريضاً ما، إذ يخبره في الرسالة التي تأتي في قلب وصفة ممهورة بختم الطبيب، بحالة المريض الذي يكون قد عالجه بنفسه من قبل، ويحدد فيها كافة الفحوصات التي تم إجراؤها، والنتائج المتحصل عليها، كل هذا باستخدام مستوى عالي من التخصص؛ لأن المتلقي ينتمي إلى نفس المجال المعرفي، ولن يصعب عليه استنتاج الرسالة، بل تعد لغته اليومية التي يتعامل بها في ميدانه المهني، رغم أن القناة المستخدمة - أي المريض المعني بالأمر -، قد لا يفقه شيئاً من المضمون؛ لأن العملية التواصلية التي ستحدث بينه وبين الطبيب ستجرى باللغة العامة، دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى تخصص اللغة المستخدمة.

من هنا نستنتج أن "لغة التخصص" قد تعنى بوظيفة الإخبار بالدرجة الأولى، ويختلف مستوى تخصصها حسب طبيعة المتلقي، بالإضافة إلى الوضعية التي تلد فيها.

لهذا اتخذنا رأي "سكاربا" (Scarpa) في هذا الشأن كنقطة انطلاق لبلورة فكرتنا، تقول فيها:

Le texte technique et scientifique accomplit auprès du destinataire la fonction d'informer, certes, c'est-à-dire d'accroître les connaissances techniques et scientifiques par l'intermédiaire d'une action impartiale, détachée et objective. (Scarpa, 2010, p.11).

" يؤدي كل من النص التقني والعلمي ووظيفة إعلام المتلقي، أي وظيفة تزويده بالمعلومات التقنية والعلمية من خلال عملية هادفة، وموضوعية." (ترجمتنا)

3.1.1.2. الوظيفة الحجائية (La fonction argumentative):

تمارس بعض النصوص المتخصصة، على ذهن المتلقي وظيفة إقناعه بمبادئ معينة قد تغير مجرى حياته، وذلك بتقديم حجج علمية غير قابلة للتفنيد؛ كونها خضعت للتحقيق بعد أن كانت فرضيات تمت دراستها ونشر نتائجها مع تزويدها باصطلاحية خاصة بها. فعلاوة على الوظائف التي تؤديها لغة التخصص نجد وظائف أخرى تتمثل في: «Il (le texte spécialisé) sert à persuader, c'est-à-dire à influencer sur les opinions et les croyances en convainquant de la validité et de l'importance du contenu » (Scarpa, 2010, p.11)

" يهدف إلى الإقناع، أي للتأثير على الرؤى والاعتقادات من خلال الإقناع بصحة المحتوى النصي ومدى أهميته." (ترجمتنا)

4.1.1.2. الوظيفة ما بعد لغوية (la fonction métalinguistique) :

تتجسد الخاصية "ما بعد اللغوية" للغة التخصص في استخدامها للعناصر "البعد لغوية"، والتي تتمثل في الأرقام، البيانات، "المصطلحات المعرفية" (Termes savants) ، كما تتجسد في الطابع التعريفي للمفاهيم المحيطة بالفرد، لهذا نجد القواميس الاستكشافية تشرح المفاهيم باستخدام الصور (السيمائية البصرية)، بالإضافة إلى المحتوى اللغوي وهو الأمر الذي لا نجده في القواميس اللغوية ذات الطابع العام.

5.1.1.2. الوظيفة النفعية (La fonction pragmatique) :

هي أحد الوظائف التي أبرزها "مالينوفسكي" (Malinovski) وتتجسد الوظيفة النفعية في الخطاب المتخصص عندما يُؤدَّى لأغراض نفعية دون غيرها، أي لا يتكلم المخاطب ولا يدون الكاتب إن لم تكن للرسالة الشفوية أو الكتابية هدفا محددًا، يرمي من خلاله إيصال معارف متخصصة لفئة معينة من المتلقين. مع أن التحرير بلغة التخصص تخضع لشروط قواعدية نحوية، ودلالية صارمة، لا يتقنها عامة الشعب، ولا تأتي مع المعارف اللغوية التي يتم تحصيلها من طرف الفرد عند اكتسابه للغة الأم، بل تُكتسب بعد فترة من النضج الفكري، والممارسة للميدان المعرفي، لذا تستخدم لأغراض ينتفع منها الناطق أو ينتفع بها غيره.

6.1.1.2. الوظيفة المرجعية (La fonction référentielle) :

لقد تم تطوير مفهوم "الوظيفة المرجعية" للغة من طرف "جاكوبسون"، بحيث يسندها لعنصر الرسالة، التي تعد حسب الموضوع الأساسي للعملية التواصلية، باعتبارها مرجعاً وواقعاً أساسياً (حمداوي، 2012). إذ يمكن تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للغة التخصص عندما تكون فيه الرسالة العنصر الأساسي، سيما الأثر الذي تحدثه على المتلقي، كما أنها تكتسي أهمية قصوى عند خضوعها للعملية الترجمية التي يكون فيها مضمون الرسالة أهم من المرسل والمتلقي والقناة؛ لأن عملية الترجمة تخضع لشرط لا غبار عليه، ألا وهو الأمانة في نقل المفاهيم سيما المتخصصة، التي تتميز بالدقة والصرامة والتي يمكن تقييمها حسب درجة التأثير الذي تحدثه على المتلقي الذي تكون عنده الرسالة المترجمة، العنصر والمرجع الوحيد لتحقيق عملية التواصل.

7.1.1.2. الوظيفة التعبيرية (La fonction expressive) :

تتجسد هذه الوظيفة من خلال تعبير صاحب الفكرة عن آرائه ومبادئه واعتقاداته وتجاربه، وتفند "سكاربا" (Scarpa) الفكرة التي تسلم بأن الوظيفة التعبيرية لا تؤديها إلا النصوص الأدبية ذات الطابع التميمي، الذي يركز على المشاعر والأحاسيس وذاتية الكاتب، وتؤكد على أنها عملية يتم فيها شرح محتوى علمي من طرف إنسان، يؤكد أو ينفي أمراً معيناً.

8.1.1.2. الوظيفة العلائقية الشخصية (La fonction interpersonnelle) :

تخاطب اللغة المستعملة في النصوص المتخصصة، المتلقي بطرق مختلفة، وفق عوامل محددة منها مجال تخصص الخطاب (خطاب ذو طابع تعليمي/ خطاب سياسي)، ومستوى تخصص الخطاب (رسالة إدارية، تبليغ بالحضور إلى المحكمة)، والوسيلة التي يتم من خلالها إلقاء الخطاب (خطاب شفوي، خطاب كتابي).

9.1.1.2. الوظيفة التفكيرية (La fonction idéative) :

تتجسد هذه الوظيفة من خلال تقديم صورة معينة للكون، وللعناصر والمفاهيم التي توجد فيه، من هنا نفهم بأن لغة التخصص تفسح المجال أمام متقنها ومستخدمها للتفكير والتدبير في المسائل الكونية مهما كانت درجة صعوبتها وتركيبها، هذا وتسمي الأشياء بأسمائها التي يتم تداولها بين الأوساط العلمية، لتصبح لغة ميدان خاص دون غيره سيما وأن لغات التخصص تتميز بالأحادية اللفظية دون غيرها من اللغات العامة التي تفسح المجال أمام الاشتراك اللفظي. وتقول "سكاربا" (Scarpa) في هذا الصدد، - مدعمة المبدأ الذي يتبناه بروشي - (Bruschi, 1999, p. 55) بأن:

« La langue scientifique souhaite décrire le monde et en expliquer les faits à partir de preuves et de raisonnements explicites : l'intention n'est pas de persuader ni d'exhorter. » (Scarpa, 2010, p.11)

" ترمي اللغة العلمية إلى وصف العالم وشرح ظواهره، من خلال الأدلة والمناهج الواضحة: بحيث لا تهدف بتاتا إلى الإقناع أو الحث على أمر معين." (ترجمتنا)

10.1.1.2. الوظيفة التعريفية (La fonction d'identification):

هي الوظيفة التي أضافها "بالبوني" (Balboni) للغات التخصص، وقد حصر هذه الأخيرة في تلك اللغة التي تجعل ممارستها ينتمون طوعاً أو كرهاً إلى دائرة معرفية وميدان متخصص، يتشاطر أفرادها الأهداف والمبادئ نفسها، ويتقاسمون كلهم عنصراً مشتركاً جامعاً، يتعرفون من خلاله على بعضهم البعض وسط حشد من الأفراد، وبالتالي يتواصلون بينهم بواسطة الرموز التي تمنحها لغة التخصص نذكر منها: اللغوية البحتة التي قد تأتي على شكل مصطلحات، كذلك التي يستعملها رواد الفضاء فيما بينهم، وما بعد اللغوية التي قد تتجسد في طريقة تعاملهم مع بعضهم البعض، نذكر منها التحيات التي يؤديها رجال الشرطة، الدرك أو الجيش والتي يميزون من خلالها كل من ينتمي إلى رقتهم المهنية الخاصة.

وعليه، إذا كانت كل هذه الوظائف أو بعضها متداخلة في محتوى نصي متخصص واحد، وجب تبني ما يشير إليه "جاكوبسون" (Jakobson) تحت تسمية "القيمة المهيمنة" (La valeur dominante) ويقصد بها الوظيفة المهيمنة في النص، والتي تحدد من خلالها وظيفة العملية الاتصالية المتخصصة، دون أخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى.

ونجد اللسانيات التداولية تحدد وظيفة اللغة من خلال الهدف الذي تؤول إليه الرسالة، فإن كان هدفها التأثير على المتلقي فوظيفتها تأثيرية، وإن كان هدفها التساؤل والتفكير فوظيفتها تفكيرية استكشافية. وهو المنهج الذي ينطبق أكثر على لغة التخصص؛ فكونها

لغة نفعية موضوعية تلد في مجالات نفعية مهنية، وبمستوى تخصص معتبر، يتعين تحديد وظيفة العملية الاتصالية المتخصصة حسب الهدف الذي ترمي إليه. ولعل هذا المبدأ يتوافق مع نظرية الهدف التي طورها "فيرمير" (Vermeer) مع "كاتارينا رايس" (Katarina Reiss)، والتي تعنى بالترجمة في الوسائط النفعية، حيث تتصح المترجم بالقيام بعمله متخذاً بعين الاعتبار الهدف الذي ترمي إليه الترجمة كنتاج حسب ما يحدده الزبون في دفتر الشروط، وفي هذا السياق - بالتحديد - يمكن أن يطبق على لغة التخصص مبدأ اللسانيين التداولين في تحديد وظيفتها داخل إطار معين.

وكثيراً ما نجد لغة التخصص تعتمد على سيميائية خاصة تتمثل في عناصر ما بعد لغوية، تتجسد في الرموز، والبيانات، والاختصارات، والأرقام والمصطلحات المعرفية ويندمج ذلك في المعيار الاقتصادي (اقتصاد الكلمة وتفاذي التكرار) لهذه اللغة. كما أنها تلجأ لرموز إغريقية على حساب الكلمة، وذلك بهدف إضفاء الطابع التقني والعلمي للنص، لذا نجد رمز (H₂O) للتعبير عن الماء في نص متخصص، ونجد كلمة الماء في نص ذو طابع عام. ونجد "لورا" (Lerat) يصنف فيما يلي، هذه العناصر في قائمة الرموز غير اللغوية يقول: «Elle a simplement une spécificité sémiotique intéressante: celle de comporter normalement des signes non linguistiques dans ses énoncés. Elle admet aussi une polyvalence sémiotique économique. » (Lerat, 1995 pp. 40-41)

" إذ تتميز بطابع سيميائي جدير بالاهتمام: ذلك الذي يتمثل في كونها تحتوي بصفة طبيعية على رموز غير لسانية في ملفوظاتها. كما أنها تتكون من نظام سيميائي يشوبه الاقتصاد." (ترجمتنا)

نشير في هذا الصدد إلى خاصية أخرى، وتتمثل في إمكانية استخدام العبارات القديمة في لغة التخصص، لكن المتبناة في صيغتها الأصلية مع وجود صيغة حديثة للمفهوم نفسه وذلك راجع إلى تكريسها في سياق معين دون غيره. على هذا النحو، نجد مثلاً "لغة القانون" مشحونة بعبارات لاتينية كالعبارة (Manu militari) التي تؤدي معنى: " استخدام القوة المسلحة " للتعبير عن استخدام القوة في التعامل مع فرد معين، عوضاً عن العبارة الفرنسية « Extraction forcée » أو « Par la force armée » وكذا عبارة « Ad hoc » بمعنى "محدد أو مناسب " ونلاحظ ذلك في العبارة « Commission ad hoc » التي تستخدم في لغة القانون واللغة الإدارية للتعبير عن لجنة مناسبة، مع إمكانية اللجوء إلى العبارة « Commission adéquate » (Voir le dictionnaire en ligne « Linternaute »)

هذا، وتلجأ "لغة التخصص" إلى استعمال العبارات الجامدة دون تغييرها في سياقات محددة كالمبادلات الإدارية أو المصرفية والتي تخضع لمعايير نصية عامة ما تحددها المصلحة، نذكر على سبيل المثال الخدمات المصرفية السريعة (Swift)(Society For Worldwide Interbank Financial Telecommunications⁽⁴⁾). وهنا تتجسد خاصية العالمية (Universalité) للغة التخصص والتي يتحدث عنها "لورا" في قوله: «Elles

(4)- تتمثل في نظام معلوماتي عالمي، يسمح بتبادل المعاملات المصرفية بين البنوك بطريقة سريعة وباستخدام عبارات محددة للتعبير عن سيران العملية، وتعد اللغة المستخدمة في هذا النظام موحدة بين جميع بنوك العالم، حيث تحدد كل هيئة مصرفية برقم يمنح لها هذا النظام.

forcent à concevoir la sémantique, de façon non ethnocentrique du fait de l'universalité potentielle des notions scientifiques et techniques." (Lerat, 1995, p.29) (التسطير منا)

" ترمي إلى تقديم الدلالة في صورة خارجة عن التمرکز الذاتي، بسبب إمكانية تميز المفاهيم العلمية والتقنية بصفة العالمية." (ترجمتنا)

كما نلاحظ أن "لغة التخصص" تولي أهمية كبيرة للخطاب الكتابي الذي يمكنها من استخدام نظام نصي متعدد المعايير، يتقبل العناصر اللغوية المستمدة من لغة التخصص كنظام لغوي قائم بنفسه وكذا من اللغة العامة، كما يتقبل العناصر ما بعد اللغوية التي سبق وأن شرحناها أعلاه، على عكس الخطاب اللفظي الذي يعد أقل توسعا من نظيره الكتابي.

وعلاوة على ما ذكر سالفًا، تتجلى مميزات "لغة التخصص" في تقنيات الكتابة التي يتعين أن تتحلى بالدقة، والموضوعية، والاقتصاد في الكلام، والوضوح وكذا صحة المعلومات التي تنقلها.

ومن بين الخصوصيات التي تميز "لغة تخصص" عن أخرى، نجد:

- المعايير الشكلية التي تتغير من مجال اختصاص إلى آخر ويحددها "دانيال جيل"

(Daniel Gile) ذلك في قوله:

Les langues de spécialité se caractérisent [...] selon les domaines, par une morphologie textuelle particulière (parmi les exemples connus on trouve les contrats, les décisions de justice, les brevets et les articles scientifiques, avec leur structure normalisée sous la forme IMRD :

Introduction, Matériaux et Méthodes, Résultats, Discussion)” (Gile, 2005, p. 169).

" تتميز لغات التخصص (...) حسب الميادين، بتراكيب نصية خاصة (تذكر من بين الأمثلة المعروفة: العقود، القرارات الصادرة عن العدالة، البراءات والمقالات العلمية في شكلها الخاضع لمعايير محددة على شكل: مقدمة، أدوات ومناهج، نتائج، نقاش)." (ترجمتنا)

نستنتج من خلال هذا القول، أن المنهجية التحريرية للنص المتخصص تختلف من ميدان لآخر، وتأتي العقود الإدارية متقيدة بعنصر تعريف الأطراف المتعاقدة، قبل الشروع في مضمون العقد، لتختتم بتوقيع الأطراف المذكورة، أمام مرئ الشخص الذي يمثل الهيئة التي يصدر عنها العقد، ومن جهة أخرى تأتي الوصفات الطبية التي تعنى بإجراء تحاليل معينة، معنونة بصيغة مختصرة: «PDF» أي: (Prière De Faire) بمعنى "يرجى إجراء التحاليل التالية"، علما أن هذه الصيغة تشير إلى مفهوم آخر في مجال المعلوماتية وهي الصيغة الرقمية التي يأتي عليها الملف، والتي غالبا ما يتعذر قرصنتها وتغيير محتوي هذا الأخير.

تجدر الإشارة إلى أن "لغات التخصص" تعتمد كثيرا على نظام التسميات، والتي قد تختلف من مجال لآخر، بمعنى يمكن لمصطلح واحد أن يطلق على حقيقتين تنتمي كل واحدة إلى مجال تخصص معين، وهنا تكمن صعوبة المترجم في التفريق بين الحالتين، بينما تأتي المعايير النصية كالسياق ومخزونه المعرفي لتعينه في القيام بالخيار الأصح

لترجمته. نذكر على سبيل التوضيح المختصرة «FDJ» التي قد تؤدي معنى (Fiche Du Jour) حينما يتعلق الأمر بصفحة اشهارية لأحد القنوات التلفزيونية الفرنسية، كما قد تعنى بالشركة الفرنسية المروجة والمسيرة للألعاب ذات الطابع الرهني (Française Des Jeux). هذا فيما يخص مميزات وخصوصيات لغة التخصص داخل اللغوية، والتي تتمحور حول عشرة وظائف (التواصلية، الإخبارية، الحجاجية، ما بعد لغوية، النفعية، المرجعية، التعبيرية، العلائقية الشخصية، التفكيرية، التعريفية) وهذا ما يجعلها ثرية وذات قيمة كبيرة، وترتقي لمكانة خاصة ومميزة. والسؤال الذي يطرح نفسها ما هي مميزات "لغة التخصص ما بين لغوية" هل تشابه سابقتها أم تخالفها؟ وهذا ما نتعرف عليه في العنصر الموالي.

2.1.2. الخصوصيات ما بين لغوية:

يكمن الفارق الأساسي - كما سبق وذكرنا - بين "لغة التخصص" و"اللغة العامة"، في "البعد النفعي" الذي تكتسيه النصوص المتخصصة مقارنة بنظيرتها العامة.

في إطار هذه المقارنة، يمكننا أن نخلص إلى مستويين أساسيين يتجسد من خلالهما الفارق الذي يكمن بين اللغتين، ألا وهما: الشكل الذي تأتي عليه اللغة والذي يدون فيه الخطاب، وهو البعد ما بعد اللغوي للغة، حيث يتجسد في كيفية وحالات استخدام اللغة، ونوع المعلومات التي تنقلها استنادا إلى قول "كابري" (Cabré): «Les langues de spécialité se distingueraient de la langue commune par leurs situations d'utilisation et par le type d'information qu'elles véhiculent» (1998, p.115)

"تتميز لغات التخصص عن اللغة العامة من خلال وضعيات استخدامها ونوع المعلومات

التي تنقلها." (ترجمتنا)

نفهم من هذا اختلاف المضمون الذي يتجسد في المصطلحات المستعملة، والتي تشمل اللفظ والكلمة إلى الجملة.

1.2.1.2. المعايير الشكلية:

تختلف "لغة التخصص" عن "اللغة العامة" من حيث الشكل الذي تأتي عليه، إذ يسهل التعرف عليها قبل الشروع في قراءة مضمون الخطاب. ولا يمكننا القول أنها تتميز عن اللغة العامة من خلال قواعد نحوية وتركيبية معينة، بل تتقاسمان نفس البنى التحتية مع اختلاف نسبة استخدام بعض القواعد. إذ نجد الجملة في "لغة التخصص" تحترم عبقرية اللغة التي تتطلب نظاماً معيناً لكي يكون الخطاب مقبولاً من حيث الشكل، على غرار الجملة في اللغة العامة التي تخضع للقاعدة نفسها. ومع ذلك قد تأتي "لغة التخصص"، التي استمدت قواعدها العامة من "اللغة العامة"، مرفقة بقواعدها الخاصة بها، وهي التي تميز الخطاب المتخصص والعلمي عن الخطاب غير العلمي. وهذا ما تنادي به "سكاريا"، تقول في ذلك: «Elle se distingue de la langue générale non pas par l'absence de règles ou la présence de règles exclusives, mais par la fréquence particulière de certains phénomènes syntaxiques». (Scarpa, 2010, p. 46) "لا تتميز عن اللغة العامة من خلال تحليها بقواعد خاصة أو غياب القواعد فيها، بل من

خلال نسبة استخدام بعض الظواهر التركيبية." (ترجمتنا)

وانطلاقاً من هذا نستنتج قواعد الخطاب المتخصص العلمي، وتتمثل فيما يلي:

غياب القطع الناقص؛ حيث لا يسمح النص العلمي بتقديم معلومات ناقصة من أجل وضع القارئ في حالة من التساؤل، بل يكون الهدف منه نقل المعلومة على أكمل وجه وبأبسط طريقة ممكنة حسب نوع المتلقي، على عكس اللغة العامة التي كثيراً ما تعتمد

على الإحالات، وكذا تسمح للقارئ بالتفكير خارج نطاق نصه، وبلورة فكرته على أساس عوامل خارجية عن هذا الأخير.

- تفضيل استخدام "صيغة الحاضر" (Indicatif présent) والابتعاد كل البعد عن "صيغة الماضي البعيد" (Imparfait et passé simple) الذي قد يحيل أكثر إلى القصص الخيالية (الصيغتان الأكثر استعمالاً في النصوص الأدبية بشتى أنواعها الخطابية). كما يتفادى "صيغة الأمر" (Impératif) إلا في بعض المراسلات الإدارية التي تدعو المخاطب إلى القيام بأمر معين دون إجباره (Veuillez vous présenter...). من جهة أخرى، نلاحظ أنه في "اللغة العامة" لا مانع في استخدام "صيغة الأمر"، خاصة وأن الخطاب العام يطغى عليه الجانب الذاتي. كما أنها قليلاً ما تستخدم "صيغة المستقبل" (Futur)؛ لأن العلوم تكون حذره في تأكيد أو تفنيد الأمور بطريقة مطلقة وذلك لأن نتائجها قابلة للتغير باستمرار (La science est prudente).

- اعتماد نظام الجمل البسيطة أكثر من الجمل المركبة؛ وهذا لأهمية مضمون المعلومة وتمكين القارئ من التركيز عليها، حيث تمثل جوهر العملية التواصلية المتخصصة.

- إلى جانب استخدام الجمل الاسمية ونظام تسمية المفاهيم، تعد لغة التخصص إلى استخدام "صيغة المبني للمجهول" في إطار قاعدة الموضوعية التي تخضع لها لغة التخصص، على عكس اللغة العامة التي تسمح للكاتب بالتعبير ببعض من الذاتية عن آرائه وأفكاره.

2.2.1.2. المعايير النصية:

تشمل المعايير النصية كافة مكونات النص: "اللفظ"، "المصطلح"، "التركيب"، "الجملة"، وكل هذه مع الدلالات التي تحملها في طياتها. ارتأينا الوقوف - هنا - عند العنصر الاصطلاحي، والذي يشكل بمستوياته المختلفة الركيزة الأساسية التي تكون لغة التخصص، والتي تميزها عن "اللغة العامة" و"لغات التخصص" الأخرى التي تخص كل منها ميدانا معينا، على حد قول "كابري":

Les langues de spécialité sont les instruments de base de la communication entre spécialistes. La terminologie est l'aspect le plus important qui différencie non seulement les langues de spécialité de la langue générale, mais également les différentes langues de spécialité (Cabré, 1998, p. 90).

" تمثل لغات التخصص في البنى القاعدية للعملية التواصلية بين المتخصصين. إذ تعد المصطلحية أحد الأبعاد الأكثر أهمية من خلال تصنيفها، ليس فقط للغات التخصص عن اللغة العامة، بل للغات التخصص فيما بينها." (ترجمتنا)

و تضيف "سكاربا" في هذا السياق قائلة: «Le lexique sert à individualiser une langue de spécialité par rapports aux autres langues de spécialité et à la langue générale ». (Scarpa, 2010, p. 57)

" تؤدي المفردات وظيفة تمييز لغة التخصص مقارنة بلغات التخصص الأخرى ومقارنة باللغة العامة." (ترجمتنا)

ومن أجل توضيح هذا الفارق الأساسي وليس الوحيد بين لغة التخصص واللغة العامة،

ارتأينا وضع جدول مقارنة بين مختلف الوضعيات:

المصطلح	
في لغة التخصص	في اللغة العامة
- يرفض الاشتراك اللفظي (Monoréférentialité)	- يقبل الاشتراك اللفظي (Polysémie)
- يعزز المعلومة المباشرة	- يعزز الإحالات
يرفض الغموض (Univocité)	يقبل الغموض (Equivocité)
- كثير التغير والتطور (Terminologie transitoire)	- يتميز بالاستقرار
- يتم تحديثه من خلال الاستحداث المصطلحي (Néologie)	- يمر تحديثه من خلال الترادف (Synonymie)
الاعتماد على المصطلح الفكري (البيانات والمصطلحات الإغريقية... (Termes savants)	غياب المصطلح الفكري
متفتح على الاقتراض كأحد أوجه الاستحداث المصطلحي	غير متفتح على الاقتراض

جدول 1 : مميزات المصطلح بين اللغة العامة و اللغة الخاصة

عرفنا - فيما سبق - اشتراك "لغة التخصص" مع "اللغة العامة" في البنى التحتية للغة الأساسية، ولا يختلف المبدأ كثيراً فيما يتعلق بالمصطلح، فرغم وجود العديد من مواطن الاختلاف، يبقى المصطلح عنصراً رابطاً أو فاصلاً بين اللغتين باختلاف طريقة استعماله والهدف منه. وهذا ما تبرهنه لنا "ديريو (Durieux)"، في تحديدها لأنواع المصطلح،

حيث هناك:

- مصطلحا خاصا بلغة تخصص واحدة دون غيرها.
- مصطلحا معتمدا في أكثر من لغة تخصص واحدة.
- مصطلحا عاما تقترضه لغة التخصص لاستخدامه لأغراضها، وهذا ما تطلق عليه "سكاربا" (Scarpa, 2010) تسمية التخصص الدلالي، بمعنى أنه يمكن أن نقول عن المصطلح أنه متخصص عندما تحيل دلالاته إلى مفهوم متخصص.
- مصطلح متخصص يتم اعتماده في اللغة العامة من خلال التداول.
- كما ذهب "كابري" (Cabré, 1998) - في هذا الصدد -، إلى تحديد المصطلح "المتخصص" من "العام"، وذلك حسب:

- الوظيفة

- الميدان

- طبيعة المستخدم

- الوضعية التواصلية

- أنماط الخطاب

هذا، وتخضع العملية التواصلية بلغة التخصص إلى معايير يتوجب إجبارياً تحقيقها؛ لأن غيابها قد يؤدي إلى عدم حدوث هذه العملية بين مستخدميها، لهذا ارتئينا الوقوف عند أهمها، وهي كالتالي:

2.2. شروط تحقيق العملية التواصلية بلغة التخصص:

ارتأينا في هذه النقطة التطرق إلى الشروط التي يجب توفرها من أجل تحقيق العملية الاتصالية بـ "لغة التخصص"؛ لأننا نعتبر الترجمة بصفة عامة والترجمة المتخصصة بصفة خاصة، عملية تواصلية بالدرجة الأولى؛ لأن الترجمة المتخصصة لا تجرى إلا لأغراض نفعية، وتكون موجهة لمتلق لا يتقن تماماً أو بتاتا اللغة التي حرر فيها الخطاب الأصلي، ليتعرف على معلومات تنفعه في مجال معين من حياته. وقررنا بداية الحديث عن الشروط التي يجب توفرها لكي يسمى كل خطاب مهما كانت طبيعته، مكتوباً أو منطوقاً، ومهما كانت لغته عامة أو متخصصة، ومهما كان خطاباً أصلياً أو مترجماً، و تتجلى "قوانين الخطاب" (O Ducrot, 1979, pp. 21-33) في بعض النقاط التي حددها "ديكرو" في مقاله المعنون « Maximes de conversation, Pragmatique intégrée », كما يلي:

- قانون الصراحة: عدم التلفظ أو تدوين إلا ما نؤمن بصحته، أو ما قد نؤمن بصحته نظراً لأسباب كافية. (لا يمكن أن نطبق هذا القانون على الترجمة؛ لأن المترجم

مطالب بترجمة كل ما يقدمه له زبونه، دون أن يغير شيئاً من النص الأصلي أو يحرفه مهما اتفق أو اختلف مع الأفكار المضمنة فيه).

- قانون الفائدة: عندما نخطب شخصاً، يجب أن يكون خطابنا يثير اهتمامه. (يخص هذا القانون، الخطاب المتخصص الأصلي، والذي يجب أن يتحلى بالحدائثة والنفعية، أي لا يحرر أي خطاب أن لم يكن هدفه نفعياً بالنسبة للمتلقى؛ لأن قواعد تحرير الخطاب المتخصص صارمة وتستلزم معارف معمقة في مجال التخصص، لذا يتطلب وقتاً وجهداً وكفاءات معرفية جديرة بجعل المتلقى ينتفع به).

- قانون الإخبار: يجب أن يحمل الخطاب لمتلقيه، معلومات كان يجهلها من قبل.

- قانون الشمولية(*)): يتعين على المخاطب أن يأتي - في أي مجال كان -، بأكبر قدر ممكن من المعلومات المطابقة لحقيقة الموضوع (Longhi et al, 2011, p. 100).

نستطيع للقول بأن "قانون الخطاب" هذا، ينطبق بقدر كاف على الخطاب المتخصص؛ نظراً لطبيعته النفعية، الإخبارية، الدقيقة والموضوعية التي تمثل الشروط ما بعد اللغوية التي يجب للمتلقى أن يجدها في ترجمة هذا النوع من الخطاب. وفي سياق الخطاب المتخصص، نجد "سكاربا" (Scarpa, 2010, p. 24) تضع ثلاث قواعد أساسية، يساهم احترامها في تحقيق العملية التواصلية بهذه اللغة، نلخصها كما يلي:

- (*) - يمكن لهذه النقطة أن تنطبق على الخطاب المترجم، وهذا عندما يتشترط فيه تضمن كل المعلومات التي كان يحملها الخطاب الأصلي دون زيادة أو نقصان، ومن شأنهما أن يغيرا مجرى الموضوع.

- تحديد هدف صاحب الرسالة الذي قد يكون لإثراء معلومات المتلقي، تأكيد أمرا أو تفنيده، التعبير عن قضايا معينة. ولكل من هذه الأمور مستوى تخصص محدد يتجلى في كيفية إلقاء الرسالة وكيفية التعامل مع المتلقي.

- اتقان المخاطب لموضوعه مقارنة مع المتلقي، وبهذا يكون بإمكان المتلقي إيلاء اهتمامه للخطاب الذي يلقيه عليه المخاطب.

- استعمال الرموز المتعارف عليها بين المخاطب والمخاطب، وبهذا نتجنب مشكلة الفجوات المفاهيمية، وكذا إضفاء طابع التخصص على الخطاب.

ومن بين الصعوبات التي قد يواجهها أي متعامل مع "لغة التخصص"، والمتعلقة بالمحتوى النصي: (Durieux, pp. 25-26, 2010 نجد:

- مصطلحات خاصة بميدان معين دون غيره.

- تراكيب معينة.

تسلم "ديريو" بأنه: رغم وجود الصعوبات، التي قد تواجه المترجم عند نقله للتراكيب والمصطلحات المتخصصة، إلا أنها لا تعيق مساره على حد ما تعيق مسار المفاهيم التي تحيل إليها هذه المصطلحات والتراكيب وهو ما تسميه بـ «Les notions qui font barrage».

كما يساهم التناسق في عناصر اللغة المستخدمة للتعبير عن الغرض المتخصص، في تحقيق العملية التواصلية، خاصة حينما يتعلق الأمر باللغة العربية المتخصصة، والتي

تعاني من عقبات عديدة، منها مفاهيمية (غياب بعض المفاهيم المتخصصة باللغة العربية)، مصطلحية (غياب المصطلحات المكرسة لأغراض متخصصة)، وفي بعض الأحيان تراكم مصطلحات عديدة لمفهوم واحد، أو عدة مفاهيم يمثلها مصطلح واحد بفعل عوامل جغرافية، تشير إليها "فايزة القاسم" في قولها:

« L'efficacité de la communication et, partant, de la transmission des connaissances, est tributaire d'une certaine cohérence linguistique dont l'objectif est de réduire, voire de supprimer, les trop nombreuses variations » (El Qasem, 2007, p. 466)

" تتوقف فعالية العملية التواصلية ومهمتها المتمثلة في نقل المعارف، على نوع من التناسق اللغوي الذي يهدف إلى التقليل من العدد الكبير جدا من المتغيرات أو حتى إزالتها." (ترجمتنا)

خصت "القاسم" الحديث - في هذه الفقرة - عن تلك المتغيرات المتبناة في المنطقة الناطقة باللغة العربية دون غيرها، حيث يستعمل مصطلح "بنك" في الجزائر، ومصطلح "مصرف" في بلدان الشرق الأوسط.

وحتى تتجح العملية التواصلية بلغة التخصص، لا بد من اللجوء إلى التوحيد المصطلحي، أو على الأقل التخفيف من الصناعة المعجمية المحلية (الفوضوية) التي لا تنفع اللغة العربية إلا في تضخيم الفوارق الموجودة بين البلدان الناطقة بها.

وعليه، إذا كانت "اللغة المتخصصة" المصدر الأول الذي تتغذى منه "الترجمة المتخصصة"، فإن "النص المتخصص" أبرز عناصر "لغة التخصص"، لهذا قررنا الوقوف عند خصوصياته ومعايير تصنيفه، وكذا ماهيته.

3. النص المتخصص:

إن أول الدراسات التي أجريت على النص المتخصص باعتباره بنية كلية Macrostructure textuelle، دون أن تقف هذه على المصطلح كوحدة مركزية في النص، هي دراسات تبناها باحثون في مجال تعليمية اللغات حين أدركوا بأن أهم العقبات التي تواجه طلبة اللغات الأجنبية لا تتعلق بالمصطلحات الخاصة بميدان تخصصهم بقدر ما هي مرتبطة بهذه البنية الكلية بما فيها، السياق، النحو، التراكيب ودلالة الخطاب (L'homme, 1990, p.28).

يعرف كل من دوليل وروني Delisle et René النص بصفة عامة على أنه: «Ecrit de longueur variable qui forme un ensemble du point de vue sémantique.» (Delisle et René, 2003 : 62)

" مدونة ذات طول متغير، يشكل كتلة من وجهة نظر دلالية." (ترجمتنا)

أما النص المتخصص فهو: «Par spécialisés nous entendons des documents proposant une communication sur des sujets nécessitant des connaissances qui ne relèvent pas de la simple maîtrise du système linguistique.» (Humbley et Torres Vera, 2010, p. 28)

" نقصد من النص المتخصص، تلك الوثائق التي تقترح مداخلات حول مواضيع تتطلب معارف لا تتوقف عند الممارسة البسيطة لنظام لغوي ما." (ترجمتنا)

إن العملية التواصلية تستدعي العناصر نفسها عندما تجرى في اللغة العامة أو في لغة التخصص. هذا ما تسلمه كابري (Cabré, 1998, p. 91)، إلا أنه وحسبها، يوجد عنصر واحد من بين العناصر المكونة لهذه العملية مستندة إلى مخطط الاتصال المعتمد من طرف رومان جاكوبسون، يميز الأولى عن الثانية، وهو عنصر النص أو الخطاب. تجدر

الإشارة هنا، إلى أنه يوجد من يميز بين النص والخطاب بحجة أن الأول يكون كتابيا ولا يستدعي تفاعلا آنيا بين المرسل والمتلقي، وأن الثاني يأتي بصيغة شفوية ويخلق تفاعلا آنيا بين المرسل والمتلقي لوجود الطرفين معا في الوقت نفسه تزامنا مع وقوع الخطاب، على حد قول روبرت اسكارييت: " اللغة الشفوية تنتج خطابات، بينما الكتابة تنتج نصوصا" (بن طيب، 2016، ص. 48). من جهة أخرى يرى البعض الآخر على غرار كابرلي، أن الخطاب لا يختلف عن النص وذلك لأن هذا الأخير يحتوي على كافة عناصر الخطاب ويمكنه أن يتحول من صيغته الكتابية إلى الصيغة الشفهية وكذا الأمر بالنسبة للخطاب.

بالنسبة لنا، لقد استعملنا في هذه الدراسة مفردة خطاب كمرادفة للنص وذلك نظرا للبعد النفعي الذي يكتسيه النص المتخصص أي أنه لا ينتج إلا من أجل إيصال معلومة ما لمتلق معين، وبعبارة أخرى مهما كان الخطاب كتابيا فإنه حرر من أجل خلق تفاعل من طرف المتلقي.

هذا، ويعد النص المتخصص أكبر عنصر مكون للغة التخصص، ينقسم بدوره إلى عدة وحدات منها الجملة، المصطلح واللفظ الذي يعد أصغر وحدة لغوية في النص تطلق عليه تسمية ليكسيم (Lexème) في حقل اللسانيات.

تطرقنا في هذا المحور إلى عنصر النص المتخصص لأنه الوحدة اللغوية الأكثر أهمية لكونها موضوع الترجمة المسماة بالمخصصة. علاوة على ذلك، فعلى أساس نص أصلي

ونص مترجم تجرى دراسات مقارنة حول الترجمة المتخصصة ولغة التخصص، لما يكتنفه النص من وحدات لغوية وما بعد لغوية جديرة بالتحليل لما تخبأه للمترجم من عقبات، كما أن النص المتخصص هو التجسيد الفعلي لظاهرة العلوم، المهن والممارسات بشتى مجالاتها.

فالنص عبارة عن:

Le texte est un macro-signe linguistique composé d'éléments d'ordre inférieur qui lui sont subordonnés en vertu d'un contrat discursif déterminant les choix de l'émetteur ainsi que l'horizon d'attentes du destinataire. Le texte spécialisé est donc le produit de la langue de spécialité en dehors duquel, celle-ci ne devrait pas être considérée (Walkiewicz, 2012, p. 40).

" يتمثل النص في نظام لغوي كلي، يتكون من عناصر ثانوية تخضع له بموجب عقد سردي يحدد خيارات الكاتب وكذا الآفاق التي ينتظرها المتلق. فإن النص المتخصص إذن، عبارة عن ناتج للغة التخصص التي لا يمكن أن تتسم بالتخصص خارج نطاق النص." (ترجمتنا)

من خلال هذه المقولة، نؤكد ما ذكرناه آنفا حول السلطة التصاعدية للنص بالنسبة للعناصر المكونة له، كما نستنتج مدى تعلق لغة التخصص بالنص المتخصص، بحيث أنها ومن دون هذا الأخير وخارجه لا يمكننا أن نسميها بلغة التخصص، كما أن النص بدون لغة التخصص لا يمكننا أن نصنفه في خانة النصوص المتخصصة كون اللغة التي أتى فيه تكون قرينة باللغة العامة أكثر من الخاصة هنا تكمن العلاقة التكاملية بين

لغة التخصص والنص المتخصص. فمن هنا نتساءل ما هي المعايير المأخوذة بعين الحسبان فيما يخص تصنيف النصوص المتخصصة عن النصوص العامة، بل تصنيف النصوص المتخصصة عن نظيرتها. وهذا ما سنحاول الإجابة إليه في العنصر التالي.

1.3. أنواع النصوص:

إن نظرية أنواع النصوص (La typologie textuelle) التي أسستها كاتارينا رايس (Katharina Reiss) إلى جانب هانس فيرمير (Hans Vermeer) في سبعينيات القرن الماضي، هي أبرز وأكثر نظرية درست النص بكونه أهم وحدة خاضعة للترجمة ومحددة لنوع الترجمة. لقد تأثرت رايس في تأسيس نظيرتها هذه، بالمقاربة السيكلوجية لوظائف اللغة التي طورها كارل بيلر (Karl Bühler) (Voir Nord, 2008, p. 56)، منطلقاً من المبدأ الذي يسلم بأن مرحلة القرار التي يمر بها المترجم عند أداء مهمته، تختلف حسب الوظيفة التواصلية التي قد يؤديها النص الخاضع للترجمة. فهي تنتمي إلى المدرسة الوظيفية وتدافع بالتالي عن مبدأ التكافؤ الدينامي لنيدا (Nida) الذي يستدعي من النص المترجم أن يؤدي نفس الوظيفة التي أحدثها النص الأصلي ويحدث ردة الفعل نفسها بين متلق النص الأصلي ومتلق النص المترجم *la fonction opérative* (Nord, 2008, p. 56) « dans le langage de Reiss ».

هذا، وإن تحقق هذا التكافؤ عند الترجمة، سميت الوظيفة بـ Equifonction وإن لم

يتحقق فيجدر الحديث عن Hétérofonction.

Si la fonction du texte cible est identique à celle du texte source, nous pouvons qualifier cette traduction d'«*équifonctionnelle* ». En revanche s'il existe une différence de fonction entre texte source et texte cible, la traduction sera *hétérofonctionnelle*. (Nord, 2008, p. 67)

" إن كانت وظيفة النص الهدف معادلة لوظيفة النص المتن، يمكننا أن نصف هذه الترجمة بالمكافئة وظيفيا، أما إن كان هناك اختلاف في الوظيفة بين النص المتن والنص الهدف، ففي هذه الحالة تكون الترجمة غير مكافئة وظيفيا." (ترجمتنا)

وتعنى الوظيفة الأولى l'équifonction بالنصوص التي سمها Nordنورد بالتقنية لتعيين كل نص ذو طبيعة نفعية.

2.3. مستويات التخصص:

كثيرا ما يذهب الفكر للاعتقاد بأنه كلما كان النص متخصصا، كلما كان المترجم مجبرا على الإلمام بالمعارف العلمية أو التقنية التي يحملها نصه، علاوة على قدراته وكفاءاته الترجمية المتعلقة عادة بالمصطلحات، وضرورة الكتابة السليمة نحويا، قواعديا وصرفيا. لكن هذا الاعتقاد يعد صحيحا من جهة، ومبالغا فيه من جهة أخرى؛ لأننا نجد نصوصاً ذات مستوى عالٍ من التخصص، لا تتطلب قط أن يكون للمترجم ثقافة عامة في هذا المجال، مثال ذلك "النشرات الصيدلانية" التي تزخر بمصطلحات كيميائية، ومع ذلك تستخدم لغة بسيطة؛ لأنها موجهة لعامة الناس، وبهذا يكفي للمترجم أن يستعمل قاموسا متخصصا فقط؛ لأن المصطلحات عادة ما تأتي على شكل نقاط متفرقة لا تتطلب اتساقا محددًا بين الأفكار والمفاهيم هذا من جهة.ومن جهة أخرى نجد نصوصاً ذات مستوى

تخصص أدنى، كـ "النصوص القانونية"، ولكنها تتطلب من المترجم الإلمام بالمعارف ما بعد اللغوية للموضوع الذي يترجم فيه، حتى لا يقع في خطأ دلالي ومفاهيمي قد يغير تماماً مجرى ترجمته. فلا يكفي للمترجم في هذه الحالة استعمال قاموس متخصص يعنى بالمصطلحات القانونية؛ لأن اللغة المستعملة مشحونة بالمعاني - رغم بساطتها - إلى جانب المصطلحات المتخصصة، والعبارات الجامدة التي تعد حكرًا على هذه اللغة والتي لا يمكن إيجادها في قاموس يعنى بالمقابلات المصطلحية (Gile, 2005, p. 14).

هذا ويختلف مستوى اختصاص النص حسب طبيعة كل من المتلقي وصاحب النص، وهذا ما تؤكد "لوم" (L'homme 2004, p. 126) عند اعتمادها للتصنيف الذي وضعه "بيرسن" (Pearson, 1995) والذي ينطلق من أعلى مستوى إلى أخفض مستوى في تخصص النص، ويتمثل في:

- نص موجه من خبير إلى خبير.
- نص موجه من خبير إلى خبير آخر، في ميدان له صلة بميدان الخبير الأول (كالعملية التواصلية التي تجري بين الطبيب والممرض والتي تأتي حتماً أخفض مستوى من تلك التي تجري مباشرة بين الطبيب والطبيب).
- النصوص التعليمية.

- نصوص التبسيط العلمي (وهي نوع النصوص التي تكون قد حررت من طرف خبير لكن في لغة بسيطة لأنها غالبا ما تكون موجهة لفئة ذات مستوى علمي متوسط في مجال التخصص موضوع العملية التواصلية).

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن الجدل لا يزال قائما - نوعا ما - فيما يخص نصوص التبسيط العلمي التي لا يتفق كل الباحثين على تصنيفها في قائمة اللغات المتخصصة (L'homme, 1990, p. 31). وقد يرجع سبب ذلك إلى كثرة استدعائها مصادر اللغة العامة لتبليغ مضمونها.

وتربط "سكاربا" (2010, p. 15) فهي تقضي بمستوى خصوصية النص بثلاثة عوامل رئيسية : (1) طبيعة المتلقي. (2) الوظيفة التي يؤديها النص. (3) الغرض الذي ترمي إليه العملية التواصلية.

فهي بهذا تصنف النصوص المتخصصة إلى ثلاث مستويات-16 (Scarpa, 2010, pp. 17)، و ذلك حسب عاملين نصيين هما: "الشكل" و "المضمون"، وتتمثل في:

- **النصوص فائقة الصعوبة:** وتشمل "النصوص العلمية" التي تكون وظيفتها الأساسية معرفية، "النصوص المعيارية"، كالنصوص القانونية (العقود، الاتفاقات والقرارات الإدارية)، "النصوص التقنية" كالنشرات الموجهة لتركيب الأجهزة، أو المعدات عند اقتنائها.

الملاحظة التي تلفت انتباهنا في هذه النصوص، هو ارتفاع مستوى تخصصها، مع أنها تستخدم لغة بسيطة؛ لأنها قد تكون موجهة لعامة الناس خاصة النصوص القانونية والنشرات التقنية. ومن هنا نتأكد وجهة نظر "جيل" التي سبق وأن تطرقنا إليها في مدخل هذا العنصر.

- **النصوص متوسطة الصعوبة:** وتضم كل من النصوص "التفسيرية"، "العرضية" و"الحجاجية" كالكتب التعليمية، النصوص "النقدية"، "التقارير"، النصوص "الإخبارية"، كنصوص التبسيط العلمي.

- **النصوص ضعيفة الصعوبة:** تأتي في آخر الجدول، وتضم كل النصوص ذات وظيفة تأثيرية.

وعليه، بما أن المدونة التي اعتمدنا عليها في الدراسة، تنتمي إلى ميدان المالية كميدان تقني يشوبه الكثير من الغموض - خاصة عندما يتعلق الأمر بترجمته إلى اللغة العربية -، لزم علينا الوقوف عند النص المالي ومميزاته، علما أن "لغة المالية" لم تحض بالقدر الكافي من الدراسات كباقي اللغات المتخصصة على غرار لغة القانون ولغة الطب، وهذا ما نتعرف عليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: النص الاقتصادي المالي:

سنتطرق في هذا المبحث إلى "الخصوصيات اللغوية" و "ما بعد اللغوية" لـ "النص الاقتصادي المالي"، كما سنتوقف عند المشاكل التي قد يواجهها مترجم هذا النوع من النصوص، مع مقارنة بسيطة بين اللغة العربية واللغة الفرنسية التي تعنيان بالأغراض الاقتصادية والمالية.

1. النص الاقتصادي المالي ومميزاته:

يرتبط تخصص "ميدان المالية" - غالبا - في تعريفه مع "ميدان الاقتصاد"، ومن الملاحظ أن الدراسات الترجيحية المرتبطة بلغة التخصص، تعالج لغتهما في نفس الإطار دون تحديد أي اختلاف بينهما. وقد يرجع سبب ذلك إلى كون المالية كبنية تنظيمية ثانوية تندرج في إطار الاقتصاد كبنية تنظيمية رئيسية.

هذا ويذهب قاموس "Larousse" الإلكتروني إلى تعريف "الاقتصاد" على أنه:

« Ensemble des activités d'une collectivité humaine relatives à la production, à la distribution et à la consommation des richesses ».

" جملة من النشاطات تخص جماعة من البشر، تتعلق بالإنتاج، التوزيع واستهلاك الثروات." (ترجمتا)

أما "المالية"، فيعرفها على أنها:

Ensemble des professions qui ont pour objet la monnaie, l'argent et ses moyens représentatifs, notamment les valeurs mobilières (...) Science de la gestion des patrimoines individuels, des patrimoines d'entreprise et des deniers publics.

" مجموع المهن التي تُعنى بالنقد، الأموال والوسائل التي تمثلها، لاسيما القيم المنقولة.

كما أنها علم يُعنى بتسيير الأملاك الفردية، أملاك المؤسسات والأموال العامة." (ترجمتا)

نستنتج من خلال هذين التعريفين، أن "الاقتصاد" و "المالية" ميدانان وثيقا الارتباط؛

حيث يعنى الأول بالنشاط البشري، الذي يرمي إلى تطوير مؤسسة أو مشروع معين، بينما

تعنى المالية بتمويل ذلك المشروع. كما أن الأزمة المالية تخص المؤسسات المالية، كالبنوك والمؤسسات ذات أسهم في البورصة، أما الأزمة الاقتصادية فإنها تصيب البلدان بأكملها بما فيها الشعوب البسيطة؛ نظرا لانخفاض القدرة الشرائية التي عادة ما تكون نتيجة للصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات المكلفة بحفظ الأموال وتسييرها.

هذا من وجهة نظر مفاهيمية وميدانية، لكن من وجهة نظر لغوية، فليس بالأمر الهين تجسيد فارق فعلي بين لغتي الاقتصاد والمالية، كونهما يبحران في الاتجاه نفسه، ويستغلان المصادر اللغوية نفسها للتعبير عن المفاهيم. لهذا سنتحدث في هذا العنصر عن لغة المالية لكون مدونتنا تضم نصوصا تم جمعها في مؤسسة مالية (بنك التنمية المحلية)، على أنها جزء لا يتجزأ من لغة الاقتصاد بل وتعد المالية ميدانا ثانويا للاقتصاد، كما أن معظم الدراسات اللغوية التي تطرقت إلى هذا المجال، تتحدث عن المالية كميدان خاص بالاقتصاد، فنجد "بيشات" (Buchat, 2014, p. 7) تشير إلى بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال، بصيغة جسدت بين المالية والاقتصاد علاقة تكامل، تقول في ذلك:

Citons le foisonnement d'études monolingues ou comparatives sur l'anglicisation du langage économique (Bartsch, 2006), (...) et finalement sur la terminologie économique, plus particulièrement bancaire ou financière (Resche, 2000). (Buchat, 2014, p. 09)

"فلنذكر مجموع الدراسات أحادية اللغة أو التقابلية التي أجريت حول تكوين لغة الاقتصاد، وبالتالي المصطلحات الاقتصادية خاصة المصرفية والمالية منها." (ترجمتنا)

نلاحظ من خلال هذه الصيغة أن "لغة الاقتصاد" تضم المالية كميدان ثانوي خاصة من خلال النظام المصطلحي الذي تتبناه هذه الأخيرة. كما يمكننا أن نستنتج ذلك في طبيعة المصادر التي يضمها هذا المجال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: التقارير السنوية الصادرة عن الشركات والمؤسسات المالية، الدراسات الاقتصادية، التقارير والبيانات الصحفية الصادرة عن البنوك، التقارير التي يحررها مسير المحفظة لفائدة الزبون البيانات المالية، الضمانات الصادرة عن المؤسسات المصرفية، العقود المبرمة بين البنوك أو بين البنك وزبائنه، المنشورات الموجهة لمستخدمي المؤسسة المصرفية وزبائنها.

علاوة على ذلك، يمكننا أن نستنتج أن مستوى التخصص الذي يتم استخدامه في لغة الاقتصاد قد يختلف باختلاف الجمهور المستهدف. هذا ولا يمكن أن يتحدث المدير إلى زبائنه من خلال العرائض والمنشورات، بالطريقة نفسها التي يستخدمها في تحرير تقرير سنوي عن الوضعية المالية للمؤسسة.

1.1. محطات تاريخية في الدراسات اللغوية لميدان الاقتصاد:

رصدت (Buchat, 2014, pp. 7-8) في كتابها المعنون: « La traduction économique : théorie et pratique » بعض المحطات التاريخية التي مهدت الطريق أمام الدراسات اللغوية لميدان الاقتصاد، استوقفنا بعض منها، ارتبينا تلخيصها كما يلي:

لم يحض الميدان الاقتصادي كباقي الميادين التقنية والمهنية بالعديد من الدراسات من وجهة نظر لغوية، لاسيما في بعض اللغات كالفرنسية والعربية، بل لطالما تعلق الأمر بالاقتصاد كميدان تقني يستدعي مجالات أخرى كالفيزياء والرياضيات دون أن يُنظر إليه على كونه لغة تخصص تستدعي دراسات معمقة.

هذا، وقد ظهرت أول لبنات دراسة الاقتصاد من وجهة نظر لغوية، في القرن العشرين (20)، وفي سبعينيات القرن الماضي، بدأ الاهتمام أكثر بلغة الاقتصاد؛ نظرا لظهور الاقتصاد الرأسمالي، العولمة وتضاعف المبادلات التجارية حول العالم بمختلف اللغات، وهذا ما نتج عنه ارتفاع الحاجة إلى دراسة لغات التخصص بصفة عامة، ولغة الاقتصاد بصفة خاصة.

كان العلماء الألمان، التشيك والهولنديون، أول من مهّدوا الطريق أمام دراسة "لغة الاقتصاد"، ولم تخص دراساتهم المصطلح فحسب، بل شملت كل الأبعاد اللسانية المرتبطة بالعملية التواصلية بلغة الاقتصاد. كما أجريت معظم هذه الدراسات على اللغة الإنجليزية والألمانية.

أما اللغة الفرنسية، فقد عرفت تأخرا بالنسبة للغات المذكورة، فقد استلزم الأمر عدة سنوات وبالتحديد سنة (1983م) ليتم نشر دراسة أجريت من طرف (Lieselotte Ihle-Schmidt) ، على أساس مدونات تمّ جمعها بين سنتي (1970م) و (1974م)، وتعتبر هذه

المدونات مجموعة من المقالات تم استخراجها من جريدة (Le Monde)، مقالات من الصحافة المتخصصة، تقارير سنوية للبنك الوطني لباريس (BNP)، ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تطرقت (Lieselotte Ihle-Schmidt) إلى لغة الاقتصاد كلغة تخصص، من حيث المصطلح دون أن تستثني المستويين النحوي والتراكمي.

أما "لغة الاقتصاد" - كلغة تخصص -، تكتسي أهمية بالغة كونها تعدّ المحرك الأساسي للنهوض بالعلومة على حد قول (Dancette)، تقول في ذلك:

«La langue de la mondialisation est, par excellence, un langage d'économistes.» (Dancette, 2009)

" إن لغة العولمة هي بامتياز، تلك اللغة المستعملة لدى المتخصصين في الاقتصاد." (ترجمتنا)

ويعرفها " لورينز " (Lorenz) كما يلي:

La langue économique est l'ensemble de tous les langages spécifiques et de tous les moyens linguistiques utilisés dans un domaine de communication délimité, l'économie, afin de garantir la compréhension de tous les publics concernés. Les notions de langue économique ou de langue de spécialité comprennent divers vocabulaires spécifiques et techniques utilisés par des groupes de personnes ayant des formations, des connaissances et des activités différentes ainsi que des objectifs et formes de communication différents dans un environnement professionnel, universitaire ou scolaire lié, à des degrés divers, aux domaines de l'économie. (Lorenz, 2008, p. 17)

" تعتبر لغة الاقتصاد، جملة من المصطلحات الخاصة، والوسائل اللغوية المستعملة في مجال اتصال محدد ألا وهو الاقتصاد، بغية ضمان استيعاب جمع الأشخاص المعنيين، وتتضمن مفاهيم لغة الاقتصاد أو لغة الاختصاص مختلف المصطلحات الخاصة،

والتقنية المستعملة من طرف مجموعات من الأفراد يتمتعون بكفاءات ومعارف ونشاطات متباينة، وكذا مواضيع وأشكال اتصال مختلفة في بيئة مهنية، جامعية أو مدرسية متعلقة بمجال الاقتصاد، وذلك على شتى المستويات" (ترجمتنا)

ويرجع سبب اهتمامنا بالنص الاقتصادي المالي ولغته، إلى الاهتمام المتزايد بالترجمة الاقتصادية المالية في ظل الأزمات المختلفة التي أصبحت واقع العالم، حيث تعد الموارد اللغوية التي تعنى بهذا المجال، من بين النصوص الأكثر ترجمة بعد النصوص التقنية والقانونية (Kübler, 2011).

وهذا ما تؤكد "لارمات" (Larmat) من خلال ملاحظتها بأن:

[...] les besoins en traduction économique et financière ne cessent de croître dans un contexte d'internationalisation des économies et des marchés de capitaux, avec notamment la construction progressive de l'Union monétaire. Les principaux donneurs d'ordre sont les banques, les sociétés de bourse et autres institutions financières et les sociétés, qui sont pour la plupart cotées en Bourse. (2001)

" تعرف الحاجة إلى الترجمة الاقتصادية والمالية، نموًا متسارعًا في سياق تدويل الاقتصاديات، وأسواق رؤوس الأموال في خضم الإنشاء التدريجي للاتحاد النقدي. يتمثل الأمرين بالصرف الرئيسي في بنوك الشركات، والشركات الناشطة في البورصة والمؤسسات." (ترجمتنا)

يمنح تعزيز عملية الترجمة الاقتصادية - لاسيما من وإلى اللغة العربية - ، اللغة حلة جديدة؛ كون الترجمة عملية دقيقة تستدعي الأمانة التامة في نقل المعلومات، تجبر المترجم على إيجاد مصطلحات جديدة، بل وإدخال مفاهيم جديدة إلى اللغة العربية مما

يساهم ولو بطريقة غير مباشرة في النهوض بالاقتصاد، وهذا ما تؤكدته "فايزة القاسم" (EI) Qasem, 2007, p. 465 مصرحة بأن " كافة المساهمات العلمية المتعلقة بمسائل الترجمة والتعريب المنشورة في مجلة " التعريب (أليسكو - دمشق)" من 1991 إلى يومنا هذا، تتفق على الدور الحيوي الذي تلعبه الترجمة في تحويل المعارف والتنمية القومية. وعليه، تنشأ صلة بين التنمية الاقتصادية واللسانية خاصة في شقها المصطلحي" (ترجمتنا)

ولهذا الغرض، يتعين علينا كباحثين في هذا الحقل، بالمساهمة في تطوير الترجمة كحقل من شأنه أن يعالج الكثير من القضايا اللغوية والاقتصادية، وفي ظل العقبات التي يواجهها المترجم في هذا المجال لاسيما من والى اللغة العربية، وفي ظل الكفاءات التي أصبح المترجم مطالباً بها، بدا من الضروري الوقوف بنوع من التفصيل عند طبيعة هذه العقبات التي تتبين من خلالها المميزات اللغوية وما بعد اللغوية للغة الاقتصاد والتي نحصرها في النقاط الآتي ذكرها:

2.1. مميزات النص الاقتصادي المالي:

1.2.1. لغة الاقتصاد، لغة متخصصة تستخدم مصادر اللغة العامة بصفة

متخصصة:

تتميز "لغة الاقتصاد" - كلغة تخصص - بصعوبة تمييزها عن اللغة العامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيانات، والمقالات الصحفية التي تستخدم مصطلحات اللغة العامة

اليومية لرصد أخبارها؛ لأنها تتوجه لجمهور غير محدد، فتعزز تراكيب ومصطلحات قريبة إلى كل طبقات المجتمع. ومع ذلك سنستثني من قولنا هذا، الصحافة المتخصصة، التي تستخدم درجة عالية من التخصص؛ لأنها تأتي على شكل دراسات ومقالات تعنى بالتطورات العلمية والتقنية التي يكون جمهورها محصور في تخصص ذلك المجال.

La langue de l'économie, quant à elle, retient beaucoup de mots issus de la langue commune et soumis à une redéfinition sémantique : signification restreinte (spécialisation sémantique), glissement de sens ou sens nouveau (néosémie) ; employés dans un contexte spécialisé, ces mots activent des configurations conceptuelles propres au domaine en question. (Rollo, 2016, p. 74)

" تختار لغة الاقتصاد العديد من الكلمات المستمدة من اللغة العامة، ولكنها تعيد تعريفها من حيث المعنى، وذلك من خلال: الدلالة المحدودة (التخصص المعنوي)، انزلاق المعنى أو معنى جديد (المعاني الحديثة)، وعند استعمالها في سياق مختص تُعِل هذه الكلمات، وتشكل مفاهيم خاصة بالمجال المعني".

2.2.1. الاشتراك اللفظي:

يتمثل الاشتراك اللفظي إما في وجود مصطلح مالي واحد في اللغة العربية يحيل إلى عدة مفاهيم في اللغة الفرنسية، وإما في وجود عدة مصطلحات في اللغة العربية لمفهوم واحد في اللغة الفرنسية.

هذا ويشير كل من "يوسف إلياس" و"سامية برادا"، إلى الاشتراك اللفظي بكونه أحد المشاكل الفعلية التي قد تواجه مترجم النصوص الاقتصادية، في قولهما:

Heureux le traducteur qui bénéficie (...), à un terme source correspond un seul terme cible. Là, la solution est toute trouvée. Il n'aura pas à démêler l'écheveau des synonymes, para-synonymes et autres variantes. (...) Mais la chance n'est pas toujours aussi souriante. En effet, il est fréquent que le traducteur ait affaire à une pléthore de termes plus ou moins synonymiques qu'il n'est pas toujours aisé de discerner. (Barrada ; Yousfi, 1992, p. 23)

" ما أسعد المترجم الذي يجد للمصطلح الأصلي، مصطلحا مقابلا واحدا، هنا يكمن الحل بحد ذاته؛ لأنه لن يكلف نفسه عناء البحث عن المرادفات، وشبه المرادفات والبدائل الأخرى. (...) لكن، هذا الحظ لن يحالفه دائما، فغالبا ما يواجه المترجم شتى المصطلحات المتشابهة في المعنى، ويصعب عليه التمييز بينها". (ترجمتنا)

وهذا ما نجده متجسدا في اللغة العربية التي تحتوي على الكثير من المصطلحات التي تقابلها عدة مكافئات في اللغة الفرنسية، وذلك حسب السياق الذي يأتي فيه المصطلح (Rollo, 2016, p. 70).

3.2.1. الفراغ الاصطلاحي في المجال الاقتصادي:

لقد أدى الفراغ الاصطلاحي باللغة العربية في المجال الاقتصادي (Guessabi, 2017, p. 239)، إلى اللجوء إلى أساليب الاقتراض والمحاكاة عندما يستدعي الأمر الصياغة المعجمية لمفهوم معين من أجل سد الفجوات الدلالية.

نظن بأن عدم وجود ما يكفي من المصطلحات الأصلية في هذا المجال باللغة العربية، يعود إلى احد العوامل ما بعد اللغوي بالدرجة الأولى، ألا وهو عامل القوة الاقتصادية

المهيمنة والتي غالبا ما تحدد اللغة الواجب استخدامها، وهذا ما نلاحظه في المبادلات التجارية التي يهيمن فيها استخدام المصطلحات باللغة الانجليزية على الرغم من توفر مقابلاتها باللغة الفرنسية، وهذا لأن أمريكا أقوى اقتصاديا من الدول الناطقة باللغة الفرنسية، كذا هو الأمر بالنسبة لهيمنة اللغة الفرنسية على العربية عند القيام بالمبادلات التجارية، مما أدى إلى عدم إيلاء اهتمام كبير لتوليد المصطلحات في هذا المجال، بل غالبا ما نكتفي بالترجمة في صورتها المباشرة وغير المباشرة.

وعليه، نستنتج بأن الهيمنة الاقتصادية التي تؤدي إلى الهيمنة اللغوية، قد تثير عقبات من نوع آخر أمام المترجم، ألا وهي مشكلة الافتراض المصطلحي الذي غالبا ما يهيمن على الصناعة المعجمية في اللغة الهدف ويصبح بهذا، المتسبب الأول في الفقر والفراغ المصطلحي في اللغة الهدف. وهو ما يؤكد هوبرت (Houbert) عندما يتحدث عن هيمنة الافتراض من اللغة الانجليزية في التعبير عن المفاهيم الاقتصادية والمالية باللغة الفرنسية (Anglicisation des concepts économiques et financiers)، في قوله:

« La domination des Etats-Unis sur la scène économique mondiale explique en fait en grande partie les défis terminologiques que doivent relever les professionnels français de l'économie et de la finance » (Houbert, 2001)

" بالفعل، تُفسر هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الاقتصادية الدولية إلى حد كبير، التحديات المصطلحية التي يجب على المختصين الفرنسيين في الاقتصاد والمالية رفعها".

(ترجمتنا)

وهو الأمر الذي يصفه بـ "الخطر" الذي يلاحق اللغة الفرنسية على وجه الخصوص واللغات الأخرى على وجه العموم. كما نجد (Larosche, 2010) مشاطرا لرأي هوبرت، حين يصف هذه الظاهرة على أنها خطر وضرر يؤدي باللغة الفرنسية إلى الانحطاط (Buchat, 2014, p. 18). ومن وجهة نظر أخرى ترى (Zanola, 2008, p. 87)، بأنه من الواجب تخطي هذه الرؤية التي تصفها بالمتشائمة إزاء اللغة الفرنسية والحد من التخوف الزائد عن المكانة التي تحظى بها هذه اللغة.

4.2.1. تداخل الميادين في النص المالي:

هذا، ونجد في النصوص المالية، كل من لغة القانون في بعديها النصي (استخدام المصطلحات القانونية) وما بعد النصي (استخدام شكل محدد لكل نوع من الوثائق: كالعقود الإدارية)، اللغات التقنية التي تتجلى في الإحصاءات والنسب والأرقام، مجال المحاسبة، التجارة، الجمركة...إلخ.

5.2.1. المعاني الضمنية:

غالبا ما يعمد الكاتب إلى تلغيم النصوص المالية بالمعاني الضمنية؛ لأن لغة المال تكتسي طابعا خاصا من السرية لاسيما في سياق الأزمات العالمية، وهذا ما تؤكدته المجلة الأمريكية (The New Yorker) في مقال ورد لها عن الصحفي⁽⁵⁾ John Lanchester ، يقول فيه: « Sometimes, the language of Finance really is obscure, and does

(5) "جون لونشستر": صاحب كتاب «How to speak money»، كما أنه محرر صحفي في مجلة نيويورك من سنة 1995.

hide the truth (...) it's complicated because the underlying realities are complicated ». (Lanchester, 2014)

" في بعض الأحيان، تكون لغة المالية مبهمة ومخفية للحقيقة، وتأتي هذه اللغة معقدة بحكم الحقائق التي تنوه إليها والتي تتسم هي الأخرى بالتعقيد. " (ترجمتنا)

مع ذلك، تبقى هذه الميزة محصورة في النصوص الصحفية (الصحافة المتخصصة) دون غيرها، والتي يسيطر عليها الطابع السياسي عند نقل المعلومات. أما النصوص الصادرة عن المؤسسات المالية والاقتصادية في أطر رسمية، فلا يسمح لها أن تتسم بالإبهام، بل على العكس، يغلب عليها الوضوح والدقة اللتان تمثلان أكثر ميزات تشترط في تحرير النص المتخصص لكونه نصا نفعيا بالدرجة الأولى.

6.2.1. صعوبة تحديد المفاهيم:

كثيرا ما تلجأ لغة الاقتصاد إلى الحرفلة (siglaison/abréviation) لمجموعة من المصطلحات ولمفهوم واحد، نأخذ على سبيل المثال مصطلح IRG الذي نجده في كشف الراتب، في نظام الأجور بالجزائر. قد يبدو في الوهلة الأولى سهلا على المترجم المحترف لأنه مفهوم يتداوله عامة المستخدمين. أما بالنسبة للمترجم المبتدأ، فقد يبدو له عبارة عن حروف لا تؤدي أي معنى في صيغتها الحالية لأن لا وجود لها في أي قاموس متخصص بهذه الصيغة، بل يتعين عليه في بادئ الأمر القيام ببحث وثائقي من أجل الوصول إلى المصطلحات الكاملة في اللغة الأصلية أي (Impôt sur le Revenu (Global)، ومن هنا يمكنه أن يجري الترجمة على أساس هذه الصيغة ليحصل على المقابل

في اللغة العربية «الضريبة على الدخل الإجمالي». وهو الأمر الذي يشير إليه Gerard (1994, p. 81) عندما يقول عن الحرفلة أنها "خائنة" في بعض الأحيان، بل ويصفها "بالآلام" التي يجبر المترجم على استخدام مسارد Glossaires تعنى بإيضاح كل عنصر من عناصر المصطلح من أجل مداواتها (Buchat, 2014, p. 30).

وهذا ما يتبين في القول الآتي، الذي يرصد الخاصية التي تميز لغة الاقتصاد، ألا وهي خاصية الإيجاز والاقتصاد في الكلام: «Explanations are hard to hold on to because an entire series of them may be compressed into a phrase or even a single word» (Lanchester, 2014) "من الصعب استيعاب التفسيرات، لأن الكثير منها يمكن اختصارها في عبارة أو كلمة واحدة". (ترجمتنا)

7.2.1. لغة الاقتصاد من لغات التخصص الأكثر عرضة للتجديد والتحديث

في مواردها اللغوية:

لا يختلف اثنان في كون لغة الاقتصاد تخضع للتطور بصفة مستمرة، حيث تتبلور موازاة مع الوضعيات والحقائق اليومية التي هي جديرة بمعالجتها ومواكبتها في ظل السياقات الاقتصادية الآنية، حيث ننقل وجهة رأي "هوبرت" (Houbert) في هذا الصدد، عند تسليمه بأن: «La langue de l'économie parce qu'elle rend compte d'une réalité en constante évolution, est par ailleurs génératrice de nombreux néologismes» (Houbert, 2001).

«تعكس لغة الاقتصاد الواقع المستمر في التقدم، كما تُولد علاوة على ذلك كلمات جديدة

متعددة" (ترجمتنا)

يشير "هوبرت" في قوله هذا، إلى خاصية مهمة في لغة الاقتصاد، ألا وهي تعزيزها للمصطلحات الجديدة، وربما يعود هذا الأمر إلى كونها تواكب الحدث الاقتصادي بصفة مستمرة، ونخص بالذكر - في هذا السياق - ، المصطلحات المتعلقة بالأورو، فغداة تبني الأورو كعملة موحدة للدول الأوروبية سنة 1995 (Resche, 2012, p. 1)، أخذت الصناعة المعجمية في السياق الاقتصادي الأوروبي وكذا العالمي، منعرجا مهما، تجسد في ظهور كم هائل من المصطلحات الجديدة المرتبطة بالأورو « Eurolecte »، نذكر على سبيل المثال « Eurozone » و (⁶ « Euroland »)، على الرغم أنها لم تعد اليوم تكتسي طابع المصطلحات الجديدة، نظرا لتبنيها منذ عدة سنوات في الصحافة الاقتصادية والمالية وتم تداولها بكثرة بين الأوساط الاعلامية والمهنية.

لعل هذا المسار يعدّ مسارا طبيعيا وحتما تمر به كافة المصطلحات الجديدة. فإن المصطلح الجديد، يموت بمجرد تبنيه في لغة معينة وتداوله في الأوساط الاقتصادية كمصطلح عادي (Resche, 2012, p. 14).

8.2.1. إبهام النص الأصل:

عادة ما يستقبل المترجم نصوصا اقتصادية تكون مبهمة في الأصل، وقد يكون الإبهام مصطلحيا، تراكييبيا أو مفاهيميا. مما يجعل ترجمة النص مهمة شبه مستحيلة، لذلك يتعين

(⁶ « Désigne depuis le 1^{er} janvier 1999 l'ensemble constitué des onze premiers pays à avoir rempli les critères nécessaires à la mise en place, sur leur territoire, de la monnaie unique européenne » (Houbert, 2001)

على المترجم أن يقوم بإعادة تركيب الوحدات بصفة يتحصل بها على اتساق وتناسق

للنص الأصلي قبل الشروع في ترجمته. وهو الأمر الذي أوصت به (Christine Durban

في قولها:

Mais reconnaissons dès le début que beaucoup de textes sources sont mal rédigés [...]. Face à ces textes maladroits (voire incompréhensible dans certains cas), notre travail ne consiste ni à rire ni à pester, mais plutôt à nous dire que leurs auteurs sont des spécialistes des marchés et non des écrivains. A nous, donc, de rajuster le tir, d'arranger leurs phrases, de travailler avec eux pour nous assurer que les textes qu'ils signent (en anglais et en français) correspondent bien à ce qu'ils voulaient dire (peu importe ce qu'ils ont écrit à l'origine). (Durban, 2002)

" لكن، يجب علينا الاعتراف من الوهلة الأولى أن الكثير من النصوص المتن ليست

محررة جيدا (...). أمام هذه النصوص غير الصائبة (بل غير القابلة للفهم في بعض

الأحيان)، لا يتمثل عملنا في الضحك أو السخط، بل في القول لأنفسنا أن المؤلفين

مختصين في الصفقات وليسوا كتابا. بالتالي، يتعين علينا تصويب المحاولة، تحسين

فقراتهم، العمل معهم لضمان أن النصوص التي يوقعوها (باللغة الانجليزية والفرنسية)

توافق فعلا الدلالة الأولية (مهما كانت كتاباتهم الأصلية). " (ترجمتنا)

3.1. الصور البيانية في النص الاقتصادي المالي:

يتكون النص الاقتصادي من جملة من الصور البيانية تتمثل في:

1.3.1. الاستعارة:

يعود أول استخدام لصيغة الاستعارة في الميدان الاقتصادي إلى القرن (18) على يد "آدم سميث" (Adam Smith)، عند استخدامه لمصطلح «The invisible hand» أو "اليد الخفية" في نص قصير يتحدث فيه عن الكائنات المتوحشة التي لا تفقه شيئاً عن نظام الأرصاد الجوية التي تنسبها إلى "اليد الخفية لكوكب المشتري" (Chavagneux, 2017).

استخدم (Smith) هذه الاستعارة للمرة الثانية سنة (1759م)، في كتاب ورد عنه تحت عنوان: «La théorie des sentiments moraux»، ومرة أخرى سنة (1776م) في كتاب آخر يحمل عنوان: «The wealth of nations» شرح فيه أن المقاول عندما يقوم بإدارة أعماله: «Il est conduit par une main invisible à remplir une fin qui n'entre nullement dans ses intentions.» (Chavagneux, 2017).

" يُقاد بيد خفية لأداء هدف لا يندرج إطلاقاً ضمن نواياه." (ترجمتنا)

بدأ "أندرسون" (Henderson) في سنة (1982) بالتطرق إلى الاستعمال اللغوي للاستعارة في الخطاب الاقتصادي في كتابه: «Metaphor and economics» (Xia, 2009, p. 9).

لطالما سادت فكرة - بين الأوساط اللسانية - تسلم بأن الاستعارة عبارة عن صورة بيانية تخص فقط النصوص ذات الطابع الجمالي، كالنصوص الأدبية بأنماطها الشعرية والنثرية. إلا أن الدراسات اللغوية الحديثة برهنت بأن الاستعارة قد تتدخل في أي نوع من

النصوص؛ لأن دورها يتعدى الجانب الإبداعي التتميمي؛ وهذا ما يؤكد لنا "نيومارك" في

تعريفه للاستعارة قائلا:

Metaphors [...] help the reader to gain a more accurate insight, both physical and emotional [...] and may be added to the technical terminology of a semantic field and therefore contribute to greater accuracy in the use of language. (Newmark, 1985, p. 297)

"تساعد الاستعارة (...) القارئ على اكتساب تصور أكثر دقة، سواء كان ماديا أو حسيا

(...) ويمكن اضافته للمجال الدلالي للمصطلحات وبالتالي المساهمة في إضفاء دقة

أكبر على استعمال اللغة". (ترجمتنا)

وهذا ما تؤكد "القاسم" (El Qasem) بدورها، بخصوص الصور البيانية التي يعج بها

النص الاقتصادي، عكس الفكرة التي تسلم بأن الصور البيانية تخص حصريا النصوص

الأدبية أو العامة، و بالتالي النصوص التي تعزز جمال الشكل على نقل المعلومة:

«Autre figure, la métaphore est présente à tous les niveaux du discours économique et notamment dans les discours de vulgarisation. » (

2007, p. 470)

" تستخدم الصورة البيانية(الاستعارة)في كافة مستويات الخطاب الاقتصادي، خاصة

خطابات التبسيط العلمي" (ترجمتنا)

تأتي الاستعارة المفاهيمية التي تعنى بالنص المتخصص عامة والاقتصادي خاصة، على

عدة أشكال (سننطق إليها فيما بعد)، حيث تحيل إلى مفاهيم مركبة وغامضة لاسيما

لغير المتخصصين في هذا الميدان. إذ يكمن الهدف الأساسي من الاستعارة في توضيح هذه المفاهيم بتصويرها على هيئة مفاهيم بسيطة تنتمي إلى الحياة اليومية؛ ومن هنا يمكن أن نستنتج علاقة "لغة الاقتصاد" بـ "اللغة العامة"، تتمثل في كون هذه الأخيرة تمد لغة الاقتصاد بمواردها اللغوية لتستخدمها على طريقتها الخاصة في ميدان خاص وفي سياقات خاصة.

وعليه، يمكننا أن نؤيد فكرة "ماك كلوسكاي" (Mc Closkey, 1983) في كتابه «The Rhetoric of economics» التي تسلم بأن الهدف الأساسي لاعتماد الاستعارة في الخطاب الاقتصادي هو تبسيط المفاهيم المتخصصة بتقريبها ليوميات القارئ البسيط (Xia, 2009, 9-10)، كما يمكن اعتبارها ناقلاً فعالاً للمعلومة الاقتصادية المتخصصة إلى الجمهور العريض، بمستوى بسيط من التخصص وبطريقة غير حصرية لمختصي هذا المجال دون غيرهم (El Qasem, 2007, p. 470-471).

ويترتب عن هذا الاستعمال للغة العامة في الأغراض الاقتصادية، توليد لغة أقل ما يقال عنها سهلة ممتعة قد تتعدى عند ترجمتها الصورة النمطية التي تسلم بأن لغة الاقتصاد كلغة تخصص قد تكفي عند ترجمتها بالتقابل المصطلحي للمصطلحات الخاصة التي هي بدورها قد تأتي على شكل صورة استعارية يتعذر ترجمتها من خلال التقابل.

1.1.3.1. أنواع الاستعارة في النص الاقتصادي المالي:

(أ) الاستعارة التشخيصية (La métaphore anthropomorphique):

تتجلى هذه الاستعارة في شخصنة المفاهيم الاقتصادية والمالية، وبعبارة أخرى: «Transfer of meaning from the human body and its parts to inanimate objects.» (Maftai, 2013)

" تحويل معان من جسم الانسان أو أعضائه للتعبير عن مفاهيم جامدة." (ترجمتنا)

كما تمثل هذه الاستعارة أبرز أنواع الاستعارات، التي يتم اللجوء إليها في الخطاب الاقتصادي، لا لشيء إلا لتسهيل عملية استيعاب المفاهيم من طرف مستخدميها. كما سيتبين في المثال التالي:

« (...) قررت السلطة النقدية في المملكة المتحدة رفع أسعار الفائدة إلى هذا المستوى في أغسطس، وهو أعلى مستوى لها منذ مارس (209 م) ؛ لأنها شعرت أن الاقتصاد قد تعافى من تباطؤه في بداية العام، وأشار إلى أنه على الرغم من النمو البطيء في الاقتصاد البريطاني. كان التضخم يرتفع بوتيرة أسرع من المعدل المستهدف » (7) .

(التسطير منا)

وتعد جملة "تعافى الاقتصاد" هنا، عبارة عن استعارة تبين تحسن الوضع الاقتصادي، بعد أن كان متدهورا.

(7) - جزء من المقال الصادر عن الصحيفة الرقمية: investing.com، تحت عنوان: " بنك إنجلترا يعلق أسعار الفائدة وسط شكوك البريكست"، ينظر الرابط:

<https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-587018> .2018/09/13

كما يمكن أن نلاحظ في هذا المثال عبارات أخرى لشخصنة المفاهيم، إلا أننا سنتطرق إليها في سياق آخر.

(ب) الاستعارة الحيوانية (La métaphore animalière):

تأتي هذه الاستعارة على شكل الاستعارة التشخيصية غير أنها تنقل المعاني من المجال الحيواني للتعبير عن المجال الاقتصادي. مثال ذلك عبارة: « Le serpent monétaire⁽⁸⁾ الذي يترجم في اللغة العربية بطريقة حرفية بـ "الثعبان النقدي". وتستعمل هذه الاستعارة من أجل نقل صورة "ثعبان يزحف في النفق"⁽⁹⁾، للتعبير عن التقلبات التي يعانیه النظام المصرفي في الدول الأوروبية، والمفهوم المستعار هنا هو الثعبان وعدم السير على وتيرة مستقرة.

2.1.3.1. مستويات تدخل الاستعارة في النص الاقتصادي المالي:

1.2.1.3.1. المستوى المصطلحي:

يمكن للاستعارة أن تتدخل في جميع مستويات النص، فقد تأتي على شكل:

(8) - تم أخذ هذا المثال من: Allesandra Rollo, « Cognitive approach to economic translation : theoretical reflection and practical effects », 2016, p21.

(9) - <https://www.cvce.eu/education/unit-content/-/unit/7124614a-42f3-4ced-add8-a5fb3428f21c/a4bac59d-7f5c-403e-83ec-5508ba53346b>

مصطلحات:

لقد سمحت الدراسات التي أجراها "آسال" (Assal, 1994) عن الاستعارة، بتمييز نوعين منها، بل وأحسن من ذلك وضع حاجز بينهما، ألا وهما: الاستعارة البلاغية والاستعارة المصطلحية. (Isabella Oliveira (2007, p. 94) :

« La métaphore terminologique » أو الاستعارة المصطلحية.

تكون الاستعارة بلاغية كلما كان الهدف منها تتميق النص وجماليته. أما الاستعارة المصطلحية فتستخدم في النصوص المتخصصة ويكون الغرض منها نفعيا لا جماليا. يرى "آسال" (Assal) بأن الاستعارة المصطلحية تعتبر عملية فكرية ونمطا معرفيا تتعدى المستوى اللفظي البحت؛ بمعنى يتم استعمال المصطلح في المجال المتخصص على وجه استعارة للحصول على مفهوم أعمق من كونه كلمة واحدة. ونأخذ على سبيل المثال مصطلح «Inflation» أو "التضخم المالي".

تعني استعارة "التضخم المالي" في النص الاقتصادي، عن صورة البالون الذي ينتفخ كلما زودناه بالهواء، وكلما انتفخ كلما أصبح هشاً يمكنه أن ينفجر في أي لحظة أو بمجرد نخزه بإبرة صغيرة (Resche, 2001, p. 15).

وعليه، يتبع الاقتصاد في كل دول العالم، مسار البالون نفسه عندما يشرع في تضخيم موارده المالية ظنا منه أنه سيخرج من أزمته، متناسيا بأنه كلما زادت الموارد المالية كلما ضعفت قيمة تلك العملة مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى التدهور في سوق المال العالمية.

ومن خلال هذا المثال يمكننا اعتماد قول "أوليفيرا"(Oliveira)، والذي مفاده:

«La métaphore terminologique n'est en aucun cas un produit relevant de l'esthétique ou du caprice humain, mais un instrument indispensable à la cognition et à la nomination.»(Oliveira, 2005)

«لا تمثل الاستعارة في أي حال من الأحوال، منتجاً ينم عن التتميق اللفظي، ولا نزوة تصيب الإنسان، بل هي أداة لا يمكن الاستغناء عنها عندما يتعلق الأمر بالإدراك والتسمية».

ونجد هذا النوع من الاستعارات في الصحف المالية أو الوثائق الرسمية التي يتم إعدادها من طرف الناطقين الأصليين باللغة، في الولايات المتحدة الأمريكية، في دول أوروبا ودول آسيا المتقدمة (Mirzoyeva, 2014, p. 170).

1.1.2.3.1. سبل ترجمة الاستعارة المصطلحية في النص الاقتصادي

المالي:

بشأن الاستعارة المصطلحية، تقترح ميرزوييفا (Mirzoyeva, 2014, p. 171) ثلاث طرائق لترجمتها وهي:

أ) الترجمة الحرفية.

ب) التحوير .

ج) الترجمة الشارحة.

أما "الحسناوي" (Al-Hasnawi)، يذهب إلى إستراتيجية تتعدى الجانب اللغوي للمصطلح، بما أن الاستعارة تعد جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الكاتب، يتعين نقلها بطريقة تسمح للمتلقي بفهم أثرها في النص الاقتصادي، حيث يؤكد بقوله:

Since metaphors are related to different cultural domains, this implies that the translator has to do the job of conceptual mapping on behalf of the TL reader; he has to look for a TL similar cognitive equivalence in the target culture. The more the SL and TL cultures in question conceptualize experience in a similar way, the easier the task of translation will be. But since human real-world experiences are not always similar, and metaphors record these experiences, the task of the translator becomes more difficult when translating these metaphors across languages related to different cultures. (Al-Hasnawi, 2007)

" بما أن الاستعارات ترتبط بمجالات ثقافية مختلفة، فهذا يعني أن المترجم يجب أن يقوم بتحديد المفاهيم، بالإضافة إلى استقرار الثقافة المستهدفة، حيث يبحث عن تحقيق التكافؤ المعرفي في هذه الأخيرة. هذا، وكلما توصلت ثقافتنا اللغوية المتن واللغة المستهدفة في تصوير أي تجربة بطريقة مماثلة، كلما كانت مهمة الترجمة أسهل.

بما أن تجارب البشر في العالم الواقعي ليست دوماً متشابهة، وكون الاستعارات تحمل هذه التجارب، فتصعب مهمة المترجم بحكم أن هذه الاستعارات تحيل إلى ثقافات مختلفة." (ترجمتنا)

وهذا ما يترك المترجم يلجأ إلى تحليل الثقافة المستهدفة، والبحث فيها عن معايير تتوافق والثقافة المتن من أجل منح قارئ الترجمة إمكانية التعرف على هويته في ثقافة ولغة لا ينتمي إليهما.

وهي الاستراتيجية التي تنصح بها "القاسم" عندما تقول: «Le traducteur est tenu de transférer dans la culture d'accueil la dénotation et l'effet produit sur le destinataire.» (El Qasem, 2007, p. 471)

" يجب على المترجم نقل إلى الثقافة المستهدفة، الدلالة والتأثير اللذان عرفهما المتلقي." (ترجمتنا)

مع تحذيره من الاستعارات التي تكون خاصة بالثقافة المتن، والتي قد تأتي غير موافقة لمبادئ الثقافة الهدف.

2.3.1. الكناية (La métonymie):

تعد "الكناية" فرعاً ثانوياً من "الاستعارة"، كونها صورتان بيانيتان وثيقتا الارتباط بحيث يمكن أن يحدث تداخلا عند تصنيف هذه عن تلك، لاسيما عند اللغويين المبتدئين. إلا أن الاستعارة تختلف أساساً، في هدفها عن الكناية.

هذا، وتهدف الأولى إلى شرح مفاهيم غامضة بتصويرها على شكل مفاهيم بسيطة معروفة لدى القارئ، أما الثانية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على الرأي العام على المستوى الميداني، وإلى تقادي تكرار المصطلح نفسه عدة مرات للمفهوم الواحد، وذلك على المستوى اللغوي؛ كأن نستخدم مصطلح "العملة الصعبة" للإحالة إلى "اليورو" أو

"الدولار". وبعد هذا الاستعمال كناية للتعبير عن التصوير السائد بخصوص مكانة هاتين العملاتان بالنسبة للعملة المحلية. أما من الوجهة اللغوية، تستخدم هذه الكناية في نص سبق وأن ذكرت فيه أحد هاتين العملتان، من أجل تفادي التكرار. كما تساهم الكناية في إثراء لغة الاقتصاد بمنح مصطلحات جديدة، ومرادفات للمفاهيم الاقتصادية.

ترى "القاسم" (2007، ص. 470)، أن "الكناية" في النص الاقتصادي لا تشكل عائقا أما المترجم، بفعل عولمة الخطاب الاقتصادي «Internalisation du discours économique» وخصوصياته اللغوية، مستشهادة بمصطلح «WallStreet» الذي يعرف بكونه المكان الذي تتجمع فيه مختلف المؤسسات المالية، بالإضافة إلى كونه المقر الرئيسي لبورصة نيويورك. فبمجرد قراءة مصطلح «WallStreet» في نص اقتصادي مالي في السياق الفرنسي مثلا، يتعين مباشرة التخمين بأن الأمر يتعلق ببورصة باريس.

كما تشير في الوقت نفسه وتحذر من الكنايات غير المتداولة بكثرة، والتي تقول عنها أنها كفيلة بإعاقة المترجم في عمله، مما يدفع به إلى القيام بأبحاث وثائقية عن المفهوم المستخدم في لغته الأصلية قبل الشروع في البحث عن مقابل له في اللغة الهدف. وفي هذا السياق، تستخدم "القاسم" مثال: «Bercy» .

يستخدم مصطلح «Bercy» للإحالة إلى وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسي، ويطلق عليه هذا الاسم بحكم تواجد مقره في شارع «Bercy» بباريس. بحيث لا يمكن نقل هذه التسمية

على هذا الشكل في اللغة العربية، بل يجب إيجاد مصطلح آخر يحيل إلى الدلالة نفسها، ويحقق للتكافؤ الوظيفي الذي يقصر المسافات بين اختلاف الأنظمة بين ثقافة وأخرى .

(El Qasem, 2007, p. 470)

وبعبارة أخرى، عندما يكون المترجم أمام هذا النوع من الكنايات غير المتداولة، يجدر به تفادي الإبدال؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى إبهام النص المترجم، بل يتعين به البحث عن المصطلح "الرسمي" الذي يطلق على ذلك المفهوم من طرف العامة.

3.3.1. الحذف (L'ellipse):

يتميز النص الاقتصادي بلجوء محررها إلى الأسلوب النحوي المتمثل في الحذف؛ إذ يطرأ هذا الأخير على الوحدات المصطلحية المركبة (القاسم، 2007، ص. 471)، بحيث يتم تعويضها بمصطلح يحيل إليها مما يصعب في بعض الأحيان على المترجم غير المتمرن في معرفة ما تحيل إليه في السياق الاقتصادي، مجبرة إياه على إيجاد كل العناصر المحذوفة من أجل الحصول على ترجمة متناسقة. ومثالها:

"قررت السلطة النقدية" والأصح هو قول: "قرر ممثلو السلطة النقدية" أو "أعضاء السلطة النقدية"....، إلا أن الحذف هنا لا يضر بمعنى الجملة؛ لأن السلطة النقدية مفهوم بسيط يمكن للمترجم أن يخمن طبيعة العنصر الذي تم حذفه، كما أن ترجمة الجملة مع الحفاظ على العناصر المقدمة في النص الأصلي أي دون اللجوء إلى

الإضافة، لن يضر بتاتا بالمعنى خاصة وأن هذه الخاصية معروفة لدى مختصي المجال الاقتصادي.

4.3.1. المتلازمات اللفظية (Les collocations):

يطلق مصطلح "المتلازمات اللفظية" أو "المتصاحبات اللفظية"، على الألفاظ التي تستدعي لفظة أخرى لتؤدي معنا معينا في سياق محدد، بحكم أن استخدام أحدهما بمعزل عن الأخرى قد يؤدي معناً آخر لا علاقة له بذلك الذي تؤديانه وهما متصاحبتان.

لقد تم إدخال مصطلح "المتلازمات اللفظية" في اللغة العربية من طرف الأستاذ الدكتور "رمزي بعلبكي"، "حين أورده ولأول مرة في تاريخ القواميس الانجليزية-العربية/ العربية-الانجليزية، في معجمه "قاموس المصطلحات اللغوية" A dictionary of linguistic terms 1990 (غزالة، 2007، ص. 5).

هذا ويعرف د. "حسن غزالة" "المتلازمات اللفظية" على أنها:

" عبارات بلاغية متواردة مؤلفة عادة من كلمتين، وأحياناً من ثلاث أو أكثر تتوارد مع بعضها عادة وتتلازم في اللغة. فهي متلازمات لأنها تلازم بعضها بعضاً من حيث ورودها في اللغة. " (غزالة، 2007، ص. 5).

نفهم من هذا أن استخدام المتلازمة اللفظية مع بعضها البعض - في أي مجال، بما فيها المجال الاقتصادي -، يؤدي معناً خاصاً بهذا السياق، إذ يتغير هذا المعنى بتغير

المصطلح الثانوي؛ لأن المتلازمة اللفظية تتكون من مصطلح رئيسي لا يتغير، أي نواة تركيبية، ومصطلحاً ثانوياً يتغير بفعل الدلالة المراد الوصول إليها. ويسميها "هوسمان" (Haussman) (Heid, 1992, p. 527) بـ: "القاعدة" (Node/Base) و"المتلازمة" (Collocate/Collocateur)، إذ يمكن تتوفر عشرات المتلازمات للقاعدة الواحدة. نأخذ على سبيل التوضيح مصطلح "السوق"، الذي هو مصطلح عام، لكنه يأخذ دلالات مختلفة حسب المتلازمة التي تصاحبه، وعليه:

• سوق المال يقصد به: (La Bourse)

• السوق العالمية: (Le marché mondial)

• عقد صفقة: (Conclure un marché)

• صفقة مربحة: (Marché rapporteur)

اليد الخفية في السوق كمتلازمة استعارية على حد قول "حسن غزالة": « La main

invisible du marché »

ويعرفها كل من "بيجوان" (Bejoint) و "تويرون" (Thoiron) بدورهما، كما يلي:

Les collocations sont des associations privilégiées de quelques mots (ou termes) reliés par une structure syntaxique et dont les affinités syntagmatiques se concrétisent par une certaine réurrence en discours. Cette affinité est imprévisible à l'encodage pour un locuteur qui s'en tiendrait à l'utilisation des règles syntaxiques et sémantiques courantes.

(التسطير منا) (Bejoint et Thoiron , 1992, p. 517)

" تعتبر المتلازمات اللفظية ارتباطات مميزة، تتكون من بعض الكلمات (أو المصطلحات)

مرتبطة بهيكل نحوي، وتتحقق صلاتها المترامنة من خلال تكرار معين في الخطاب. لا

يمكن التنبؤ بهذه التقارب في الترميز للمتكلم الذي يتمسك باستخدام القواعد النحوية والدلالية الشائعة. " (ترجمتنا)

نستنتج من هذا التعريف بعضا من الخصائص التي تتميز بها "المتلازمات اللفظية"، نذكر منها ما يلي:

يمكنها أن تكون كلمات، كما يمكنها أن تأتي على شكل مصطلحات.

تربط عناصر "المتلازمة اللفظية" علاقات نحوية عديدة (سنتطرق إليها فيما بعد).

تواجدها المتكرر في الخطاب بالشكل نفسه؛ فالتعبير عن سوق الجملة يتم استخدام مصطلح «Marché de gros» ولا يمكن أبدا أن يصبح «Marché en gros». ويعرف "غزالة" التلازم بكونه: " التوارد والتوافق المتكررين للكلمات مع بعضها. " (غزالة، 2007، ص 5-6)

يكون استخدامها في النص الأصلي لا شعوريا؛ لأنه يجيب على متطلبات القواعد النحوية والدلالية المتداولة في الاستعمالات العامة للغة.

أما بالنسبة للعنصر الأخير يوضحه "حسن غزالة" بقوله:

" هناك عرف سائد في استخدامها يجعل من معظمها عبارات شبه ثابتة يستخدمها أهل

اللغة بديهيا ولا يستشعرون وجودها إلا إذا أسيء استخدامها. " (غزالة، 2007، ص. 6)

نفهم من هذا، أن استخدام المتلازمة يأتي كأبي استخدام آخر لتركيب لغوية عادية، وذلك بفعل اعتمادها في اللغة كصيغة عادية، لاسيما بالنسبة للمختصين الذين لا يمكنهم إدراك هذا الاستخدام إلا إذا كان سيئاً ومضراً بسلاسة النص، إذ يستشهد غزالة في هذا السياق بعبارة استعملتها أحد الصحفيات الجزائريات بطريقة خاطئة ألا وهي: "قلب الأمور عن ظهر قلب"، الذي من المفروض أن يكون إما: "حفظ الأمر عن ظهر قلب"، أو "انقلب الأمر رأساً على عقب". يرى "غزالة" أن هذا الاستعمال الرديء هو الذي يلفت انتباه القارئ، إلى وجود متلازمة لفظية في النص.

هذا، ويمكن تصنيف المتلازمات اللفظية حسب "هايد" (Heid, 1994, p. 229)، وفقاً لثلاثة معايير أساسية وهي:

1.4.3.1. دلالية:

يرى "لورينز" (Laurens, p. 44)، بأن المعيار الدلالي يسمح بالفصل بين المتلازمات اللفظية، والعبارات الاصطلاحية الخاصة بثقافة ولغة معينة، كالاقتراضات من اللغة الفرنسية (Gallicisme)، الإقتراضات من اللغة الانجليزية (Anglicisme)، وهي غير قابلة للترجمة حسب رأيه. ومن جهة أخرى الفصل بين المتلازمات اللفظية والتراكيب الحرة التي تستخدم بكل حرية في أي سياق كان.

ويقصد بهذا بأن دلالة التركيبة هي التي يمكنها أن تحدد طبيعتها (متلازمة لفظية/ عبارة اصطلاحية/ عبارة حرة).

هذا وتختلف المتلازمة اللفظية عن العبارة الاصطلاحية، في كون الأولى تتميز بنوع من الحرية التي تسمح لها باتخاذ دلالات مختلفة، تتوقف على العنصر الثانوي (المتلازمة/ Collocateur)، أما الثانية فهي مقيدة باستعمال غالبا ما يكون وحيدا ودلالة وحيدة حيث يعرفها (Laurens) كما يلي: «Les idiotismes sont des combinaisons relativement figées » (Bergenholtz-Tarp, 1995, p. 117). » (Laurens, p. 45)

" إن الاصطلاحات عبارة عن تركيبات جامدة نوعا ما، حيث تتقبل امكانات محدودة فقط من التنوع النحوي." (ترجمتنا)

يمكننا في هذا السياق الاستشهاد بالمثال الذي استخدمه "غزالة"، باعتباره متلازمة لفظية، بينما نرى فيه عبارة مصطلحية أكثر من كونها متلازمة لفظية. ومن أجل توضيح الفكرة يمكننا اللجوء إلى المعيار الدلالي للعبارة والذي - كما سبق وأن رأيناه - لا يقبل دلالة أخرى غير تلك التي أوليت له في بادئ الأمر.

ومن هنا نستنتج بأن العبارة التي استعملها "غزالة"، هي عبارة اصطلاحية؛ لأن التغيير الذي أجرته عليه الصحفية ألحق ضرارا غير مقبول بمعنى النص وسلاسته.

ونقصد من عبارة "حرية المتلازمة اللفظية"، تلك الحرية التي تسمح للقاعدة باتخاذ أية متلازمة تمنح لها دلالة جديدة. كما أن عناصر المتلازمة يمكنها أن تستخدم بمعزل عن بعضها، ولكننا لا نستطيع أن نطلق عليها اسم "المتلازمة اللفظية" إلا عند التحاق المتلازمة بالقاعدة، بهذا تصبح المتلازمة اللفظية فعالة في السياق الذي ولدت فيه. يقول

"روبيرتس" (Roberts) في هذا الصدد: «Chacun des éléments de la collocation garde un sens individuel, même si le sens d'un élément est limité par celui de l'autre.» (Roberts, 1996, p. 182)

"يحتفظ كل عنصر من العناصر التي تشكل المتلازمة اللفظية على معنى محدد، على الرغم من أن دلالة العنصر كل عنصر تتوقف على دلالة العنصر الآخر." (ترجمتنا)

2.4.3.1. نـحويـة:

تأتي "المتلازمات اللفظية" على عدة أشكال مختلفة حسب الباحثين، أخذ منها

"لورينز" (Laurens) خمسة أشكال وهي:

اسم + فعل:

مثال: **Céder des actions** (منح أسهم)

اسم + صفة:

مثال: **Salaire brut** (أجر خام)

اسم + اسم:

مثال: **Echéancier de paiement** (جدول الدفع)

فعل + حال:

مثال: **Entièrement cédées** (مُنحت كلياً) للحديث عن الأسهم

صفة + حال:

مثال: **partiellement libre** (محررة جزئياً)

3.4.3.1. نفعية:

يرى "لورينز" (Laurens) أنّ "المتلازمات اللفظية" هي تراكيب مصطلحية تعود بصفة متكررة مصحوبة بعنصرها الثانوي؛ كذا قد يأتي مصطلح (Salaire) مثلا على عدة أشكال، ولكن هناك تركيب واحد فقط يؤدي معنى "الأجر القاعدي" وهو (Salaire de base). بمعنى أن المتلازمات لا يتم استعمالها لأغراض جمالية، تنميقية أو إبداعية في الخطاب الاقتصادي، بل لأغراض معرفية وتستخدم بطريقة نفعية.

وعليه، تتجلى أهمية "المتلازمات اللفظية" في الخطاب الاقتصادي المالي، في الدراسات التي أجريت حولها، لاسيما بخصوص ترجمتها التي ما فتئت تشكل عائقا يتعين أخذه بجديّة من طرف المترجم غير المتمرن على هذا النوع من النصوص خاصة وأن لغتها مشحونة بالمتلازمات اللفظية (Houbert, 2001). ويؤدي عدم درايته بهذه التراكيب إلى عجزه عن إنتاج نص سلس، متنسق ومتناسق في كافة عناصره اللغوية وما بعد اللغوية. إذ يعبر (Gerard Ilg) عن الاهتمام الذي يتعين إيلاؤه للمتلازمة اللفظية في النص الاقتصادي بقوله: «Le traducteur de textes économiques et financiers a besoin, beaucoup plus de lexiques, de recueils phraséologiques. Pour lui, ce sont avant tout les collocations, les occurrences qui comptent. » (Ilg, 1994, p. 79) " يحتاج مترجم النصوص الاقتصادية والمالية بكثرة، إلى المصطلحات، العبارات والجملة؛

لأن المتلازمات اللفظية تمثل أهم شيء لديه." (ترجمتنا)

5.3.1. مبدأ الانعكاس الدلالي (Reversification):

ترجمنا المصطلح الانجليزي « Reversification » بمبدأ "الانعكاس الدلالي"؛ لأننا لم نُوفّق في إيجاد مقابل له في اللغة العربية. وسوف نبرر هذا الخيار المصطلحي، ونقف عنده بالتفصيل من خلال الدلالة التي يحيل إليها هذا المبدأ في اللغة الانجليزية.

■ ما هو مبدأ الانعكاس الدلالي؟

هو عبارة عن مفهوم استحدثه "جون لانشاستر" (John, Lanchester 2014) في كتاب له معنون: « How to speak money », مركزاً على مبدأ ميدان المالية واللغة المستخدمة فيه. معتبراً إياه أحسن مرآة تعكس واقع لغة المالية والصعوبات التي يعاني منها مستخدم هذه اللغة، كما تعد مرآة عاكسة للمبادئ والاستراتيجيات المطبقة في هذا المجال، كما يلي: «I mean by this, a process in which words come (...) to have a meaning that is opposite to, or at least very different from, their initial sense. » (Lanchester, 2014)

" أقصد بهذا، تلك العملية التي تأتي فيها الكلمات بدلالات مناقضة، أو على الأقل مختلفة جداً عن معانيها الأصلية." (ترجمتنا)

بمعنى، يعبر "مبدأ الانعكاس الدلالي" في لغة المالية عن صورة بيانية يُنسب فيها للمصطلح معنا مختلفاً، دلالة مناقضة ومفهوماً مخالفاً لذلك المتعارف عليه في الأوساط اللغوية. كما يؤكد "لانشاستر" على أثر الانعكاس الدلالي في تطوير اللغة، وابداع في مواردها المفاهيمية.

ومن أجل شرح مبدأ الانعكاس الدلالي، يستشهد "لونشاستر" بمثال: " سور الصين العظيم". ففي الحياة اليومية، يعد هذا السور العظيم ضخماً من حيث حجمه وطوله، فقد تم تشييده من أجل منع دخول أعداء الصين إلى أرضها، وهو ضخم لدرجة يقال أنه يمكن رؤيته بالعين المجردة من خلال الفضاء، وهي عبارة عن أسطورة تعكس عظمة هذا السور.

في المالية (10):

أما في مجال المالية، فـ "سور الصين" هو عبارة عن حاجز غير مرئي، لامادي، حاجز معنوي، يدرك بالذهن دون الحواس، يقام في المؤسسات المالية بين مختلف مصالحها (مصلحة المحاسبة، مصلحة الاستثمارات، مصلحة الشؤون القانونية... إلخ)، من أجل منع المستخدمين من تبادل المعلومات عن المصالح التي يعملون بها وذلك بهدف تفادي وقوع أية خلافات مترتبة عن تضارب المصالح بين المصالح والمستخدمين.

ومن هنا نستنتج المعنى المناقض للمعنى الأصلي، الذي اكتسبه "سور الصين" في المجال المالي، فهو في الأصل حاجز مادي يمكن رؤيته ليصبح في المالية حاجزاً مجرداً لا وجود فعلي مادي له. وهنا يكمن مبدأ الانعكاس الدلالي.

(10)-Une muraille de Chine désigne une séparation supposée parfaitement étanche, établie à l'intérieur d'un établissement entre diverses activités ne devant pas s'influencer ou mettre leurs informations en commun. Ce type de cloison étanche doit éviter exemple) ; le dispositif doit être suffisamment crédible pour pouvoir constituer une défense valable en cas d'accusation de justice. <http://financedemarche.fr/definition/muraille-de-chine>

يستشهد "لونشاستر" بمثال آخر وهو مصطلح: «Hedge fund» أو «Fonds de
«Fonds alternatifs» ، «Fonds spéculatifs» ، Couverture»
«d'arbitrage باللغة الفرنسية.

أما في اللغة العربية، فقد أسفرت أبحاثنا عن مقابلات عديدة لهذا المصطلح، أخذنا منها
مقابلا واحدا للمصطلح الانجليزي: "صناديق التحوط"، والتي تعتبر ترجمة حرفية عن
طريق محاكاة المفهوم الانجليزي بحذافيره، و "صناديق المضاربة" بالنسبة لأحد المرادفات
المقترحة باللغة الفرنسية. واخترنا مصطلح "صندوق التحويط" من أجل الاقتراب من
المفهوم الأصلي.

وإذا عدنا إلى مفهوم مصطلح «Hedge» في اللغة الانجليزية، نجده يعني باللغة العربية
"التحوط" أي إحاطة مكان ما أو موقع ما بسياج يبين حدوده الفعلية. استخدم هذا المفهوم
في الميدان المالي تحت عبارة «Hedge your bet». وإذا كان «Hedge» يعني "الإحاطة"
ف «bet» يقصد به "الرهان". وتحويط رهانك، يعني إقامة استثمار يعتبر رهانا، يمكن
أن يكون مربحا كما يمكن أن يخلف خسائر مادية، يحاط هذا الاستثمار بحواجز تحدد
نسبة أرباح طويلة المدى، لكن تحدد أيضا نسبة الخسائر الممكنة. وبعد هذا المبدأ
كحماية فعالة للمستثمر، يسمح له باستنتاج أرباح طويلة المدى دون أن تسبب له في
خسائر مادية كبيرة.

أما «Hedge fund»، هو مفهوم تم استحداثه لأول مرة من طرف "ألفريد جونس" (Alfred Jones) سنة (1949م)، ثم تحدثت عنه مجلة «Fortune Magazine» في مقال صدر لها تحت عنوان: «The Jones nobody keeps up with» سنة (1966م). وقد أتت العديد من المؤسسات المالية تستثمر في (صناديق التحوط) للحصول على الأرباح التي حازها "جونس" (Jones)، إلا أنهم لم ينالوا الأرباح التي كانوا يتوقعونها، بل عرفت استثماراتهم خسائر معتبرة أدت إلى غلق نسبة كبيرة من هذه الصناديق، وهذه نتيجة للمبدأ الذي تركز عليها صناديق التحوط من خلال وضع استثمارات طائلة دون ضمانات فعلية على مجموع (9800) صندوق تحويط حول العالم، تم غلق (743) سنة 2010، 755 سنة 2011 و 873 سنة 2012 (Lanchester, 2014).

هذا، ويكمن مبدأ الانعكاس الدلالي في مصطلح «Hedgefund» في كون المبدأ الأساسي الذي استخدم من أجله مصطلح «Hedge»، يحيل أساساً إلى مفهوم الأمان الذي تضمنه عملية الاستثمار من خلال تحويطها، بينما أتت صناديق التحوط كنوع من الصواعق المالية على المستثمرين؛ ف «Hedge your bet» الذي يحيل إلى "الأمان" بينما يحيل «Hedge fund» إلى المخاطرة.

وعليه، يقدم "لانشاستر" (Lanchester) حوصلة يلخص فيها أسس هذا المبدأ الذي استحدثه في الخطاب المالي، قائلاً: «These are all examples of how, process of innovation, experimentation and progress in the techniques of finance have been brought to bear on language, so that words no longer mean what they once meant.» (Lanchester, 2014)

" هذه كلها أمثلة تشهد على كيف تم استخدام أوجه الابتكار، التجربة والتطور الذي يشهده مجال المالية، للتعبير عن اللغة، بحيث لم تعد الكلمات تعني ما كانت تعنيه ذات يوم." (ترجمتنا)

4.1. لغة الاقتصاد بين اللغة العربية واللغة الفرنسية:

بما أن الأمر يتعلق الأمر بالترجمة من لغة إلى لغة أخرى بصفة عامة، وبين اللغة العربية والفرنسية على وجه الخصوص، ارتئينا الوقوف عند الخصوصيات التي تميز النص الاقتصادي المالي في كلتا اللغتين، إذ أن الإحاطة بالميزات النصية لكل لغة على حد، تساهم في إزالة بعض المعوقات التي تم ذكرها - أعلاه والتي غالبا ما يواجهها المترجم خلال عمله، حيث تعبر "كابري" (Cabré) (في هذا الصدد قائلة:

Il serait abusif de tirer la conclusion que, d'une langue à l'autre, on relève exactement les mêmes phénomènes dès qu'il s'agit de textes spécialisés. En effet, en plus d'un changement de langue, on assiste également à un changement que l'on pourrait qualifier de rhétorique. Un article spécialisé, disons de médecine, traduit littéralement du français en anglais, comportera des écarts par rapport à la norme de rédaction scientifique de la langue d'arrivée. B.

Spillner, s'attaquant à ce problème, constate qu'il y a un consensus international sur les termes et leurs équivalents, mais qu'il existe encore, dans des textes spécialisés, des variétés nationales aux niveaux phraséologique, syntaxique, textuel, rhétorique, argumentatif, etc. (Cabré, 1998, 133-134)

" من غير المعقول التسليم بإمكانية استخراج الظواهر نفسها من لغة وأخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنصوص المتخصصة. فبالإضافة إلى تغيير في اللغة، نشهد أيضا تغييرا يمكننا أن نصفه بالبلاغي. فالمقال الطبي المترجم حرفيا من اللغة الفرنسية إلى

اللغة الانجليزية، سيتضمن حتما فجوات متعلقة بمعايير التحرير العلمي من اللغة المتن إلى اللغة الهدف.

عندما يطرح "سبينلار" هذه الاشكالية، يستنتج بأن هناك اتفاق عالمي حول المصطلحات ومقابلاتها، لكن يوجد في النصوص المتخصصة متغيرات جغرافية تتجلى على مستوى الجمل، التراكيب، النص، البلاغة والحجة. " (ترجمتنا)

وهذا ما تؤيده "بيشات" (Buchat) عند تطرقها إلى "النص الاقتصادي" وخلفيات ترجمته بين ثقافتين مختلفتين، تستدعي كل منهما عناصرها الخاصة بها، والتي تحافظ على تميزها بين اللغات الأخرى، فترى بأن مترجم النصوص الاقتصادية مجبر على الالمام بالقواعد السارية المفعول في لغات المتن والهدف، حتى يتمكن من تحديد أساليب صياغة بعض النصوص وتكييفها إن استدعى الأمر ذلك، بالإضافة إلى مهمة ترجمتها (2014, 31-32).

1.4.1. خصوصيات النص الاقتصادي في اللغة العربية:

■ الاقتراض:

يعد الاقتراض من أهم الظواهر التي تميز النص الاقتصادي المدون باللغة العربية. ولا يختلف اثنان بأن لغة الاقتصاد تخضع - كما سبق وذكرنا- لمبدأ الأقوى اقتصاديا وماليا. ومنه فإن الاقتراض يمثل أكبر حصة في اللغة العربية المستخدمة لأغراض اقتصادية ومالية وذلك راجع إلى عدة عوامل منها:

مفاهيمية: غياب العديد من المفاهيم الاقتصادية في الدول الناطقة باللغة العربية، وهذا ما يدفع بها إلى استيراد المفاهيم كما هي، مع كونها مجبرة باعتماد التسميات التي تطلق على هذه المفاهيم بلغتها الأصلية.

اقتصادية: عدم إيلاء ميزانية كافية لنشأة لجان خاصة تعنى بتطوير اللغة العربية كلغة اقتصادية أصلية.

سياسية: كون البلدان غير المنتجة التي تعاني من التبعية "العلمية والتكنولوجية" (كابري، 1998، ص. 160)، تخضع بصفة حتمية للقوى التي توفر لها نوعاً من التوازن وبذلك تخضع للغتها.

لغوية: يمكن أن نلاحظ بأن الدول الناطقة باللغة العربية، تنتج بلغتها نسبة قليلة من الكتب الموجهة لأغراض خاصة كميادين الاقتصاد، بل وفي أحسن الحالات، تلجأ إلى الترجمة عن اللغات الأخرى. وبالرغم من كون الترجمة:

Un outil indispensable dans la production des connaissances, seules les sociétés qui produisent le savoir peuvent comprendre son rôle dans l'élaboration de celui-ci. Les sociétés non-productrices telles que les sociétés arabes, n'ont pas de choix si ce n'est de traduire les savoir produits par les autres. (Laroussi et Albalawi, 2010, p. 142)

" أداة أساسية في إنتاج المعرفة، فالمجتمعات التي تنتج المعرفة، هي فقط كفيلاً بفهم دور الترجمة في تطوير العلم. فلا يوجد خيار آخر أمام المجتمعات غير المنتجة، مثل المجتمعات العربية، إلا ترجمة المعرفة التي ينتجها الآخرون. " (ترجمتنا)

تسمى هذه الظاهرة بـ "الاقتراض" بالنسبة للغة العربية؛ لأنها تقترض من اللغتين الفرنسية، عندما تتوفر فيها مصطلحات فرنسية، ومن اللغة الانجليزية عندما تكون اللغة الفرنسية هي أصلاً مُقتَرِضة من اللغة الانجليزية، كما يختلف مصدر اقتراضها باختلاف البعد الجغرافي، حيث تلجأ إلى اللغة الفرنسية كل الأنظمة الاقتصادية التي تستخدم الفرنسية كلغة أجنبية أساسية في الوطن، كالجائر، تونس والمغرب، وتلجأ مباشرة إلى اللغة الانجليزية تلك الأنظمة التي تعد هذه الأخيرة لغتها الأجنبية الأولى كدول المشرق العربي.

يساهم الاقتراض في تطوير وتحيين موارد اللغة العربية، في السياق المتخصص كالسياق الاقتصادي، فان احتكاك اللغة العربية بلغات التخصص الأخرى يولّد انتاجات معجمية جديدة بصيغة الاقتراض، الذي قد يكون ايجابيا وفعلياً لهذه اللغة، عندما يتعدى المستوى المصطلحي ليشمل الخطاب، وهذا يساهم على طريقة مبدأ التناص كإلهام للإنتاج اللغوي في اللغة العربية المتخصصة، وهذا ما تشرحه "القاسم" (El Qassem) عندما تقول:

C'est précisément dans les textes spécialisés que l'évolution de la langue arabe est la plus remarquable, car le contact linguistique entre la langue véhiculaire du savoir spécialisé et l'arabe ne concerne pas exclusivement l'emprunt en tant qu'élément isolé, mais plus encore l'emprunt global à un modèle de discours qui n'est pas sans effet sur certains aspects de la structure même de la langue. (El Qasem, 2007, p. 466)

" يمكن ملاحظة نسبة تطوّر اللغة العربية في النصوص المتخصصة بالضبط، لأن الاحتكاك اللغوي بين اللغة التي تنقل المعارف المتخصصة واللغة العربية لا تتوقف على الاقتراض كعنصر معزول، بل الاقتراض الذي يشمل نموذجاً من الخطاب الذي يؤثر حتماً على بعض المستويات التي تشكل اللغة." (ترجمتاً)

2.4.1. خصوصيات النص الاقتصادي المالي في اللغة الفرنسية:

■ الاقتراض من اللغة الانجليزية (Anglicisme):

أما بالنسبة للغة الفرنسية، فقد لا نسميه بـ الاقتراض، بـ (Anglicisme)؛ لأن اللغة الفرنسية تقترض بنسبة كبيرة من اللغة الانجليزية، ممّا أثار تخوفاً بين الأوساط اللسانية المحافظة على اللغة الفرنسية، وأدى بالسلطات الفرنسية إلى تبني اجراءات استعجالية تمثلت في إنشاء لجان وزارية متكفلة بترجمة المفاهيم الاقتصادية المالية (Houbert, 2010) التي تأتي بالصيغة الإنجليزية والتي لقت رواجاً في الأوساط المهنية على صيغتها الأصلية. وهذا ما تؤكدته مجلة (La Vie Financière) في عددها الموافق لـ 1999/10/9، مصرحة: «Au grand dam des défenseurs de la langue française, notre vocabulaire financier est envahi par les termes anglo-saxons, souvent par facilité, parfois par snobisme». (Houbert, 2001

" إن مصطلحاتنا المالية وأمام استياء المدافعين عن اللغة الفرنسية، قد تم غزوها من المصطلحات الانجلو-ساكسونية بحكم سهولة اقتراضها أو- في بعض الأحيان - بسبب التأثير." (ترجمتاً)

كما أن هذا الاقتراض، - حسب "هوبرت" - (Houbert, 2010) لا يتدخل فقط على مستوى المصطلحات، بل على مستوى بنية الجملة أيضا، أي محاكاة تراكيبية تنسم بها النصوص الاقتصادية الصحفية خاصة.

هذا وتلاحظ "راوس" (Raus, 2007, p. 321) من خلال دراسة أجرتها على المقترضات الإنجليزية، في اللغة الإيطالية والفرنسية، مقارنة نسبة تقبلها من بين هتين الثقافتين، بأن السياسة اللغوية في فرنسا تعمل أكثر على تصفية اللغة الفرنسية من هذا "الدخيل" خاصة باعتمادها سياسة الترجمة، وتوليد المصطلحات المكافئة للمفاهيم الإنجليزية مع تأسيسها لجمعية مكلفة بترقية اللغة الفرنسية المستخدمة في مجال الأعمال « APFA »⁽¹¹⁾ ، كما تستخرج من خلال دراستها هذه، عاملين أساسيين أو حالتين تبرر فيهما تبني هذه المقترضات في النصوص الاقتصادية المالية في اللغة الفرنسية، تتمثل الحالة الأولى - حسب رأيها - في تلبية متطلبات السوق عندما يستدعي الأمر ذلك، و الحالة الثانية عندما يتعلق الأمر بالتسميات التي تطلق على بعض المنتوجات في سياقات محددة.

وكحوصلة لكل ما سبق قوله عن العقبات التي تعكر مسار العملية الترجمية تقول "بيشات" (Buchat) :

(11) - « Actions pour Promouvoir le Français des Affaires – Mots d'Or », une association créée en 1984, placée sous le haut patronage de l'Organisation Internationale de la Francophonie, ayant pour objectifs, entre autres : l'enrichissement de la terminologie commerciale et économique ainsi que la production de ressources numériques ayant pour essence le français des Affaires et son rapport aux langues partenaires.

(...) Ces termes équivoques, ces synonymes qui n'en sont pas, ces termes dont la signification varie selon le contexte, cet usage flottant et parfois même contradictoire aux normes en vigueur, posent au traducteur économique un problème de taille et requièrent une fine connaissance du domaine afin de distinguer exactement le dit du vouloir-dire et la pratique des normes, puis d'être capable de rendre ce subtil équilibre dans la langue source. (Buchat, 2014, p. 37)

" هذه المصطلحات المبهمة، هذه المرادفات التي ليست كذلك في الحقيقة، هذه المصطلحات التي يختلف معناها وفقاً للسياق، هذا الاستخدام الذي يتغير وأحياناً يتعارض مع المعايير المعمول بها، كلها عوامل تضع أمام مترجمي النصوص الاقتصادية مشاكل لا يستهان بها، وتتطلب معرفة جيدة بالمجال، من أجل التمييز بالضبط بين المعنى المعبر عنه، والمعنى الضمني وممارسة القواعد، بطريقة تمكنا من تحقيق هذا التوازن الدقيق في لغة المصدر." (ترجمتنا)

خاتمة الفصل:

رأينا في هذا الفصل كيف أن "لغة التخصص" بصفة عامة، و "لغة الاقتصاد والمالية" بصفة خاصة، تتفرد بمميزات "لغوية" و "ما بعد لغوية" تفرض على المترجم أولاً الإلمام بها في اللغتين المترجم منها واليها على حدى، بغرض تحديد الفوارق الثقافية، الدلالية، التراكيبية، المفاهيمية، والشكلية، التي تشكل عقبات فعلية أمام المترجم، لاسيما عندما تكون اللغة المترجمة أغنى مصطلحياً من اللغة المترجم إليها، مما يسفر عن فجوات تستدعي تبني الاستراتيجية الملائمة من أجل سد الفراغات المصطلحية والدلالية و من ثم الوصول إلى ترجمة سليمة خالية من الأخطاء.

الفصل الثاني: البحث المصطلحي

الآني والبحث الوثائقي في الترجمة

المتخصصة

تمهيد الفصل:

المبحث الأول: البحث المصطلحي الآني في الترجمة المتخصصة والتقابل

اللفظي

سننترق في الفصل الثاني - الذي ينصب في الشق النظري لهذا البحث -، إلى استراتيجيتين يلجأ إليهما مترجم النصوص المتخصصة، والتي تتفرد بلغة متميزة - كما سبق ورأيناه في الفصل الأول - إذ تتمثل الاستراتيجية الأولى في البحث المصطلحي عامة، لكننا سنتوقف عند البحث المصطلحي الآني الذي يعزز التقابل اللفظي، وتتمثل الاستراتيجية الثانية في البحث الوثائقي الذي يعزز التكافؤ.

هذا، وبغرض دراسة هاتين الاستراتيجيتين، سننترق إلى تعريف كل منهما، والمصادر التي تعتمد عليها والمراحل التي تمر منها.

سنعتمد في بحثنا هذا على "القاموس المتخصص" كأداة للترجمة من خلال البحث المصطلحي، حيث يمنح مقابلات لفظية خارجة عن سياق استعمالها، وعلى المدونات الرقمية كأداة ترجمة بمساعدة الحاسوب تعزز استراتيجية البحث الوثائقي من خلال منحها نظرة موضوعاتية، ومصطلحات متخصصة داخل سياق استخدامها.

1. المصطلحية (Terminologie):

تعد "المصطلحية" مجالاً وثيق الصلة بمجال الترجمة، سيما المتخصصة منها، فبعد أن كان المصطلحي يستفيد من أعمال المترجم، التي تمده بالمصطلحات اللازمة لاستحداث قواميسه، أتى دور المترجم كي ينهل هو الآخر من إنجازات المصطلحي بفضل المصادر المعجمية المعمول بها، والمتاحة في الحقل الواسع للترجمة المتخصصة.

ومن أجل أداء مهمته على أكمل وجه، يحتاج المترجم إلى أدوات تخفف عنه عناء بحثه على غرار "القواميس"، "المعاجم المتخصصة"، "البنوك المصطلحية"، "قواعد المعطيات المصطلحية"... إلخ. التي يستحدثها المصطلحي، كما يحتاج إلى الدراسات التي يجريها هذا الأخير في إطار وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم حديثة النشأة، تقيس المصطلحات وتوحدّها، ليفضي إلى نتائج نهائية تقضي بضرورة استخدام مصطلح ما دون غيره، وكذا ما يجري العمل به في ميدان تخصص معين. وهذا ما تؤكدّه "كابري" (Cabré) في قولها:

Pour les traducteurs, la terminologie facilite la traduction d'un contenu d'une langue à une autre. Ce processus sous-entend la compréhension du texte initial, et de ce fait, la connaissance des unités terminologiques de la langue de départ, car c'est avant tout par le truchement des termes que les textes spécialisés véhiculent les connaissances. (1998, p. 93)

" بالنسبة للمترجمين، تسمح المصطلحية بتسهيل الترجمة من لغة إلى أخرى. وتستدعي هذه العملية استيعاب النص الأصلي وبالتالي إدراك الوحدات المصطلحية للغة الأصلية،

لأن النصوص المتخصصة تنقل في طياتها، المعلومات وذلك بواسطة المصطلحات." (ترجمتنا)

كما يتدخل المترجم في كافة مستويات النص، نحوي، تراكيبي، دلالي، سمياي، لغوي ومصطلحي، إذ يعتبر المصطلح "عصب نصه" على حد قول "كحيل" (ص. 93)، متطلبا عناية خاصة بحكم تميزه من ميدانٍ لآخر، من سياقٍ لآخر، من متلقٍ لآخر ومن غايةٍ لأخرى. وقبل الدخول في تحليل هذه العلاقة، يجب علينا الوقوف عند مفهوم "المصطلحية" والذي قد يؤدي تعريفه إلى مغالطات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمصطلح الفرنسي وترجمته من وإلى اللغة العربية.

1.1. ماهية المصطلحية (علم المصطلح):

يقابل المصطلح الفرنسي (Terminologie) في اللغة العربية مصطلحان مختلفان ألا وهما:

✓ "المصطلحية" أو "علم المصطلح".

✓ المصطلحات.

يكن هذا الفرق في استعمال اللغة الفرنسية لمصطلح واحد للتعريف بمفهومين مختلفين، بحيث تُعرّف المصطلحية بالعلم الذي يدرس المصطلح والذي تتفرع منه تخصصات أخرى كـ "المصطلحاتية"، "المصطلحية الحاسوبية"، "المصطلحية الاجتماعية"... إلخ، بينما تتمثل المصطلحات في: «Un ensemble de désignations (termes) dont le champ d'utilisation (l'extension) est délimité ou, au moins, limité et spécifique. » (Gouadec , 1990, p. 20)

"جملة من المفاهيم، التي يكون مجال استعمالها (امتدادها) محددًا أو على الأقل محدودًا
وخاصاً." (ترجمتنا)

وعن العلاقة بين المصطلحية كنشاط والمصطلحية كوحدة تكوّن هذا النشاط إلى جانب
العديد من العناصر الأخرى فهي علاقة عمودية، بحيث تأتي هذه لتشمل تلك على حد
قول "غواديك" (Gouadec):

Les terminologies (ensembles de termes d'extension commune)
constituent l'objet de la terminologie (science ou discipline). Chaque
terminologie, définie comme un ensemble délimité de désignations, est
susceptible d'intéresser à la fois le terminologue et le terminographe. Le
terminologue définit l'objet de la science ou discipline «terminologie»,
analyse les relations entre les désignations et les éléments désignés,
analyse les principes de formation. (1990, p. 20) (التسطير منا)

" تمثل المصطلحات (مجموعة المصطلحات ذات الامتداد المشترك)، موضوع دراسة
المصطلحية (كعلم أو اختصاص)، التي من شأنها أن تثير اهتمام المصطلحي
والمصطلحاتي على حد سواء، إذ يحدد المصطلحي موضوع دراسة " المصطلحية " كعلم
أو اختصاص، كما يحلل العلاقات بين المفاهيم والتعريفات التي تحيل إليها، بالإضافة
إلى تحليل مبادئ صياغتها." (ترجمتنا)

هذا، وتفرق "كابري" (Cabré, 70, p. 1998) بين ثلاث تعريفات لمصطلح
(Terminologie) التي يمكن أن تدل عليه على حد رأيها - تتمثل في:

- مجموعة الأسس والمبادئ المفاهيمية التي تقن مجال دراسة المصطلحات.
- مجموعة القواعد التي تسمح بإجراء عمل مصطلحاتي.

- مجموعة مصطلحات تنتمي إلى ميدان تخصص معين.

نستنتج من خلال هذا التصنيف، أن المصطلح الفرنسي قد يحيل: إمّا إلى مجال استخدام المصطلح، أو منهجية العمل به، أو كيفية عمله داخل ميدان تخصص معين، في حين فرقت اللغة العربية بين هذه المفاهيم الثلاثة وتبنت مصطلحا واحداً على الأقل لكل منها؛ حيث يطلق على الأول "مصطلحية" أو "علم المصطلح"، وعلى الثاني "مصطلحاتية" وعلى الثالث "مصطلحات". علماً أن "المصطلحية" بحد ذاتها تنقسم إلى فرعين أساسيين ألا وهما الفرع النظري والفرع التطبيقي.

يعرف "ساجر" (Sager) المصطلحية على أنها:

Terminology is now associated generally with the provision of information services which require the collection of information about terms in order to compile dictionaries and glossaries, and more recently entries in term bank. (1990, p. 4)

"تُعرّف المصطلحات بصفة عامة - في الوقت الراهن -، بمثابة عملية تقديم معلومات تستلزم استيقاظ معطيات حول المصطلحات، وذلك بغية استحداث قواميس، مسارد وحديثاً، وحدات تتضمنها بنوك المصطلحات." (ترجمتنا)

نستنتج من هذا القول أن "ساجر" قد ركز على البعد التطبيقي للمصطلحية بكونه حقل ينشط فيه المصطلح، منطلقاً من نشأته التي تترتب عن الحاجة إلى تسمية مفهوم ما، ثم اعتماده كمصطلح جديد (Néologisme) ومن ثم تطوره كجزء لا يتجزأ من اللغة، ليصل في بعض الأحيان إلى التلاشي لاسيما حينما يتعلق الأمر ببعض المصطلحات التي تولد

في مجالات سريعة التطور كالتكنولوجيات الحديثة، بينما يذهب "غواديك" (Gouadec) فيما يلي، إلى الإشارة ولو بإيجاز إلى البعد النظري الذي تتميز به المصطلحية والمتمثل في الدراسات التي يتم من خلالها وضع الأسس النظرية التي يسري على أساسها توليد المصطلح وتقنيته بكونه البعد التطبيقي للمصطلحية.

«La terminologie est la discipline ou science qui étudie les termes, leur formation, leurs emplois, leurs significations, leur évolution, leurs rapports à l'univers perçu ou conçu. » (Gouadec , 1990, p. 20) (التسطير منا)

" تُعَدُّ المصطلحية ذلك الاختصاص أو العلم الذي يضطلع بدراسة المصطلحات، صياغتها، استعمالاتها، معانيها، مدى تطورها وعلاقاتها بالكون المجرد أو الملموس." (ترجمتنا)

تعتبر المصطلحية أحد العلوم الحديثة تعود نشأتها إلى ثلاثينيات القرن الماضي على يد "أوجين فوستر" (Eugène Wuster)، الذي تطرق إلى المصطلح والمصطلحية في إطار رسالة دكتوراه أين ركز على منهجيات العمل في مجال المصطلحية، واضعاً بهذا الأسس النظرية الأولى لهذا العلم الفتى، والتي ستفسح المجال فيما بعد أمام مختصين في الاختصاص نفسه، وكذا في ميادين أخرى للاهتمام أكثر بالمصطلحية كعلم قائم بنفسه (Cabré, 1998, p. 29)؛ بينما اختلف المختصون حول هذه المسألة، بحيث يرى البعض بأن علم المصطلح ليس إلا حوصلة استمدت مقوماتها من علوم أخرى على غرار علم اللسان، الأنطولوجيا، علم المعلومات... إلخ، " إذ يتطرق إلى الأسس العلمية لوضع

المصطلحات وتوحيدها، ومن هنا يظهر أنّ وضع المصطلحات لم يعد في ضوء المعايير المعاصرة يتم بصورة انفرادية، ولكن وفقاً لمعايير أساسية تتبع من علم اللغة ومن المنطق ومن نظرية المعلومات ومن التخصّصات المعنية، وهذه المعايير تنمو بالتطبيق لتكوّن الإطار النظري، والأسس التطبيقية لعلم المصطلح. (حجازي، 1993، ص.9).

وهي النظرية التي يؤيدها "ساجر" (Sager)، عندما يسلم بأن المصطلحية لم تأتي بشيء لم يسبق التطرق إليه ولو لمرة واحدة في أحد العلوم المتعلقة باللغة والدراسات التي أجريت حولها، كعلم اللسان وذلك في قوله:

There is no substantial body of literature which could support the proclamation of terminology as a separate discipline and there is not likely to be. Everything of import that can be said about terminology is more appropriately said in the context of linguistics or information science or computational linguistics. (Sager, 1990, p. 1)

" لا مجال للتسليم أن المصطلحية علم قائم بذاته على ضوء المدونات المرجعية، ولا يمكن أن يكون كذلك، حيث أن أهم ما قيل حول المصطلحية، قد تم ذكره في سياق اللسانيات أو علم الاعلام أو اللسانيات الحاسوبية بصفة وجيهة." (ترجمتنا)

يعني هذا القول بأن المصطلحية علم لا يمكنه أن يكون قائماً بنفسه، لأن المصطلح قد تمت دراسته في حقل اللسانيات على أنه "عنصر من اللغة"، إما في اللسانيات التقليدية أو في اللسانيات الحاسوبية، لأغراض لغوية محضة، مصطلحية أو حتى ترجمة.

2.1. مجالات المصطلحية:

بدأ الاهتمام بالمصطلحية من قبل ثلاث دول - في الحقبة الزمنية نفسها -، ألا وهي: "النمسا" برعاية "أوجين فوستر"، "الاتحاد السوفياتي" و"تشيكوسلوفاكيا"، قبل أن تمتد هذه الظاهرة إلى البلدان الأوروبية الأخرى كفرنسا وكندا، بلجيكا والدنمارك... إلخ (Cabré, 1998, p. 37)

بحيث عرفت "المصطلحية" ثلاثة توجهات رئيسة تتمثل في:

المصطلحية من أجل علم اللسان (التوجه اللساني المصطلحي).

وهو التوجه الذي يعتبر المصطلح كوسيلة للتواصل والتعبير عن المفاهيم.

المصطلحية من أجل التخطيط اللساني (التوجه الذي يعنى بالتقييس المصطلحي).

وهو التوجه الذي يهتم بالتميط المصطلحي بهدف تسهيل العملية التواصلية داخل الأوساط العلمية والتقنية.

المصطلحية من أجل الترجمة (التوجه الترجمي).

يعنى هذا التوجه بوضع "المصطلحية" في خدمة "الترجمة" من خلال استحداث الأدوات المصطلحية، كالبنوك، القواعد والقواميس المصطلحية، كما يهدف التوجه الترجمي في المصطلحية من خلال نشاطه، إلى تحقيق التقابل اللفظي والمصطلحي بين اللغات ونفي ما يسميه كل من "غواداك" (Gouadec, 1990) و "دانيال جيل" (Gile, 2005) بـ "الإيتوبيا المصطلحية" (L'utopie terminologique).

« La terminologie orientée vers la traduction viserait à établir, dans les différentes langues, des équivalences terminologiques qui sont utiles au traducteur et qui contribuent à la qualité du texte traduit. (Enache, 2011, p. 196). »

"تهدف المصطلحية من أجل الترجمة، إلى وضع مقابلات مصطلحية في مختلف اللغات،

تعود بالفائدة على المترجم وتساهم في ضمان جودة النص المترجم." (ترجمتنا)

هذا، ويعتبر التوجه الترجمي . حسب "كابري" - (Cabré, 1998, p. 39)، التوجه الأكثر

تأثيراً على النشاطات المصطلحية في الدول الناطقة باللغة الفرنسية كفرنسا، بلجيكا وكندا.

ولعل أكثر وسط تطورت فيه المصطلحية، كميدان عمل، هو الوسط الكندي؛ وذلك أجل

تلبية الحاجة الملحة للترجمة في إطار تبني لغتين أساسيتين كلغتين رسميتين (اللغة

الفرنسية واللغة الانجليزية)، قامت السلطات والجهات المعنية بتطوير اللغة من خلال

إنشاء هيئات مصطلحية تعنى بترجمة الوثائق الرسمية من وإلى اللغتين الرسميتين

.(Cabré, 1998, p. 44)

ومن خلال الأعمال التي أجرتها المنظمات الدولية المتعددة اللغات والدول التي تبنت في

نظامها الازدواج أو التعدد اللغوي، يهدف هذا التوجه إلى وضع مقابلات مصطلحية في

مختلف اللغات لفائدة المترجمين، فقد تضاعف النشاط الترجمي يوماً بعد يوم في شتى

الفروع المتخصصة التابعة للمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا

ما دفع بالمنظمات المصطلحية إلى الاهتمام بهذا التوجه.

وعليه، تفرعت عن هذا التوجه المصطلحي الترجمي، توجهات تعنى بالمجال المصطلحي من جهة وبالمجال الترجمي من جهة أخرى وذلك في الإطار التطبيقي للمصطلحية الترجمية.

لقد تطرقنا إلى هذين التخصصين الفرعيين باعتبار أن دراستنا تخص التقابل اللفظي من خلال القاموس الذي يعتبر وليد المصطلحاتية عندما يتعلق الأمر بالقاموس الورقي والمصطلحية الحاسوبية عندما يتعلق الأمر بالقاموس الإلكتروني بما فيه بنوك المصطلحات وقواعد البيانات المصطلحية.

1.2.1. المصطلحاتية (Terminographie):

يمكن تعريفها بعملية جمع وتحليل المعطيات لغرض إنشاء قواميس متخصصة في ميادين مختلفة.

تعود أصول المصطلحاتية إلى "آلان ريبّي" (Alain Rey) الذي فصل في سنوات السبعينيات بين "المصطلحية" و "المصطلحاتية"، إذ أضفى على الأولى بعدا نظريا وعلى الثانية بعدا تطبيقيا للنظرية الأولية، إذ تعنى الأولى بدراسة المصطلح على مختلف المستويات وتوليده، بينما تذهب الثانية إلى استخدام المصطلح من خلال توثيقه في القواميس وبنوك المصطلحات (L'homme, 2004, p.15).

هذا وتحدد "لوم" (L'homme) صلاحيات المصطلحاتية من خلال قولها:

Le terminographe produit des descriptions sur des termes qu'il publiera dans un dictionnaire spécialisé ou une banque de

terminologie. L'essentiel de son travail consiste à réunir des textes spécialisés, à sélectionner des termes, à recueillir des renseignements sur ces termes et à analyser en vue de les décrire. (2004, p. 50)

" يعكف المصطلحاتي على صياغة تعريفات للمصطلحات التي سينشرها لاحقا في قاموس متخصص أو في بنك المصطلحات. إذ يتمثل جل عمله في تحصيل النصوص المتخصصة، انتقاء المصطلحات، استيقاء المعلومات حول هذه الأخيرة وتحليلها بغية وصفها." (ترجمتنا)

2.2.1. المصطلحية الحاسوبية (Terminologie computationnelle) :

لقد فضلنا استخدام مصطلح (Terminologie computationnelle) وليس (Terminotique)، بحكم اختلاف وظيفتهما، طريقة عملهما وكذا أهدافهما. بحيث تعنى الأولى بالمعالجة الآلية للنصوص المتخصصة، والوحدات المصطلحية (L'homme, 2004, p. 17) لأغراض عديدة منها الترجمة، الدراسات التقابلية في ميدان اللسانيات أو الترجمة، والدراسات الإحصائية... إلخ، بينما تعنى الثانية باستخدام أدوات تكنولوجية لغرض حوسبة وآلية عملية إنشاء القواميس والبنوك المصطلحية التي تمر بعدة مراحل منها جمع النصوص، تحليلها، استيقاء المصطلحات، إحصاؤها ووضعها في قواميس ورقية أو الكترونية.

وعند تطبيق هذين التعريفين على مجال الترجمة المتخصصة، استنتجنا بأن الترجمة الأولى أي (Terminologie computationnelle)، تخدم الترجمة المتخصصة أكثر بحكم

أنها تكمن في حوسبة الأدوات الترجمة، بينما تعنى الثانية بمجال المصطلحاتية الذي يكمن في حوسبة طرق استحداث الأدوات الترجمة.

ينبغي الإشارة - هنا - إلى أن مردَ تطرقنا، في الشطر الأول من هذا الفصل، إلى المصطلحية قبل الوصول إلى البحث المصطلحي -الذي يعتبر وليد التقارب بين المصطلحية الحاسوبية والترجمة- يكمن أساسا في ارتباط قضية المصطلح المتخصص في السياق العربي بترجمة المصطلح من وإلى اللغة العربية، في حين تهتم الدراسات الغربية بمجال التوليد المصطلحي، (الزبيدي، 2000، ص. 13)، فلا نعني من خلال البحث المصطلحي، البحث عن المصطلح في المدونات اللغوية بغرض توثيقه في القواميس (وظيفة المصطلحية)، بل استخدام الأدوات التي تمنحها المصطلحية من أجل البحث عن مقابلات لمصطلحات في مجال الترجمة المتخصصة.

2. البحث المصطلحي (Recherche terminologique):

إن البحث المصطلحي نشاط عرفته البشرية منذ قرون خلت. هذا، ومن المؤكد أنه قد سبق ولو لمرة واحدة لكل كائن بشري وأن قام ببحث مصطلحي مهما كانت الطريقة المتبعة ومهما كانت الأداة المستخدمة، مع أن أدوات القرن الواحد والعشرين لم تعد نفسها أدوات قرننا الحالي. لقد أتت الدراسات الحديثة التي اهتمت بالمصطلحية كوسيلة لتزويد مجال الترجمة بموارد لغوية جديدة وفعالة، بالبحث المصطلحي الذي اتخذه المترجم فيما بعد كأحد الاستراتيجيات الملازمة لنشاطه المهني.

هذا وتعرف "بوتان كيسنيل" (Boutin-Qesnel) البحث المصطلحي من خلال عرضها لمسار هذا الأخير، على أنه:

« Technique d'investigation des termes en usage dans les domaines spécialisés en vue de fournir à des utilisateurs éventuels une terminologie qui leur permet de communiquer de façon fonctionnelle et précise. » (1979, p. 33)
"عملية تقصي المصطلحات المستعملة في المجالات المتخصصة لغرض تقديمها

للمستعملين المحتملين، والتي تسمح لهم بالتواصل بصفة وظيفية ودقيقة." (ترجمتنا)

ينبغي توضيح فكرة "بوتان كيسنيل"، والتي تسلم من خلالها بأن البحث المصطلحي عملية يتم اللجوء إليها من أجل إقامة همزة وصل بين شخصين بصفة فعالة ومحددة، أما بالنسبة للترجمة فالبحث المصطلحي يندرج أيضا في هذا الإطار الوظيفي إلا أنه يسري بطريقة يكتنفها الغموض (لا نلاحظ بأن البحث المصطلحي عملية يتم اللجوء إليها كهزمة وصل بين شخصين، بل بين مستخدمين اللغتين المترجم منها والمترجم إليها).

وبأني تعريف البحث المصطلحي في قاموس «Vocabulaire systématique de la terminologie على أنه: « Collecte et étude systématique des notions et des termes. La recherche terminologique peut être unilingue ou multilingue. Dans ce dernier cas, on parle de terminologie comparée. » (Boutin-Qesnel, 1985, p.17)

"جمع ودراسة تلقائية للمفاهيم والمصطلحات. قد يكون البحث المصطلحي أحادي أو

ثنائي اللغة وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بالمصطلحية المقارنة." (ترجمتنا)

1.2. مصادر البحث المصطلحي (Sources de la recherche

:terminologiques)

يتم البحث عن المعلومات اللغوية والمصطلحية في عدة موارد قد تأتي على شكل جذاذات مصطلحية، تقليدية أو معلوماتية، قواميس عامة ومتخصصة، بنوك مصطلحية... إلخ.

2.1.1. الجذاذات المصطلحية (Fiches terminologiques) :

عبارة عن بطاقات مصطلحية تخزن فيها المعطيات المتعلقة بالمصطلحات على نحو يدوي أو آلي. ويتم تخصيص جذاذة واحدة لكل ميدان تخصص على حدة، لكي يسهل البحث فيها على أساس مجال التخصص.

يمكن تقسيم هذه الجذاذات إلى جذاذات فرعية، وفقا للتخصصات الفرعية التي تنتسب من التخصصات الأساسية.

كما يمكن - على سبيل التوضيح -، استحداث جذاذة خاصة بميدان التأمينات بالمصطلحات المستخدمة في هذا السياق، وأخرى فرعية تعنى بالتأمين على الكوارث الطبيعية والتي يطلق عليها مصطلح (Assurance CatNat)، وقد نجد فيها مصطلحات تعود بكثرة مثل مصطلح "نكبة". تصنف وتحفظ هذه الجذاذات في ملفات ورقية أو إلكترونية، كما يجري العمل به في المؤسسات التي تعنى بالخدمات اللغوية (Cormier, 1986, p. 187).

2.1.2. البنوك الاصطلاحية (Banques Terminologiques):

البنوك الاصطلاحية عبارة عن منصات الكترونية تحفظ فيها البيانات المصطلحية وهي بتعبير بسيط:

«Une collection de données terminographiques informatisées.» (Felbert, 1987, p. 32)

" مجموعة من المعطيات المصطلحية المعالجة حاسوبيا. " (ترجمتنا)

نستنتج من هذا الاقتباس أن البنوك المصطلحية تستمد محتواها من الأعمال "المصطلحاتية" التي تكون قد أجريت في إطار مشروع مصطلحي بهدف إنشاء قواميس أو "معاجم متخصصة"، إذ ينتقل هذا المحتوى من صيغته الورقية إلى صيغة آلية عبر منصة إلكترونية نطلق عليه تسمية بنوك المصطلحات. علاوة على ذلك، تتيح بنوك المصطلحات للمترجم استخداما فعالا وسريعا للمحتوى المصطلحي وكذا مقابلات مصطلحية جاهزة.

كما نجد الفكرة نفسها عند "كورميه" Cormier (1986) التي تعرفها كما يلي: «un (...) réseau informatisé où sont enregistrées des données terminologiques.» (p.187)

" شبكة معلوماتية تسجل فيها معطيات مصطلحية. " (ترجمتنا)

نفهم من هذا أن "كورميه" تشجع على استخدام الوسائل الآلية الحديثة بالنظر للإمكانيات التي تتيحها، سيما تحيين المعلومات المصطلحية بصفة دائمة ومريحة للوقت، تتماشى والتغيرات السريعة التي تعرفها العلوم في زمننا الحالي.

3.1.2. القواميس المتخصصة (Dictionnaires spécialisés) :

تعتبر القواميس - خاصة المتخصصة - منها، أحد أدوات المترجم المبتدأ، وكذا المترجم المتمرن خاصة في الأوساط التي لم تعرف رواجاً مبكراً وسريعاً للوسائل التكنولوجية، حيث تأتي هذه القواميس على شكل ورقي أو إلكتروني.

كما يعد القاموس أولى الوسائل التي تم تطويرها لتصبح آلية وسهلة الاستخدام (Gouadec, 1997, p. 24) ، كما "تعد من أقدم أدوات الترجمة المعروفة، وتساعد الباحث في إيجاد معنى كلمة معينة " (حضر، 2015).

وإن كنا لا نزال نعتمد على نظريات قد يصفها البعض بالمبتذلة، فلما لا نقف عند أول أداة وضعت تحت تصرف المترجم، لنحلل إمكانياتها وكذا حدودها في ظل التطورات السريعة التي تعرفها شتى مجالات العلوم. كما أنه لا يزال القاموس في صيغته الورقية والالكترونية، الأداة الوحيدة التي قد يتمكن منها المترجم المبتدئ وكذا العديد من المترجمين المحترفين.

أما عن القواميس التي تساعد في العمل الترجمي فنجد:

"القواميس اللغوية" (Dictionnaires de langue)

"القواميس الموسوعية" (Dictionnaires encyclopédiques)

وقد تأتي هذه القواميس أحادية، أو ثنائية أو متعددة اللغات.

أما عن القواميس التي تعين المترجم في الحصول على المقابلات اللفظية في اللغة المترجم إليها، فنجد نوعين وهما:

"القواميس العامة ثنائية اللغة" (Dictionnaires généraux bilingues)

"القواميس التقنية ثنائية اللغة" (Dictionnaires techniques bilingues)

هذا، وتصرح "كورمبي" (Cormier, 1986, p. 176) بأن القواميس ثنائية اللغة هي الأداة الأكثر استخداماً لدى المترجمين رغم قلة فعاليتها بحيث أنه غالباً ما لا يتقن طلاب الترجمة خاصة المبتدئين الفرق بين قاموس وآخر، أي غياب تام لمعايير الانتقاء نظراً لانعدام خطة بحثية واضحة المعالم.

علاوة على ذلك، غالباً ما يتوقف الطالب عند المقابل اللفظي الأول دون عناء التوسع في المقابلات الأخرى، نظراً لغياب البعد المعرفي الذي من شأنه أن يثير في ذهن الطالب تساؤلات عديدة متعلقة باختياراته وبمساره الترجمي، حيث يتطلب الأمر وقتاً معيناً لكي ينمي الطالب هذه القدرة المعرفية التي تعينه في اتخاذ قراراته الترجمية بطريقة واعية وفعالة حسب ما يتماشى مع السياق والأهداف المسطرة من خلال نشاطه الترجمي.

كما يعتبر البحث عن المقابلات في قاموس ثنائي اللغة، الاستراتيجية الوحيدة التي يسعى إليها الطالب نظراً لعوامل متعددة منها نقص الإمكانيات، مع أنه ينبغي على صندوق الأدوات التي قد يستعين بها المترجم ألا يقتصر على الاستراتيجية الوحيدة المتمثلة في التقابل اللفظي.

تسمح كل هذه المصادر المذكورة للمترجم، بالحصول على مصطلحات ومقابلات باللغات الأجنبية ولكل مقابل مرادفات متعددة (Cormier, 1986, p. 189).

2.2. فروع البحث المصطلحي:

تنقسم فروع البحث المصطلحي إلى قسمين يتم الفصل بينهما حسب الوظيفة النفعية التي يؤديها كل منهما وكذا السياق الذي يتم استعمال أحدهما دون الآخر.

1.2.2. البحث المصطلحي الموضوعاتي (La recherche terminologique thématique)

يمكن تعريف البحث المصطلحي الموضوعاتي على أنه البحث الذي يسمح للمترجم بالحصول على مجموعة من المصطلحات التي تتعلق بميدان تخصص معين، وهو الأمر الذي يؤيده "ديبيك" (Dubuc, 1978) في التعريف الآتي:
« La recherche thématique inventorie le vocabulaire relié à un thème de recherche donné ». (p. 24)

" يحصي البحث الموضوعاتي، المصطلحات المتعلقة بموضوع بحث معين. " (ترجمتنا)

إن التعريف الذي وضعه "ديبيك" يعنى بالأعمال المصطلحية خصوصا، أما فيما يتعلق بالترجمة فالبحث المصطلحي الموضوعي لا يتوقف على حدود العد والجرد، بل يذهب إلى إيجاد المقابل اللفظي في اللغة الهدف، للمصطلح الجاري البحث عنه في اللغة

المتن، وذلك من خلال المعلومات التي يمنحها إياه الموضوع، والمجال والتخصص الذي تم من خلاله إنتاج النص المتن.

ويختلف عن البحث المصطلحي الآني في كونه يجيب على تساؤلات، ويلبي حاجيات متوسطة المدى على حد قول "رونـدو" (Rondeau, 1984):

« On distingue la recherche terminologique thématique et la recherche terminologique ponctuelle, la seconde étant soumise aux contraintes de besoins immédiats à satisfaire » (p. 64) (التسطير منا)

" نـمـيز البحث الموضوعاتي من البحث المصطلحي الآني بكون هذا الأخير خاضع لسلطة المقترضيـات الآنية الواجب تلبيتها. " (ترجمتنا)

2.2.2. البحث المصطلحي الآني (La recherche terminologique ponctuelle)

يعد البحث المصطلحي الآني، وليد حقل البحث المصطلحي العام، والذي يعد بدوره وليد حقل المصطلحية، حيث لا يختلف عن البحث المصطلحي بل إنه يتجذر منه، وما يميزه عن هذا الأخير ثلاثة عوامل أساسية ألا وهي: "العامل الزمني"، العامل المتعلق بطبيعة المصطلح الجاري البحث عنه، "الهدف من عملية البحث والتي تتوقف على مجموعة من الشروط التي يملئها الزبون على المترجم". إذ قد يستدعي الأمر من المترجم القيام بالبحث عن مقابلات لمصطلحاته داخل قائمة من المصطلحات يفرضها الزبون والتي تدعى بـ «Terminologie maison»، والتي يتم استخدامها حصريا داخل المؤسسة الزبونة. في هذا

السياق، يمكن أن نقول أن المترجم قد لجأ إلى بحث مصطلحي آني، ولم يتطلب منه الأمر البحث المعمق في مصادر مصطلحية أخرى.

يُقصد بالعامل الزمني - هنا - اللجوء إلى البحث المصطلحي الآني تحت عامل الضغط الزمني والنفسي، من أجل تلبية احتياجات آنية تتزامن مع "الظرف" الذي يواجه فيه المترجم عائقا مرتبطا بالمصطلحات التي يتضمنها النص المقيد به، خاصة لدى المترجم المحترف الذي غالبا ما يقع عليه عبئ الأجل المحددة من طرف الزبون.

يتفق في هذا الصدد كل من "سيلستان" (Celestin, 1984)، و "رون دو" (Rondeau (1978)، "كوسنال" (Quesnel, 1985)، "ديبيك" (Dubuc, 1985)، "ديريو" (Durieux, 1997)، و"لاكروا" (Lacroix, 2010) على العامل الزمني الذي يضيفي على البحث المصطلحي عامل الآنية.

وعليه، تعرف "سيلستان" (Celestin, 1984) "البحث المصطلحي الآني"، كما يلي:

« Technique d'investigation d'un terme ou d'un groupe restreint de termes appartenant à n'importe quel domaine de l'activité humaine, en vue de satisfaire un besoin immédiat exprimé par un usager. » (p.17) (التسطير منا)

" تقنية تُعنى بنقْصي مصطلح أو مجموعة محدودة من المصطلحات المنتمية لأي مجال من النشاط البشري، وذلك بغية تلبية حاجة آنية صادرة عن المستخدم. " (ترجمتنا)

على ضوء ما سبق، نستنتج أن البحث المصطلحي الآني عبارة عن تقنية أو استراتيجية يخضع لها المصطلح المتخصص، كما يتفرع عن النشاط البشري - الذي نتحدث عنه

"كوسنال" (Quesnel) - ميادين لا تعد ولا تحصى، تنفرد كل منها بمميزاتها والتي يتصدر فيها المصطلح المتخصص القائمة. كما أن المصطلح المذكور، قد يأتي على شكل لفظ أو مجموعة ألفاظ تشكل في مجملها البنية الكلية للمصطلح الذي يعنى بعملية البحث.

هذا وقد أشار "لاكروا" (Lacroix, 2010)، إلى الطابع النفعي للبحث المصطلحي الآني، بحيث يستعمل مصطلحي "استعجالي" و"آني" للتعريف بهذا المفهوم، فيقول:

Ce type de recherche, sans doute le plus commun, vise à répondre à un besoin précis et parfois unique (donc ponctuel). Une recherche ponctuelle répond à une question précise (souvent urgente) (...) la recherche terminologique ponctuelle bilingue est la recherche de l'équivalent d'un terme dans une autre langue. (p. 28) (التسطير منا)

"يرمي هذا النوع من البحث الأكثر شيوعاً، إلى تلبية حاجة محددة وأحياناً خاصة (بعبارة أخرى آنية). يستجيب البحث الآني إلى إشكالية معينة (غالباً ما تكون طارئة)، إذ يتمثل البحث المصطلحي الآني ثنائي اللغة، في البحث عن مقابل في لغة أخرى لمصطلح ما." (ترجمتنا)

أما بخصوص العامل الثاني، والذي يتعلق بطبيعة المصطلح الذي يخضع لهذا النوع من البحث، فنجد عند المختصين الذين تم ذكرهم (Boutin-Qesnel, 1985, p. 17)، أنهم يشيرون كافتهم إلى كون المصطلح قد يأتي على شكل لفظ أو مجموعة من الألفاظ، كما أن نوعاً محدداً من هذه الألفاظ تضع المترجم أمام خيار واحد، ألا وهو البحث المصطلحي، نذكر منها ما يلي:

• المصطلحات الخارجة عن السياق (Termes isolés)

• مجموعة من المصطلحات (Groupes de termes)

• المصطلحات المتداولة معجمياً (Termes lexicalisés)

• المصطلحات الجديدة (Termes néologiques)

تضيف "ديريو" (107 - 106 - 101 - 96 - 94 - 92 - 91 : Durieux 2010) قائمة أخرى

من مصطلحات ذات طبيعة تقنية، إذ تطلق طبيعة التقنية على كافة المصطلحات التي

تنتمي على حدّ قولها إلى أكبر المجالات المتعلقة بالعلوم والتقنيات. تخضع هذه

المصطلحات في مجملها إلى البحث المصطلحي، وتتمثل في:

(Terminologie existant de longue date et répertoriée)

مصطلحات متوفرة منذ مدة ومصنفة

(Terminologie existant mais non trouvée répertoriée dans les dictionnaires disponibles)

مصطلحات مستحدثة لكن غير موجودة في القواميس المتاحة

وذلك نتيجة لتداخل الميادين؛ فقد نبحت عن مصطلح ينتمي إلى ميدانين مختلفين، في

قاموس يخص أحدهما دون الآخر، مما يؤدي - في الغالب - إلى مغالطات، فالبحث

المصطلحي في هذا السياق يسمح للمترجم من خلال تحديد البنية الجزئية (la

microstructure) لكل عناصر الجملة بتحديد المجال الذي ينتمي إليه المصطلح بصفة

دقيقة.

(Terminologie déterminée par des entreprises)

المصطلحات التي تحددها المؤسسات الزبونة

(Terminologie transitoire)

المصطلحات الانتقالية

المصطلحات الانتقالية (المؤقتة): هي المصطلحات التي تستخدم لأغراض آنية ولمدة معينة، ثم تطور وتحول من خلال التعبير عنها بمصطلحات مختلفة تماما، على غرار مصطلح "كومبيوتر" الذي تطور ليطلق عليه تسمية "الحاسوب"، علما أن تسمية كومبيوتر عبارة عن مصطلح كان يجب أن يسد فراغا مفاهيميا مستعجلا.

(Terminologie commerciale)

المصطلحات التجارية

لا نقصد بها المصطلحات التي تنتمي إلى ميدان التجارة كفرع من فروع الاقتصاد، بل التسميات التي تطلقها المؤسسات على منتجاتها، والتي تتمثل في: "العلامات التجارية"، "العلامات التجارية + رقم المرجع"، "العلامة التجارية + الشعارات" (Sigles).

(Collocation propres à des langues de spécialité)

المتلازمات اللفظية المتعلقة بلغات التخصص

تخضع للبحث المصطلحي كبنية كلية لا جزئية، إذ يؤدي فصل أحد عناصرها عن الآخر إلى التغيير التام للمعنى.

هذا، وتذهب "لودورير" (Lederer, 1994, pp. 67-68-69-70) إلى تحديد طبيعة

المصطلحات التي تخضع لا محال للبحث المصطلحي الآني:

(Les mots choisis délibérément)

مصطلحات مختارة بصفة إرادية

تعني "لودوير" بها المصطلحات التي يعتمد الكاتب أو صاحب النص أو الخطاب الأصلي استعمالها دون غيرها، على الرغم من وجود مرادفات أو مصطلحات مقاربة لها. إذ تؤدي بعض الخيارات إلى البحث عن مقابلات لفظية تسمح بنقل المعنى الضمني الذي أراد صاحب النص الأصلي نقله.

(Les énumérations)

التعداد

تكمن هذه الظاهرة في تقديم عدد معين من الأفكار على شكل مصطلحات متفرقة، لا تهدف إلى تكوين فكرة شاملة. ويلجأ المترجم في هذه الحالة إلى البحث المصطلحي من خلال إيجاد مقابلات لكل مصطلح على حدا.

Les termes techniques

المصطلحات التقنية

وهي النقطة التي تلتقي فيها "لودوير" و"ديريو".
وعليه، نستخلص أن كل مترجم أجرى عملية تحقق من معنى مصطلح معين، أو البحث في اللغة الهدف عن مصطلح مقابل للمصطلح الذي يشكل أمامه عائقاً في النص المتن، فإنه قد لجأ إلى ما يدعى بالبحث المصطلحي الآني لغرض الترجمة المتخصصة:

(...) quiconque (...) a fait un jour l'effort de vérifier le sens d'un mot, de chercher le terme correspondant à une notion ou d'essayer de découvrir l'équivalent d'un terme étranger dans sa langue, a déjà en

quelque sorte effectué une recherche terminologique ponctuelle.
(Celestin, 1984, p. 14)

" كل فرد بذل يوما مجهود البحث في معنى كلمة ما، تقصي المصطلح المقابل لمفهوم أو محاولة اكتشاف مكافئ لمصطلح أجنبي في لغته، قد أجرى بطريقة أو بأخرى بحثا مصطلحيا عارضا." (ترجمتنا)

1.2.2.2. فروع البحث المصطلحي الآني:

ينقسم البحث المصطلحي الآني إلى فروع يتم تحديدها حسب الطبيعة اللغوية للمعلومة الجاري البحث عنها:

1.1.2.2.2. البحث المصطلحي الآني أحادي اللغة (Recherche

:terminologique ponctuelle monolingue)

يتم اللجوء إلى البحث المصطلحي الآني داخل اللغة الواحدة متبعا نهجين أساسيا حسب "سيلستان"-(Celestin, 1984, pp. 20-21)، ألا وهما:

- النهج الأنوماسيولوجي (Démarche onomasiologique):

عندما ينتقل الباحث من المفهوم لكي يجد المصطلح المناسب له في حالة عدم توفر هذا الأخير، فإنه سيقوم بعملية استحداثه.

- النهج السيماسيولوجي (Démarche sémasiologique):

يتجلى هذا النهج عندما ينتقل الباحث من المصطلح (التسمية التي أطلقت على ظاهرة معينة) بحثا عن مفهومه.

يتشعب هذين النهجين إلى ثلاثة تفرعات:

- البحث عن مفهوم المصطلح (في اللغة التي أتى فيها المصطلح).
- البحث عن المصطلح المكافئ للمفهوم (في اللغة نفسها).
- التحقق من صحة المصطلح المستعمل (في اللغة نفسها).

غالبا ما تسند هذه العمليات إلى الأعمال "المصطلحية" و "المصطلحاتية" دون الترجمة، فالهدف الأساسي من هذه التفرعات الثلاثة هي إثراء الإطار المصطلحي لمجال معين على نحو فعال، غير أن هذا البحث قد يكون فعالا أيضا بالنسبة للترجمة عندما يكون ثنائي اللغة.

2.1.2.2.2. البحث المصطلحي الآني ثنائي اللغة (Recherche

:terminologique ponctuelle bilingue)

تتفرع البحوث ثنائية اللغة إلى فرع وحيد ألا وهو: البحث عن المقابلات اللفظية في اللغة الأجنبية. وبما أن الترجمة هي عبارة عن عملية ثنائية اللغة، فإننا سنركز في البحث المصطلحي الآني عن هذا الفرع الأخير، بينما سنحاول الوقوف فيما بعد عند الفروع الأخرى في إطار آخر. (البحث الوثائقي)

3.2. مراحل البحث المصطلحي الآني:

قد يسود الاعتقاد بأن البحث المصطلحي لغرض الترجمة يقتصر على إيجاد في اللغة الهدف، مقابلا لكل مصطلح في اللغة المتن، من خلال وسائل - قد سبق وأن ذكرناها في

مطلع هذا المبحث - . هذه الفكرة تحتل الخطأ كما تحتل الصواب، فهي تعتبر عملية بسيطة في شكلها، إلا أن البحث المصطلحي الدقيق والفعال يمر بمراحل مختلفة خاصة في ظل ماهية المصطلح المتخصص الذي يجب أن يخضع لشرطين أساسيين (Cormier, 1986, p. 185)، ألا وهما:

"المعيارية".

"الاستعمال".

تتمثل "المعيارية" في القواعد التي يضعها المختصين القائمين على تقنين لغة معينة، وهي الميزة التي تضمن البعد النوعي للمصطلح.

من جهة أخرى، يأتي الاستعمال الذي تخضع إليه اللغة من طرف الناطقين بها، بحيث يتفقون بالإجماع على مميزات الخطاب داخل تلك اللغة، وهو الأمر الذي يضمن البعد الكمي للمصطلح.

كما يعتبر هذان المعياران ضروريان لكي يكتسي المصطلح المستخدم في ظل الترجمة بعدا "علميا ودقيقا ومنظما وقابلا للنمو" (المسدي، ص. 15).

كما أن طبيعة المصطلحات التي تخضع للبحث المصطلحي مختلفة - كما سبق أن أشرنا إليه -، كونها "ينبغي أن تكون لفظا أو تركيبا والّا تكون عبارة طويلة" (الحجازي، ص، 15).

تحدد "لاكروا" (Lacroix, 2010, p. 28) مراحل البحث المصطلحي كما يلي:

1-تحديد مجال المصطلح الجاري البحث عنه.

2-تعريف المصطلح الجاري البحث عنه.

3-تحديد - من خلال المرحلة الثانية -، مميزات المصطلح وإيجاد كلمات مفتاحية قد تحيل إليه.

4-من خلال الكلمات المفتاحية، إيجاد مقابلات له في اللغة الهدف.

أما "سيلستان" (Ceustin, 1984)، فقد وضعت قائمة مفصلة عن المراحل التي يجدر المرور بها عند القيام بعملية البحث المصطلحي الآتي.

ونود الإشارة - هنا - إلى أن المراحل التي سيلي ذكرها لا تخص ميدان الترجمة بصفة حصرية، بل لقد أتت في بادئ الأمر لغرض العمل المصطلحي الذي لا يختلف كثيرا عن العمل الترجمي عندما يتعلق الأمر بالمصطلح. ف "المصطلحية" تهتم باللغة كنظام مفاهيمي أما "الترجمة" تعني باللغة في سياق استعمالها (La langue en situation). بمعنى، يهتم "علم المصطلح" بوضع القواعد والأسس والمفاهيم، وإطلاق التسميات على هذه الأخيرة، بحيث يتمركز نشاطه الأساسي داخل اللغة الواحدة (داخل لغوي Intralinguistique)، في حين تتبنى الترجمة ذلك العمل المصطلحي لتقابل به بقرينه في اللغة الهدف لتخلق بينهما ديناميكية أقل ما يقال عنها متعددة المستويات (دلالية، تراكيية، نحوية...الخ). ويعتبر هذا النشاط الذي يحدث في ضوء الترجمة، نشاطا ما بين لغوي (Inter-linguistique)، لذا يمكننا أن نعتبر المترجم:

« Comme un « terminologue externe », puisqu'il envisage l'utilisation adéquate du sens spécialisé, et, également, comme bénéficiaire des travaux du domaine de la terminologie interne » (Enache, 2011, p. 195)

" كمصطلحي خارجي، كونه يزعم استعمال المعنى المتخصص على نحو مناسب، وكذا

كمستفيد من إنجازات مجال المصطلحية الداخلية." (ترجمتنا)

يمر البحث المصطلحي من مرحلة تحليل العناصر موضوع البحث (Analyse des éléments de la demande)

1.3.2. تحليل العناصر موضوع البحث (Analyse des éléments de la

demande)

تتمثل المرحلة الأولى في جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والمعطيات التي تخص

المصطلحات موضوع البحث وذلك من خلال تلبية المتطلبات الآتية (Celestin, 1984, p.

26) :

- تحديد ماهية المصطلح.
- وضع تعريف للمصطلح.
- تحديد مجال استخدام المصطلح.
- تحديد السياق الجزئي للمصطلح.
- تحديد السياق الكلي للمصطلح.
- تحديد نسبة التداول المعجمي للمصطلح.
- تحديد مستوى اللغة.
- تحديد الطابع المحلي للمصطلح.

• تحديد المصطلحات الثانوية.

2.3.2. تحديد ماهية المصطلح موضوع البحث L'identification du

:terme

ينتمي المصطلح المتخصص إلى نظام لغوي متعدد العناصر، بحيث يأتي على هيئة لفظ (مصطلح بسيط) أو عدة ألفاظ (تشكل مصطلحا مركبا). فإن كان المصطلح بسيطا، يتكون من وحدة لغوية واحدة، فيكون البحث عنه مركزا على تلك الوحدة كبنية مصطلحية كلية لا تتوقف على مفاهيم أو مصطلحات أخرى مرتبطة بها ارتباطا مفاهيميا، وإن كان مركبا فلا بد من أخذ كافة العناصر بعين الاعتبار والتعامل معها في ظل لغة التخصص.

فعندما نبحث عن مصطلح (Crédit)، لا يستدعي الأمر البحث عن عناصر أخرى متعلقة به، خاصة وأن المصطلح أتى كمفهوم كلي مستقل بنفسه. بينما يأتي (Crédit Populaire) كبنية جزئية من البنية الكلية (Crédit)، وهو مصطلح مركب يحتوي على لفظ (Crédit) ولفظ (Populaire)، حيث لا يمكن للمترجم مجابهة هتين الوجدتين بصفة مستقلة عن بعضهما البعض كونهما تكوينان نظاما مفاهيميا مركبا يحيل إلى أحد الأنظمة المصرفية الجاري العمل بها بالجزائر. فيترجم بالتقابل كبنية كلية، بالقرض الشعبي الجزائري.

لكن عندما تأتي هاتان الوجدتان في جملة ما على شكل: (Le crédit est populaire)، فالترجمة تختلف تماما ولا يصلح التقابل اللفظي في هذه الحالة، بحيث يشير المصطلح إلى نوع معين من القروض الممنوحة من الأنظمة المصرفية، كما أن المصطلح المتخصص هنا هو (Crédit و Populaire) لفظ ينتمي إلى اللغة العامة، استخدم في هذا السياق لأغراض خاصة. فنترجم ب: القرض الموجه للشعب أو للعامة حسب السياق العام للنص.

كما قد يأتي هذا المصطلح على شكل رموز (CP) (Crédit Populaire) أو (CPA) (Crédit Populaire d'Algérie). وفي هذه الحالة، يتعين البحث أولا عن طبيعة الرموز في اللغة الأصلية قبل اللجوء إلى ترجمتها كبنية كلية غير قابلة للتقسيم.

هذا، وتأتي بعض المصطلحات لاسيما في المجال الاقتصادي، في صيغة لا تستدعي ترجمة؛ لأنها تمثل إما علامات تجارية يتطلب الأمر الحفاظ عليها في صيغتها الأصلية، أو مصطلحات مكرسة يتم نقلها حرفيا أو بمقابلات تم وضعها خصيصا في اللغة الهدف إن كانت هذه قد استفادت من رصيد مصطلحي يواكب المستجدات في المجال الاقتصادي سريع التحول.

ومن هنا نستخلص أهمية تحديد طبيعة العنصر التقني أو المصطلح المتخصص موضوع بحثنا. فتحديد المصطلح يساهم في تحديد أداة البحث وكذا الهدف من البحث، كما أن تحديد طبيعة العقبة تحدد طبيعة التقنية المطلوبة.

3.3.2. تحديد مجال الاستخدام : L'identification du domaine de

l'emploi

يقوم المترجم في هذه المرحلة بتحديد مجال تخصص نصه، واللغة المستخدمة فيه. وحصر النطاق الذي يتعين له أن يتدخل فيه؛ لأنه يوجد مصطلحات متخصصة، تتقاسمها العديد من ميادين التخصص، مع عدم تأديتها للمعنى نفسه، في كل هذه المجالات، وهذا ما يسبب - دون شك - تداخلا في المفاهيم المتخصصة.

4.3.2. تحديد السياق الجزئي للمصطلح (Le relevé du micro-*)

:contexte)

يسمح تحديد السياق الجزئي للمصطلح باقتناء معلومات عن المصطلح الذي نبحث له عن مقابل، بحيث يمكن أن نستنتج من خلال العناصر التي تكون الجملة ميدان انتماء المصطلح كما أن بنية الجملة تعلن عن المفاهيم التي تحيط بالمصطلح.

5.3.2. تحديد السياق الكلي للمصطلح (Le relevé du macrocontexte)

:(**)

يتم في هذه المرحلة تحديد زمن انتاج النص، والذي قد يعرفنا عن المكانة الزمنية للمصطلح ونسبة تطوره الدلالي (La diachronie du terme) . نأخذ على سبيل المثال

(*)- يعنى بـ "السياق الجزئي للمصطلح": الجملة التي أتى فيها، بحيث تمثل بدورها جزءا من البنية الكلية للنص.

(**)-يتمثل السياق الكلي للمصطلح في العناصر ما بد اللغوية التي تحيط بالنص.

مصطلح ⁽¹²⁾ «Gilet jaune» الذي يعتبر مصطلحا متغيرا أو انتقاليا (Terme transitoire) نظرا لدلالته التي تطورت عبر الزمن. فقد كان هذا المفهوم في بادئ الأمر عبارة عن سترات صفراء تحتوي على أشرطة عاكسة للضوء، يرتديها العمال عند تواجدهم على مستوى ورشات البناء، الحفر أو أعمال الهدم والتشييد وكذا على المواقع الصناعية، وتعد تجهيزا للوقاية الشخصية بموجب المقياس (EN471) المؤرخ سنة (2003) في الدول الأوروبية، والذي يجبر كل العمال بوضع هذه السترة في إطار احترام معايير الوقاية والأمن. تطور هذا اللباس سنة (2008)، عند صدور قانون يجبر مستخدمي الطريق السيار، بوضعه في الواجهة الخلفية لسياراتهم، وذلك من أجل الوقاية من حوادث السير لاسيما عند نقص الرؤية لمستخدمي الطريق، بسبب سوء الأحوال الجوية أو عند القيادة ليلا.

لكن، وفي أواخر سنة (2018)، اتخذ هذا المصطلح مفهوما مختلفا تماما، بحيث أصبح يحيل إلى الحركة الاحتجاجية التي ميزت المدن الفرنسية منذ أواخر سنة (2018)، من أجل الوقوف ضد ارتفاع أسعار الوقود الذي طبه الرئيس الفرنسي (Emmanuel Macron).

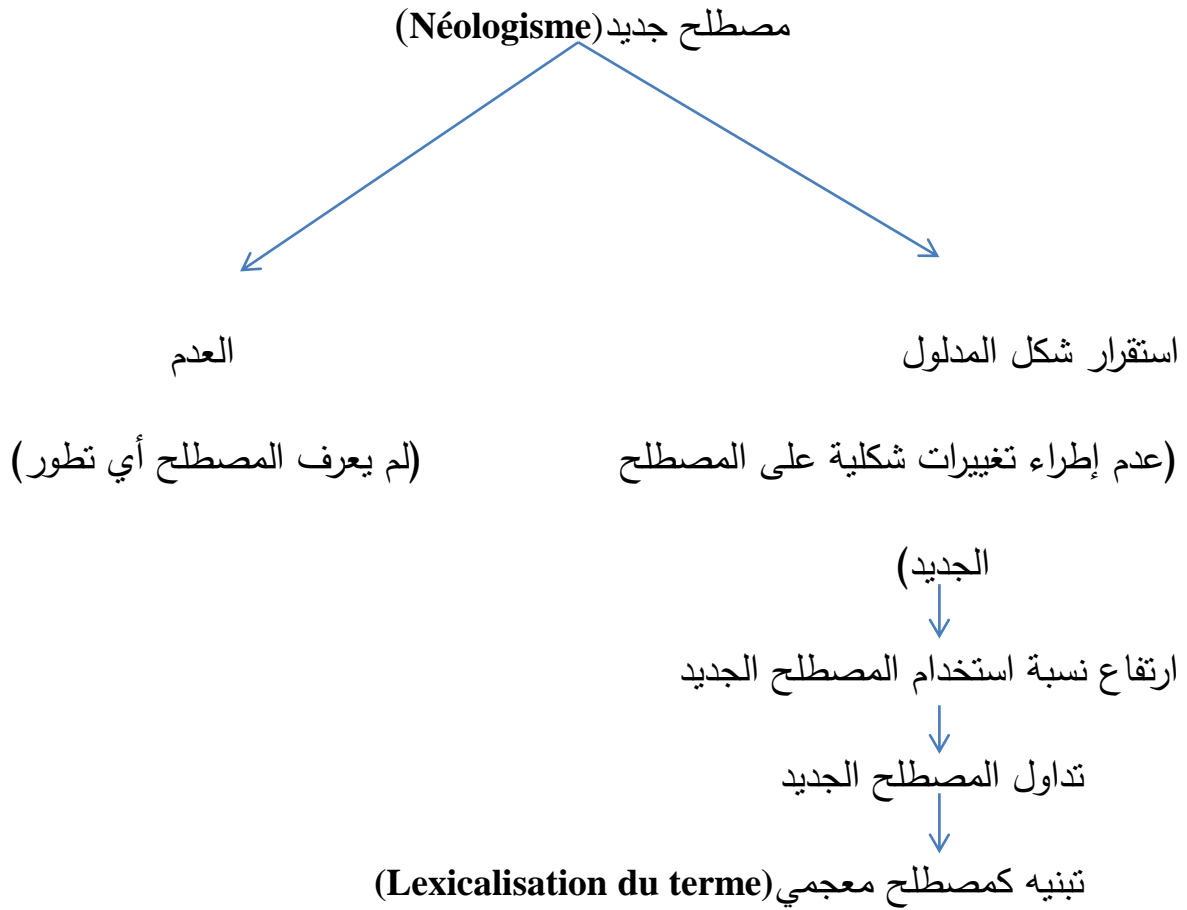
إنّ تحديد الفترة الزمنية للنص، يسمح للمتّرجم بحصر ترجمته في إطار يتوافق مع المعايير الزمنية، المكانية والموضوعية التي أتى فيها المصطلح موضوع البحث والترجمة.

(12) - D'où vient le « Gilet Jaune » devenu symbole de contestation ? , BFMTv du 14/12/2018. Etymologie à lire sur : <https://auto.bfmtv.com/actualite/d-ou-vient-le-gilet-jaune-devenu-symbole-de-contestation-1585359.html>

6.3.2. تحديد نسبة التداول المعجمي للمصطلح L'identification du

:niveau de lexicalisation

التداول المعجمي هو عملية إدماج مصطلح معين في القاموس المتخصص، بحيث يمر على مراحل متعددة قبل تبنيه وتداوله في ميدان التخصص. وتتمثل هذه المراحل حسب "سيلستان" (Celestin, 1984, p. 32) فيما يلي:



رسم توضيحي 1 - يحدد المراحل التي يمر بها المصطلح الجديد قبل تداوله في اللغة (13)

(13) - مخطط يرصد المراحل التي تحدثت عنها (Celestin, 1984, p. 32)، بخصوص التداول المعجمي للمصطلح الجديد.

ننوه إلى أن المرحلة الأخيرة (مرحلة التداول المعجمي للمصطلح)، هي المرحلة التي تعلن عن الموت الفعلي لصفة المصطلح الجديد، الذي يصبح بعد تبنيه، عنصراً لا يتجزأ من اللغة.

إن تحديد نسبة تداول المصطلح، يساهم في تحديد كيفية التعامل معه. فإذا كان في مرحلة المصطلح الجديد، يحق للمترجم أن يبادر باجتهاداته الترجيحية؛ لأن المصطلح حين يكون جديداً، يستفيد من مقابلات مختلفة، تقترح من مختلف الأطراف على سبيل الصحافة والجهات المعنية بالإنتاج المصطلحي. وفي حالة تداول المصطلح، يكون قد كرس له مقابل في اللغة الهدف، وبهذا يتعين على المترجم اللجوء إلى الأعمال التي أجريت في هذا المجال، لكي يتفادى أي تداخل في المصطلحات. فليس من عمل المترجم الاجتهاد من أجل صناعة المصطلحات إلا في حالة وجود فراغ مصطلحي مؤكد.

هذا وقد يدخل هذا الأمر، في مرحلة تحديد أجنبية المصطلح بالنسبة للغة الأصلية (L'identification du caractère étranger du terme)، خاصة عندما يتعلق الأمر باللغة العربية، التي قد تكتسي فيها بعض المصطلحات طابع المصطلحات الجديدة، بينما تكون اللغة الفرنسية أو الإسبانية قد اعتمدها منذ فترة كمصطلح معجمي.

7.3.2. تحديد مستوى اللغة (L'identification du niveau de la

:langue)

يسمح تحديد مستوى اللغة أولاً، بتحديد المصادر التي يتطلب الأمر اللجوء إليها، عند القيام بعملية البحث المصطلحي، وثانياً باختيار مقابلات تتوافق مع مستوى اللغة المستخدمة مراعاة للجمهور المتلقي للرسالة. فقد تختلف الترجمة عندما يكون النص موجهاً من خبير إلى خبير، إذ يتطلب الأمر مصطلحات عالية الدقة والتقنية، وسينخفض مستوى التخصص عندما يكون النص موجهاً من خبير إلى مختص في ميدان مشابه، أو عندما يتعلق الأمر بنص موجه لأغراض تعليمية أو للتبسيط العلمي. كما يجب تحديد انتماء المصطلح موضوع البحث، إلى اللغة العامة و ثم تبنيه في لغة التخصص أو ينتمي منذ ظهوره على شكل مصطلح جديد إلى لغة التخصص أو إلى الاثنين معاً.

8.3.2. تحديد الطابع المحلي للمصطلح (L'identification du caractère

:régional du terme)

تتمثل هذه المرحلة في الوقوف عند البعد الجغرافي للمصطلح، خاصة إن كان هذا الأخير غير متداول بكثرة، فإنه قد ينتمي إلى التراث المحلي لمنطقة معينة تحتوي على رصيدها المصطلحي في أي مجال تخصص من مجالات الحياة اليومية. كما تسمح هذه المرحلة للمترجم، في تحديد المصادر التي يلجأ إليها عند القيام بالبحث.

هذا، ومن أجل ترجمة نص محرر باللغة الفرنسية يحتوي على المصطلحات التالية:

(Choucroute, Spätzle, Kouglof, Beerawecka, Mannala, Baeckoffe... etc)⁽¹⁴⁾

لا نكتفي باللجوء إلى قاموس اللغة الفرنسية، بل يكفي الوقوف عند البنية الشكلية لهذه المصطلحات لنعرف أنها لا تنتمي إلى اللغة الفرنسية المتعارف عليها. لكن، بمجرد البحث عن طبيعة هذه المصطلحات، نكتشف أنها مصطلحات فرنسية/ألمانية تنتمي إلى منطقة "ألزاس" (Alsace) الفرنسية التي تقع على حدود ألمانيا، وهذا الأمر يبرر الشكل الغريب للمصطلحات والذي يتنافى وعبقورية اللغة الفرنسية. فالمصدر الذي يجب اللجوء إليه في هذه الحالة، هو أي قاموس محلي لمنطقة (Alsace)، والبحث في التراث المادي لهذه المنطقة.

9.3.2. تحديد المصطلحات الثانوية L'identification des termes

:seconds

يقصد من "المصطلح الثانوي"، كل مصطلح من شأنه أن تربطه علاقة دلالية بالمصطلح موضوع البحث، والمطلوب ترجمته في اللغة الهدف، وقد يكون هذا المصطلح من الحقل الدلالي نفسه الذي ينتمي إليه المصطلح الرئيسي، أو ببساطة مرادفاً له. أما إذا أتى في الجملة ذاتها مرتبطاً بالمصطلح الرئيسي بواسطة أحد أدوات العطف، فإنه يضاعف فرص

(14) - <https://www.edreams.fr/blog/gastronomie-francaise-queles-specialites-pour-queles-regions/>

- عبارة عن أكلات محلية لمنطقة Alsace، يمكن ترجمتها حرفياً مع وضع حاشية المترجم لشرح معناها في اللغة المترجم إليها.

المترجم في ضبط المفهوم الذي يحيل إليه المصطلح الرئيسي قبل إيجاد مقابل له في اللغة الهدف.

" إن وجود المصطلح كعصب للنص وأداة مفهومية للترجمة من خلال الانتقال بين اللغات يبرر العلاقة الجدلية التكاملية بين الكلمات التي تعتمد فقط على السياق في تحديد مفاهيمها وبين المصطلحات المحددة للمفاهيم الدقيقة ضمن نظام مفاهيمي يبني بتحديد العلاقات" (كحيل، ص، 93).

وهذا ما يسمح للمصطلحات الثانوية في تحديد سياق ما للجملة، وهو ما يعرف لدى مدرسة المعنى (نظرية المعنى) بالسياق اللفظي (Contexte verbal)، والذي تعرفه "ديريو" (Durieux, 1994, p. 16) بأنه عبارة عن : «Unités linguistiques qui précèdent et qui suivent une unité déterminée.» "وحدات لغوية تسبق أو تلي وحدة معينة" (ترجمتنا).

تعتبر هذه المرحلة مجدبة، لاسيما في اللغة العربية التي عرفت بالاستخدام الكبير للمرادفات، بالرغم من رفض العديد من علماء اللغة العربية، الاعتراف بهذه الظاهرة التي تعتبر فيها المفردات فوارق في المعنى ولو كانت طفيفة، بحيث يتحججون بأنه " لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد؛ لأن كل لفظة زيادة معنى ليس في الأخرى، ففي ذهب معنى ليس في مضى." (عظيم حمزة وآخرون)

10.3.2. وضع تعريف للمصطلح موضوع البحث Le relevé de la

:définition

تتمثل هذه المرحلة في حصر المصطلح موضوع البحث في نظام مفاهيمي يحدد مجموع الدلالات التي قد يحيل إليها المصطلح. هذا، وتذهب " بوتين كوسنال" (Boutin-Quesnel, 1985) في تعريف نظام وضع المفاهيم في مجال "علم المصطلح" بكونه «Enoncé qui décrit l'ensemble des traits sémantiques appartenant à la notion désignée par un terme et qui renseigne sur la nature même de cette notion ». (p. 53)

" نص يعنى بوصف مجموع الصفات الدلالية المتصلة بمفهوم معرف مصطلحيا، ويفيد الطبيعة المحضة لهذا المفهوم." (ترجمتنا)

هذا ويختلف وضع المفهوم المناسب للمصطلح باختلاف الاتجاه الذي تسير فيه العملية. فقد ننطلق من مفهوم يأتي على شكل عدة ألفاظ (مصطلح مركب)، لنجد له مصطلحا مقابلا تقابلا مفاهيميا وهو ما تسميه "كوسنال" ب: «La réalité à nommer»

وتخضع هذه العملية لنهج تسمية الأمور أو "المنهج الأنوماسيولوجي"، ويعرفه "رايغ" (Reig) كما يلي:

En effet, la démarche onomasiologique (...) part du concept pour rechercher les signes linguistiques qui lui correspondent, en d'autres termes, elle part de l'idée à exprimer pour arriver aux mots qui vont permettre d'exprimer cette idée. (p. 63)

«تتعلق فالاستراتيجية الأنومسيولوجية من المفهوم، لتجد الرموز اللسانية التي تقابلها، بمعنى، تتطلق من الفكرة الواجب التعبير عنها، للوصول إلى الكلمات التي ستسمح بصياغة هذه الفكرة.» (ترجمتنا)

يمكن للعملية - من جهة أخرى - أن تأخذ الاتجاه المعاكس؛ بحيث تتطلق من المصطلح المتخصص لتبحث له عن المفهوم الذي يقابله. فهذه العملية قد تكون داخل لغوية (Intralinguistique) من خلال اللجوء إلى قواميس أحادية اللغة، لاسيما الموسوعية منها عند ضبط المفاهيم. كما يمكن أن تكون "ما بين لغوية" عند اللجوء إلى مصادر ثنائية اللغة. تتبع هذه العملية المنهج "السيماسيولوجي" الذي يكمن دوره في شرح المصطلح. ، تعتقد "سيلستان" (Celestin, 1984, p. 28) - في بعض الأحيان أن الأمر لا يتطلب إيجاد مفهوم لمصطلح محدد، بقدر ما يتطلب التأكد من صحة استخدام ذلك المصطلح في موضعه، وداخل السياق الذي يضعه فيه المترجم وهو الأمر الذي تسميه بـ: Les « attestations d'emploi (استعمالات مثبتة) ، أي البنية الجزئية المحيطة بالمصطلح والتي، تسمح بالتحقق من الاستعمال الصحيح للمصطلح. فـضبط مفهوم مصطلح ما داخل سياق النص قد يعين المترجم في اتخاذ القرارات الصحيحة، خاصة عندما يواجه مشكلة الاشتراك اللفظي. وقد نستخلص من هذه العملية نوعين من التقابل ألا وهما:

- التقابل اللفظي.
- التقابل المفاهيمي.

يتمثل الأول في إيجاد مقابل لفظي لكل العناصر التي تكون المصطلح، بينما يتمثل الثاني في إيجاد مفهوم للمصطلح أو بالعكس، إيجاد مصطلح للمفهوم.

وبما أن ما يهمننا في دراستنا هذه، هو التوصل إلى إجابة عن التساؤل الذي وضعناه في بداية العرض، بخصوص اكتفاء المترجم بالتقابل اللفظي الذي ينبع عن البحث المصطلحي، في القيام بترجمات خالية من الأخطاء، فسينصب كل اهتمامنا فيما يلي، حول التقابل اللفظي دون المفاهيمي، الذي لا يدخل بصفة مباشرة في النشاط الترجمي، بل وينتمي إلى حقل الأعمال المصطلحية.

إنّ الفكرة الأولى التي قد تتبادر إلى ذهن المترجم، خاصة المبتدئ أو الطالب في الترجمة، أن النص المتخصص عبارة عن مصطلحات تقنية تربطها أدوات ربط تكوّن في مجملها البنية الكلية للنص. ولا يمكن أن نسلم بأن هذه الفكرة خاطئة تماما ولا أنها صحيحة تماما، كما لا يمكننا محاسبة المترجم الذي هو في بداية مشواره على اتخاذه هذه الفكرة، التي تعتبر استصغارا للنص المتخصص، الذي يضم عناصر أخرى عديدة، لا يمكن حصرها في العنصر المصطلحي فحسب.

وعليه، إن كان النص المتخصص ينحصر في مصطلحات تربطها أدوات ربط، فإن ترجمة النص تتطلب إيجاد مقابلات تستوفي كل لفظ أو مصطلح متخصص من خلال أحد تقنيات البحث المصطلحي التي سبق وأن تطرقنا إليها في العناصر السابقة.

إن أهمية المقابل الصحيح للمصطلح حقيقة بديهية لا نقاش فيها، بل النقاش سيدور حول اكتفاء الترجمة بالمقابل من عدمها. لذا، سنحاول من خلال ما يلي توضيح هذه الرؤية من خلال ضبط مفهوم التقابل اللفظي في الترجمة المتخصصة، وكذا أنواعه ومدى اكتفاء الترجمة المتخصصة به كاستراتيجية واسعة الاستخدام، خاصة في الأوساط الجامعية.

3. التقابل اللفظي في الترجمة المتخصصة (Correspondance terminologique) :

يتمثل في عملية ترجمة كل لفظ أو مصطلح، من خلال وضع مقابل له في اللغة الهدف، بمعزل عن السياق العام للجمل أو النص. نحصل على المقابل من خلال مصادر ثنائية اللغة أهمها القواميس والمسارد والبنوك المصطلحية.

غالبا ما نجد بعض المنظرين يتحدثون عن التقابل باستعمال المصطلح الفرنسي «Equivalences» إلا أن هذا الأخير يقابله مصطلح "التكافؤ". نجد من بينهم "جون مايو" (Maillot, 1981)، «كلود بيدار» (Bédard, 1986)، "غيدار" (Guidère, 2016)، بينما توصلت "لودوير" إلى الفصل بين التقابل و"التكافؤ" اللذان تشرحهما كما يلي:

« La traduction interprétative est une traduction par équivalences, la traduction linguistique est une traduction par correspondance » (Lederer, 1994, p. 50)

" تعدّ الترجمة التأويلية ترجمة بالتكافؤ، أما الترجمة اللغوية فهي ترجمة بالتقابل." (ترجمتنا)

فهذه الفكرة ما هي إلا تعزيزاً للمبدأ الذي أرساه "أوجين نيدا" (Nida, 1977)، منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي يفصل من خلاله بين "التقابل" و "التكافؤ". حيث يضيف على التقابل صفة الشكل، وعلى التكافؤ صفة الديناميكية. ترتب عن هذا التصنيف: "التقابل الشكلي" و "التكافؤ الديناميكي".

وقد جاء قبله "جامبالت" (Jumpelt, 1961)، الذي أدخل مفهوم "التكافؤ" في الدراسات الأدبية الترجمية باللغة الألمانية، بحيث يفصل هو الآخر بين التكافؤ والتقابل.

ويعنى التكافؤ حسبه، على قيمة متساوية في محتوى متناسب، بينما يعتبر التقابل نوعاً من التكافؤ الذي يحصل عليه المترجم بين وحدات المعنى (وحدات المعنى هي أصغر وحدة مرتبطة بوحدة أخرى تحتوي على معنى إذ لا يمكن ترجمتها بطريقة منفصلة) داخل اللغتين المتن والهدف، ووظيفتيهما الدلالية في سياقات متشابهة وتحملان الوظيفة التواصلية نفسها (Jumpelt, 1961 in Krein-Kutile, 2003, p. 16).

ومن هنا يمكننا أن نستخلص بأن التقابل هي عملية نقل لغوية محضة من اللغة المتن إلى اللغة الهدف، تجرى على مستوى الوحدات الجزئية للنص، حصرتها "لودورير" في: «mots, syntagmes, expressions figées» (Lederer, 1994, p. 66). "لفظ، عبارة، عبارة اصطلاحية." (ترجمتنا)

تهدف الترجمة بالتقابل أساساً إلى تلبية متطلبات آنية (Besoins ponctuels)، توفرها عملية البحث المصطلحي الآني. بينما يتدخل "التكافؤ" على مستوى أشمل من الجزء،

بحيث يأخذ بعين الاعتبار المعنى وكذا العناصر ما بعد اللغوية التي تشكل البنية الكلية للنص.

يميز "دوليل" (Delisle, 1984, p. 63) بين الاستراتيجيتين من خلال حصرهما في الوظيفة التي تؤديها كل منها.

وعليه، فإنه يسلم بأن "التكافؤ" نوعان:

تكافؤ على مستوى النص والخطاب والذي يعبر عنه من خلال المصطلحات التالية:

« Équivalence de sens, Équivalence contextuelle, Équivalence de parole, Équivalence idéique, Équivalence de message ».

" تكافؤ على مستوى المعنى، تكافؤ على مستوى السياق، تكافؤ على مستوى اللفظ، تكافؤ

على مستوى الفكرة، تكافؤ على مستوى الرسالة." (ترجمتنا)

نستخلص بأن هذا النوع من التكافؤ، يطرأ على المعنى، السياق، الكلام، الفكرة والرسالة في مجملها.

تقابل الوحدات اللغوية (تكافؤ على مستوى البنية الجزئية)، والذي يعبر عنه من خلال

المصطلحات التالية:

« Equivalence de signification », « Equivalence hors contexte », « Equivalence de langue », « Equivalence verbale », « Equivalence de mots ».

" تكافؤ في المعنى، تكافؤ خارج السياق، تكافؤ اللغات، تكافؤ الألفاظ، تكافؤ الكلمات." (ترجمتنا)

(ترجمتنا)

في حين يطرأ التقابل اللفظي على المفهوم، الوحدات اللغوية التي تأتي خارجة عن سياق النص، وعلى الكلمات.

فإن الأولى التي تدخل في إطار السياق، تخضع حسبها، لعملية "الترجمة" (Traduction) أما الثانية والتي تعتبر عملية تكافؤ خارجة عن نطاق العملية التواصلية، فإنها تخضع لعملية "الترجمة الحرفية" (Transcodage) إذ يقول في هذا السياق:

« Transcoder, ce n'est pas traduire. Car transposer les seuls significations des mots ne suffit pas pour communiquer le sens global d'un énoncé » (Delisle, 1984, p. 68)

"إن الترجمة الحرفية لا تعتبر ترجمة. لأن مجرد نقل معاني الكلمات لا يكفي للتعبير عن المعنى الإجمالي للنص" (ترجمتنا)

تسلم لودورير (Lederer, 1994) هي الأخرى، بالفكرة نفسها. إذ لا تعتبر الترجمة بالتقابل كعملية ترجمة بحد ذاتها، بل ما هي إلا المستوى الأول للترجمة والذي قد يمر منه المترجم قبل القيام بسلسلة من مراحل أخرى، تكوّن في النهاية ما يسمى بالعملية الترجمية.

هذا، وقد تكون الترجمة بالتقابل، عملية مفتعلة من طرف المترجم وهي (Lederer, 2002, p. 07) (Correspondance à priori) أي مقابل يحدد مسبقاً. بمعنى أن المترجم كان يعي استعماله لمقابلات لفظية أو مصطلحية للوحدات المكونة للنص الأصلي. كما قد تكون الترجمة غير مفتعلة أي (Correspondance à

(Lederer, 2002, p. 07) (posteriori) أو مقابل يحدد لاحقا، وهي تلك الحالات التي لا

نلاحظ فيها لجوء المترجم إلى التقابل اللفظي إلا عند القيام بدراسة تقابلية للنص المتن وترجمته.

يقول "دوليل" في هذا السياق:

Il arrive que la traduction corresponde au simple transcodage d'un énoncé; on dit alors qu'elle est littérale. La ressemblance des formes n'est cependant qu'un accident étranger au processus de reformulation du sens. Cette coïncidence est fortuite et l'analyse exégétique ne doit pas moins précéder la réexpression. (1980, p. 69)

" يحدث أن تُوافق الترجمة التحويل البسيط لدلالة نص ما ونقول بالتالي أنها حرفية. غير أن تشابه الأشكال دخيل على عملية إعادة صياغة المعنى. يعتبر هذا التزامن وليد الصدفة ولا ينبغي أن يسبق التحليل التأويلي، إعادة التعبير عن الفكرة." (ترجمتنا) هذا، ويحصي "جامبلت" (Jumpelt, 196, p. 44)، ثلاثة أنواع من التقابل بين اللغة المتن واللغة الهدف:

- لفظ (ل.م) مقابل لفظ (ل.ه)
- لفظ (ل.م) مقابل عدة ألفاظ (ل.ه)
- عدة ألفاظ (ل.م) مقابل لفظ واحد (ل.ه)

لعل العامل الأساسي الذي يساهم في القيام ببحث مصطلحي مثير، هو طبيعة القاموس الذي يلجأ إليه الطالب، وفقا لعدة معايير يحددها الهدف الذي تسعى إليه الترجمة خاصة وأن الترجمة المتخصصة هي ترجمة نفعية بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني: البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة

سنتطرق في المبحث الثاني من الفصل الثاني إلى استراتيجية البحث الوثائقي، تحديد ماهيته بصفة عامة، ثم في الترجمة بصفة خاصة. سنتوقف عند المصادر التي تعزز البحث الوثائقي، وكيف يتم استعمالها لأغراض الترجمة وما هي المعلومة التي تمدنا بها. في الأخير سنتوقف عند مختلف المصادر التي تعزز البحث الوثائقي، وكيفية استنطاقها والاستفادة منها، لاسيما المدونات الرقمية بشتى أشكالها، كأدوات ترجمة بمساعدة الحاسوب، تخفف على المترجم عناء العملية الترجمية من خلال آلية جزء كبير من المراحل التي قد يمر بها.

1. ماهية البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة:

يعرف البحث الوثائقي - بصفة عامة -، على أنه عملية البحث عن معلومة معينة داخل المصادر البحثية المتخصصة والمعنية بالمجال الذي تنتمي إليه المعلومة الجاري البحث عنها.

قد تكون هذه المصادر ورقية، إلكترونية كما قد تكون شخصا مختصا في المجال نفسه والذي يمكن أن يزودنا بالمعلومات اللازمة. وتعرفه "صافون" (Safon)، على أنه:

« Une démarche systématique, qui consiste à identifier, récupérer et traiter des éléments divers (chiffres, bibliographie, textes...) sur un sujet donné. » (Safon, 2019 : 04)

" مسعى آلي يتمثل في استرجاع ومعالجة عناصر مختلفة (أعداد، بيبلوغرافيا، نصوص...)، حول موضوع معين." (ترجمتنا)

إذ يعد البحث الوثائقي، نشاطا متعدد التخصصات والمجالات، بحيث لا يعد حكرا على مجال معين دون غيره، وتعرفه "كابري" (Cabré) كما يلي:

La documentation appliquée comprend la rédaction de résumés, l'analyse, la représentation, le classement et le stockage de documents de telle sorte que l'on puisse les récupérer au besoin. Elle comporte trois types d'informations : des informations bibliographiques, des informations terminologiques et des informations factographiques. (1998, p.97)

" يشمل التوثيق التطبيقي، تحرير الملخصات، التحليل، التصور، تصنيف وتخزين الوثائق، بحيث يتسنى استعادتها عند الحاجة وتتضمن ثلاثة أنواع من المعلومات: معلومات بيبلوغرافية، مصطلحية و "فكتوغرافية".

بالإضافة إلى المعلومات "الببليوغرافية" و"الفاكتوغرافية"، قد تكون المعلومة الجاري البحث عنها، عبارة عن معلومات لغوية، تتمثل في المصطلحات، الجمل والعبارات، أو ما بعد لغوية قد تأتي على شكل أرقام، مخططات نسب مئوية...إلخ.

يتمثل البحث الوثائقي في الترجمة، في البحث:

أولاً: عن المعلومات التي تعين المترجم على الفهم الجيد لنصه من خلال اقتناء معطيات تزيل اللبس والغموض عن النص المتن كما تعزز النقل الآمن للمعلومة في النص الهدف، وهو ما يدعى بالبحث الموضوعاتي لغرض الترجمة (La recherche thématique en traduction). تندرج هذه العملية في البحث عن المعلومات ما بعد اللغوية (Informations extralinguistiques).

ثانياً: عن المعلومات اللغوية التي ستعين على نقل المعطيات الموضوعاتية بتعابير صحيحة، خالية من الأخطاء تحترم خصوصيات اللغة الهدف. يتمثل هذا النوع من المعلومات في المصطلحات المتخصصة، العبارات والجمل الجاهزة، المتلازمات اللفظية...إلخ.

لطالما ساد الصراع بين البحث المصطلحي كوسيلة للحصول على المقابلات اللفظية، في اللغة الهدف بطريقة سهلة، سريعة ودون عناء المطالعة، وبين البحث الوثائقي الذي يستدعي أكثر وقت وجهد، لكنه يعزز التكافؤ على كافة المستويات اللغوية (الدالية،

النحوية، التراكيبية...الخ). وما بعد اللغوية (النقل الآمن للمعلومة، الحفاظ على مميزات النص المتن مع مراعاة مميزات النص الهدف).

إلا أن البحث الوثائقي من أجل الترجمة، موضوع لم يحض بما يكفي من الدراسات، بل تمت دراسته إما من وجهة نظر نظرية المعنى التي تعزز فكرة الإمام بالمعنى قبل اللجوء إلى الترجمة، خلال وبعد الترجمة من خلال مبدئها المتمثل في: فهم النص المتن، استخراج المعنى الشامل، إعادة الصياغة في اللغة الهدف، وإما من وجهة نظر المطالعة كمرحلة أساسية وأولية لعملية الفهم الذي يعتبر عملية ذهنية يتم دراستها في إطار الدراسات الإرغونومية، التي تهتم بفكر المترجم و طريقة استيعابه للمعلومات اللغوية، ومدى قدرته على إعادة صياغتها داخل نظام لغوي مختلف عن ذلك الذي أتت فيه.

وعليه، يندرج البحث الوثائقي تحت إطار نظرية المعنى، التي تعرف الترجمة على أنها عملية تكافؤ بين البنية الكلية للنص المتن والنص الهدف، لا عملية تقابل بين البنى الجزئية للنص والتي قد تتمثل في أصغر وحدة وهي اللفظ إلى العبارة أو الجملة مرورا بالمصطلح.

ومن أبرز رواد البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة، نذكر "ديريو" (1990، 1994، 1995، 2010) التي فصلت بين البحث المصطلحي الآني، والبحث الوثائقي من خلال إدراجهما بصفة متكاملة في العملية التعليمية التي تعنى بالنصوص والترجمة

المتخصصة، مع أنها توصلت إلى نتيجة تسلم من خلالها بأن مهمة المترجم تكمن فقط في إجراء تكافؤ بين المعنى الذي يحمله النص المتن، والمعنى الي يحمله النص الهدف.

كما نجد قبلها "جون كلود جيمار" (Jean-Claude Gémar, 1979) الذي يقضي بعدم ملائمة التقابل المصطلحي في حل المشاكل الترجمية، خاصة وأن القواميس التي تعين على ذلك، قد تكون غير مطابقة للنظام اللغوي والوظيفي السائدان في المنطقة الجغرافية التي توجه لها الترجمة. هذا، ونشير في هذا السياق إلى مشكلة التوحيد المصطلحي الذي تعاني منه اللغة العربية للأغراض المتخصصة، حيث لا تسمي كل البلدان الناطقة باللغة العربية المفاهيم المتخصصة بالطريقة نفسها؛ نظرا لاختلاف الأنظمة من منطقة لأخرى، وكذا اختلاف نسبة تطور اللغة العربية في كل من هذه المناطق عبر الزمن.

بالإضافة إلى مشكلة الاستخدام المفرط للقواميس التي تمنح المترجم مصطلحات وألفاظ خارجة عن السياق، مما يؤدي به إلى اتخاذ قرارات غير صائبة خلال العملية الترجمية.

وعليه، يقسم "جيمار" (1979 م) البحث الوثائقي إلى ثلاثة مراحل تتمثل في:

• مرحلة المطالعة ودراسة النص.

• مرحلة استخراج المصطلحات والمفاهيم التي لا يعي المترجم معناها.

• البحث عن المقابلات والمكافئات.

إذ كان البحث الوثائقي يمر من كل هذه المراحل، فإنه يلعب دور الجسر الرابط بين الفهم، وإعادة الصياغة اللذان يمثلان المبدأن الأساسيان للترجمة حسب مدرسة المعنى،

مرورا بالمحطات المصطلحية التي قد تستوقف المترجم خلال مساره، وهذا ما تعبر عنه

"بلاسار" (Plassard, 2007)، في قولها:

La recherche documentaire, étape charnière entre compréhension et reformulation, en même temps que contrepartie procédurale du principe d'intertextualité tournée à la fois vers l'amont et l'aval du texte à traduire, répond à un besoin d'enrichissement du bagage cognitif, quel qu'en soit le « versant », linguistique ou notionnel, et sert à nos yeux une compréhension poussée au point de permettre la reformulation. (p. 180)

"إن البحث الوثائقي الذي يعتبر المرحلة التنسيقية بين الفهم وإعادة الصياغة، وفي الوقت

نفسه، عملية تعتمد على مبدأ التناص، الذي يعنى في نفس الوقت بمنبع ومصب النص

الواجب ترجمته، يلبي حاجة إثراء الرصيد المعرفي مهما كانت حدوده اللغوية أو

المفاهيمية، ويُتيح حسب رأينا فهما معمقا للنص إلى غاية السماح بإعادة صياغته."

(ترجمتنا)

تقضي "بلاسار" (Plassard) بأهمية البحث الوثائقي على جميع مستويات العملية

الترجمية، إلا أن ضرورة اللجوء إلى البحث الوثائقي يتوقف في ترجمة النصوص

المتخصصة، على علاقة المترجم بنصه (Durieux, 1990, p. 669)، بحيث لا يمكن

التسليم بأن اللجوء إلى البحث الوثائقي يتوقف على نسبة تخصص النص أو على مكانة

المترجم محترفاً كان أو مبتدئاً، بل يتدخل البحث الوثائقي كلما كان المترجم بحاجة إلى

الحصول على معلومات تعينه في إزالة الغموض عن نصه. قد يكون المترجم المحترف

لأول مرة أمام نص في مجال البراكين، يستدعي الأمر أن يبحث في المجال نفسه قبل

الغوص في غمار الترجمة، كما يجد المترجم المبتدئ نفسه أمام نص متخصص يحمل عن موضوعه المعلومات الكافية التي تسن له الفرصة بالترجمة دون اللجوء إلى البحث الوثائقي، والاكتفاء ربما حصريا بالبحث المصطلحي الآني، من أجل حل المشاكل المصطلحية التي تعيق المسار الترجمي.

كما أن طبيعة بعض النصوص المتخصصة تستدعي البحث المصطلحي عن المقابلات اللفظية دون البحث الوثائقي. هذا، ولكونها ترصد المعلومات على شكل نقاط منفصلة عن بعضها لا تربطها أية علاقة دلالية، كما هو الحال بالنسبة للبيانات المالية التي تصدر عن المؤسسات المالية، والتي على الرغم من تميزها بنسبة تخصص عالية، إلا أنها تتمثل في مجموعة من المصطلحات التي تمثل أعدادا كبيرة من الأرقام المالية. هذا، ومهما بلغت أهمية البحث الوثائقي في تحقيق جودة النص المتخصص، إلا أنه:

La recherche documentaire n'est pas un ingrédient obligatoire de la démarche traduisante appliquée à un texte technique, mais quand elle s'impose, elle occupe alors une place prépondérante dans la phase sémasiologique et joue également un rôle clé lors de la phase onomasiologique, dans laquelle elle remplace avantageusement la recherche terminologique ponctuelle. (Durieux, 1990, p. 669)

" لا يعتبر البحث الوثائقي المطبق على النص التقني ركناً إجبارياً، لكن عندما يفرض نفسه يحتل مكانة مرموقة في المرحلة "السيماسيولوجية"، ويلعب كذلك دوراً جوهرياً خلال المرحلة "الاونومسيولوجية"، حيث يعوض البحث المصطلحي الآني على نحو إيجابي."

(ترجمتنا)

2. مراحل البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة:

يتضمن البحث الوثائقي في الترجمة مرحلتين أساسيتين، ألا وهما:

- أولاً: تحديد المصادر البحثية المناسبة والتي تدرس الموضوع الجاري ترجمته.
- ثانياً: استكشاف المصادر من خلال المطالعة التي تنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل

تتمثل في (Lagarde, 2009, pp. 100-101):

✓ المطالعة التحضيرية قبل الترجمة.

✓ المطالعة خلال الترجمة.

✓ المطالعة بعد الترجمة.

3. مصادر البحث الوثائقي:

لا شك في أن المترجم متمرنا كان أم مبتدأ، مطالب بإتقان عدة مهارات واكتساب عدة كفاءات؛ لأن الترجمة ميدان لا يتوقف على تخصص واحد فحسب، وتعد الكفاءة اللغوية، من أهم الكفاءات التي يعتمد عليها مدرس الترجمة والتي تركز عليها المهارة الترجمية التي تكتسب بفضل الممارسة.

إلا أن تطور ميدان الترجمة واتساعه على التخصصات العلمية والتكنولوجية، أدى بالمترجم إلى وجوب اكتساب كفاءة أخرى ألا وهي "الكفاءة الأدوائية" (Compétence instrumentale) والتي تتمثل في إمكانية المترجم من استخدام مختلف الأدوات الترجمية، وأدوات التدقيق اللغوي وأدوات مراقبة الجودة. ويتوقف إتقان عملية البحث الوثائقي على الاستخدام المحكم لمصادره، كما يحيل إليه "لورا" (Lerat) قائلاً: « La maîtrise de la

recherche documentaire passe par la connaissance des outils existants, moyen le plus sûr d'accès aux sources pertinentes. » (1995, p. 106)

" يستلزم التحكم في البحث التوثيقي، معرفة الأدوات الموجودة والتي تعتبر الوسيلة الأكثر أمان للاستفادة من المصادر الوجيهة." (ترجمتنا)

فبصفة عامة، يجرى البحث الوثائقي، الذي يعتبر علما بحد ذاته، ويدرس في الجامعات تحت اسم "علم اقتصاد المكتبات"، من خلال البحث والتدقيق في كافة المصادر التي يمكن أن تمنح أية معلومة تفيد الباحث، من كتب، مجلات، قواميس، موسوعات، مقالات... الخ.

هذا، وقد حظي البحث الوثائقي في الترجمة، بحظ وفير من المصادر التي غالبا ما لا يُعترف بانتمائها إلى مجال البحث الوثائقي؛ نظرا لعدم استغلال هذه الاستراتيجية بصفة واضحة المعالم في دروس الترجمة العامة والمتخصصة.

فالمصدر الوحيد الذي يمكن أن نتأكد من توفره لدى الطالب والمترجم المحترف، هو القاموس، الذي اخترنا أن نصنفه لغرض بحثنا في إطار البحث المصطلحي، وذلك على الرغم من كونه نوع من أنواع البحث الوثائقي عندما يتعلق الأمر بالمجالات الأخرى غير الترجمة.

تقول "بلاسار" (Plassard): «Savoir quelle source consulter, c'est savoir quel type d'information on peut y trouver. » (, 2007, p. 184)

" إن معرفة المصدر الواجب الاطلاع عليه، تعني الإلمام بأي نوع من المعلومة يمكن إيجادها فيه." (ترجمتنا)

حيث يختلف مستوى المعلومة الجاري البحث عنها، باختلاف مستوى تخصص النص
موضوع الترجمة، كما تختلف طبيعة المعلومة التي قد تكون لغوية بحتة أو بعد لغوية.

هذا، وتنقسم طبيعة المعلومة إلى اثنين حسب جيل (Giles, 89, p. 2005):

"المعلومات الرئيسية" (Informations primaires).

"المعلومات الفرعية" (Informations secondaires) والتي تنقسم بدورها إلى:

• "المعلومات الشخصية" (Informations personnelles)

• "المعلومات التوجيهية" (Informations d'orientation)

أما المعلومات الرئيسية:

فهي تلك المعلومة الأساسية المفاهيمية، التي تم إنتاج النص من أجلها، إذ لا يمكن
للمترجم أن يعرضها للحذف أو التضخيم، شرط أن تكون وظيفتي النص المتن والنص
الهدف هي نفسها. بل يمكنه فقط أن يصححها عندما تحتوي على خطأ علمي أو
مفاهيمي قد يؤدي قارئ الترجمة إلى مغالطات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بترجمات ذات
أغراض أكاديمية وتعليمية.

أما إذا لم تستو وظيفة النص المتن والترجمة، فلا مانع من الحذف، لاسيما إن كان ذلك

مراعاة لطلب الزبون (Donneur d'ouvrage).

أما المعلومات الفرعية التي تتعلق بـ:

• المعلومات الشخصية (Information personnelles) :

وهي كل المعلومات التي تتعلق بصاحب النص، بآرائه الشخصية وبأيدولوجيته، وهي معلومات ما بعد لغوية، يمكن المحافظة عليها أو حذفها حسب الهدف المنشود من الترجمة.

• المعلومات التوجيهية (Informations d'orientation) :

تتمثل في تلك المعلومات التي تخبرنا عن علاقة صاحب النص بنصه، بمعنى إن كان النص صادرا عن شخص معين أو عن مجموعة من الأشخاص أو عن مؤسسة ما، وظيفية النص (الإقناع، الوصف، الإخبار...)، وكذا القارئ الذي يوجه إليه النص، (وهذا المعيار يحدد أيضا مستوى تخصص النص (كما قمنا بشرحه في الفصل الأول من هذا البحث).

ويقول "دوليل" (Delisle) بأن: « Ces renseignements guideront les choix lexicaux et stylistiques au moment de la réexpression. » (1997, p. 84)

"سترشد هذه المعلومات، الخيارات المصطلحية والأسلوبية عند مرحلة إعادة الصياغة."

(ترجمتنا)

أما "بلاسار" (Plassard, 2007, p. 185) فإنها تصنف أنواع المعلومة حسب طبيعة

المصدر البحثي الذي يجيب عن تساؤلات الباحث (المترجم الذي يقوم بالبحث). وتنقسم

المعلومة حسبها إلى:

معلومات عامة: تتعلق باللغة في شتى مستوياتها (نحوي، تراكيبى، واستعمال اللغة في السياق).

معلومات متخصصة: تتعلق بالمعارف التي يكتسبها المترجم حول ميدان التخصص الذي ينتمي إليه النص، والمعارف الآنية التي تلبى المتطلبات الآنية للترجمة كالتقابل اللفظي، والمعارف المفاهيمية التي تتعلق بدلالة المصطلحات، وكذا المعارف التي يتم تحيينها بخصوص موضوع النص. حيث تسلم بضرورة اللجوء إلى الموارد المتخصصة، كالكتب، المواقع الإلكترونية والمختصين، لغرض الحصول على المعلومات المتخصصة. بينما يكفي المترجم بالموارد التقليدية لغرض الحصول على المعلومات العامة.

هذا، ويمكن تقسيم مصادر البحث الوثائقي - حسب "جيل"-(Gile, 2005, p. 144) إلى ثلاثة أقسام أساسية:

1.3. المصادر المعنوية (الاختصاصيون Spécialistes):

وتتخصص في كل الأشخاص الذين يلجأ إليهم المترجم من أجل تزويده بمعلومات حول موضوع ترجمته. لا تتخصص المصادر المعنوية في مختصي المجال التقني، بل يمكن أن يتعلق الأمر بمترجم، شخص تكون لغة النص المتن أو اللغة الهدف، هي لغته الأم، مختص في الميدان الذي ينتمي إليه النص موضوع الترجمة أو حتى في شخص مختص في المجال ومترجم في الوقت نفسه (Gile, 2005, p. 144).

2.3. المصادر السمعية البصرية (Sources Audio-visuelles):

تأتي على شكل أفلام وثائقية، أو مقطوعات سمعية، تساهم في إيضاح الفكرة للمترجم المتخصص في مجال السمع البصري.

3.3. المصادر اللغوية (Sources Linguistiques):

تتمثل في المصادر التقليدية التي تتمثل في كل أنواع المراجع الورقية، كالكتب، المجلات، المقالات، النصوص... الخ، والمصادر الإلكترونية التي شهدت تطورا هائلا منذ اقتران مجال علوم الاعلام والاتصال ومجال الاعلام الآلي بالترجمة اقترانا وطيدا، ليسفر عن أدوات لا تعد ولا تحصى، تستخدم التقنيات الحديثة من أجل إعانة المترجم.

ويفصل "جيل" (Gile, 2005) في هذا السياق، وفي إطار المصادر اللغوية، بين "المصادر المصطلحية" و "المصادر غير المصطلحية". على أن الأولى تتمثل في القواميس أحادية، ثنائية، ومتعددة اللغات، البنوك المصطلحية وكافة المصادر التي تعزز التقابل اللفظي كاستراتيجية للترجمة. وأن تتمثل الثانية في أي نص يمكن أن نأخذ منه معلومات تفيد المترجم في فهم نصه، بحيث تمنح معلومات موضوعاتية (حول الموضوع) ومصطلحية في الآن نفسه، إلا أنها تقدم المصطلح داخل سياقه أي على عكس المصادر المصطلحية التي تقدم هذا الأخير بمعزل تام عن السياق الذي يتعين استعماله فيه.

وبما أننا اخترنا - في المبحث الأول من هذا الفصل -، حصر البحث المصطلحي في مصادر لغوية تقليدية تتمثل في القواميس ثنائية اللغة وبنوك المصطلحات، ارتأينا حصر

عملية البحث الوثائقي في الترجمة، وفي المصادر الرقمية التي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل فيما يلي.

1.3.3. المدونات اللغوية (Corpus Linguistiques):

رأينا فيما سبق بأن المصادر البحثية اللغوية قد تأتي على شكل نصوص، لكن على أي شكل تأتي هذه النصوص، كيف يتم جمعها؟ وكيف تساهم في تسهيل العملية الترجمية للمترجم.

• المدونة (Corpus):

يعتبر ضبط مفهوم المدونة في هذا البحث، أمراً ضرورياً بحكم الدلالات المتعددة التي يمكن أن يتخذها هذا المصطلح، وكذا اختلاف السياقات التي يمكن أن يستخدم فيها. تتكون المدونة في الدراسات الترجمية، من مجموعة من النصوص أو الوثائق التي يقوم المترجم بجمعها لأغراض متعددة منها القيام بدراسات حول ظاهرة لغوية معينة عندما يتعلق الأمر بمدونة ناطقة بلغة واحدة (Etudes linguistiques intra-langagières)، أما عندما يتعلق الأمر بمدونة ثنائية أو متعددة اللغات، فيمكننا الحديث عن دراسات تقابلية بين لغتين أو أكثر (Etudes traductologiques inter-langagières).

قد تأتي المدونة التقليدية على شكل ورقي، وتأتي المدونة الحديثة على شكل إلكتروني، وتنقسم بدورها إلى عدة أنواع سنتطرق إليها لاحقاً (في أنواع المدونات الرقمية).

1.3.3. المدونات الرقمية (Corpus électroniques):

اكتسبت المدونة تسمية ودلالة المدونة الرقمية، منذ الثورة المعلوماتية التي شهدتها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين (Loock, 2016, p. 20)، بحيث أصبح العالم يتحدث عن "المعطيات" « données » عوضاً من الحديث عن المعلومات.

تتمثل المدونات الرقمية في مجموعة من النصوص والمقالات أو كما تعرفها "بوكر وبيرسن" (Bowker et Pearson, 2002, p. 9): « Simply a body of texts » مجموعة من النصوص " (ترجمتاً)، يتم جمعها حسب مجموعة من المعايير المشتركة بينها، تتمثل في: مجال التخصص الذي تنتمي إليها النصوص، الحقبة الزمنية التي صدرت فيها، اللغة التي حررت بها، مستوى تخصصها والجمهور المستهدف من خلالها، إذ لا يمكن تكوين مدونة من نصوص يوجه نصفها لأغراض تعليمية، تستخدم فيها لغة التبسيط العلمي، بينما يوجه نصفها الآخر إلى متخصصي المجال في لغة علمية أو تقنية دقيقة ومعقدة.

سنتحدث إذا عن المدونة الأدبية عندما تكونها مجموعة من النصوص الأدبية، والمدونة الاقتصادية المالية، تكونها مجموعة من النصوص الاقتصادية في تخصص المالية وهي نوع المدونة التي قمنا باستحداثها لغرض هذه الدراسة.

والشيء الذي يميز المدونة الرقمية هو كونها تأتي على شكل منصات أو مواقع إلكترونية، مفادها أنها تسهل عملية البحث فيها بفضل التقنيات التي يتم تزويدها بها حسب الحاجة والهدف منها. كما أنها قابلة للتحيين بصفة مستمرة ودون عناء كبير، على

عكس المدونات التقليدية التي لا تقبل التحيين إلا إذا تم إصدار طبعة جديدة في كل مرة
يطراً تغيير معين على اللغة موضوع المدونة.

4. لسانيات المدونة (Linguistique de corpus) :

اهتمت "اللسانيات التقليدية" (Linguistique de fauteuil / Armchair linguistics) بوضع
قواعد استخدام اللغة، داخل سياق اجتماعي أو مهني معين، إذا كان التنظير فيها أمراً
يعتمد على إجراء دراسات على أساس مدونات تقليدية، تتبع مبدأ إرساء القاعدة، ثم
ملاحظة كيفية تطورها ونسبة تقبلها داخل المجموعة.

بعدها، أتت اللسانيات الحديثة التي أدمجت هي الأخرى الحاسوب في مجالاتها، ليطلق
عليها اسمية اللسانيات الحاسوبية (Computational Linguistique computationnelle /
linguistics) والتي طورت بطبيعة الحال طرق جمعها، واستخدامها ودراستها للمدونات،
بحيث أصبحت اللسانيات التي تستخدم المدونات الإلكترونية لغرض دراسات تدعى بـ
"لسانيات المدونة" (Linguistique de Corpus/ Corpus Linguistics). فعلى عكس
اللسانيات التقليدية، اعتمدت لسانيات المدونة مبدأ الملاحظة أولاً، منها ملاحظة استخدام
اللغة من خلال المدونة، ومن ثم إرساء القواعد وفقاً للنتائج التي تم تحصيلها بعد الدراسة
(Loock, 2016, p. 20). حيث يعرفها كل من "ماك أنري وويلسون" (McEnery et
Wilson, 2001) على أنها: «The study of language based on examples of real
life language use. » (p.1).

" دراسة موضوعها اللغة، تعتمد على أمثلة مستمدة من الاستعمال اللغوي للواقع المعاش."
(ترجمتنا)

لقد سمحت لسانيات المدونة بقفزة نوعية في مجال الدراسات اللغوية، إذ تسمح باستقراء الظواهر اللغوية بصفة شاملة، وتقديم نتائج دقيقة كان اللساني التقليدي يستغرق فيها وقتا طويلا قبل أن يتوصل إليها (Cabré, 2008, p. 37).

5. ترجمة المدونة (Traductologie de corpus):

إنّ الحديث عن المدونة كأداة من أدوات البحث الوثائقي، يجعلنا نتوقف حتما عند المفهوم الحديث للمدونة كما تصفها لنا الدراسات اللسانيات الحديثة. وعليه، فإنّ تعميم استخدام المدونة الرقمية في اللسانيات الحديثة قد جعل الدراسات الترجمية - أيضا - ، تستحدث استراتيجياتها وفقا للتطورات الطارئة. ومن لسانيات المدونة، ولدت من رحم الترجمية التقليدية، ترجميات المدونة (Traductologie de coprus) التي هي دراسات ترجميه تقوم على أساس مدونات إلكترونية أحادية، ثنائية أو متعددة اللغات حسب الهدف المنشود من الدراسة.

وتهتم ترجميات المدونة بثلاثة توجهات أساسية:

- الدراسات الترجمية (ثنائية أو متعددة اللغات).
- تطوير واستحداث أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب.
- تعليمية الترجمة عبر أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب.

L'utilisation des outils et des méthodes de la linguistique de corpus afin de décrire et d'analyser les textes traduits (recherche en traductologie), mais aussi afin d'assister le traducteur dans son travail (développement d'outils d'aide à la traduction) et le futur traducteur en formation dans son apprentissage. (Loock, 2016, p. 47)

" استعمال أدوات ومناهج للسانيات المدونة، بغية وصف وتحليل النصوص المترجمة (البحث في علم الترجمة)، من أجل مساعدة المترجم في عمله (تطوير أدوات المساعدة على الترجمة)، والمترجم المستقبلي في مسار تكوينه أو بعبارة أخرى تمهينه. " (ترجمتنا)

يتمثل التوجه الأول في دراسة وصفية تركز على استخدام أسس وطرائق لسانيات المدونة من أجل دراسة، ووصف وتحليل اللغة من خلال النصوص المترجمة. تكون هذه الدراسة ثنائية اللغة على الأقل، كما يمكن أن تكون متعددة اللغات، وهو ما يميزها عن الدراسات اللسانية التي تعتمد على مدونة أحادية اللغة من أجل القيام بدراسة معينة. فالدراسات الترجمة تستعين بمدونات ثنائية أو متعددة اللغات بحكمها تصب في إطار مجال الترجمة، إذ تقوم بملاحظة ووصف استخدام اللغة المترجمة داخل الخطاب، بغض النظر في غالب الأحيان عن القواعد اللغوية المتعارف عليها أكاديميا.

يهتم التوجه الثاني باستحداث وتطوير أدوات الترجمة التي تعتمد على المدونات النصية كمادة خام لها. إذ تعين المترجم في القيام بعمله من خلال آلية (Automatisation) جزء كبير من عمله عبر المنصات الرقمية، المواقع وبرامج الترجمة بمساعدة الحاسوب.

بينما يصب التوجه الثالث في إطار تعليمية الترجمة، - لاسيما المتخصصة -، حيث يهتم بدراسة مدى نجاعة الوسائل المستحدثة في الدروس الترجمة، وضبط نظريات تقضي بضرورة الخروج من نفق التعليمية التقليدية التي تعتمد على النظريات الترجمة التقليدية

في تكوين مترجمين لم تعد مهمتهم تتوقف عند النقل اللغوي لمجموعة من المعلومات من لغة أخرى.

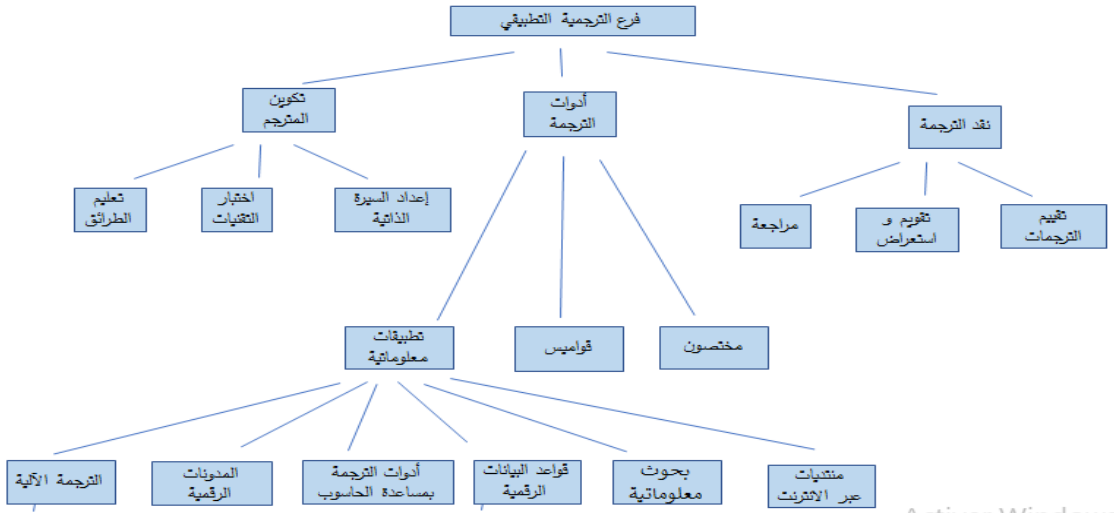
هذا بالنسبة لعلم الترجمة البحت (Traductologie pure)، الذي يهتم بوصف الظواهر الترجمة في شقه النظري (Traductologie descriptive)، والتنظير حولها (Traductologie théorique).

بينما يهتم "علم الترجمة التطبيقي" (Traductologie appliquée) كما يتبين في مخطط الدراسات الترجمة الذي وضعه "هولمز" سنة (1972 م)، إلى جانب تكوين المترجم ونقد الترجمة، بكل الوسائل التي من شأنها أن تقدم يد العون للمترجم خلال عمله. ومع تطور مجالات اهتمام الترجمة التطبيقية، أصبح مخطط "هولمز" غير واف بما فيه الكفاية، للاهتمام بالانقرعات الحديثة التي آلت إليها الدراسات الترجمة في عصرنا الحالي.

وعليه، ارتأينا تبني المخطط الذي وضعه "جيريمي مونداي" (Jeremy Munday, 2012)،

كتوسيع للفرع التطبيقي الذي وضعه "هولمز"، كما سيتبين في المخطط التالي:

كما أن ملاحظتنا لهذا المخطط سمح لنا بتحديد التوجه الذي تنظم إليه دراستنا هذه:



رسم توضيحي 2 - تشعبات الفرع التطبيقي للدراسات الترجمة حسب " مونداي "

نستنتج من خلال المخطط - أعلاه - أن الترجمة التطبيقية لا تعنى فقط بتطوير وسائل الترجمة بمساعدة الحاسوب، بل تراقب نسبة نجاحها خلال العملية الترجمة في شقها الثالث، والمتمثل في نقد الترجمات الذي يتفرع بدوره إلى مراجعة الترجمات، تصحيحها، ومن ثم تقييمها.

وبما أن المدونات الرقمية تعتبر أداة من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، سنتوقف عندها بالتفصيل من أجل معرفة ماهيتها، كيفية استعمالها والغاية منها، خاصة وأنها قد اجتاحت مجال الترجمة وعلم الترجمة في السنوات الأخيرة كأدوات تسمح بإجراء عملية البحث الوثائقي في الترجمة بطريقة آلية.

6. أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (Outils de traduction assistée

:par ordinateur

استفاد حقل الترجمة لاسيما المتخصصة، بفضل التحاق مجال الإعلام الآلي بعلم الترجمة، من كم هائل من الأدوات الرقمية التي تتدخل في كل مراحل العملية الترجمية، انطلاقا من البحث عن مصطلح (Outils de recherche terminologique et documentaire)، إلى التحقق من ملائمة لسياق النص من خلال أدوات البحث التوافقي (Concordanciers)، مرورا بمراقبة جودة المصادر البحثية (Outils d'évaluation des sources documentaires)، ووقفا عند نسبة استخدام مصطلح، أو بنية لغوية معينة في سياق محدد (Outils de contrôle d'usage des occurrences).

يطلق على كل هذه الأدوات وأخرى، تسمية أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (Outils de TAO : Outils de Traduction Assistée par Ordinateur / CatTools : Computer Aided Translation Tools. قد يأتي بعضها، أو الأكثر رواجاً منها، على شكل برامج ترجمة بمساعدة الحاسوب (Logiciels de traduction assistée par Ordinateur) تعتمد على نظام ذاكرات الترجمة.

وما ذاكرات الترجمة إلا "ترجمات" يكون المترجم قد قام بها من قبل، يقوم بحفظها على شكل "مدونات" في أحد هذه البرامج داخل ملفات يتم استحداثها حسب كل تخصص. وعندما يكون مطالبا بترجمة نص يصب في نفس التخصص، يعتمد المترجم على تقنية تحيين ذاكرة الترجمة التي بحوزته، حيث تمنح له بطريقة آلية كل المقابلات والمكافئات

التي سبق وأن ترجمها. تسمح هذه التقنية بعدم ترجمة المصطلح نفسه أو العبارة أو حتى الجملة، مرتين (Peraldi, 2010). لذا يطلق عليها تسمية "ذاكرات الترجمة". ويزداد حجم هذه الذاكرة، كلما قام المترجم بترجمة نصوص جديدة وإدماجها فيها على شكل مدونات لتصبح ذاكرة ترجمة لفائدة الترجمات الموالية.

ومن بين برامج الترجمة بمساعدة الحاسوب، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

(SDLTradosStudio™)

(MemoQ™)

(Wordfast™)

(OmegaT™)

يلفت انتباهنا الرمز (TM) في آخر العلامة التي أطلقت على البرامج، إذ يعني باللغة الإنجليزية (Mémoire de Traduction / Translation Memory) / "ذاكرة الترجمة".

بينما يأتي بعضها الآخر على شكل مواقع أو منصات إلكترونية (Sites et interfaces électroniques) تعتمد على المدونات الرقمية بمختلف أنواعها ومهامها، يتم استخدامها بمعزل عن البرامج المذكورة أعلاه ولأغراض مختلفة في بعض الأحيان.

من بين مختلف مصادر البحث الوثائقي، وقع اختيارنا على المدونات الرقمية، لا لشيء إلا لأنها تدخل في إطار المقاربات الحديثة للترجمة كما سبق وأن شرحناه.

1.6. أنواع المدونات الرقمية:

لكي نقول على مدونة أنها إلكترونية قابلة للاستغلال، يتعين أن تستجيب لمجموعة من المعايير منها:

- «Echantillonnage» (تتضمن إمكانية أخذ العينات)
 - «Représentativité» (يتميز محتواها بالطابع التمثيلي)
 - «Authenticité» (أصالة المدونة)
 - «Exploitation automatisée» (أن يكون نمط استغلال المدونة آليا)
 - «Intégration d'informations linguistique» (أن تحتوي المدونة على معطيات لغوية)
- (ترجمتنا). (Loock, 2016, p. 68) لغوية)

تطرق "لوك" (Loock, 2016) إلى تفصيل واف لأنواع المدونات الرقمية، ارتأينا أخذ بعض منها فقط، لأغراض هذا البحث. مع العلم أن أنواع المدونات التي قررنا عدم ذكرها، تعنى بالدراسات الترجمية النظرية أو بالأحرى دراسة ظواهر استخدام اللغة المتن واللغة المترجمة وهذا الأمر لا يدخل في سياق عملنا.

1.1.6 المدونات الخام والمدونات الموسومة (Corpus bruts et corpus annotés)

يتميز هذا النوع من المدونات عن غيرها من خلال مستوى تقنيته. نتحدث عن مدونة خام: عندما تأتي هذه على شكل نصوص خامة فقط، تخلو من أية معلومات ما بعد لغوية (معلومات حول صاحب النص، تاريخ ومكان إصدار النص) ومعلومات ذات طابع خطابي، صوتي، أسلوب... الخ.

ونتحدث عن مدونات موسومة، عندما تأتي هذه الأخيرة على شكل نصوص تكون عناصرها مرفقة بهوامش تحدد الفصيحة النحوية التي تنتمي إليها (فعل، اسم، صفة... الخ) حيث تساهم هذه العملية، في تقادي الأخطاء النحوية عندما لا يمكن التفريق بين البيئة الفعلية للمصطلح والبنية الاسمية له، والتي قد تأتي إلا مغالطات ذات طبيعة دلالية كمصطلح: (Critique) الذي قد يدلّ على مهنة الناقد، كما قد يدلّ على الفعل ينتقد كما قد يعني صفة الخطورة: (il s'agit d'un cas critique).

2.1.6. المدونات أحادية اللغة والمدونات متعددة اللغات (Corpus monolingues et corpus bilingues et/ou multilingues)

يحدد هذا النوع من المدونات عن غيرها، عامل اللغة.

1.2.1.6. المدونات أحادية اللغة (Corpus monolingues):

تنقسم المدونات "أحادية اللغة" إلى ثلاثة أقسام:

1.1.2.1.6. مدونات مرجعية أحادية اللغة (Corpus monolingue de référence)

هي عبارة عن مدونات يتم استحداثها من خلال جمع مجموعة من النصوص ذات لغة واحدة، تتمثل مهمتها في تمثيل لغة معينة من خلال استخدامها لنصوص تعكس استعمال اللغة في سياقها الطبيعي.

تخضع المدونات المرجعية أحادية اللغة لمعايير من بينها احترام الحقبة الزمنية التي تم فيها إصدار النصوص المشكلة للمدونة، كما يجب أن تنتمي إلى مستوى اللغة نفسه. فلا يمكن دمج نصوص متخصصة مع نصوص ذات طابع عام، وبما أن هذا النوع من المدونات من شأنه أن يكون مرجعا أساسيا لطريقة استخدام لغة معينة في إطار ووضعية اتصالية محددة كما يؤيده "زانوتان" (Zanettin): « Il s'agit de considérer des corpus comme des points de référence pour l'usage standard.» (2012, p. 11)

" يتعلق الأمر باعتبار المدونات بمثابة نقاط مرجعية موجهة لاستعمال موحد." (ترجمتنا)

2.1.2.1.6. مدونات متخصصة أحادية اللغة (Corpus monolingue

:spécialisé)

عبارة عن مدونات تتكون من نصوص متخصصة أحادية اللغة. يقصد بالتخصص في هذا السياق: طبيعة إنتاج النص (سمعي، كتابي)، الحقبة الزمنية التي تتحدث عنها النصوص (نتحدث عن مدونة تاريخية إذا تعلق الأمر بنصوص تم إصدارها خلال الحرب العالمية)، مجال التخصص الذي تنتمي إليه النصوص (سياسي، علمي، تقني، رياضي، اقتصادي...) وأخيرا المتغيرات الجغرافية (بحيث لا يمكن أن نجد نفس لغة القانون مطبقة في دول المشرق العربي ودول شمال إفريقيا).

3.1.2.1.6. مدونات أحادية اللغة تعنى باللغة المترجمة (Corpus

:monolingue de langue traduite)

عبارة عن مدونات متخصصة أحادية اللغة لكن لغتها عبارة عن ترجمة للغة متن واحدة أو عدة لغات، أي مدونة اللغة الفرنسية المترجمة من نصوص صادرة باللغة العربية. فلا

تأخذ النصوص العربية بعين الاعتبار في استحداث المدونة. فهي مدونات اللغة الهدف، دون أن يتم إرفاقها بالنصوص الأصلية التي ترجمت منها.

ويتمثل الغرض منها في إقامة دراسات تقابلية بين اللغة الفرنسية المتن واللغة الفرنسية المترجمة بمعزل تام عن اللغة العربية التي تمت الترجمة منها.

This kind of research is based on the assumption that, by retrieving and analysing data from TEC25 and a comparable corpus (e.g. the British National Corpus), it is possible to pinpoint consistent differences in syntactic or lexical patterning between translated English and original English. (Olohan, 2001, p. 423)

" يعتمد هذا النوع من البحث على الفرضية التي تسلم بأنه من خلال استيقاء المعطيات من تيك 25 والمدونات المتقابلة (المدونة الانجليزية الوطنية) وتحليلها، يمكن استخلاص فوارق معتبرة في النماذج المصطلحية أو التراكيبية بين اللغة الانجليزية المترجمة واللغة الانجليزية الأصلية. " (ترجمتنا)

2.2.1.6. مدونات متعددة اللغات (Corpus Multilingues):

عبارة عن مدونات تحتوي على مدونات فرعية ثنائية أو متعددة اللغات (Sous-corpus (bilingues ou multilingues) تجمع بين كل مدونة فرعية ومدونة فرعية أخرى علاقة ترجمية. أي تمثل الأولى النص المتن والثانية ترجمة أو ترجمات هذا الأخير.

3.1.6. المدونات الرسمية والمدونات المستحدثة لأغراض محددة (Corpus

:officiels et Corpus «maison» / «DIY Corpora»)

1.3.1.6. المدونات الرسمية (Corpus Officiels) :

يمكن الحديث عن مدونات رسمية عندما يتم استحداث هذه الأخيرة في أطر رسمية، كالمشاريع العلمية، إذ تكون موضوع نشر في مجلات علمية وأكاديمية، أو المؤسسات الرسمية كمنظمة الأمم المتحدة التي تزخر بنسبة كبيرة من المدونات التي تحتوي على مجموع النصوص والخطابات التي تم إصدارها في إطار النشاطات الرسمية للمنظمة.

2.3.1.6. المدونات المستحدثة لأغراض محددة «Maison» (Corpus

: «DIY»)

وهي تلك المدونات التي يقوم المترجم باستحداثها بنفسه في إطار مشروع ترجمي يدخل في سياق عمله كمترجم. وما يميز هذا النوع من المدونات، هو كونها تستهدف متطلبات ترجميه محددة من قبل، من طرف مستحدثها و/أو مستخدمها، فقد يكون المستحدث هو المترجم أو أستاذ الترجمة والمستخدم طالب في الترجمة أو مترجم آخر.

4.1.6. المدونات المتوازية والمدونات المتقابلة (Corpus Parallèles et

:Corpus comparables)

يعتبر هذا النوع، أكثر المدونات استعمالا في الترجمة والدراسات الترجمية (Saldanha & O'Brien, 2013, p. 67). يتميز هذا النوع من المدونات في طبيعة استحداثها، وفي طريقة

استخدامها. حيث يعتمد كليهما على مبدأ المواجهة بين مدونتين فرعيتين (Loock, 2016, p. 85) ، سنشرح هذا المبدأ بالتفصيل فيما يلي.

1.4.1.6. المدونات المتوازية (Corpus Parallèles):

• لمحة تاريخية:

إن التسليم بأن المدونات المتوازية هي مفهوم حديث النشأة، أمر يتقبل الصواب كما يتقبل الخطأ. فإن المدونات المتوازية في حلتها الحالية مفهوم يعود إلى بضعة عقود زمنية فقط، بعد تطور مفهوم اللسانيات التقليدية لتصبح فيه التكنولوجيات الحديثة جزء لا يتجزأ وتسفر عنها لسانيات المدونة.

إلا أن تاريخ المدونات المتوازية يعود إلى سنة 1799 عندما اكتشف جنود نابليون بونابرت بالرشيد، بالقرب من نهر النيل (مصر)، حجرا من الصوان الأسود التي سيطلق عليها فيما بعد تسمية " حجر الرشيد " (La Pierre de Rosette)، عبارة عن جزء من لوحة حجرية، نُقِشَ عليها مرسوم كهنوتي يتضمن خطابا يكرّم فيه الملك بطليموس الخامس إيفانيوس (Ptolémée Epiphane)، الخطاب الذي تم نقشه بصفة متوازية بلغتين مختلفتين:

لغة اليونان ولغة مصر (Devauchelle 2003, et R. Solé et D. Valbelle, 2004)

وخلال سنوات الثمانينات، تم الاهتمام بهذه الفكرة من طرف لسانيي المدونة خلال ندوات (TALC (Teaching And CULT (Corpus Use and Learning to translate)

(Kübler, 2011) (Language Corpora)، والخروج بالمدونات المتوازية في صيغتها

الحالية.

• ضبط المفهوم:

إن المدونات المتوازية عبارة عن مجموع مدونتين فرعيتين تتضمن الأولى نصوصا باللغة المتن، والثانية نصوصا باللغة الهدف. تربط بينهما علاقة ترجمة. بحيث تكون الثانية نصوصا مترجمة للنصوص للأولى. ويشكل مبدأ المواجهة هذا، المدونة المتوازية الرئيسية.

2.4.1.6. المدونات المتقابلة (Corpus Comparables):

تعتبر هي أيضا مجموع مدونتين فرعيتين أو أكثر، تتضمن الأولى نصوصا باللغة المتن والثانية نصوصا باللغة الهدف. إلا أن العلاقة التي تربط بين المدونة الفرعية الأولى والمدونة الفرعية الثانية ليست علاقة ترجمة. فالنصوص الثانية ليست ترجمة النصوص الأولى. بل تعتبر كليهما نصوصا أصلية أم تحريرها بمعزل عن بعضها في لغتين مختلفتين.

وما يربط هذه النصوص هي علاقة موضوعية ومفاهيمية (الموضوع الذي يتحدث عنه النص). فهي عبارة عن نصوص تدرس الموضوع نفسه، غالبا ما تتضمن نفس المعلومات، لكن في لغتين مختلفتين (بالنسبة للمدونات المتقابلة ثنائية اللغة) أو أكثر (بالنسبة للمدونات المتقابلة متعددة اللغات).

ومن بين شروط قابلية المدونات المتقابلة، هي أن ينتمي كلا النصين (داخل المدونتين الفرعيتين) إلى نفس ميدان التخصص، أن يدرسا نفس الموضوع، أن يكونا قد حررا في نفس الحقبة الزمنية.

وعليه، نستنتج بأنه يمكن أن نجد على سبيل المثال مدونات متوازية، لكنها خامة، ذات لغة متخصصة، ثنائية اللغة ورسمية في الآن نفسه.

4.3. استنطاق (استقراء) المصادر البحثية Interrogation des sources

:documentaires

تمر الترجمة حسب دوليل (Delisle,1997) بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة ما قبل، خلال ومرحلة ما بعد الترجمة. تتفرع كل من هذه المراحل إلى مراحل فرعية.

تتمثل مرحلة ما قبل مرحلة الترجمة، في:

أولاً: الاستعداد لمجابهة النص «« Mise en situation، ثانياً: المطالعة «« Lecture » ، ثالثاً:

استيعاب مضمون النص «« Compréhension ».

بينما تأتي المرحلة الثانية "خلال الترجمة"، التي تنطلق في الترجمة مستعينة بالأدوات

الترجمية، دون الوقوف عند الأخطاء اللغوية أو حتى لتصحيح أخطاء المعنى؛ لأن

المترجم بحاجة إلى الحفاظ على تركيزه، بغرض تناسق أفكاره وهو ما يسميه «« Le premier

jet de la traduction ».

بينما يقوم في مرحلة ما بعد الترجمة، بإعادة قراءة ترجمته وتصحيح أخطائه. حيث يكون في هذه المرحلة بحاجة إلى الوقوف عند كل وحدات نصه بما أن أفكاره متناسقة بما فيه الكفاية وهي المرحلة التي يسميها بمراقبة جودة الترجمة النهائية (Contrôle de qualité d'un produit fini).

نفهم من ذلك أن المدونات الرقمية هي أدوات تتدخل في كافة مراحل الترجمة لاسيما مخطط البحث الوثائقي الخاص بـ "دويل" ، إذ يقوم المترجم بالبحث فيها واستنتاجها في المرحلة الأولى، من أجل الإلمام بمكونات نصه كموسوعة توضيحية أحادية اللغة، وفي المرحلة الثانية، كموسوعة مصطلحية ومفاهيمية ثنائية اللغة، وفي المرحلة الثالثة كموسوعة أحادية اللغة، يتأكد ويتحقق المترجم من خلالها، باستعماله الصائب أم لا للغة الهدف.

ينتمي سياق مصطلح "استنتاج"، إلى مجال اللسانيات الحاسوبية التي لا يستعمل فيها مصطلح "قراءة مدونة"، بل "استنتاج مدونة"، فبمجرد إدخال طلب بحثي بخصوص عنصر لغوي معين، تجيب المدونة برصد مجموع الأجوبة التي تراها مناسبة.

هذا، ويتم استنتاج المدونات الرقمية بطرائق مختلفة أهمها: "برامج الترجمة بمساعدة الحاسوب"، "المواقع الرقمية" و"المنصات الرقمية"

1.4.3. المدونات الرقمية كأداة البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة:

تتعدد استخدامات المدونات الرقمية في الترجمة باختلاف الهدف الذي يرمي إليه درس الترجمة، حيث يدخل استخدام المدونات في دروس الترجمة، في إطار التعليم بالكفاءات والذي يقوم الطالب من خلاله بتطوير كفاءاته بنفسه من خلال الأدوات والتعليمات التي يحددها له الأستاذ.

يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى شقين: يندرج الأول في إطار اكتساب الكفاءة الترجمة (Compétence traductionnelle) التي تُعنى بتلقين العملية الترجمة في مختلف مراحلها.

إذ يتم ذلك من خلال المدونات الموجهة لتعلم الترجمة (Utilisation de corpus pour apprendre à traduire/Corpus Use for Learning to Translate).

أما الشق الثاني فيندرج في إطار اكتساب المهارات الأدواتية (Compétences instrumentales) التي تسمح بإتقان استخدام المدونات الرقمية الموجهة

للترجمة (Apprentissage de l'utilisation des corpus pour traduire/ Learning Corpus Use to Translate) (Loock, 2016, p. 105). يكون الطالب في هذه المرحلة إما،

أنه قد اكتسب الكفاءة الترجمة من خلال الأدوات التقليدية، ستسمح له المدونات بتحسين استراتيجيات الترجمة الخاصة به وفقاً لمتطلبات السوق الحديثة، أو على العكس، فإنه ينطلق من مرحلة إتقانه للأداة من أجل أن يطور من خلالها استراتيجيات الترجمة الخاصة به.

إذن، تتدخل المدونات في كافة مراحل العملية الترجمية - كما سبق وأن شرحناه -،
واللجوء إلى المدونات المتقابلة والمتوازية كمصادر بحثية، يعتمدها المترجم عند مواجهته
لفجوات مصطلحية، مفاهيمية أو دلالية، يستلزم حتما استيعاب مبدأ التناص في الترجمة.
لا لشيء إلا لكون المدونات الرقمية تعتمد نفس مبدأ الموسوعات المتخصصة، والتي
تستدعي إتقان مبادئ "المطالعة البحثية" (Lecture documentaire)، من أجل استهداف
متطلبات الترجمة، التي قد تتمثل في تحديد مكانة النص داخل ميدان تخصص معين، أو
تحديد الحقل الدلالي لمفهوم معين داخل النص أو حتى اكتساب معلومات حول
الاستخدام اللغوي للغة الهدف. لاسيما أن لغة التخصص مهما كان مجال انتمائها، فإنها
تستدعي أولا وقبل كل شيء الإلمام بالمفاهيم التي يتحدث عنها النص (Plassard, 2007,
p. 180) قبل السعي إلى نقل اللغة التي تعبر عنها.

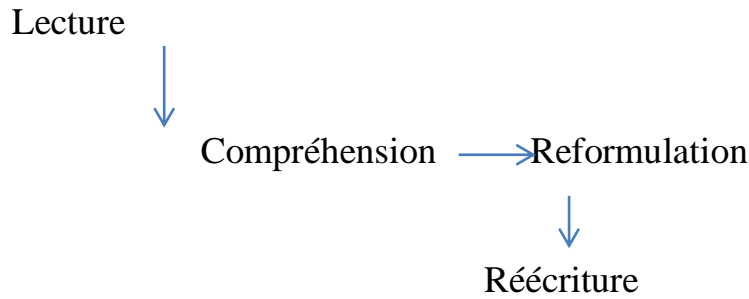
هذا ويمثل الفهم الخاطيء لنص المتن، وعدم ضبط المفاهيم المتخصصة، أحد مصادر
الخطأ في الترجمة، فإن الفهم الجيد يمر حتما بالمطالعة المتمعنة للنص المتن، وكذا
للمصادر البحثية بصفة يتمكن بها المترجم من إقامة رابط مفاهيمي بين نصه موضوع
الترجمة، والنص الذي سيشكل المصدر الذي سيسمح له بالإلمام بهذه المفاهيم.

تقول "بلاسار" (Plassard, 2007) في موضوع التناص في الترجمة:

Il n'est en effet pas de traduction qui ne commence par la lecture d'un déjà-écrit, le texte, lecture qui, interceptée par un lecteur-traducteur, se concrétise par une nouvelle écriture, elle aussi destinée à une lecture. (...) Traduire, c'est dès lors lire un écrit préexistant dans la finalité particulière de le réécrire. (p. 21)

" لا يمكن الشروع في الترجمة بالفعل، دون قراءة محتوى سبق تحريره ألا وهو النص. تتجسد المطالعة التي يقطعها القارئ -المترجم- في تحرير جديد موجه بدون قراءة (...). الترجمة بالتالي عبارة عن قراءة مضمون ما (نص) موجود مسبقا بهدف إعادة تحريره." (ترجمتنا)

مضيفة أن "المطالعة" (Lecture) في العملية الترجمية هي "عملية فهم" (Opération de compréhension) و"إعادة الصياغة" (Reformulation) هي "عملية إعادة كتابة" (Réécriture) للنص المتن بلغة النص الهدف.



رسم توضيحي 3 - مسار المطالعة حسب "بلاسار" (من إعدادنا)

فإذا كانت "الترجمة" تستدعي "الفهم"، فإن هذا الأخير يستدعي "المطالعة"، و"المطالعة" تستدعي مصدر بحثي كفيلا بتوضيح الفكرة.

وعليه، فالمطالعة التي يجريها المترجم لغرض الترجمة، تمر بثلاث مراحل:

- "المطالعة التحضيرية" (مرحلة فهم النص واستيعاب المعنى) (Lagarde, 2009).
- "المطالعة الاستنتاجية" (التي تسمح بأخذ القرارات وفقا لمضمون المدونة).

- "المطالعة التحقيقية" (التي تساهم في مراقبة جودة الترجمة من خلال مدونات اللغة الهدف).

1.1.4.3. المطالعة التحضيرية (Lecture préparatoire):

تمثل الترجمة في منظور مدرسة المعنى، عبارة عن عملية فهم لمضمون النص المتن واستيعابه، ومن ثم نقله إلى اللغة الهدف دون أخذ بعين الاعتبار العناصر اللغوية المشكلة للنص كبنى جزئية.

تعتبر المطالعة التحضيرية - قبل الترجمة -، مرحلة في غاية الأهمية، إذ يعتبرها "جون كلود جيمار"، (Gémar, 1980, p. 142) كخارطة طريقة يرسمها الطالب عندما يكون بصدد تحرير مقال أو مشروع بحث.

و"المطالعة التحضيرية" هي المرحلة التي يتم فيها:

أولاً: مجابهة النص المتن (Mise en situation) ، من خلال جمع المعلومات ما بعد اللغوية التي تحيط بالنص، لاسيما المعلومات الشخصية المتعلقة بصاحب النص، وكذا المعلومات التوجيهية.

مع العلم أن المدونة كأداة البحث، لا تتدخل في هذه المرحلة، بل يلجأ المترجم إلى إجراء بحثه في مصادر أخرى إن لم يكن النص يحمل هذه التفاصيل. فالنصوص المتخصصة غالباً ما يتم فيها تحديد مصدر النص أو الوثيقة، بما أنها موجهة لأغراض نفعية ولا تتقبل الغموض.

ثانياً: قراءة النص المتن، قراءة متمعنة، تسمح في بداية الأمر استيعاب الموضوع الذي يدرسه النص (Compréhension thématique du texte source)، ومن ثم تحديد الفجوات اللغوية ومواطن الشك. إذ يتوقف هذا الأمر، على المخزون المعرفي للمترجم (Lagarde, 2009, p. 100)، حيث لا يمكن أن يستغرق مترجمان الفترة نفسها من أجل فهم النص المتن بحكم اختلاف رصيدهما اللغوي والمفاهيمي.

هذا، وتعتبر المطالعة التحضيرية كعملية يقوم من خلالها المترجم بتقييم إمكانياته المفاهيمية والمعرفية وكذا تقييم ولو بالتقريب الفترة التي ستستغرقها عملية البحث الوثائقي (Lagarde, 2009, p. 104)، وذلك إن كان على دراية بالمصادر البحثية التي سيلجأ إليها إن كانت متوفرة. وتندرج هذه العملية، تحت إطار "المقاربة الميتامعرفية" (Opération métacognitive) التي تسمح بها "المطالعة التحضيرية"، والتي تتمثل في اكتساب المترجم كفاءة التفكير حول مساره الذهني خلال العملية الترجمية، وكذا إمكانية تحديد مواطن ضعفه.

Tout en semblant aller de soi, cette étape, elle aussi métacognitive, de mise en question de ses propres connaissances, constitue le point de départ de la recherche documentaire. C'est en effet à partir d'un constat d'ignorance (...) qu'il sera possible de cerner les zones d'ombres sur lesquelles faire porter la recherche. (Plassard, 2007, p. 183)

" إن هذه المرحلة التي تبدو تلقائية للوهلة الأولى والمكتسبة لطابع ميتامعرفي يستدعي إعادة النظر في معارفه الخاصة، لتشكل نقطة انطلاق البحث الوثائقي. بالفعل، فمن

خلال إدراكه بما لا يلم به، سيتسنى له تسليط الضوء وتركيز البحث على مواطن الغموض." (ترجمتنا)

ثالثاً: يتم اللجوء إلى المدونات الرقمية في اللغة المتن (أي نفس لغة النص)، من أجل سد الفراغات المفاهيمية التي تم تحديدها في المرحلة الثانية. حيث تسمح هذه العملية حسب (Durieux, 2010, p. 56):

- الإحاطة والإلمام بالموضوع، لأنه لا يمكن تقديم هذا الأخير بالطريقة نفسها في كل مرة. بل يتم التعبير عنه بطريقة مختلفة حسب أسلوب الشخص الذي ينسب إليه النص. ففي كل قراءة، يتحصل المترجم على معارف إضافية حول موضوعه.
- التأقلم مع اللغة المتخصصة والتقنية الذي يتم استخدامها في النص وكذا كيفية استخدامها داخل السياق.
- استخراج المصطلحات الخاصة بالموضوع، لا بغرض إيجاد مقابلات لفظية في اللغة الهدف، بل من أجل الإلمام بالمفاهيم الأساسية التي تكوّن النص موضوع الترجمة

وعلى المستوى المصطلحي، تسمح المطالعة التحضيرية في لغة المتن بملاحظة ماهية المصطلح أو العبارة في سياق استخدامها داخل لغة المتن نفسها، وكذا الطبيعة الجامدة أو الحرة للمصطلح، ويقصد من هذا ظاهرة التلازم اللفظي التي تمنح للمصطلح متغيرات دلالية حسب الوحدة التي تلازمه (Phénomène de collocations) ، مع إمكانية ملاحظة

التغيرات التي من شأنها أن تطرأ على المصطلح بفعل التطورات اللغوية والطابع الجغرافي

للغة (Phénomènes de variation) (Loock, 2016, p. 104).

2.1.4.3. المطالعة الاستطاقية (Lecture interrogative) :

تأتي بعد المرحلة الأولى، التي يتم من خلالها، تحديد مواطن ضعف المترجم، على مختلف المستويات لاسيما المصطلحي، فمرحلة "المطالعة الاستطاقية" أو مرحلة "استنطاق المدونة"، هي المرحلة التي يتم خلالها البحث عن خلق التكافؤ بين النص المتن والنص الهدف، وكذا اتخاذ القرارات المناسبة بما يلائم متطلبات النص المتن لاسيما فيما يخص المقابلات اللفظية والمصطلحية.

تتم هذه المطالعة على أساس مدونات متوازية أو متقابلة ثنائية و/أو متعددة اللغات، تؤدي غالبا دور القاموس ثنائي اللغة، إلا أنها تقدم اقتراحات داخل الوضعية الاتصالية أي في سياق الاستخدام اللغوي، على عكس القواميس التي تقدم اقتراحات مصطلحية، بمعزل تام عن السياق مما يجعل عملية أخذ القرار عشوائية غير مؤسسية.

3.1.4.3. المطالعة التحقيقية (Auto-édition) :

تتم هذه المرحلة على أساس مدونات متقابلة بلغة الهدف، أو مدونات مرجعية بلغة الهدف. هذا، ويقوم المترجم بعد ترجمته للنص، بإجراء قراءة حول موضوع نصه، لكن بلغة الهدف، وبمعزل تام عن لغة المتن، وذلك من أجل التأكد من صحة استخدامه للغة

عند قيامه بالترجمة، وصحة قراراته إن كانت المفاهيم التي تم التعبير عنها في الترجمة تتكافؤ والنص الأصل في مفعولها عند المتلقي.

تدخل "المطالعة التحضيرية" في إطار العملية "السيماسيولوجية"؛ بحيث ينطلق المترجم من المصطلح، بحثاً عن مفهومه في اللغة المتن، في المرة الأولى، ثم في لغة الهدف من أجل تحقيق التكافؤ المطلوب.

إذن، تدخل المطالعة الاستنتاجية في إطار العملية "السيماسيولوجية" و"الأونوماسيولوجية" في الآن نفسه، بحيث ينطلق فيها المترجم في بداية بحثه، من المصطلح ليجد مفهومه داخل المدونة أحادية اللغة (في اللغة المتن)، ثم ينطلق مرة أخرى من المفهوم الذي تم إيجاده في اللغة المتن، بحثاً عما يكافئه داخل مدونة أحادية اللغة (اللغة الهدف).

بينما تتدرج "المطالعة التحقيقية" في إطار العملية "السيماسيولوجية"، بحيث يقوم بالبحث عن المصطلحات التي قام باستخدامها في ترجمته، بحثاً عن مفاهيمها في اللغة نفسها (اللغة الهدف) داخل مدونة أحادية اللغة وذلك من أجل التحقق من صحة قراراته الترجمية.

وعليه، فقد توصلنا إلى الاستنتاج الذي يسلم بأن عملية البحث الوثائقي في الترجمة تتدخل على جميع مستويات هذه الأخيرة وفي كل مراحلها بحكم كونها عملية "سيماسيولوجية" و"أونوماسيولوجية" في الوقت نفسه.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة نظرية لاستراتيجية البحث المصطلحي عامة والآني خاصة، الذي يستخدم موارد المصطلحية والمصطلحاتية، لفائدة الترجمة المتخصصة. رأينا كيف أن البحث المصطلحي قد يمر بمراحل عديدة تساعد المترجم على اتخاذ قرارات صائبة، وانتقاء مصطلحات ملائمة. كما لا يكون المترجم مجبرا دائما على المرور بكل المراحل، بل يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها مخزونه المعرفي اللغوي وما بعد اللغوي. ويعزز البحث المصطلحي الآني، التقابل اللفظي وهو مجموع المقابلات التي يمنحها القاموس ثنائي اللغة، هذه الأداة التي يلجأ إليها الطالب أكثر من أية أداة أخرى.

في الجزء الثاني من الفصل، تطرقنا إلى البحث الوثائقي ورأينا كيف أن هذه الاستراتيجية لا تتوقف عند التقابل اللفظي، بل تذهب إلى تحقيق التكافؤ من خلال منح معلومات حول الموضوع الذي يتطرق إلى النص موضوع الترجمة بالإضافة إلى منحه للمقابلات اللفظية داخل سياق استعمالها، وقد ركزنا على المدونات الرقمية كأداة تعزز البحث الوثائقي بعد أن درسنا مختلف أنواع المدونات المستخدمة في مجال الترجمة لاسيما المتخصصة منها.

الفصل الثالث:

ترجمة النص المالي بين التقابل اللفظي (من

خلال القاموس المتخصص) والبحث الوثائقي (من

خلال المدونات الرقمية): دراسة ميدانية تقييمية،

لنماذج ترجمات الطلاب

تمهيد الفصل:

المبحث الأول: استحداث المدونات الرقمية في الترجمة المالية وتحديد معايير

تقييم جودة الترجمة

لا شك أن عملية البحث الوثائقي، أسفرت نظريا على أهميتها على عدة مستويات الترجمة المتخصصة، إلا أننا قد تساءلنا لاسيما في إشكاليتنا الرئيسة عن مدى نجاعتها كاستراتيجية ترجمة في الأطر الأكاديمية، بمعزل عن البحث المصطلحي الآني كاستراتيجية تعزز التقابل اللفظي، وعن مدى استقلالية هذا الأخير عن عملية البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة.

وبغرض الإجابة على هذا التساؤل، عمدنا القيام بدراسة ميدانية مقارنة، تضع "البحث المصطلحي" و"البحث الوثائقي" كاستراتيجيتي ترجمة بمعزل أحدهما عن الأخرى ومن ثم دراسة النتائج التي سنحصل عليها، وتقييم نسبة نجاعة كل منهما في دروس الترجمة المتخصصة، وفي إعانة المترجم على تقديم ترجمات أقل ما يقال عنها، خالية من الأخطاء.

لهذا سنقوم في هذا الفصل التطبيقي والأخير بتقييم الترجمات التي سيقدمها الطلاب على أساس طبيعة الأخطاء المرتكبة ومن ثم تحليل للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

منهجية العمل:

عمدنا في هذا البحث، إجراء دراسة تجريبية مفادها الوصول إلى تحديد الاستراتيجيات الأنجع، من أجل ترجمة النصوص المتخصصة بصفة عامة، والنصوص الاقتصادية المالية بصفة خاصة، لاسيما بالنسبة لطلاب الترجمة في مقياس الترجمة المتخصصة.

لهذا الغرض، قمنا بعرض نص للترجمة على فوج من طلاب الترجمة، يتكون الفوج من "أربعة عشر طالبا"، تم تقسيمهم عشوائيا دون أية معايير اختيارية، إلى فريقين. طلبنا منهم في "المرحلة الأولى" ترجمة "النص المالي"، دون استخدام أية أداة بحثية والاعتماد حصرياً على مخزونهم المعرفي. خلال المرحلة الأولى، تيقننا بأن طالبين من بين المجموعة التي شاركت في التجربة، قد اخترقا التعليمات التي قدمناها قبل بداية التجربة مستعملين "القاموس الإلكتروني" الذي كانا هاتفيهما مجهز به، لذا أجبرنا على ابعادهما عن الدراسة، وأجرينا العملية برفقة "اثنى عشر طالبا".

في "المرحلة الثانية"، زدنا الفريق "أ" بـ "قاموس متخصص في ميدان الاقتصاد والمالية"، ثنائي اللغة (فرنسي/عربي)، يعزز عملية التقابل اللفظي، بينما زدنا الفريق الثاني بمدونة رقمية متوازنة ثنائية اللغة (فرنسي/عربي) متخصصة في "ميدان المالية"

قمنا باستحداثها لغرض هذه الدراسة («Maison» / DIY Corpus)،

وطلبنا منهم تنقيح ترجمتهم الأولية، استنادا إلى المصادر البحثية التي قمنا بتوفيرها للفريقين، من خلال اتباع مراحل استنطاق المصادر البحثية لغرض الترجمة.

في نهاية التجربة، قمنا بجمع نماذج الترجمات التي أنجزها كلى الفريقين، ومن ثم درسناها وحللناها بما يتوافق وإشكالية بحثنا، إذ قمنا بتحصيل الأخطاء التي وقع فيها الطلاب، عند محاولتهم الأولى للترجمة دون الأدوات البحثية، بعد ذلك، تصنيفها حسب طبيعتها وإحصاؤها. ومنه قمنا بتحليل مقارن بين الترجمة المعدلة والترجمة الأولية لكل طالب على حدة، بغرض تحديد الأخطاء التي مكنت كل من استراتيجيات البحث المصطلحي معززة التقابل اللفظي واستراتيجية البحث الوثائقي معززة التكافؤ، للطلاب بتجنبها أو باستدراكها.

تقديم المدونة:

تتمثل المدونة موضوع هذه الدراسة في ترجمات طلاب معهد الترجمة بـ "جامعة الجزائر 2"، لنصّ مالي تم استخراجها من الموقع الإلكتروني للمديرية الجزائرية العامة للضرائب. يبلغ عدد الترجمات المدروسة أربعة وعشرين، سمحت المرحلة الأولى من التجربة جمع "اثني عشرة" ترجمة، تم إجراؤها دون أية أداة بحثية، وسمحت المرحلة الثانية من جمع ذات العدد بعد تعديل الطلاب لترجماتهم استنادا إلى القاموس المتخصص بالنسبة للفوج "أ" وإلى المدونة الرقمية بالنسبة للفوج "ب".

1. استحداث المدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة

(فرنسي / عربي) « Thranslab »:

تمر عملية استحداث المدونات الرقمية، لغرض الترجمة المتخصصة، بمرحلتين أساسيتين، تتمثل "الأولى" في استحداث المدونة نفسها، وتتمثل "الثانية" في عملية توطين المدونة على منصة رقمية تسمح باستغلالها آليا. إذ يمكن تعريف المنصة الرقمية، على أنها موقع إلكتروني ديناميكي، يسمح بالتفاعل بين شخصين على الأقل، يتمثل الأول في صاحب المنصة الذي غالبا ما يقدم خدمات مختلفة، والثاني في المستخدم والمستفيد من المعلومات والخدمات التي توفرها المنصة. قد تكون أيضا المنصة الرقمية ثابتة حيث لا تسمح بإجراء تغييرات على المحتوى.

هذا، ويتم استحداث المنصة الرقمية، وفقا لمعايير تقنية لن نقف عندها في هذا البحث؛ لأنها تتعدى صلاحياتنا ومجال تخصصنا، خاصة وأن: La création d'une interface en ligne est fastidieuse, chronophage, et coûteuse. (loock, 2016, p. 78)

" انجاز منصة رقمية تعتبر مهمة مضمّنة، مكلفة وتستغرق وقتا طويلا. " (ترجمتنا)

وقمنا - لغرض هذه الدراسة -، بإنشاء منصة رقمية ديناميكية، بهدف توطين مدونتنا الرقمية، التي تتمثل في مجموعة من النصوص المالية ثنائية اللغة، التي قمنا بجمعها، بهدف توفيرها للطلاب كأداة ترجمة بمساعدة الحاسوب. أطلقنا على منصتنا اسم « ThransLab » كمصطلح مركب من مفردتين: (Translation) و (Laboratory) ،

أضفنا حرف (H) لـ (Translation) بعد أن أدركنا أن (Translab)، تسمية سبق و أن تم إطلاقها على موقع آخر يمنح خدمات تجارية.

1.1.1. مراحل الاستحداث:

سننوقف عند مراحل استحداث المدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة (فرنسي / عربي)، التي قمنا باستحداثها لغرض هذه الدراسة:

1.1.1.1. اختيار النصوص:

تتمثل المرحلة الأولى لاستحداث المدونة، في انتقاء النصوص التي تشكل هذه الأخيرة، إذ تعد جودة المدونة مرهونة بجودة النصوص التي تكونها، لذا يجب أن تستوفي مجموعة من الشروط، إذ تقول بوكير (Bowker) في هذا الشأن: "a corpus is not a random collection of texts but rather a collection of texts that have been selected according to specific criteria in order to meet the needs of the project at hand" (2001, p. 349)

" ليست المدونة مجموعة من نصوص عشوائية، بل مجموعة من النصوص التي تم انتقاؤها وفقا لمعايير محددة، لكي تتلاءم ومتطلبات المشروع الجاري انجازه" (ترجمتنا) وتتمثل هذه الشروط فيما لي:

- **ميدان انتماء النص:** ويتعلق الأمر في حالتنا بالنصوص المالية، وبما أن تخصص المالية ينتمي إلى ميدان الاقتصاد، فنتشعب منه تخصصات فرعية أخرى كـ "الضرائب"، "الجمارك"، "التجارة"، "القانون المالي"، "التأمينات"... الخ، فيمكن تصنيف

النصوص حسب التخصص الرئيسي، ومن ثم التخصص الفرعي، خاصة عندما يتطلب الأمر دراسات دقيقة حول تخصص معين.

- لم يكن الأمر كذلك فيما يخص دراستنا، فلقد قمنا بجمع نصوص مالية، تم إصدارها من طرف ثلاثة هيئات رسمية تتمثل في: "بنك التنمية المحلية" (قسم العلاقات الدولية، قسم التجارة الخارجية وقسم الشؤون القانونية)، "المديرية العامة للضرائب" و"الجريدة الرسمية الجزائرية".

- انتماء النصوص كلها إلى الرقعة الجغرافية نفسها، أي أنها أصدرت كلها بالمتغيرة اللغوية نفسها.

يتعلق الأمر في حالتنا بالنص المالي الذي أصدرته هيئات جزائرية باللغات العربية والفرنسية، مما يترتب عن استخدام متناسق للمفاهيم المالية، والمصطلحات الجاري العمل بها.

- نسبة الأمانة العلمية في النصوص المختارة، بحيث لا يمكن توفير نصوص قد تؤدي بالمترجم إلى مغالطات أو تنقل معلومات لا أساس لها من الصحة، خاصة أن الهدف من استخدام النص يكون نفعي. ولهذا اخترنا في مدونتنا نصوصا رسمية، تعد كلها مرجعية لمختصين في حقل المالية في الجزائر.

- أن تكون النصوص قد تم إصدارها في الفترة الزمنية نفسها، وذلك من أجل تقادي

المفارقات المصطلحية والمصطلحات الانتقالية والمفاهيم المندثرة. لذا تمتد فترة إصدار

النصوص التي قمنا بجمعها بين (2010 م) و(2019 م).

- معالجة النصوص المختارة، "معالجة آلية"، أو "نصف آلية" أو "يدوية" (Traitement

Automatique/ Semi-automatique ou manuel des textes). تتمثل معالجة

النصوص فيما يلي:

2.1.1. الترميز الشكلي للنصوص (Standardisation formelle des

textes)

يتمثل الترميز الشكلي في حذف الأشكال والرسوم، وبعض الرموز التي من شأنها أن

تعيق المراحل الموالية. ثم تحويلها إلى شكل معين، أي إن كانت على شكل (PDF) أو أي

شكل آخر، فيجب تحويلها إما على شكل (Word) أو (Txt)، وهو الشكل الذي تفتحه

جميع البرامج الرقمية. هناك برامج تقبل فتح النصوص التي تأتي على أشكال أخرى ولكن

عندما يتعلق الأمر باللغة العربية، يتطلب الأمر أن يأتي النص على شكل (Txt) أو

(Word)؛ لأن التطورات في مجال التعرف الضوئي على الحروف (OCR) أو (Optical

Character Recognition/ Reconnaissance Optique de caractères) لا تزال في لبناتها

الأولى، سيما فيما يتعلق بالبرامج المجانية..

توضح الصورة التالية، نصا خاما أتى على صيغة PDF قبل معالجته:

- يطبق نظام الضريبة الجزائية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الشركات أو التعاونيات الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، بحيث لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المحقق ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

- كما يخضع للضريبة الجزائية الوحيدة، المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمهولون للاستفادة من دعم «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» أو «الصندوق الوطني القرض المصغر» أو «الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة» و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

عندما يقوم مكلف بالضريبة في أن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة باستغلال عدة مؤسسات أو دكاكين أو متاجر أو ورشات أو أماكن أخرى لممارسة نشاط ما، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستقلة بصورة مغايرة وتكون في كل الحالات خاضعة للضريبة بصفة منفصلة ما دام رقم الأعمال الكلي المحقق بعنوان مجموع الأنشطة الممارسة لا يتجاوز سقف السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

2. التصريح برقم الأعمال:

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزائية الوحيدة الذين اكتتبوا التصريح برقم الأعمال الشروع في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للأداة الحابطة حسب الدقة

الأسس المصرح بها، عن طريق جدول شخصي، في حالة امتلاكها لعناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل. ولا يمكن إجراء هذا التصحيح إلا بعد انقضاء الأجل الضروي لاكتتاب التصريح التصحيحي. وفي حالة التشكيك في الأسس المعتمدة، يمكنكم أن توجهوا طعنا حسب الشروط المحددة بموجب المادة 70 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية.

4. حالة المكلفين الجدد

يمكن للمكلفين الجدد، عند بداية الاستغلال ومهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق، اختيار فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي.

في حالة عدم اختيار الخضوع للنظام الحقيقي، يحولون تلقائيا إلى نظام الضريبة الجزائية الوحيدة.

يجب عليهم دفع الضريبة الجزائية الوحيدة خلال الفصل الذي بدؤوا فيه نشاطهم، عن طريق الإشعار بالدفع الملحق بالتصريح برقم الأعمال و ذلك حسب الدوريات المنصوص عليها قانونا.

5. اختيار النظام الحقيقي

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة اختيار فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي.

يودع طلب الاختيار لدى الإدارة الجبائية قبل 1 فيفري من السنة. يكون هذا الطلب صحيحا ونهائيا بالنسبة لنشاط واحد فقط. يجب أن يحدد بصورة صريحة

الجبائية حسب الدوريات التالية:

الدفع الفصلي

تدفع الضريبة الجزائية الوحيدة بالربع (1/4) كل ثلاثة (03) أشهر من المبلغ الإجمالي من الضريبة المستحقة.

يجب أن يتم الدفع في فترة أقصاها اليوم الأخير من الفصل المدني. عندما ينتهي الفصل في يوم عطلة قانونية يتم تأجيل الدفع إلى أول يوم مفتوح الذي يليه.

الدفع السنوي

يمكنكم اختيار الدفع السنوي للضريبة وذلك بتسديد المبلغ الإجمالي السنوي، وإلى غاية 30 من شهر سبتمبر.

7. الحد الأدنى الجزافي

لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة المستحق في خلال سنة، عن 10.000 دج.

يحدد هذا المبلغ الأدنى بـ 5000 دج بالنسبة للمتعاملين المستفيدين من أنظمة الإعانات على الشغل.

8. معدلات الضريبة الجزائية الوحيدة

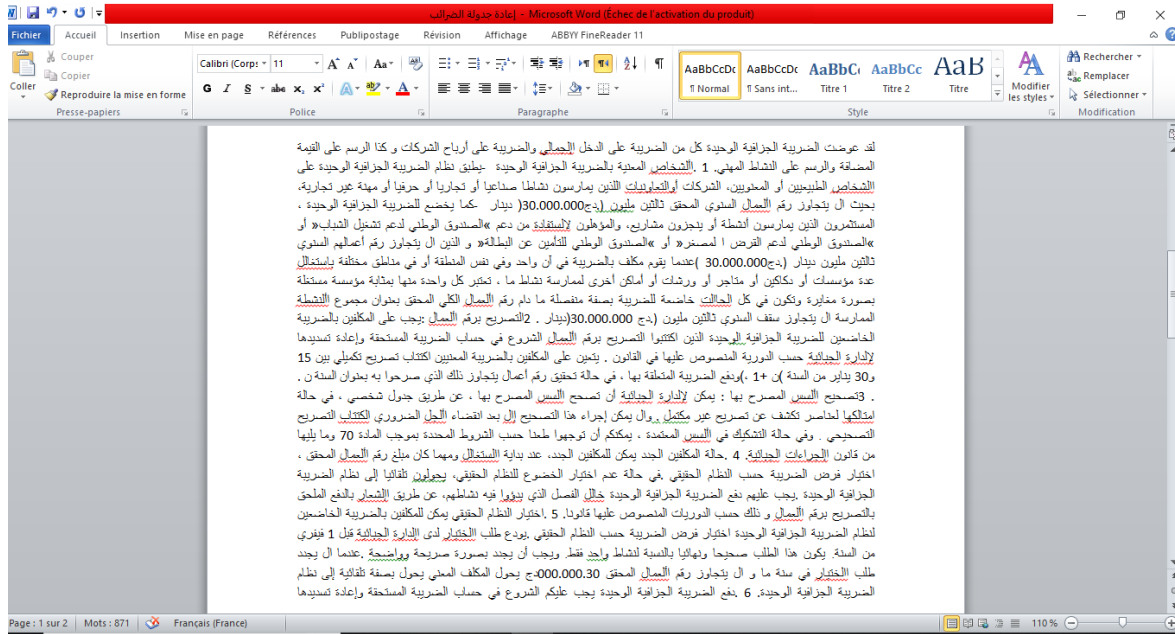
يحدد معدل الضريبة الجزائية الوحيدة كما يلي:

• 5% بالنسبة لنشاطات الإنتاج و بيع السلع،

• 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى.

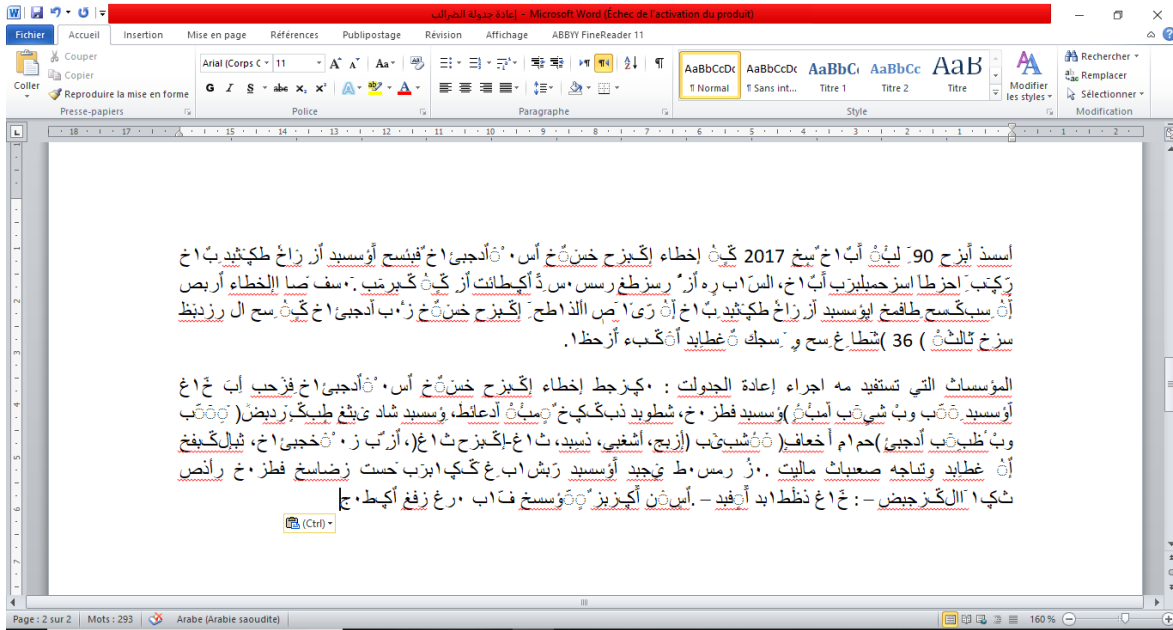
الصورة 1 - ترصد الصيغة الخامة لأحد النصوص التي تشكل المدونة

حاولنا في المرة الأولى لصق النص في ملف (Word) مباشرة، لكن تحصلنا على نص غير قابل للاستعمال كما تبينه الصورة التالية:

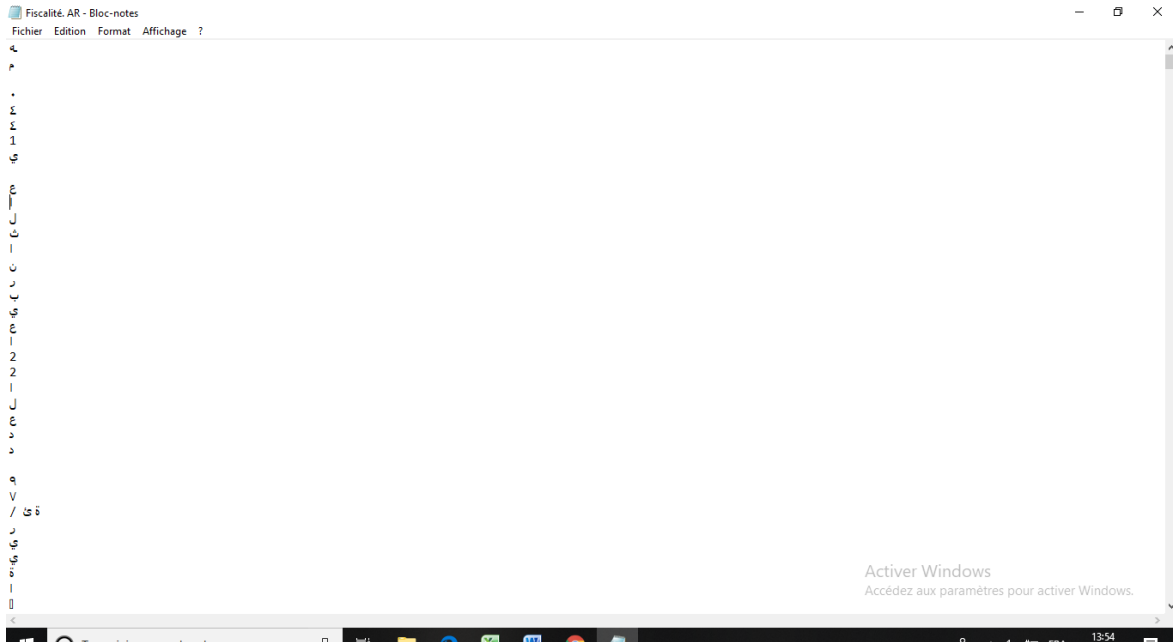


الصورة 2 - ترصد محاولة نقل مضمون النص إلى صيغة Word قبل المعالجة

بعدها، قمنا بمحاولة أخرى، تمثلت في استعمال برامج التحويل من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word)، المتوفرة مجانيا على الشبكة المعلوماتية، ومرة أخرى تحصلنا على نتيجة غير قابلة للاستغلال، يتبين ذلك في الصورة التالية:

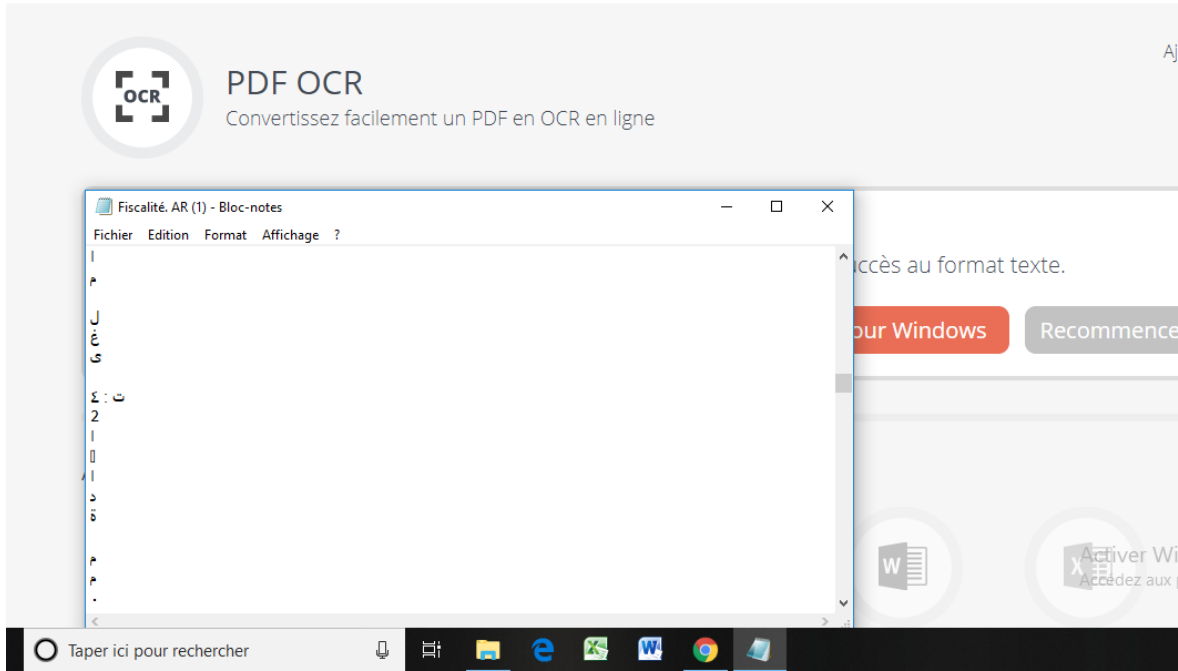


الصورة 3 -ترصد المحاولة الأولى لتحويل النص من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word)



الصورة 4 -المحاولة الثانية من خلال برنامج آخر لتحويل النص من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word)

أما في محاولتنا الأخيرة، لجأنا إلى تقنية "التعرف الضوئي على الحروف"، ولم نتمكن من التوصل إلى نتيجة مقبولة، كما تبينه الصورة التالية:



الصورة 5- ترصد عملية استرجاع محتوى النص من خلال تقنية التعرف الضوئي على الحروف

بعد هذه المحاولات التي باءت بالفشل، لجأنا إلى إعادة كتابة محتوى النصوص العربية التي تعد ترجمة للنصوص الفرنسية، على صيغة (Word).

وبالنسبة للنصوص الفرنسية، واجهتنا أيضا المشكلة نفسها، لاسيما في النصوص التي أخذناها من الجريدة الرسمية الجزائرية، كما ستبينه الصورة أدناه، بينما تمكنا من تحويل النصوص الأخرى دون عناء.

Au cas où l'opération de récolement à laissé apparaître que les travaux n'ont pas été exécutés conformément aux plans approuvés et aux dispositions du permis de construire, l'autorité compétente fait connaître à l'intéressé que le certificat de conformité ne peut lui être accordé et qu'il a l'obligation de procéder à la mise en conformité de la construction avec les plans approuvés et les dispositions applicables.

Au cas où l'opération de récolement a laissé apparaître que les travaux n'ont pas été exécutés conformément aux plans approuvés et aux dispositions du permis de construire, l'autorité compétente fait connaître à l'intéressé que le certificat de conformité ne peut lui être accordé et qu'il a l'obligation de procéder à la mise en conformité de la construction avec les plans approuvés et les dispositions applicables.

الصورة 6 -ترصد عملية تحويل النص الفرنسي من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word)

3.1.1. وسم النصوص (Annotation des textes) :

يتمثل الوسم في تحديد الخانة النحوية والصرفية التي ينتمي إليها كل لفظ داخل النص، فبمجرد القيام بالنقر على اللفظ، نحصل على المعلومات النحوية والصرفية المتعلقة بهذا الأخير.

تعد هذه المرحلة اختيارية لا إجبارية؛ لأنها تفيد أساسا الدراسات المقارنة بين اللغة الأصلية واللغة المترجمة، أو بين اللغة العربية الأصلية واللغة الفرنسية الأصلية، وبما أن هذه التقنية لن تفيد المترجم في بحثه، ولا تخدم متطلبات دراستنا، قررنا عدم القيام بها. كما أنها مهمة تستغرق وقتا طويلا.

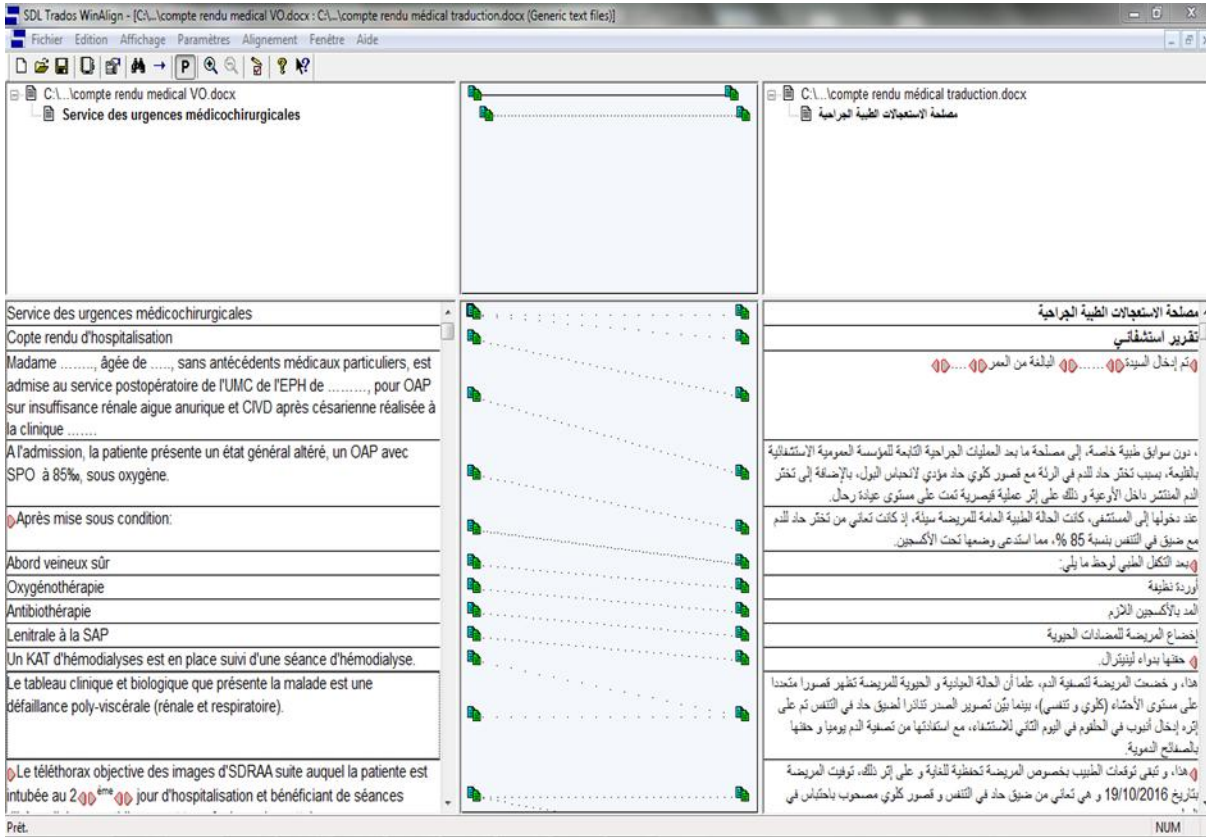
4.1.1. موازنة النصوص الأصلية الفرنسية بترجمات العربية (Alignement des textes)

تتمثل عملية الموازنة في ربط العبارة الأصلية بالعبارة المترجمة التي تناسبها. أما هدفها (أقصد عملية الموازنة) يتمثل في منح المستخدم إمكانية الحصول على الوضعية الترجمية

للعبارة في سياق استخدامها. تكون موازنة النصوص إما "آلية"، أو "نصف آلية" أو "يدوية".

تكون عملية "الموازاة الآلية" مجدية عندما تكون اللغات المعنية متقاربة على المستوى التركيبي والنحوي. وعند قيامنا بموازاة النصوص العربية والفرنسية، لاحظنا أن الموازنة الآلية قد قامت بربط جمل أصلية بأخرى مترجمة غير مناسبة تماما. لذلك فضلنا القيام بموازاة يدوية لجميع النصوص المختارة وترجماتها.

تتم موازنة النصوص بمساعدة برامج عديدة تختلف نسبة نجاعتها، مثل برنامج (WinAlign) التابع لبرنامج (SdlTrados2011) الذي سبق وأن استعملناه في مشروع مدونة طبية، كما ستبينه الصوتان التاليتان:



الصورة 7 -ترصد عملية الموازنة الآلية لنص طبي من خلال برنامج WinAlign

(2011)

هذا، وتعد مرحلة موازنة النصوص، مرحلة في غاية الأهمية، بحيث يكفي أن تربط الجملة الأصلية بجملة لا تناسبها في النص المترجم، لكي يؤدي بالمترجم إلى القيام بخيارات لغوية خاطئة تماما. و من أجل عدم الوقوع في أخطاء تقنية قد تفسد جودة المدونة،

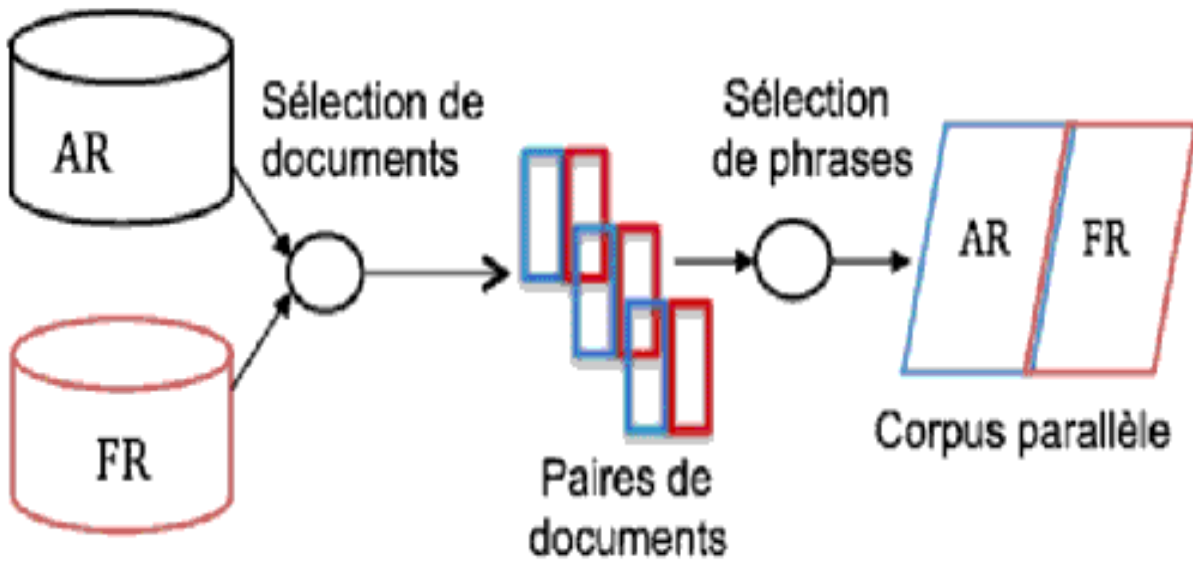
فضلنا القيام بموازاة يدوية للنصوص التي تشكل المدونة « **Thranslab** ».

5.1.1. Incrémentation de إدماج النصوص في المنصة الرقمية

:l'interface

تأتي المرحلة الأخيرة والتي تتمثل في إدماج النصوص داخل المنصة الرقمية، بصفة تتيح إمكانية القيام ببحوث على أساس كلمات أو عبارات مفتاحية بطريقة آلية.

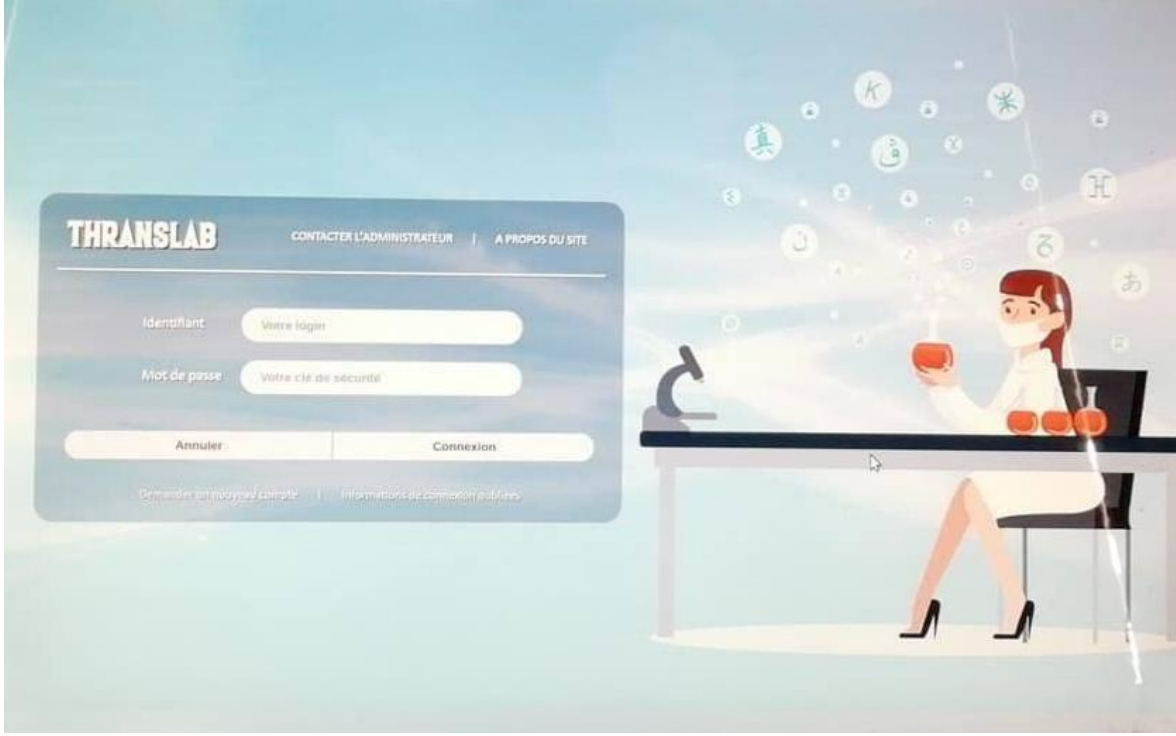
لم نتمكن من الحصول على صورة لهذه المرحلة، بما أنها تقنية محضة، لكن عمدنا جمع كل هذه المراحل المذكورة في المخطط التالي:



رسم توضيحي 4 - مسار استحداث المدونة من معالجة النصوص إلى عملية الموازنة

وبعد هذه المراحل توصلنا إلى استحداث مدونة قابلة للاستغلال من طرف الطلاب، نقدم صورة عن النافذة الرئيسية لها، حيث يتبين فيها كيف يمكن للمستخدم بعد فتحنا نحن

كُمسيرة المنصة، لحساب باسمه، وكذا منحه رمزاً سرياً يسمح له بالدخول إلى المنصة من أجل الاستفادة من مضمون المدونة:



الصورة 8 -صورة للنافذة الرئيسية للمدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة (فرنسي / عربي) " Thranlab "

بعد الدخول إلى المنصة، نتحصل على نافذة يمكننا من خلالها القيام ببحث عبر كلمات مفتاحية، ونقر زر البحث، لنتحصل على كل الفقرات التي تتضمن ذلك المصطلح، في سياقات استعماله المختلفة، في اللغة الفرنسية كلغة متن للمدونة، وباللغة العربية كترجمة للنص الأصلي. كما يمكن أن نراه من خلال الصورة التالية:

finance

Rechercher

80 résultat(s) trouvé(s)

<p>La lettre de la DGI : Le rééchelonnement des dettes fiscales des entreprises en difficultés financières (Des facilitations fiscales substantielles)</p>	<p>نشرة المديرية العامة للضرائب : إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية، تسهيلات جبائية معتبرة</p>
<p>M.M Zikara (DGI par intérim)</p>	<p>م. زيكارا، مدير عام للضرائب بالنيابة</p>
<p>EDITORIAL</p>	<p>إفتتاحية</p>
<p>Afin de permettre une efficience de la démarche d'octroi de facilitations fiscales au profit des contribuables, les lois de finance pour 2015 et 2017 ont institué des dispositifs de rééchelonnement des dettes fiscales des entreprises qui éprouvent des difficultés à faire face à leurs échéances financières, notamment celles qui n'arrivent pas à payer l'intégralité des impositions mises à leur charge.</p>	<p>يهدف إضفاء طابع الفعالية على اجراء منح التسهيلات الجبائية لفائدة المكلفين بالضريبة، أسس قانوني المالية لسنة 2015 و 2017 على تدابير تتضمن إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات قصد إحترام استحقاقاتها المالية، لا سيما تلك التي لم تستطع تسديد مجمل الضرائب التي على عاتقها</p>
<p>PLF 2018: 6 nouveaux articles et 10 amendements</p>	<p>قانون المالية 2018 : ادراج 6 مواد جديدة و 10 تعديلات لضمان التوازن المالي والحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة</p>
<p>EDITORIAL</p>	<p>إفتتاحية</p>
<p>La loi de finance (LF) 2018, adoptée dimanche à la majorité par les membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), a vu l'introduction de six (06) nouveaux articles et 10 amendements visant à garantir les équilibres financiers et rationaliser les dépenses publiques en préservant les acquis et la dimension sociale de l'Etat.</p>	<p>أدرج قانون المالية 2018 الذي تمت المصادقة عليه يوم الأحد من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية 6 مواد جديدة كما تضمن 10 تعديلات من ضمن 36 مقترح تعديل تتعلق بأحكام مشروع النص و بمسأل أخرى اقتصادية و اجتماعية حيث تنصب في مجملها على ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية و ترسيخ النفقات العمومية للبلاد دون الاخلال بالمكاسب والبعد الاجتماعي للدولة</p>

الصورة 9 - عملية استنطاق المدونة الرقمية " Thranslab "

وبعد توفيرنا للمدونة من جهة وللقاموس المتخصص من جهة أخرى، أردنا تحديد المعايير التي من شأنها أن تسمح لنا بتقييم جودة الترجمات بصفة علمية ودقيقة، لذا وقفنا عند التقييم الأكاديمي للترجمة.

2. التقييم الأكاديمي للترجمة المتخصصة:

تهدف عملية التقييم في الأوساط الأكاديمية إلى الحصول على نتائج مفادها نجاح العملية التعليمية من خلال استيعاب الطالب لدروس الترجمة التي يتم تلقينها له. ويعتبر المعيار الأساسي لعملية التقييم هذه، هو جودة النص المترجم من وجهة نظر الأستاذ المقيم.

بدأ الاهتمام يتزايد حول نوعية الترجمة، كيفية مراقبتها والاجتهاد على جعلها عملية آلية، منذ تسعينات القرن الماضي، تزامنا مع التطور الهائل الذي عرفته المجالات العلمية والتكنولوجية (Toudic et al, 2014, p. 2).

وإن كانت العملية الترجمة عبارة عن:

(...) une lecture, un acte que l'on peut analyser et explorer à deux niveaux. Celui de la perception des formes et celui de leur interprétation (Ballard, 1999, p. 55)

" عملية قراءة، قابلة للتحليل والاستكشاف على مستويين: مستوى إدراك الأشكال ومستوى تأويلها." (ترجمتا)

فيمكننا تحديد مستويين رئيسيين تمر منهما الترجمة من أجل التحاقها بخانة الترجمات الصحيحة. يتمثل الأول في ملامسة شكل النص الأصل بغرض التحكم فيه كلبنة أولى للمادة الواجب تحويلها. يتمثل المستوى الثاني، في ترويض تلك الأشكال بحيث تصبح فيها مرنة لا تقاوم اللغة الهدف ومكوناتها الدلالية، التراكيبية، الثقافية والعلمية.

يتمثل المستوى الأول في تحديد المصطلحات المكوّنة للنص والتي قد تعيق عملية الفهم الدقيق لهذا الأخير. ويتمثل الثاني في عملية اسقاط على اللغة الهدف، المفاهيم التي تحملها هذه المصطلحات.

هذا، ويتدخل التقابل اللفظي في المرحلة الأولى والبحث الوثائقي الذي يشمل عمليات عدة، كما سبق وأن تطرقنا إليه، في المرحلة الثانية، ليضمن عملية المرور بأمان من اللغة المتن إلى اللغة الهدف. لاسيما عندما نجد غواداك (Gouadec, 1989) يصف الخطأ في الترجمة على أنه «Une rupture de congruence dans le passage d'un document premier (...) à un document second (...)» (p. 38)

" انقطاع التناسق عند المرور من وثيقة أولى (...) إلى وثيقة ثانية (...). " (ترجمتنا)

وإن كانت هتين المرحلتان تمثلان في مجملهما العملية الترجمانية، فإن الاكتفاء والوقوف عند الأولى يعتبر استسلاما للنص المتن على حساب النص الهدف، وأن المرور مباشرة إلى المستوى الثاني مخاطرة قد تكون عواقبه وخيمة، كما يعد انكارا للبنية الأساسية التي تشكل النص المتخصص والتي تتمثل في المصطلح.

يعد البحث المصطلحي الذي يوفر لنا، كما سبق وأن تطرقنا إليه، مقابلات جاهزة كما يسميها بيدار (Bédard, 1986)، توفرها القواميس ثنائية اللغة بالدرجة الأولى، أول استراتيجية يلجأ إليها المترجم لاسيما في بداية مساره الجامعي. ويعد البحث الوثائقي العملية التي يتم من خلالها اكتساب الكفاءة المصطلحية واللغوية (Compétence linguistique)، المفاهيمية (Compétence systémique) والأدواتية (Compétence

(instrumentale). تتدرج كل هذا الكفاءات تحت إطار الاحترافية والدهاء (Savoir-) faire التي أصبح المترجم مطالباً بها أكثر من أي وقت مضى من أجل الاندماج الفعلي في سوق الترجمة الذي أصبح يتأقلم وحاجيات العصر الحديث.

لذا فإن تقييم المسار التعليمي يكون مستمرا من أجل ملاحظة مراحل ونسبة تطور الطالب مع مراعاة التغيرات التي تطرأ على مجال الترجمة خصوصا وعلى المجالات المرتبطة ارتباطا وثيقا بها كتعلم اللغات الأجنبية، علم الاجتماع، علم الاعلام والاتصال وكذا التكنولوجيات الحديثة بشتى أنواعها.

وعليه، فإن تطور مستوى الطالب مرهون بانخفاض نسبة أخطائه. إلا أن الفارق غير محدد دائما بين تقييم ترجمة الطالب وتقييم الطالب نفسه.

فالأولى تأخذ الناتج أي النص المترجم، كالمادة الوحيدة التي ستخضع لعملية التقييم، أما الثانية، فإنها تدرج الطالب في العملية التقييمية، فيأخذ ببعين الاعتبار مستواه قبل العملية التعليمية، الامكانيات الممنوحة له، الأهداف المسطرة له، قدراته المعرفية وكذا عدة عوامل قد تكون ثقافية لاسيما عندما يترجم الطالب إلى لغة غير لغته الأم.

هذا، وقد اهتمت الارغونوميا المعرفية بدراسة كل النقاط المرتبطة بالطالب وعلاقته مع العملية التعليمية. تميزت بهذه الأبحاث لافو-أوليون (Lavault-Olléon) (التي أدرجت الإرغونوميا التي تعنى بدراسة النشاطات المهنية من ثلاثة زوايا:

• معرفية (الارغونوميا المعرفية).

• تنظيمية (الارغونوميا التنظيمية)

• جسدية (الارغونوميا الجسدية)

في دراسة الأوضاع التي يتلقى فيها طالب الترجمة، دروسه والعوامل التي تعينه على تحسين مستواه، كما تدرس أيضا الجانب النفسي والمعرفي له، من أجل التفتح نحو تطلعات جديدة فيما يخص عملية التقييم في الترجمة.

فإن انطلقنا من منظور الإرغونوميا لتحديد معايير تقييم الترجمة الأكاديمية، فمن الضروري الوقوف عند العناصر الأساسية التي تتفاعل داخل هذه العملية، نذكر منها:

الأستاذ المقيم

الطالب موضوع التقييم

الترجمة كنتاج

الترجمة كعملية

1.2. العناصر المتدخلة في عملية التقييم:

تتدخل في عملية التقييم في الإطار الأكاديمي ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:

1.1.2. الأستاذ المقيّم:

غالبا ما يكون الأستاذ الذي يقدم الدروس، هو نفسه المقيّم لأعمال طلابه. إلا أن الأبحاث الحديثة في مجال علم الترجمة، تسلم بأن المكلف بالتقييم يتعين أن يكون شخصا آخر غير الأستاذ الذي يقدم الدروس، لأن ذاتية هذا الأخير هي عنصر سيتدخل بصفة حتمية في عملية التقييم.

وهذا ما يؤكده "غواداك" في قوله بأن: «il n'est de référence à l'erreur (...) qu'avec arrière-pensées d'évaluation.» (Gouadec, 1989, p. 37)

" (...) ليس ثمة مرجع للخطأ، إلا بدوافع خفية تنصب في التقييم." (ترجمتنا)

تتعلق ذاتية الأستاذ بكونه؛ قد وضع في ذهنه معايير تقييمية، تتلاءم وتجربته التعليمية وكذا التعليمية، التي قد تستند حصريا على المعلومات التي تم تقديمها خلال الدروس دون استيعاب إمكانية الطالب في تخطي هذه الحلقة، وإتيانه بمعارف أخرى من مصادر خارجية، لاسيما في عصرنا الذي يسمح بالتمرن على الترجمة خارج إطار الدروس التقليدية. فقد تكون وجهة نظر الطالب مختلفة، ووجهة نظر أستاذه دون أن تكون خاطئة.

The main difficulty surrounding translation evaluation is its subjective nature: the notion of quality has very fuzzy and shifting boundaries, so that a translation which is deemed appropriate in one context or by one evaluator may be deemed unacceptable in other circumstances. (Bowker, 2001, p. 347)

" تكمن الصعوبة الأساسية التي تحيط بتقييم الترجمة، في طبيعتها الذاتية أي أن مفهوم الجودة يتسم بالنسبية حيث أن الترجمة التي قد تبدو سليمة في سياق معين أو في وجهة نظر مقيم ما، يحتمل أن تبدو غير مقبولة في ظروف أخرى." (ترجمتنا)

ويمكن تجنب هذه الذاتية من خلال تكليف أستاذ آخر بالقيام بعملية التقييم على أساس معايير موضوعية يكون عنصرها الوحيد، النص الأصلي والنص المترجم واحترافية الطالب في تخطي العقبات المتعلقة بنصه.

وقد تكون الاحترافية في تسيير الأزمات (Savoir-faire et savoir-agir en temps de crises)، والتي تدخل في إطار "الكفاءة الاستراتيجية" (Compétence stratégique) التي تتمنها "أمبارو ارتادو ألبير" (Albir, 2008, p. 29) في منهجها المتعلق بالتعليم بالكفاءات، في مجال الترجمة، من المعايير الأكثر أهمية في تكوين المترجم، بما أن الترجمة المهنية عبارة عن عملية تسيير أزمات "لغوية"، "ترجمية"، "مفاهيمية" و"معرفية" تحت ضغط العامل الزمني الذي لن يكون دائما في صالح المترجم.

2.1.2. الطالب موضوع التقييم:

قبل الشروع في تقييم أعمال الطالب، يتعين على المقيّم أن يحدد في خطته التقييمية: خط الانطلاق، والذي يتمثل في تقرير ولو قصير عن مستوى الطالب، قبل حصوله على الدروس، وكذا نقطة نهاية، تتمثل في الهدف الذي تسعى إليه العملية التعليمية، وذلك من

أجل تقييم النتائج المحصلة عليها على أساس نسبة التطور الذي عرفه الطالب من خلال

مساره التعليمي. تقول "لودورير" (Lederer) في هذا السياق:

La traduction est une activité. On en saurait théoriser valablement sur une activité si celle-ci n'est pas réussie. Le cyclisme, la nage sont également des activités. On ne tirerait aucune conclusion théorique valable sur le cyclisme en étudiant les gestes désordonnés d'un homme qui tombe de bicyclette, le phénomène de la nage en observant quelqu'un qui ne réussit pas à tenir la tête hors de l'eau. Si dans ces deux activités, la ligne de démarcation entre échec et seuil de réussite est nettement tracée, elle ne l'est pas dans le cas de la traduction. Or, il faut se fonder sur des traductions réussies pour expliquer le processus de la traduction sinon la théorie se trompe d'objet. (1994, p. 49)

" إن الترجمة نشاط، لا يمكننا التنظير بدقة فيه، ما لم يكمل بالنجاح. تعتبر ممارسة رياضة ركوب الدراجة والسباحة هي الأخرى، بمثابة نشاطات. قد لن نستخلص أية نتيجة نظرية صحيحة حول ركوب الدراجات، من خلال دراسة التصرفات العشوائية لرجل يسقط من الدراجة، أو ظاهرة السباحة بملاحظة شخص لا يتمكن من الطفو. إذا كان في هاذين النشاطين، الخط الفاصل بين الفشل وعتبة النجاح مرسوما بدقة، فالأمر مغاير في حالة الترجمة. غير أنه يجب الاعتماد على ترجمات ناجحة لتفسير عملية الترجمة، عكس ذلك لا تصيب النظرية من حيث موضوعها. " (ترجمتنا)

3.1.2. الترجمة كونها عملية:

تستدعي دراسة الترجمة كعملية، الوقوف عند:

أولاً: طبيعة الموارد البحثية التي تم توفيرها للطالب بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من خلال العملية التعليمية.

فإذا كان الطالب الجامعي، خاصة في الجامعة الجزائرية لا يزال يعتمد على القاموس كأداة الوحيدة في أداء مهامه، فالتقييم يكون على أساس الأداة المستعملة. فلا يمكن مثلاً مطالبته باستحداث مصطلحات جديدة لغرض الترجمة، إذا لم يكن قد تحصل على تمرين يصب في إطار مجال المصطلحية.

ثانياً: السياق الذي تتم فيه الترجمة.

إن كان الطالب مطالباً بالقيام بترجمة نص في إطار التمارين التطبيقية خلال الدرس، هذا قد يعنى بأن الطالب قد استفاد من فترة زمنية كافية من أجل القيام بترجمته، ولم يكن خاضعاً لعامل الضغط خاصة وأن التقييم لن يكال بنتيجة مصيرية له. علاوة على كونه قد استخدم موارد بحثية أعانته في تخطي المشاكل التي قد واجهها.

ففي هذه الحالة، يجدر التقييم على أساس القرارات التي سيتخذها الطالب، والتي تنطلق من الاختيار الصائب للقاموس، ومن ثم الاستخدام الجيد له، الأمر الذي سيسمح له بالخروج بحلول ترجمية تتوافق والسياق العام للنص.

أما إذا كانت الترجمة تدخل في إطار امتحان تقييمي، علماً أن الوقت سيكون محدد كما أن عامة الأساتذة لا يسمحون باستخدام الموارد البحثية خلال الامتحانات، فبدلاً من تقييم

الطالب على نسبة المقابلات اللفظية التي وفق في إيجادها، مع غياب القاموس أو أي وسيلة أخرى، يتعين تركيز التقييم على نسبة دهاء الطالب و طريقة استخدامه لخلفيته المعرفية من أجل الخروج من المآزق التي وضع فيها (la primauté du savoir-faire).

4.1.2. الترجمة كنتاج:

عندما يلجأ المصحح إلى تقييم أعمال الترجمة التي يكون قد قام بها الطالب، يجب عليه أن يحدد معايير التقييم ودرجة التقييم، بمعنى إلى أي حد وفق الطالب في الترجمة، والتي تتفاوت من صحيحة (خالية من الأخطاء)، إلى ترجمة فائقة (تتناسب وتوفق بين البعد الجمالي للنص المتن، والنقل الأمين للمعلومات) (Lederer, 1994). وإذا كان المبتدئ مطالبا بالقيام بترجمة صحيحة، يتعين عليه أن يتفادى مجموعة من الأخطاء، حاولنا تصنيفها كما يلي:

2.2. الخطأ في الترجمة:

لا شك أن الخطأ في الترجمة، لا يعد أمراً حصرياً على الطالب المبتدئ، بل قد يقع فيه حتى المترجم المتمرن والمحترف ولكن بدرجات متفاوتة.

وعند محاولتنا لوضع قائمة بطبيعة الأخطاء، التي قد يقع فيها الطالب والمترجم المحترف، استنتجنا بأن الخطأ قبل دراسته، يجدر دراسة مصدره أولاً، فمعرفة مصدر الخطأ قد يعين المترجم في تجنبه. فما هو مصدر الخطأ في الترجمة، وما الذي يجعل

المترجم المتمرن رغم اتقانه للغات عمله، كذا لميدان التخصص الذي يترجم فيه، في أن يتعثر هو الآخر.

1.2.2. مصدر الخطأ في الترجمة:

تنصب الأخطاء الترجمة في إطار:

1.1.2.2. النص المتن

• صعوبة تحديد المفاهيم:

لا تنحصر مشكلة الترجمة - كما هو معلوم - في المعنى فقط، - لاسيما في النصوص المتخصصة - بل قد يمثل المصطلح عائقا كبيرا أمام المترجم، إذ تتعلق صعوبة تحديد المقابل في اللغة الهدف بصعوبة تحديد المفهوم في اللغة الأصل. ويمكن تصنيف عملية تحديد المفهوم إلى أربعة حالات تطلق عليها " كورميي " (Cormier, 1986, p.116) تسمية "المعادلة ذات أربعة مجهولات" « Equation à quatre inconnues »، وتتمثل فيما يلي:

الحالة الأولى: يكون فيها الدال (المفهوم) مجهولا، والمدلول (المصطلح) مجهولا - أيضا - ، وهذا ما يسفر عن مقابل مجهول كذلك.

الحالة الثانية: يكون فيها الدال (المفهوم) معروفا، والمدلول مجهولا (المصطلح)، هذا ما يسفر عن "مقابل مجهول"؛ لأن المترجم يعرف المفهوم، ولكنه يجهل كيف يطلق عليها

في لغة المتن، وفي إطار ميدان تخصص معين، مما يصعب عليه عملية البحث عن مقابل بما أن المصطلح موضوع البحث يكون مجهولاً.

الحالة الثالثة: يكون فيها الدال (المفهوم) مجهولاً، والمدلول معروفاً، وهذا الأمر يسفر عن مقابل مجهول، بما أن معرفة المصطلح لا تكفي لإيجاد المقابل المناسب في اللغة الهدف، مما يتوافق وسياق النص موضوع الترجمة، عندما المترجم يجهل المفهوم الذي يدل عليه المصطلح في اللغة المتن.

الحالة الرابعة: يكون فيها كل من الدال (المفهوم)، والمدلول (المصطلح) معروفين في لغة المتن، مما قد يسفر أيضاً عن مقابل مجهول في لغة الهدف، وفي هذه الحالة يلجأ المترجم إلى البحث من أجل التوصل إلى مقابل معروف.

• استخدام مصادر اللغة العامة في اللغة المتخصصة:

وهي خاصية تميز النصوص الاقتصادية المالية، كما نراه في الجملة التالية:

Avant de payer la dette, la caution doit avertir le débiteur pour s'assurer qu'il n'a pas déjà payé ou qu'il ne dispose pas de moyens pour faire déclarer la nullité ou l'**extinction** de la dette.

نلاحظ في هذه الجملة استخدام مصطلح (extinction)، كمصطلح متخصص قد يحيل

إلى عدة مفاهيم في ميادين مختلفة:

- (Extinction des appareils): إطفاء الأجهزة في أي معمل أو ورشة بعد نهاية العمل.

- (Extinction des feux): الذي قد يحيل إلى مفهومين: يتمثل الأول في إطفاء النار، والثاني في إطفاء الأضواء، والتي يطلق عليها في مجال الطيران : (Extinction de la consigne lumineuse).

مع ذلك، يعتبر المصطلح (Extinction) مصطلحا عاما تم اقتراضه من قبل اللغة الخاصة لأغراض مختلفة، من بينها المالية. فهو يحيل في اللغة العامة إلى مفهومين على الأقل: (Extinction de la voix): خفت الصوت الراجع لدرجة كبيرة من التعب.

- (Extinction des lumières): اطفاء الأنوار.

فلا يمكن التحكم في مفهوم مصطلح (extinction de la dette) الذي يحيل إليه، إذا تم البحث عن الوحدات بصفة منفصلة؛ لأن مصطلح (extinction) سيحيلنا حتما إلى المفهوم العام. بل يتعين البحث عنه كمتلازمة لفظية في قاموس أحادي اللغة؛ لأن الغموض يكمن أولا في اللغة المتن. وبهذا سنجد:

Extinction de la dette publique : amortissement de la dette qui est une extinction progressive de la dette publique par voie de remboursement⁽¹⁵⁾.

(15) - Reverso dictionnaire en ligne : <https://mobile-dictionary.reverso.net/francais-definition/extinction%20de%20la%20dette>

وبحصولنا على مصطلح (Amortissement) الذي هو مصطلح متخصص، يسمح لنا بالبحث في القاموس المتخصص على المفهوم الذي يقابله والذي يتمثل في: استهلاك الديون.

• تعدد ميادين استخدام المصطلح الواحد:

مثال ذلك مصطلح (caisse) في النصوص المالية، الذي يعني الصندوق، وعند ربطه بمتلازمات لفظية سيحيل إلى مفاهيم أخرى في المجال نفسه على غرار:

- (Bon de caisse): إذن على الخزنة.

- (Caisse noire): المال الرشي / المال السري.

كما يحيل إلى مفاهيم أخرى في ميادين متعددة، نذكر بعض الأمثلة:

- (Caisse): قفص للشحن البحري (الميدان البحري).

- (Caisse du tympan): طبلة الأذن (الميدان الطبي).

كذا في الجملة الآتية:

Le nantissement de bon de caisse est un contrat postulant, en contrepartie d'un emprunt.

يتم الاعتماد على البنية الجزئية للمصطلح، والذي يتمثل في كل المصطلحات الثانوية التي تحيط بالمصطلح (caisse) لاسيما: (contrat, nantissement et emprunt) اللذين

يحولون إلى مفهوم "المال"، "الديون" ..إلخ، مما سيسمح للمترجم بالبحث في ميدان المالية عن المفهوم الذي يقابله الهدف، دون أخذ بعين الاعتبار المقابلات الأخرى التي قد يمنحها القاموس.

• الغموض الدلالي والتركيبى:

قد يواجه المترجم جملا في نص المتن، يشوبها الغموض، لذا تتعذر عليه عملية استيعاب المعنى، الذي يرغب صاحب النص في نقله.

قد يكون هذا الغموض "تركيبى"، بمعنى، تكون عناصر الجملة مركبة بطريقة غامضة، بحيث تتداخل التراكيب مع بعضها البعض على نحو يربك القارئ ويصعب عليه تقسيم عناصرها.

كما قد يكون الغموض "دلالي"، وهذا يكون صادرا عن استخدام المعاني الضمنية بصفة إرادية أو لإرادية من طرف صاحب النص المتن

• استعمال خاطئ للمصطلح في النص الأصلي:

عدم تحديد طبيعة المصطلح (faux termes techniques / termes techniques non déterminés)

يؤدي عدم تحديد طبيعة المصطلح داخل النص، إلى إخطاء المترجم في تحديد سياق نصه. كما يؤدي عدم تعرفه على "المصطلح المتخصص" عندما يأتي في "النص العام"،

أو "المصطلح العام" عندما يأتي في "المصطلح المتخصص"، أو "المصطلح العام" عندما يأتي في "النص المتخصص" مؤدياً مهمة "المصطلح المتخصص"، إلى ترجمة "المصطلح العام" على أنه "خاص" و "الخاص" على أنه "عام"، وبهذا يكون المعنى الأصلي للنص قد انحرف تماماً عن مساره. ويشير "دانيال جيل" إلى هذا الأمر على أنه أحد الأخطار التي يمكن أن تعيق مسار الترجمة قائلًا:

L'un des dangers qui guettent le traducteur abordant des textes peu ou non spécialisés est la non-détection d'un terme ou d'une tournure anodins en apparence, mais qui, dans des domaines ou contextes particuliers, ont une signification ou un emploi bien précis. (Gile, 2005, p. 138)

" يكمن أحد المخاطر التي تترتب بالترجم، الذي يعالج نصوصاً قليلة التخصص أو مجردة منه، في عدم كشف مصطلح أو صيغة بسيطة على ما يبدو، لكن في مجالات أو سياقات خاصة، تكتسي دلالة أو استعمال معين." (ترجمتنا)

• مصطلحات جديدة مستحدثة من طرف صاحب النص المتن، لاسيما أن

النصوص المتخصصة التي تصدر عن المؤسسات المالية، تعج بالمصطلحات

تستخدم داخل المؤسسة نفسها (terminologie maison).

• لجوء صاحب النص المتن إلى "التمييز الاختياري" (Etoffement

facultatif)، الذي قد يؤدي بالمترجم إلى البحث عن مقابلات لعدة وحدات، مع

أنها تؤدي كلها المعنى نفسه. خاصة وأنه يوجد من اللغات - لاسيما اللغة الفرنسية

- للأغراض المتخصصة، التي تتميز بالإيجاز، بحيث لا تقبل بعدة مرادفات لمفهوم واحد في الجملة نفسها.

2.1.2.2. النص الهدف:

- الفراغ المصطلحي في اللغة الهدف.
- تعدد الخيارات في اللغة الهدف.
- نقص المصادر البحثية في اللغة الهدف.
- غياب المفاهيم في اللغة الهدف، لاسيما في المجتمعات المستهلكة.

3.1.2.2. المترجم (الطالب في حالتنا):

قد يقع الطالب في مطبات هو في غنى عنها بسبب:

- قراءة النص المتن على أنه وحدات مصطلحية، أو بنى جزئية مربوطة بأدوات ربط منطقية، مما يجعله يرى الترجمة على أنها عملية تقابل للألفاظ والمصطلحات من اللغة المتن إلى اللغة الهدف.
- فهذه الفكرة السائدة تؤدي به إلى الوقوع في خطأ من طبيعة أخرى، ألا وهو اللجوء إلى القاموس ثنائي اللغة كحل أنسب وأسهل للحصول على المقابلات.

- الاستعمال غير الواعي للقاموس، ونقل الأخطاء التي قد تورده عن بعد المصادر المعجمية، بالإضافة إلى عدم أخذ بعين الاعتبار نوعية

المصدر، تاريخ ومكان صدوره، التي تعتبر عوامل في غاية الأهمية، على

الطالب أن يكون على دراية بضرورة مطابقتها للمكونات اللغوية وما بعد

اللغوية للنص الجاري ترجمته.

تقول "بلاسار" (Plassard,) في هذا الصدد:

Les traducteurs inexpérimentés éprouvent des difficultés à savoir comment procéder et notamment comment aborder la recherche, ce qui les amène soit à compliquer la démarche à l'excès, soit encore à ne pas savoir enchaîner les différentes étapes, soit à en supprimer certaines, soit encore à ne pas savoir en tirer parti. (2007, p. 181)

" يواجه المترجمون المبتدئون صعوبات متعلقة بكيفية إجراء الترجمة، خاصة كيفية

التطرق إلى البحث، مما يؤدي بهم إما إلى المبالغة في تعقيد عملية الترجمة، أو عدم ربط

مختلف المراحل أو التخلي عن بعضها أو عدم الاستفادة منها." (ترجمتنا)

يعد غياب استراتيجية البحث ومخطط عمل واضح المعالم، أحد مصادر الخطأ في

الترجمة؛ بحيث لا يمكن التوصل إلى ترجمات ذات نوعية جيدة، إن لم تكن هناك طريقة

ترجمة تضم الدقة في انتقاء حلول الترجمة، الوعي بالخيارات الممنوحة والانضباط أمام

الكم الهائل من الموارد والمعطيات، وهذا مهما كان الطالب موهوبا (Delisle, 1997, p.

84)

2.2.2. أنواع الخطأ في الترجمة:

نبه "بيدار" (Bédard) إلى أهمية تحديد المترجم لطبيعة مشكلته قبل اللجوء إلى محاولة حلها، قائلاً:

En somme, le traducteur doit savoir distinguer entre les problèmes de **terminologie** et les problèmes de **traduction** ; dans le premier cas il s'agit effectivement de trouver un équivalent, tandis que dans le second il importe de rendre le sens sans rester pris au piège de la forme. (1986, p. 31) (التضخيم منا)

" بصفة عامة، يتعين على المترجم التمييز بين مشاكل المصطلحية، ومشاكل الترجمة. ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بإيجاد مكافئ، بينما في الحالة الثانية ينبغي ترجمة المعنى دون البقاء مكتوف الأيدي أمام فخ الشكل." (ترجمتنا)

يقصد "بيدار" من هذا القول، أن المشاكل المصطلحية لا تعد مشاكل ترجمية؛ لأن حلها لا يستدعي الترجمة كعملية، بل يستدعي البحث المصطلحي، واتخاذ القرار الأنسب لكل مشكلة بغرض إيجاد مقابلات لفظية.

أما المشاكل الترجيمية، فإنها تخص المعنى. إذ يمكن أن تتعذر الترجمة حتى ولو كان هناك مقابلاً لكل مصطلح، فالهدف يتمثل في ربط هذه المتقابلات، وخلق أكبر قدر ممكن من الاتساق والتناسق بين الألفاظ، وخلق تناغم بين الأفكار والمعنى الذي تحمله.

يقول "دوليل" (Delisle, 1984) في هذا الشأن:

« (...) le transcoding est une fausse piste, une voie sans issue dans laquelle les futurs traducteurs professionnels doivent apprendre à ne pas s'engager. Transcoder, équivaut à établir des concordances des mots, traduire, à rechercher des équivalences de message. » (p. 72)

" إن تحويل الدلالات طريق مظل ومسدود، لذاك ينبغي على المترجمين المستقبلين

تفاديه؛ لأنه يعادل إقامة مطابقات للترجمة، والبحث عن مكافئات للنصوص." (ترجمتنا)

ويعد اللجوء إلى التقابل المفرط خطأ منهجياً كما تسلمه "لودورير" (1994) عند قيامها

بتصنيف الأخطاء في الترجمة إلى فرعين:

• الأخطاء اللغوية.

• الأخطاء المنهجية.

Une traduction est réussie si elle ne comporte ni erreur de langue ni erreur de méthode. Chacun sait ce que sont les erreurs de langue ; quant aux erreurs de méthode, elles consistent essentiellement à procéder abusivement par correspondance. (Lederer, 1994, p. 49)

" تُعتبر الترجمة ناجحة إذا لم يكن يشوبها أي خطأ لغوي أو منهجي، والكل يعلم معنى

الأخطاء اللغوية. أما الأخطاء المنهجية، فتتمثل أساساً في اللجوء إلى المطابقة بصفة

تعسفية." (ترجمتنا)

1.2.2.2. الأخطاء اللغوية:

تشمل كل الأخطاء، التي تُعثرُ عملية الفهم الصائب للموضوع في لغة الهدف، وهي كل

اختراق للقواعد اللغوية، والخصوصيات الثقافية والعلمية للغة الهدف. تطرأ الأخطاء

اللغوية عند القيام بالترجمة أي داخل العملية نفسها. نشير - هنا - إلى أن التسميات

المتعلقة بأخطاء المعني، التي ستلي، قد قمنا بأخذها من كتاب " مصطلحات تعليم الترجمة" (2002 م)، المترجم من طرف "أبو فاضل وآخرون"، عن (terminologie de la traduction) لـ "جون دوليل وآخرون".

نذكر منها:

الأخطاء التي تصب في المعنى:

- "الخطل" (Faux-sens).
- "المخالفة" (Contre-sens).
- "الهراء" (Non-sens).
- "التداخل الدلالي" (Interférence sémantique).

1.1.2.2.2 الأخطاء المصطلحية:

- اختيار مصطلح ينتمي إلى ميدان آخر، غير الميدان الذي ينتمي إليه النص.
- استخدام متغيرة مصطلحية غير ملائمة على المستوى الجغرافي مثلا.
- استخدام مصطلحات لا تتلاءم ومستوى تخصص النص.
- استخدام مصطلحات اللغة العامة مع توفر مصطلحات اللغة الخاصة.

2.1.2.2.2. الأخطاء المنهجية:

تعتبر "لودوير" التقابل المفرط، خطأ منهجي؛ لأنها لا تعتبر التقابل عملية ترجمة، بل مرحلة أولى قبل الشروع في الترجمة؛ لأن الترجمة تستدعي كفاءات ما بعد لغوية منها: "معرفة"، "ثقافية"، و"ذهنية"، تتعدى مجرد إيجاد مقابلات لكل مصطلح في لغة الهدف.

لا نشك في أن الاستخدام المفرط للتقابل يعتبر خطأ منهجياً، لكن لا يمكن حصر المنهجية في التقابل فحسب. فاللجوء إلى "الحذف" (Omission) و"التميم" (Etoffement)، دون أن يستدعي الأمر ذلك، يعتبر أيضاً خطأ منهجياً قد يطرأ على النص المتن كما قد يطرأ على النص الهدف.

كما يجد المترجم نفسه مرغماً على اتخاذ قرارات ترجمة، تتضمن حذف بعض العناصر اللغوية وذلك راجع إلى أسباب نذكر منها: اختلاف ثقافتنا النص المتن والنص الهدف. فيعتبر الحذف في لغة الهدف لعناصر كان قد تضمنها النص المتن، استراتيجية يتجنب بها المترجم الغموض (Gile, 2005, p. 33-34).

هذا، ويمكن اعتبار التتميم عامل خطرٍ (Gouadec, 1989, p. 40) سيما التتميم غير الضروري أو التتميم الدلالي (le doublet sémantique)، الذي يعتبر أحد مميزات اللغة العربية دون اللغة الفرنسية سيما اللغة الفرنسية للأغراض المتخصصة. أما إذا تم اللجوء

إليه في الترجمة (النص الهدف)، فهو عامل مشدد (Gouadec, 1989, p. 40) يضاعف

نسبة الوقوع في مطبات الترجمة، خاصة عندما يكون اللجوء إليه غير مبرر.

تجدر الإشارة - هنا - إلى أن هذين العاملين يتدخلان على مستوى المصطلح، فيمكن أن

نعتبرهما أخطاء فرعية، تنجم عن عملية التقابل الحصري أو المفرط في الترجمة.

إنّ إحصاءنا لأنواع الخطأ في الترجمة، هو المرحلة الأولى نحو تحديد جدول يتضمن

معايير تقييم ترجمات الطلاب التي قمنا بتحصيلها. علماً بأن هدفنا لا يتمثل في تقديم

نقاط لكل ترجمة، بما أن الهدف من التجربة والدراسة لا يتطابق وهذه الفكرة، بل نهدف

إلى تحصيل ترجمات أقل ما يقال عنها مقبولة، خالية من الأخطاء والمقارنة بين

الوسيلتين اللتان تم توفيرهما للطلاب قبل الترجمة.

ولهذا سوف ينحصر التقييم على مراقبة جودة الترجمة أي نسبة الأخطاء المرتكبة بين

العمليتين، ونسبة الأخطاء التي تم تفاديها في كلتا المرحلتين. ويفصل "غواديك"

(Gouadec) بين المنهجين التقييميين في قوله: «L'évaluation appelle ainsi une

échelle absolue et une échelle relative utilisées à des fins fort diverses que l'on peut classer en deux catégories: la notation et le contrôle de qualité.»

(1989, p. 41)

"يَسْتَدْعِي التقييم سُلماً مطلقاً وآخر نسبياً، يُستعملان لأغراض جد مختلفة، إذ نستطيع

ترتيبها في صنفين ألا وهما: التقييط ومراقبة الجودة." (ترجمتنا)

هذا ويمكن تحديد نوعية الترجمة من جيدة، مقبولة أو مرفوضة حسب نوعية الأخطاء

التي تم ارتكابها والأثر الذي تخلفه هذه الأخيرة على الترجمة النهائية. ففي حالة الترجمة

المتخصصة، لا يُسمح للمترجم بتقديم ترجمة يشوبها الغموض، نظرا لنوعية المتلقي الذي غالبا ما يكون مختصا في المجال الذي تمت فيه الترجمة، بالإضافة إلى الحالات التي سيتم فيها استخدام الترجمة التي تكون دائما نفعية.

وعليه، قبل الشروع في تقييم نوعية الترجمة، يجب:

أولا: تحديد السياق الذي أجريت فيه والهدف منه.

ثانيا: المعايير التي سيتم على أساسها تقييم الجودة ومراقبتها.

3.2. فيما يخص السياق:

يختلف مفهوم نوعية الترجمة حسب طبيعة العنصر المتدخل في العملية الترجمية. فإن كان مفهوم النوعية، يتوقف عند المترجم المتمرن في تقديم ترجمات مقبولة في ظروف قصيرة، وتحت شروط عمل صعبة، واحترامه لدفتر الشروط الذي يحدده الزبون، فيتوقف في منظور الشركات التي تقدم الخدمات اللغوية في نسبة توفير المترجم لترجمات ذات نوعية جيدة، بأجرة منخفضة في آجال قصيرة. وذلك، من أجل مضاعفة فرصها في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الصفقات في سوق الترجمة.

هذا وتتوقف نوعية الترجمة في منظور مصمم أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، على نسبة نجاح هذه الأدوات، على إعانة المترجم ونسبة تسهيل العملية وتفادي أكبر قدر ممكن من الأخطاء.

أما أستاذ الترجمة، فيهدف إلى تلقين الطالب مفهوم النوعية في الترجمة المهنية، والتي تمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية في الأوساط الأكاديمية (Toudic et al, 2014, p. 2). ولهذا، فإن معايير تقييم جودة الترجمة، تتفاوت بتفاوت الهدف الذي تسعى إليه العملية بحد ذاتها.

4.2. معايير تقييم جودة الترجمة:

انتهجنا في إطار هذه الدراسة، مقارنة تقييمية تجمع بين التقييم في ضوء تعليمية الترجمة المتخصصة، نظرا لتخصصنا، والعينة التي حصلناها لغرض الترجمة، والتقييم في ضوء الترجمة المهنية، وبما أن المدونة (النص موضوع الترجمة) تنتمي إلى ميدان مهني الذي هو ميدان المالية، كما أن الهدف من العملية التعليمية يتمثل في تكوين طلاب أكفاء بما يكفي من أجل الالتحاق بسوق العمل، والتقييم في ضوء استحداث أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، ويتمثل الهدف المنشود من الدراسة في تقييم مدى جودة الأداة التي قمنا باستحداثها لغرض الترجمة المتخصصة، مقارنة بالقاموس كالأداة التي اعتاد عليها طالب الترجمة.

وبما أن هذه المقاربة التقييمية تعرف توجهات متعددة، حاولنا ضبط جدول يتضمن معايير تقييمية تلائم كافة هذه التوجهات. يتم تقييم جودة الترجمة التي تتم في الإطار المهني من خلال:

النقل الصحيح الوفي والوافي للمعلومة، نظرا للمعيار النفعي الذي يتسم به هذا النوع من الترجمة.

لذا فقد صنفتنا الحذف/ والزيادة كخطأين تختلف نسبة تأثيرهما على جودة الترجمة من "بسيط" (Mineure) إلى "كبير" (Majeure) إلى فادح (Critique).

- النقل الوفي للمعنى:

لا يتم نقل المصطلحات من خلال عملية تقابل الوحدات اللغوية من لغة المتن إلى لغة الهدف فحسب، بل تحقيق عملية الربط المنطقي بين وحدات النص، تناسق الأفكار فيما بينها، وتحقيق الاتساق الفعلي للنص كبنية كلية. لذا فقد صنفتنا الأخطاء المتعلقة بالمعنى كمعيار ثاني لتقييم جودة الترجمة، كذا نسبة الأثر الذي يخلفه هذا النوع من المطبات في جودة الترجمة والذي يختلف من "تداخل المعاني" (Interférence sémantique) ، "الخلط" (Faux-sens) ويعتبر هذا الأخير عملية تشويه للمعنى الذي تحمله البنية الكلية أو الجزئية للنص، المخالفة (Contre-sens) وهوتحريف للمعنى، إلى الهراء (Non-sens) وهو الغياب التام للمعنى.

- سلامة اللغة والأسلوب.

يجب التأكد من سلامة اللغة؛ لأن الزبون لا يتقبل ترجمة تحتوي على أخطاء لغوية، إملائية، نحوية، أو دلالية، ناهيك عن الأخطاء الأسلوبية، التي تتعلق بطريقة التعبير عن المفاهيم في لغة الهدف والتي يطالب بأن تتلاءم وخصوصيات اللغة الهدف من جهة،

وطبيعة الميدان الذي ينتمي إليه النص موضوع الترجمة من جهة أخرى، والذي يتمثل في النص المتخصص في الميدان المالي، والذي يتميز بالدقة، الوضوح والإيجاز.

وبما أن العملية الترجمة للنص، قد تمت عن طريق مدونة إلكترونية خاصة بالميدان المالي، تم استحداثها لغرض الدراسة، قررنا وضع معايير تقييمية تعنى بجودة الترجمة، مع أخذ الأداة المستعملة بعين الاعتبار في عملية التقييم.

وعليه، يتم تقييم جودة الترجمة وفقا لاستعمال المدونة الرقمية المستحدثة من خلال:

- عملية اتخاذ القرار (Processus de prise de décision):

من بين المعايير التي يتم أخذها بعين الاعتبار، حسن اتخاذ القرارات الترجمة؛ نظرا لتعدد الخيارات أمام المستخدم، وفقا لسياقات دلالية مختلفة. فقد تسفر المطالعة غير الرشيدة وغير الموجهة للمدونة، وكذا المطالعة السطحية إلى التوقف عند الخيارات الترجمة الأولى، دون أخذ عناية التعمق في باقي الاقتراحات، مما قد يسفر عن مجموعة من الأخطاء منها التداخل الدلالي.

أما الإطار الأكاديمي، فإن الترجمة عبارة عن عملية تخضع أولا وقبل كل شيء إلى منهجية صحيحة، بحيث يعتبر درس الترجمة محيطا يبني فيه الطالب شخصية المترجم خاصته، وهي الشخصية التي سترافقه طيلة مساره المهني، مما يؤكد ضرورة تبني

المنهجية الصائبة. ومن بين الأخطاء المنهجية التي قد يقع فيها الطالب، أخطاء تتعلق،

ب:

القرارات اللغوية والمصطلحية المتخذة:

- استعمال متغيرات جغرافية ليست في محلها أو في سياقها الملائم.
- انتقاء مصطلحات متعلقة بميدان تخصص غير ذلك الذي ينتمي إليه النص موضوع الترجمة.

- عدم مراعاة نسبة تخصص النص من خلال الخيارات المصطلحية.
- استعمال المصطلحات العامة بدلا من المصطلحات الخاصة، أو الخاصة بدلا من العامة.

الاستراتيجية المتبعة:

- الإفراط في اللجوء إلى التقابل اللفظي (Correspondance terminologique)
- التتمير الاختياري (Etoffement facultatif)
- الحذف الاختياري (Omission facultative)

ومن هنا يمكننا أن نستخلص جدولا، يعنى بمعظم معايير جودة الترجمة المتعلقة بالنص الذي تم تقديمه للطلاب، كترجمة متخصصة تمت في إطار أكاديمي ترمي إلى تكوين مترجمين مهنيين.

وبعد تصنيفنا في الجدول لطبيعة الأخطاء التي تم ارتكابها بعد كل من استراتيجية البحث المصطلحي، والبحث الوثائقي، قمنا بدراسة إحصائية حول نسبة الأخطاء التي لم تتمكن هتين الاستراتيجيتين من تجنب الطالب منها، لنستخلص في الأخير أي منهما هي الأنجع لترجمة النصوص المالية.

الترجمة من خلال البحث الوثائقي (باستعمال المدونات الرقمية)			الترجمة من خلال البحث المصطلحي الآني (باستعمال القاموس المتخصص)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	أخطاء مصطلحية	أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
						نماذج عن الأخطاء المرتكبة
						نسبة الأخطاء

جدول 2 - جدول نموذجي يعنى بالمعايير التقييمية للترجمة المالية في الإطار الأكاديمي

تمهيد الفصل:

المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لترجمات الطلاب بين استراتيجيتي

البحث المصطلحي الآني والبحث الوثائقي

سنقوم في هذا المبحث بدراسة نماذج الترجمات التي انجزها طلاب الماستر بمعهد الترجمة - جامعة الجزائر 2-، بعد أن قدمنا لهم نصا ماليا لترجمته من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

وسنركز في المرحلة الأخيرة من هذا العمل، على تحليل طبيعة الأخطاء التي وقعت فيها مجموعة الطلاب اللذين اختاروا القاموس كأداة ترجمية، والأخطاء التي ارتكبها الطلاب اللذين فضلوا الاستعانة بالمدونة كأداة ترجمة بمساعدة الحاسوب، استنادا إلى عناصر الجدول التقييمي الذي توصلنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

كما سنحاول القيام بدراسة تقابليه، للتعرف على نسبة الأخطاء التي لم يتمكن الطالب من تجنبها، من خلال كلتا الأدوات، سعيا منا للوصول إلى نتيجة تُعنى بنجاعة أحدهما أكثر من الأخرى أو تكاملهما.

النص المالي موضوع الترجمة:

3.050 mds DA de fiscalité ordinaire en 2015

Dans sa lancée, le DGI a rappelé que le montant de la fiscalité ordinaire recouvré en 2015 a atteint 3.050 milliards de dinars, alors que les prévisions tablaient sur 2.600 mds de dinars. Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20% d'augmentation par rapport à 2014 (2.600 mds DA). Pour 2016, les prévisions en la matière tournent autour de 3.000 milliards DA. M. Abderrahmane Raouya a précisé que «la chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect», à savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire.

Augmentation de taxes : un rééquilibrage À propos de la majoration de certaines taxes, notamment pour les produits pétroliers et l'électricité, le directeur général des Impôts a préféré parler de «rééquilibrage plutôt que d'augmentation».

Mise en conformité fiscale : entre 130 et 150 mds de dinars collectés. Cette opération, qui s'accompagne d'une taxation forfaitaire libératoire au taux de 7%, est volontaire, et s'achèvera au 31 décembre 2016.

المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/actu_impots/actuporteouverte.pdf

اقتراح ترجمة نموذجية:

3.050 مليار دينار من الجباية العادية في عام 2015

ذكر المدير العام للضرائب في تصريح له بأن مبلغ الجباية العادية المحصلة في عام

2015، قد بلغ 3.050 مليار دينار، بينما كانت التوقعات تدور حول 2.600 مليار

دينار. وبالتالي فإن معدل التحصيل سجل زيادة مقدرة بنسبة 20 ٪ مقارنة بعام 2014

(2,600 مليار DA). هذا، وقد بلغت التوقعات في هذا الخصوص، لعام 2016، حوالي

3000 مليار دينار. إذ أوضح السيد عبد الرحمن راوية أن "انخفاض أسعار النفط فرض

التكفل بهذه المسألة"، ويتعلق الأمر بتحسين الجباية العادية، من خلال:

ارتفاع الرسوم: إعادة التوازن حول الزيادة التي عرفتها بعض الرسوم، لاسيما بالنسبة

للمنتجات البترولية والكهرباء. وفي هذا الصدد، فضل المدير العام للضرائب أن يتحدث

عن "إعادة التوازن بدلاً من الزيادة".

الامتثال الجبائي: لقد تم جمع ما بين 130 و150 مليار دينار. حيث تعد هذه العملية،

المصحوبة بفرض رسم جزافي محرر بنسبة 7٪، طوعية، ستختتم بتاريخ 31 من شهر

ديسمبر 2016.

تحليل الترجمات التي أنجزت بالاستعانة بالقاموس (البحث المصطلحي

(الآني):

ترجمة الطالب رقم 01 قبل البحث المصطلحي الآني:

N=08 جيايية عادية بقبضة 3.050 مليار دينار سنة 2015
ذكر المدير العام للضرائب في إلقائه بأن القيمة الجيايية العادية المسددة سنة 2015 قد بلغت 3.050 مليار دينار في حين سجلت التوقعات مبلغ 2.600 مليار دينار. سجلت إذ ذاك قبضة التسديدات ارتفاعاً يفوق بنسبة 20% مقارنة بسنة 2014 (2.600 مليار دينار). بالنسبة لسنة 2016، فتدور الاحتمالات حول 3.000 مليار دينار. أكد السيد عبد الرحمن راوية أن انخفاض أسعار البنزين فزمن دعم جيايية الجانب مع مثل خفيفة نصيب الجيايية العادية.

ارتفاع التسوية إعادة توازن بالنسبة لارتفاع بعض الرسوم، لا سيما المواد المتوليفة والكهرباء، فقبل المدير العام للضرائب الزيادة عن إعادة توازن بدل ارتفاع.

امتثال جيايي: تم جمع ما بين 150 و 155 مليار دينار. نقد هذه العجائب المندرجة بنسبة 7% من الرسوم النهائية المندرجة بحسبية تطوعية، وتنتسح إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

تحصيل الأخطاء وتصنيفها، قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
- حالات الحذف: حذف مصطلح - En la matière	- أخطاء في المعنى حالات الخطأ: - دعم مالي لهذا الجانب Prise en charge de cet aspect - سجلت التوقعات Les prévisions tablaient sur	نماذج عن لأخطاء المرتكبة
		- إلقائه Lancée - مسددة Recouvré - قيمة التسديدات Taux de recouvrement - انخفاض Chute

<p>Dans sa lancée, le directeur général des impôts a rappelé</p> <p>- في انتظار كيف</p> <p>A savoir comment</p> <p>- سجلت التوقعات</p> <p>Les prévisions tablaient sur</p>	<p>حالات المخالفة:</p> <p>- سجلت قيمة التسديدات ارتفاعا</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation</p> <p>أخطاء أسلوبية:</p> <p>- القيمة الجبائية العادية</p> <p>- إعادة توازن بالنسبة لارتفاع بعض الرسوم</p> <p>- التحدث عن</p> <p>Parler de</p> <p>حالات التداخل الدلالي:</p> <p>- تطوعية</p> <p>Volontaire</p>	<p>- دعم مالي</p> <p>Prise en charge</p> <p>- الرسوم النهائية الحرة</p> <p>Taxation forfaitaire libératoire</p>	
4	7	6	نسبة الأخطاء

جدول 3 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (قبل البحث المصطلحي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال الترجمة الأولى، أنّ الطالب قد وقع بنسبة كبيرة في أخطاء من طبيعة أسلوبية، بالإضافة إلى أخطاء في المعنى، مع أنه وبعد تحليلنا لهذه العينة، تبين لنا بأن الطالب لم يواجه صعوبة كبيرة في إيجاد مقابلات لمعظم المصطلحات المتخصصة. فمن مجموع ستة أخطاء مصطلحية، يمكن تصنيف ثلاثة منها بأخطاء خاصة بالمصطلحات المتخصصة، التي لم يتمكن الطلاب من ضبط مفهوماها، و تتمثل في المصطلحات

التالية: (Recouvrement, Recouvré et Taxation forfaitaire libératoire).

وبالتالي، حاول الطالب سدّ الفجوات المفاهيمية دون جدوى؛ لأن مصطلح (Recouvrement) الذي تمّ مقابلته بمصطلح "التسديد" في اللغة العربية، بالإضافة إلى كونه مقابلاً خاطئاً، تسبب في مخالفة في المعنى؛ لأن مفهوم "التسديد" يعكس وبخالف تمام مفهوم "التحصيل".

أما فيما يتعلق بالمصطلحات الثلاثة المتبقية، فقد تمّ مقابلتها بمصطلحات عامة لا تقي بالغرض، وبما أن "إلقاءه" الذي أتى كمقابل لـ (Lancée) يعتبر خطأً منهجياً، يتمثل في اللجوء المفرط للتقابل اللفظي في الشكل والدلالة، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تؤدي المعنى المرغوب.

أما فيما يخص بمصطلح (Chute) فإن الطالب لم يخطئ في الدلالة، إلا أنه لم يعر الاهتمام اللازم للبعد الذي يحمله المفهوم الذي يقابله مفهوم "الانهيار" أكثر من "الانخفاض" الذي يعد تعبيراً مخففاً لمفهوم (Chute).

وقع الطالب في حالي خطل على الأقل، من خلال ترجمته (Prise en charge de cet aspect) بـ "دعم مالي لهذا الجانب". نرى بأن لجوئه إلى التتمير من خلال شحن ترجمته بالمفهوم المالي، تسبب له في خطأ في المعنى، بحيث لا يوجد أي مؤشر يشير إلى أن عملية التكفل التي تحدث عنها المدير العام للضرائب تتعلق بدعم مالي.

وتتمثل حالة "الخطل الثانية" في الجملة (Les prévisions tablaient sur) التي تمت ترجمتها بـ "سجلت التوقعات"، بما أن التوقعات لا تقوم بالفعل، فلا تسجل وفي سياق النص المتن، لم يتم تسجيلها، بل تم التعبير على مفهوم تقريبها بنسبة معينة. وتتمثل حالة "المخالفة" التي قمنا بالوقوف عنها، في (Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation) التي تمت ترجمتها بـ "سجلت قيمة التسديدات ارتفاعاً"، بحيث تسبب عدم ضبط الطالب لمفهوم (Recouvrement) في الوقوع في خطأ دلالي يتمثل في عكس مفهوم التحصيل من خلال ترجمته بالتسديد.

هذا، وقد سجلنا أخطاء أسلوبية، تنتمي إلى الجانب التركيبي لاسيما في الجملة "القيمة الجبائية العادية"، من خلال اسناد الجبائية كصفة للقيمة مع أنها في النص الأصلي أتت على شكل مضاف للمضاف إليه "العادية".

وعليه، بالرغم من ضبط الطالب لمفهوم (Rééquilibrage) الذي قابله بمصطلح "إعادة توازن"، إلا أن استخدامه في الجملة "إعادة توازن بالنسبة لارتفاع بعض الرسوم"، يشوبه نوع من الغموض بما أن إعادة التوازن يقع على الرسوم المرتفعة لا على مفهوم الارتفاع نفسه، الذي يخضع للخفض من أجل تحقيق التوازن في نسبة الرسوم.

استعمل الطالب عبارة " التحدث عن " لترجمة (Pour Parler de)، الذي نعتبره موقفاً على المستوى الدلالي، لكنه غير موفق تماماً على المستوى الأسلوبي، حيث يكون التحدث بين طرفين على الأقل بينما يمكن أن يكون الحديث من طرف واحد بخصوص أمر معين. أما فيما يخص "الأخطاء المنهجية"، فقد لجأ الطالب إلى التقابل اللفظي في ثلاث حالات على الأقل، والأمر الذي دفعنا للوقوف عند هذه الحالات دون غيرها، هو تأثيرها على المعنى الذي سبق وأن رصدنا بعضاً من الأخطاء المتعلقة به.

ترجمة الطالب رقم 01 بعد البحث المصطلحي الآتي:

يبيح حاديه بقبضة 30.050 دينار سنة 2015
 ذلك المدير العام للفرائب في خطابه بأن صياغ الجبائية
 العادية المدققة سنة 2015 قد بلغت 3.050 مليار دينار
 في حين جدولة الاحتياطات صياغ 2600 مليار دينار. سجلت اذنا
 كيفية التدهيرات ارتفاعا يقدر بنسبة 2015 مقارنة لسنة 2014
 (2600 مليار دينار) بالنسبة لسنة 2016. تدور الاحتياطات في هذا
 الطيف حول 3.000 مليار دينار.
 أكد السيد مدير المصطفى اذينة أن "استعداد أسعار البنزين
 فرقتا تفكيكها مصادرها الجانب" مثل كيفية تجنيد الجبائية العادية
 ارتفاع التسمية إعادة التوازن بالنسبة لارتفاع بعض الرسوم
 لاسبها المتغيرات البنزولية والاعراباء. فمثل المدير
 العام للفرائب الذممت عن "إعادة توازن يدل ارتفاع
 الجبائية الجبائية: تم جمع حابين 130 و 150 مليار دينار نقد
 هذه العملية بالهدف بقرض رسوم جز اذينة المتوقعة
 بالجمالية الكاملة بنسبة 79% الجبائية تطويينة مستندوهي
 في تاريخ 31 ديسمبر 2016.

- تحصيل الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث المصطلحي (بالقاموس المتخصص)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
اللجوء المفرط إلى	- أخطاء في المعنى	- انخفاض Chute	نماذج عن

التقابل:	حالات الخطئ:	- دعم مالي Prise en charge	الأخطاء المرتبكة
<p>- جدولت الاحتمالات Les prévisions tablaient sur</p> <p>- فضل المدير العام للضرائب التحدث عن "إعادة توازن بدل ارتفاع"</p> <p>Le directeur général des impôts a préféré parler de rééquilibrage plutôt que d'augmentation</p>	<p>- تغطية مصاريف هذا الجانب Prise en charge de cet aspect</p> <p>- جدولت الاحتمالات Les prévisions tablaient sur</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- أكد السيد عبد الرحمان راوية أنّ: " انهيار أسعار البتترول فرض تغطية مصاريف هذا الجانب" مثل كيفية تحسين الجباية العادية.</p> <p>M. Abderrahmane Raouya a précisé que « la chute des prix du pétrole impose une prise en charge de cet aspect »</p> <p>أخطاء أسلوبية:</p> <p>- أكد السيد عبد الرحمان راوية أنّ: " انهيار أسعار البتترول فرض تغطية مصاريف هذا الجانب" مثل كيفية تحسين الجباية العادية.</p> <p>- مبلغ الجباية قد بلغ</p> <p>- إعادة توازن بالنسبة لارتفاع بعض الرسوم</p> <p>- التحدث عن</p> <p>Parler de</p> <p>- فضل المدير العام للضرائب التحدث عن "إعادة توازن بدل ارتفاع"</p> <p>حالات التداخل الدلالي:</p> <p>- تطوعية</p> <p>Volontaire</p>		

نسبة الأخطاء	6	9	2
--------------	---	---	---

جدول 4 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (بعد البحث

المصطلحي)

تحليل الترجمة:

بعد أن ترجم الطالب في المرحلة الأولى بدون أية أداة، معتمدا حصريا على مخزونه المعرفي، قدما له في المرحلة الثانية، قاموسا متخصصا في ميدان المالية من أجل إعادته على تصحيح ترجمته، إذ يمنح هذا القاموس مقابلات لفظية ومصطلحية تخص ميدان التخصص المذكور. لاحظنا بعدها، انخفاضا طفيفا في الأخطاء المتعلقة بالمعنى تزامنا مع انخفاض الأخطاء المصطلحية نظرا لتمكن الطالب من ضبط المفاهيم المتخصصة، وكذا وضع مقابلات مناسبة لها، مع إبقائه على المفاهيم العامة مثل (**Prise en charge**) الذي لم يتحقق الطالب من صحة المفهوم الذي قام بمقابلته به في اللغة العربية " **الدعم المالي** "؛ لأن كل اهتمامه انصب على المصطلحات ذات مستوى تخصص مرتفع. إذ تسبب هذا الخطأ المنهجي الذي يتمثل في عدم احترام مستوى تخصص النص، في الوقوع مرة ثانية في الخطأ نفسه، ألا وهو شحن الترجمة بمفهوم " **التكفل ماليا** "، بانهيار أسعار البترول، من خلال ترجمته بالدعم المالي في المرة الأولى وبتغطية المصاريف في المرة الثانية، ويمثل حالة خطل كما تم شرحه في التحليل الأولي.

لم يتيقن الطالب إلى أن ما كان يتطلب إعادة النظر فيه، في ترجمته للجملة (Les prévisions tablaient sur) بـ "جدولة التوقعات"، هو مفهوم الجدولة الذي لا يكافئ مفهوم (tabler). والدليل على ذلك، لقد قام الطالب بالبحث عن مقابل لمفهوم (Prévisions) الذي سبق وأن ترجمه بصفة سليمة في المرة الأولى "التوقعات"، واختار مقابلا آخر ألا وهو «الاحتمالات»؛ لأنه يعتبر مصطلحا متخصصا في ذهن الطالب، إلا أن عدم ضبطه للمفهوم العام لم يسمح له بالحصول على ترجمة صحيحة. هذا، ولم يتمكن الطالب من استدراك أخطائه الأسلوبية، بل وقع في خطأين أسلوبيين آخرين، يتجلى الأول في الترجمة التالية: "فضل المدير العام للضرائب التحدث عن إعادة توازن بدل ارتفاع"، أين أقدم الطالب على استعمال النكرة في ظل غياب مفعول به ليستدرك الفراغ الأسلوبي.

أما الثاني، يتعلق بالجملة: "أكد السيد عبد الرحمان راوية أن: انهيار أسعار البترول فرض تغطية مصاريف هذا الجانب" مثل كيفية تحسين الجباية العادية".

على الرغم من تمكنه من ضبط مفهوم (En la matière) وعدم ترجمته ترجمة حرفية، إلا أنه لم يتمكن من تكوين جملة سليمة تحمل معنى معين، بل لا يوجد أي رابط دلالي بين الجملة الأولى والجملة الثانية.

وفي ضوء المثالين الآخرين، يمكننا استنتاج طبيعة المنهجية التي انتهجها الطالب والتي تتمثل في تمسكه بالنقابل اللفظي، ومحاكاة التركيبة الأصلية، والتي أسفرت عن حالة

هراء، أي غياب تام للمعنى السليم للترجمة، لاسيما فيما يتعلق بالجملة الأخيرة. كما أن ترجمته لـ (Les prévisions tablaient sur) بـ "جدولة الاحتمالات" تعتبر ترجمة تقابلية بما أن الطالب اعتمد على مفهوم (Table) الذي قد يقابله مفهوم "جدول" في سياق معين، ليضعه في صيغة الفعل من أجل ترجمة مفهوم لا يحمل الدلالة نفسها. وأخيرا، لاحظنا أن البحث المصطلحي الآتي لم يسمح للطالب بتفادي التداخل الدلالي بين مفهوم الطوعية، والتطوعية.

ترجمة الطالب رقم 02 قبل البحث المصطلحي الآتي:

- مترح المدير العام للهربائب أن قيمة الهربيبية العادية المرهنبلة في كاد 2014 قد بلغت 3.05 مليار دينار، إلا أن التوقعات الإحصائية كانت تدور حول 2.65 دينار سجلت القيمة المالية الإجمالية بزيادة بنسبة 25% مقارنة بعام 2014 (2.65 دينار جزائري). أما بالنسبة لعام 2016، فإن التوقعات المالية تدور حول 3.05 دينار. كما أخذ عبد الرحمن بوراوية أن، انهيار أسعار النفط "البتترول" قد أدّى إلى التكلّف المادي لهذا "ومعرفة كيفية تحسين الهربيبية العادية".

- زيادة في الهربائب: إعادة هيكلة وتوازن شملت بعض الهربائب، خاصة بالنسبة للمواد البترولية والهربائب، وقبل المدير العام للهربائب أن يتحدث عن «إعادة هيكلة وليس زيادة»

المطلقة الجبائية: ما بين 130 و 150 مليار دينار قد جمعت في هذه العملية.

- تحصيل الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
- حالات التتمير:	- أخطاء في المعنى	- الضريبية العادية نماذج عن

<p>- أسعار النفط " البترول "</p> <p>Prix du pétrole</p> <p>- إعادة ضبط وتوازن</p> <p>Rééquilibrage</p> <p>حالات الحذف:</p> <p>- Cet aspect</p> <p>- Cette opération qui s'accompagne Et s'achèvera au 31 décembre 2016.</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل:</p> <p>- ومعرفة كيفية تحسين الضريبة العادية</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>حالات الخطأ:</p> <p>- التوقعات المالية</p> <p>Les prévisions en la matière</p> <p>- التكفل المادي لهذا</p> <p>Prise en charge de cet aspect</p>	<p>Fiscalité ordinaire</p> <p>- التوقعات الاحصائية</p> <p>Prévisions</p> <p>- القيمة المالية الاجمالية</p> <p>Taux de recouvrement</p> <p>- الضرائب</p> <p>Taxes</p> <p>- إعادة ضبط</p> <p>Rééquilibrage</p>	<p>الأخطاء المرتكبة</p>
5	2	5	نسبة الأخطاء

جدول 5 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (قبل البحث

المصطلحي)

تحليل الترجمة:

في ضوء دراسة هذه العينة، سجلنا على الأقل خطأين في المعنى، يعودان لعدم ضبط الطالب لبعض المفاهيم المتخصصة - كما يتبين في الجدول -، لاسيما بالنسبة لـ (Rééquilibrage)، الذي تمت مقابلته بـ "إعادة ضبط". نظن بأن استخدام الطالب لهذا المقابل راجع إلى محاولته في شرح فكرة ضبط مشكلة عدم التوازن، إلا أنه لم يعرف المقابل المناسب في اللغة الهدف وهو أحد المجهولات التي تواجه المترجم المتخصص، تحدثت عنها "كورمبي" تحت اسم "المعادلة ذات المجهولات الأربعة" - التي سبق وأن

تطرقنا إليها في هذا البحث .. أمام هذا الفراغ المصطلحي، لجأ الطالب إلى الترجمة الشارحة للمعنى الضمني الذي تحمله الجملة.

إلا أن هذا الخيار، لا يمكنه أن يفي بالغرض بما أن مفهوم الضبط في لغة التخصص قد يقابله مصطلح (Régulation) في حالة ما إذا لجأنا إلى الترجمة الرجعية.

وما لفت انتباهنا في تحليل هذه العينة، هي الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الطالب، وتتمثل في حذف جزء مهم من الفقرة الأخيرة، نظن أنه راجع لعدم ضبط الطالب لمفهوم (Taxation forfaitaire libératoire)، بالإضافة إلى حالات التتمير الدلالي الذي لجأ إليه دون أن يستدعي الأمر ذلك.

ترجمة الطالب رقم 02 بعد البحث المصطلحي الآتي:

- صرح المدير العام للضرائب أن مبلغ نظام جباية الضرائب المصطلح في كذا 2014 قد بلغ 3000 مليار، إلا أن التنبؤات الاحتمالية كانت تدور حول 3000 مليار معدل الخصم قد سجل ارتفاع بنسبة 50% مقارنة بعام 2014. (3000 مليار) بالنسبة لـ 2016، التنبؤات العادية كانت تدور حول 3000 مليار أكد سبب الارتفاع بوراوية أن: "انهيار أسعار النفط" البترول أذ، على التكلفة العادية لهذا المظهر وكيفية تحسين نظام جباية الضرائب .
- ارتفاع في الضرائب: موازنة الزيادة لبعض الضرائب، خاصة بالنسبة للمواد البترولية والكهرباء، فقبل المدير العام للضرائب أن يتحدث عن "موازنة وليس عن الارتفاع".
- المطابقة الجبائية: بين 130 و 150 مليار دينار تم جمعها أو توحيدها في هذه العملية بمعدل 7% اختياري، وستنجز في 31 ديسمبر 2016.

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث المصطلحي (بالقاموس المتخصص)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>- حالات التتمير: أسعار النفط " البترول" Prix du pétrole إعادة ضبط وتوازن Rééquilibrage جمعها وتحصيلها Collectés</p> <p>حالات الحذف: وكيفية تحسين نظام جباية الضرائب A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire - Qui s'accompagne d'une taxation forfaitaire libérateur</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي: موازنة الزيادة لبيع الضرائب Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes</p>	<p>- أخطاء في المعنى حالات الخطل: التنبؤات المادية Les prévisions en la matière التكفل المادي لهذا المظهر Prise en charge de cet aspect</p> <p>حالات الهراء: موازنة الزيادة لبيع الضرائب Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>حالات المخالفة: ستنتج S'achèvera</p> <p>الأخطاء الأسلوبية: فضل المدير العام للضرائب أن يتحدّث عن موازنة وليس عن الارتفاع. Le directeur général des impôts a préféré parler de « rééquilibrage plutôt que d'augmentation »</p>	<p>- مبلغ نظام جباية الضرائب Fiscalité ordinaire - التنبؤات الاحصائية Prévisions - الضرائب Taxes - إعادة ضبط Rééquilibrage</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
6	4	4	نسبة الأخطاء

جدول 6 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (بعد البحث المصطلحي)

تحليل الترجمة:

سمح البحث المصطلحي الآني للطالب بضبط مفهوم (Fiscalité) لكن بالتقريب؛ لأن القاموس منح فقط مقابلا مصطلحيا خارجا عن سياق استعماله، وبالتالي لم يعرف الطالب كيفية إدماجه داخل السياق فاختر الحفاظ على كل العناصر الأخرى التي كان قد استعملها في ترجمته قبل البحث.

هذا، وقد حافظ على المصطلحات الأخرى دون تغيير لاسيما (Rééquilibrage) نظرا لغيابه في القاموس المتخصص، إلا أن الطالب لو تيقن من كون المصطلح موضوع البحث هو مصطلح مزيد، غالبا ما تخلو القواميس من هذا النوع من المصطلحات، للجا إلى تجريده من الزيادة ولرکز بحثه على الوحدة المصطلحية الأساسية التي هي (Equilibrage)، ثم تكييفها حسب متطلبات السياق.

نلاحظ في الأخطاء المتعلقة بالمعنى، بأنه على الرغم من ضبط الطالب لبعض المفاهيم المتخصصة، إلا أنه لم يتقن استعمالها. فعوضا من استعمالها كمفاهيم من أجل سد الفراغ الدلالي الذي عانت منه ترجمته قبل البحث، فإنه استعملها فقط كمقابلات لفظية مجردة من الشحنة الدلالية المطلوبة، لاسيما "موازنة الزيادة لبضع الضرائب" كترجمة لـ (Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes) والتي نلاحظ فيها مقابلة مصطلح (Rééquilibrage) بـ "موازنة" ولو كان غير كاف، و (Majoration) بـ "الزيادة"، إلا أن هذا لم يسمح له بالحصول على جملة متناسقة تؤدي المعنى المطلوب.

سجلنا - أيضا - حالة مخالفة في الشطر الأخير من النص أين ترجم الطالب مصطلح

(S'achever) بـ " سنتجز"، وتكمن المخالفة في كون مفهوم "الانجاز" يحيل إلى بداية

عملية معينة و (S'achever) إلى انقضائها.

وعليه، لم يسمح البحث باستدراك الحذف الذي وقع فيه الطالب في المرة الأولى مع

ارتفاع حالات التتمير.

ترجمة الطالب رقم 03 قبل البحث المصطلحي الآتي:

3,050 دينار جزائري من الضرائب في 2015
صرح الرئيس العام للضرائب في تصريح له أن للبلع الإجمالي للضرائب لأثر 3,050 في 2015
ومنه (مجموعت التهربات) (التهريب) 2,600 مليار دينار. وقد سجلت في رسوم التهرب 2015
ارتفاع بنسبة 40% بالنسبة لسنة 2014 (2,600 مليار دينار) . في 2016⁽⁴⁾
إجمالي تدور حول 3,000 مليار دينار .
وشرح السيد عبد الرحمن راوية أن تذبذب أسعار البنزين وراء هذا الحدث ، ويرجع البحث
من كيفية تحسين كفاءة الضرائب .
ارتفاع ؛ هناك تدهور في التوازن في ما يخص بعض الأسعار وأيضاً في الكوار البنزولية والكهرباء ،
حيث فخل للمدير العام للضرائب الصريح عن تدهور التوازن مع ارتفاع .
ما بين 130 و 150 مليار دينار جمعت في هذه التهربات ، مرفقة بـ

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث المصطلحي (دون الاستعانة بالقاموس)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة	إخطاء مصطلحية
		طبيعة

الخطأ	بالمعنى			
نماذج عن الأخطاء المرتكبة	<p>- الضرائب Fiscalité ordinaire</p> <p>- رسوم Recouvrement</p> <p>- تذبذب Chute</p> <p>- تدهور في التوازن Rééquilibrage</p>	<p>- حالات التتمير: - المبلغ الاجمالي للضرائب حالات الحذف:</p> <p>- Fiscalité Ordinaire</p> <p>- Recouvré</p> <p>- Majoration</p> <p>حالات عدم الترجمة:</p> <p>- Taxes</p> <p>- Mise en conformité fiscale</p> <p>- Taxation forfaitaire libératoire</p> <p>Décembre 2016</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي: - في 2016 الإحصاءات تدور حول 3.000 مليار دينار.</p> <p>Pour 2016, les prévisions en la matière tournent autour de 3.000 milliards DA</p> <p>- ويبقى البحث عن كيفية تحسين الضرائب</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p> <p>- ما بين 130 و150 مليار دينار جمعت</p> <p>Entre 130 et 150 mds de dinars collectés</p>	<p>- أخطاء في المعنى حالات المخالفة: - ومنه سجلت التنبؤات</p> <p>Alors que les prévisions tablaient sur</p> <p>- هناك تدهور في التوازن فيما يخص بعض الأسعار</p> <p>Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- وقد سجل رسوم بنسبة ارتفاع بنسبة 20 % بالنسبة لسنة 2014 (2600 مليار دينار)</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation par rapport à 2014 (2.600 mds DA)</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- وضّح السيد عبد الرحمان راوية أن تذبذب أسعار البترول وراء هذا الحدث</p> <p>M. Abderrahmane Raouya a précisé que « la chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect »</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- في 2016 الإحصاءات تدور حول 3.000 مليار دينار</p> <p>- ما بين 130 و150 مليار دينار جمعت</p>	نسبة الأخطاء
4	6	10		

جدول 7 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (قبل البحث

المصطلحي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال تحليلنا للنموذج الثالث، بأن الطالب قد وقع في الأخطاء المنهجية بنسبة كبيرة مقارنة بالأخطاء الأخرى. هذا، وقد عزف عن ترجمة أربعة مفاهيم متخصصة بالإضافة إلى حذفه لثلاثة مصطلحات، بنسبة 3/2 مصطلحات متخصصة لاسيما

Majoration و **Recouvré** ومصطلحا عاما يتمثل في **Ordinaire**.

كما نستنتج تقيده المفرط بالنص المتن وبهذا قام في معظم الحالات، بترجمة تقابلية للوحدات اللغوية التي تشكل الجمل كما رصدناها في الجدول، متمسكا بالبنية التراكيبية الأصلية، دون مراعاة الخصوصيات الأسلوبية للغة العربية، مما أدى به إلى الوقوع في أخطاء أسلوبية مثل الجملة التالية: " ما بين 130 و 150 مليار دينار جُمِعَتْ" التي أتت كترجمة لـ **Entre 130 et 150 mds de dinars collectés**، أين نلاحظ تأخير الفعل في الجملة المترجمة كما أتى في الجملة الأصلية.

سجلنا في هذه الترجمة، أخطاء في المعنى، تتمثل في الخطل، والمخالفة والهراء، تعود حالات الخطل إلى عدم ضبط المفاهيم المتخصصة في اللغة المتن وكذا في اللغة الهدف.

تعود حالات المخالفة إلى نقص في التركيز من طرف الطالب، بما أنه في الحالة الأولى أين قابل **Alors que** بـ " ومنه"، لم يكن مطالبا بالإلمام بميدان التخصص لكي يتفادى الخطأ بما أن العبارة موضوع الترجمة تنتمي إلى اللغة العامة. أما الحالة الثانية التي

تتمثل في مقابلة **Rééquilibrage** بـ " تدهور في التوازن"، فلقد تمكن من ضبط مفهوم

التوازن الذي يعتبر نواة الجملة، إلا أنه لم يتمكن من إلزامه بالمصطلح المناسب. وفي

الحالتين، قدّم معنى مخالفاً لذلك الذي يحمله النص المتن.

أما حالات الهراء، فتعود إلى عدم ضبط الطالب لمفهوم **Recouvrement**، مما أدى به

إلى محاولة فاشلة في سد الفراغ الدلالي والخروج بجملة غير سليمة لا على المستوى

الأسلوبي ولا على المستوى الدلالي.

ترجمة الطالب رقم 03 بعد البحث المصطلحي الآتي:

من جباية الضرائب في 2015
3,050 مليار دينار جزائري في 2015
فتح الرئيس العلم للضرائب في تصريح له أن المبلغ الإجمالي للضرائب الجارية
تعدت في 2015 حوالي 3,050 مليار دينار ومنه سجلت التهربات 2,600 مليار دينار
وقد سجلت في معدل التعجيل نسبة 20% أو تعافيا بالنسبة لسنة 2014 (2,600 مليار دينار)
في 2016 تدور التهربات حول 3,050 مليار دينار.
وضم السيد عبد الرحمن زاوية أن تذبذب أسعار البترول وازداد هذا الحدث، ويؤدي البحث
من كيفية تصحيح جباية الضرائب.

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث المصطلحي (بواسطة القاموس)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>- حالات التتمير:</p> <p>- المبلغ الاجمالي لجباية الضرائب</p> <p>حالات عدم الترجمة:</p> <p>- Augmentation de taxes ... plutôt que d'augmentation</p> <p>- Mise en conformité fiscaledécembre 2016</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي:</p> <p>- ويبقى البحث عن كيفية تحسين الضرائب</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>- أخطاء في المعنى</p> <p>حالات المخالفة:</p> <p>- ومنه سجلت التنبؤات</p> <p>Alors que les prévisions tablaient sur</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- وقد سُجِّلَ في معدّل التحصيل نسبة 20 % ارتفاعا بالنسبة لسنة 2014 (2600 مليار دينار)</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation par rapport à 2014 (2.600 mds DA)</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- وضّح السيد عبد الرحمان راوية أن تذبذب أسعار البترول وراء هذا الحدث</p> <p>M. Abderrahmane Raouya a précisé que « la chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect »</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- صرح الرئيس العام للضرائب في تصريح له</p> <p>- المبلغ الإجمالي (...) حصلت</p>	<p>- جباية الضرائب</p> <p>Fiscalité ordinaire</p> <p>- تذبذب</p> <p>Chute</p> <p>- الرئيس العام للضرائب</p> <p>Directeur Général des Impôts</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
5	5	3	نسبة الأخطاء

جدول 8 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (بعد البحث

المصطلحي)

تحليل الترجمة:

نودّ الإشارة - في البداية - إلى أن الأرقام التي يشير إليها الجدول، والتي تشير إلى انخفاض كبير في نسبة الأخطاء، هي أرقام غير دقيقة؛ لأن الطالب قد عزف عن ترجمة فقرتين من النص، بالإضافة إلى حالات الحذف التي سجلناها، وهذا ما أدى إلى منعنا من القيام بمقارنة شاملة للترجمة بعد البحث.

بالنسبة للفقرة التي قام بتعديلها، نلاحظ عدم استدراكه للأخطاء المصطلحية التي وقع فيها. فرغم ضبطه لمفهوم "الجباية"، إلا أنه لم يبحث عن (Ordinaire)؛ لأنه مفهوم عام، لذلك لم يتمكن من إدماج مفهوم الجباية في السياق بصورة مناسبة.

الأمر نفسه تكرر مع مصطلح (Chute) الذي لم يبحث عن مقابل له؛ لأنه لا يتسم بميزة الخاصية. كما أنه لم يحاول استدراك أخطاء المعنى التي تعنتي منها الفقرة المترجمة.

وعليه، نستنتج بأن الطالب لم يول الاهتمام الكافي للتجربة التي شارك فيها.

ترجمة الطالب رقم 04 قبل البحث المصطلحي الآتي:

نظام الضرائب العادية
3,660 مليار دينار جزائري لضرائب عاديهم لعام 2015
ذكر المدير العام في خطابه ان مقدار الضرائب العادي الذي دار على عام 2015 قد بلغ 3,050 مليار دينار جزائري بينما اشارت التوقعات على 2,660 مليون دينار جزائري اذ تم تسجيل زيادة قيمة التلافي بمعدل 20% مقارنة بسنة 2014 (2,600 مليار دينار جزائري) اما بالنسبة الى سنة 2016 فتدور توقعات هذه المادة حول 3,000 مليار دينار جزائري وقد دقق السيد عبد الرحمان راوية ان انهيار اسعار البترول حتم الاستكلاف في هذا المفهوم عالما كيميائية تكسين الضريبة العادية النظام الخرائط عادي
زيادة في الضرائب: اعادة التوازن ليلمن الضرائب التالفة خاصة المنتوجات النفعية والكهربائية وقد فضل المدير العام التحدث عن اعادة التوازن بدل الزيادة

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث المصطلحي (دون الاستعانة بالقاموس)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
حالات الحذف: - Directeur Général des Impôts اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي: - إذن تم تسجيل زيادة قيمة Le taux de recouvrement a ainsi enregistré - هذه المادة En la matière	- أخطاء في المعنى حالات الهراء: - ذكر المدير العام في خطابه أن مقدار الضرائب العادي الذي دار على عام 2015 ... Le Directeur Général des Impôts a rappelé dans sa lancée que le montant de la fiscalité ordinaire recouvré en 2015...	نماذج عن الأخطاء المرتكبة - ضرائب عادية Fiscalité ordinaire - دار Recouvré - الغلاف Recouvrement - حتم A imposé - الاستكلاف Prise en charge - المفهوم Aspect - الضرائب

<p>- دقق</p> <p>Précisé</p> <p>- عالما كيفية تحسين الضريبة العادية</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>- وقد دقق السيد عبد الرحمان راوية نفيه أن</p> <p>M. Abderrahmane Raouya a précisé que</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- إذن تم تسجيل زيادة قيمة الغلاف بمعدّل 20 %</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 %</p> <p>- فتدور توقعات هذه المادة</p> <p>Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>- انهيار أسعار البترول حتم الاستكلاف بهذا المفهوم</p> <p>La chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>- إعادة التوازن لبعض الضرائب الغالبة</p> <p>Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- مقدار الضرائب العادي</p> <p>- أشارت التوقعات على</p>	<p>Taxe</p> <p>- الغالبة</p> <p>Majoration</p> <p>- المصادقة الضريبية</p> <p>Mise en conformité fiscale</p> <p>- ضرائب تحريرية</p> <p>Taxation forfaitaire libératoire</p>	
5	8	9	نسبة الأخطاء

جدول 9 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (قبل البحث

المصطلحي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال دراستنا لهذا الترجمة، أن الطالب قد تعرّف بشكل كبير في فهم المصطلحات المتخصصة، وكذا المفاهيم التي تحيل إليها، ويتجلى هذا في خياراته

المصطلحية التي تختلف بين مفردات عامة، كمقابلات للمصطلحات الخاصة كترجمة (Recouvrement) بـ " غلاف"، يمثل أيضا هذا المثال نموذجا عن المصطلحات المتداخلة دلاليا، حيث لم يتيقن الطالب من الفارق الدلالي الذي يفصل الفعل (Recouvrir) في السياق العام والفعل (Recouvrer)، الذي يتم استعماله في "لغة المالية والاقتصاد". وفي هذا الصدد، نذكر نموذجا آخر في الترجمة نفسها وهو مصطلح: " الغالبة " الذي أتى كترجمة لـ (Majorité). هذا يدلّ على أن الطالب قد مزج بين (Majorité) الذي يدلّ على الأغلبية و (Majoration) الذي يدلّ على الزيادة.

كما استخدام مصطلح متخصص ينتمي إلى ميدان تخصص غير ذلك الذي يُعنى به النص، نذكر لتوضيح هذه الحالة: المطابقة الجبائية التي أتت كترجمة لـ (Mise en conformité fiscale)، حيث يتم استخدام مصطلح المطابقة عندما يتعلق الأمر بمجال الأشغال العمومية في سياق " مطابقة البناءات" والتي تعني "مطابقة البناءة" التي تم تشييدها لمعايير الوقاية والسلامة السارية المفعول.

تشير هذه الترجمة إلى حالة أخرى، ألا وهي استعمال مصطلحات اللهجة العامية في ترجمة النص المتخصص، تتجلى هذه الحالة في اختيار الطالب لمصطلحي: " يحتم " و " استكلف" لترجمة: (A imposé) و (Prise en charge).

كما انتهج الطالب منهجية اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي، والمحاكاة الأسلوبية للنص المتن كما يتّضح في الجدول أعلاه.

وعليه، أدى عدم انتقاء المصطلحية المناسبة واستعمالها في السياق المناسب بأسلوب اللغة العربية، إلى الوقوع في أخطاء في المعنى تختلف بين "بسيطة"، "كبيرة" و"فادحة"؛ إذ نصّف حالات الهراء كأخطاء فادحة؛ لأنها تشوّه تماما المعنى الذي يرمي إليه النص، كما تؤدّي إلى إنتاج نصّ يخلو من أدنى متطلبات الترجمة، وهي سلامة المعنى، سلامة التعبير، واتساق الأفكار بغضّ النظر عن سلامة المقابلات اللفظية، التي قام الطالب بانتقائها.

ترجمة الطالب رقم 04 بعد البحث المصطلحي الآتي:

نظام الضرائب العادية
 3,060 مليار دينار جزائري لضرائب عاديهم لعام 2016
 ذكر المدير العام في خطابته ان مقدار الضرائب العادي الذي دار على عام 2015 قد بلغ 3,050 مليار دينار جزائري بينما اشارت التوقعات عام 2,660 مليون دينار جزائري اذ تم تسجيل زيادة قيمة الغلاف بمعدل 20% مقارنة بسنة 2014 (2,600 مليار دينار جزائري) اما بالنسبة الى سنة 2016 فتدور توقعات هذه المارة حول 3,000 مليار دينار جزائري وقد دقق السيد عبد الرحمان زاوية ان انهبار اسعار البترول حتم الاستكلاف بهذا المفهوم عالما كيفية تحسين الضريبة العادية النظام الخياشي عاني
 زيادة في الضرائب: اعادة التوازن ليلفنه الضرائب التالفة خاصة المنتجات النفطية والكهربائية. وقد فضل المدير العام التحدث عن اعادة التوازن بدل الزيادة
 رسوم

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث المصطلحي			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>حالات الحذف:</p> <p>- Directeur Général des Impôts</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي:</p> <p>- إذن تم تسجيل زيادة قيمة هذا الميدان</p> <p>En la matière</p> <p>- دقق</p> <p>Précisé</p> <p>- عالما كيفية تحسين الضريبة العادية</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>أخطاء في المعنى</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- ذكر المدير العام في خطابه أن مبلغ الضرائب العادي الذي دار على عام 2015 ...</p> <p>Le Directeur Général des Impôts a rappelé dans sa lancée que le montant de la fiscalité ordinaire recouvré en 2015...</p> <p>- وقد دقق السيد عبد الرحمان راوية نفيه أن</p> <p>M. Abderrahmane Raouya a précisé que</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- فتدور توقعات هذا الميدان</p> <p>Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>- انهيار أسعار البترول حتم تغطية مصاريف هذا المفهوم</p> <p>La chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>- إعادة التوازن لبعض رسوم الغالبة</p> <p>Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- مقدار الضرائب العادي</p> <p>- أشارت التوقعات على</p>	<p>نظام جبائي للضرائب العادية</p> <p>Fiscalité ordinaire</p> <p>- دار</p> <p>Recouvré</p> <p>- حتم</p> <p>A imposé</p> <p>- تغطية مصاريف</p> <p>Prise en charge</p> <p>- المفهوم</p> <p>Aspect</p> <p>- الغالبة</p> <p>Majoration</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
5	7	6	نسبة الأخطاء

جدول 10 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (بعد البحث

(المصطلحي)

تحليل الترجمة:

بعد استخراجنا - في المرحلة الأولى - للأخطاء التي وقع في الطالب عند ترجمته للنص، وتصنيفها، ومن ثم مقارنتها بالأخطاء التي وقع فيها في "المرحلة الثانية" أين ترجم بواسطة القاموس المتخصص، لاحظنا أنه لم يجري تعديلات مهمة على ترجمته، بل حافظ على نصه كما هو، مع تغيير بعض المصطلحات المتخصصة التي وجد لها مقابلات في القاموس، إلا أنه لم يرى أنه من الضروري إجراء تعديل على الأسلوب، بل حافظ على أخطائه الأسلوبية، كما حافظ في ترجمته على تراكيب النص المتن دون تغيير.

ويرجع سبب ذلك إلى انحصار مفهوم الترجمة المتخصصة لدى هذا الطالب في التقابل اللفظي للمصطلحات المتخصصة فقط؛ لأنه لم يحاول البحث عن المفاهيم الأخرى، بل ركّز على المفاهيم الخاصة لاسيما: (Fiscalité ordinaire, Recouvrement, Taxe, Mise en conformité fiscale, Taxation forfaitaire libératoire).

هذا، وعلى الرغم من ضبط هذه المصطلحات، إلا أن عدم ضبط طريقة استعمالها ومكانتها المناسبة، لم يساهم في تحسين جودة الترجمة.

ترجمة الطالب رقم 05 قبل البحث المصطلحي الآتي:

ترجمة الطالب رقم 05 :-
 3.000 مليار دينار جباية عادية لعام 2012
 ذكر المير العلم للمديرية العامة للإشراف في تصريحه أن نسبة الجباية العادية قد بلغت 3.000 مليار دينار في عام 2012 ، في حين أنه كان من المحتمل أن تكون التوقعات حوالي 2.600 مليار دينار. كما سجل معدل التسديد 90% من ارتفاع متحارثة بعام 2012 (2.600 مليار دينار) . أما بالنسبة لنسبة 2012 ،
 و أن قد السيد عبد الرحمن راجية أن " انخفاض أسعار البترول فرضه تدفق ماليًا لهذا الجباية من نسبة كفاءة تحسين الجباية العادية .
 ارتفاع الرسوم : إعادة توازن بالنسبة المتزايد مذهب الرسوم ، خاصة المنتجات البترولية والكم ياد . فمثل المدير العلم للإشراف التحدث عن " إعادة توازن بين من ارتفاع .
 إن ضلح الضريبة : تم جمع ما بين 2012 و 2013 مليار دينار ، وقد هذه الخطوة المحددة بالرسوم المحررة من الضريبة بنسبة 1/7 من نسبة تطوعية تستفيد بتاريخ 31 ديسمبر 2016 .
 Active

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
حالات التتمير: - أنه كان من المحتمل أن تكون التوقعات حوالي	- أخطاء في المعنى حالات المخالفة: - كما سجل معدل التسديد Le taux de recouvrement a ainsi enregistré	نماذج عن الأخطاء المرتكبة
حالات عدم الترجمة: - Les prévisions en la matière 3.000 milliards DA.	- الرسوم المحررة من الضريبة Taxation forfaitaire libératoire	- انخفاض Chute - معدل التسديد Recouvrement - تدهور في التوازن Rééquilibrage - الاستيراد Majoration - الرسوم المحررة من الضريبة Taxation forfaitaire libératoire
اللجوء المفرط إلى التقابل		

<p>اللفظي:</p> <p>- معرفة كيفية تحسين الجباية العادية</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>حالات الخطل:</p> <p>- فرض تكفلا ماليا بهذا الجانب</p> <p>A imposé un prise en charge « de cet aspect</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- ذكر المدير العام للمديرية العامة للضرائب</p> <p>- إعادة توازن بالنسبة الاستيراد معظم الرسوم</p> <p>- فضّل المدير العام للضرائب التحدّث عن " إعادة توازن بدلا من ارتفاع."</p>		
3	5	5	نسبة الأخطاء

جدول 11 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (قبل البحث

(المصطلحي)

تحليل الترجمة:

أسفر تحليلنا للنموذج الرابع للفوج الأول، عن مجموعة من الأخطاء تتمثل طبيعتها في الأخطاء المصطلحية، الناتجة عن عدم إلمام الطالب بالمفاهيم المتخصصة التي تشكّل النص، بالإضافة إلى عدم مراعاته لمستوى تخصص النص في ترجمته لبعض المفاهيم لاسيما (Chute) الذي تمت مقابله بـ " انخفاض"، الذي نعتبره ترجمة سليمة على المستوى الدلالي، إلا أن النص على العموم، و السياق الذي أتى فيه هذا المفهوم،

يستدعيان مصطلحا من نفس درجة التخصص، و من نفس الشحنة الدلالية، و ذلك من أجل تحقيق تكافؤ دلالي بين الجملة الأصلية و الجملة المترجمة.

علاوة على أخطاء المعنى، تعود معظمها إلى عدم اتقان الطالب لميدان تخصص النص من جهة، وعدم انتهاجه للمنهجية السليمة في مجابهة نصه من جهة أخرى. هذا، ولجأ إلى التقابل اللفظي بنسبة كبيرة، مما تسبب له في الوقوع في أخطاء أسلوبية شوهت جمالية واتساق أفكار النص، لاسيما في الجملة التالية: " إعادة توازن بالنسبة الاستيراد معظم الرسوم"، أين نلاحظ أن الوحدات اللغوية غير متصلة ببعضها تراكيبيا وداليا. بالإضافة إلى أخطاء دلالية تتمثل في فشله في ترجمة دلالة العبارة (A savoir) التي ترجمها في صيغة الفعل مع أنها ليست كذلك.

كما أن الطالب قد عزف عن ترجمة جزء من الفقرة الأولى، مما أدى إلى ضياع جزء من معلومات النص المتن وانقطاع تلاحم النص.

ترجمة الطالب رقم 05 بعد البحث المصطلحي الآتي:

ترجمة الطالب رقم 05: 3.050 حياية عادية لعام 2012

ذكر المدير العام للمديرية العامة للصناعات في تصريحه أنّ صلب الجباية العادية المحصلة لسنة 2012 قد بلغ 3.050 مليار دينار، فيما حيا أنّ التوقعات كانت قد سجلت مبلغ 2.600 مليار دينار. كما سجلت نسبة التحويل 1.20% من ارتفاع مقارنته لعام 2014 (2.600 مليار دينار). أمّا بالنسبة لسنة 2014، فتدور التوقعات فيما صفا الميزان حول 3.000 مليار دينار. وأكد السيد عبد الرحمن راوية أنّ "إنضيار أسعار البترول فرصت تغطية المصاريف فيما صفا الجانب "ك" لكيفية تحسين الجباية العادية. ارتفاع الرسوم، إعادة توازن بالنسبة لرفع بعض الرسوم الإضافية، خاصة المنتجات البترولية والكهرباء. وعرض المدير العام للصناعات المحدث عن "إعادة توازن بدل صفا ارتفاع".

إنّ سؤال الصريبي: تتم جمع صايه 130 و 160 مليار دينار، و تعدّ هذه العملية المعروفة بفرع رسوم جزائية متعلقة بالمخالفة الكاملة بنسبة 7.7% عملية تطوعية تنص بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث المصطلحي		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
حالات الحذف: - لكيفية تحسين الجباية العادية A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire	أخطاء في المعنى حالات الخطأ: - في حين التوقعات كانت قد جدولت Alors que les prévisions tablaient sur - انهيار أسعار البترول فرضت تغطية المصاريف في هذا الجانب A imposé une prise en charge de cet aspect » - إعادة توازن بالنسبة لرفع بعض الرسوم الإضافية Un rééquilibrage à	نماذج عن الأخطاء المرتكبة - جدولت Tablaient - تغطية المصاريف Prise en charge
حالات التتمير: - إعادة التوازن لرفع بعض الرسوم الإضافية Un rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes	Un rééquilibrage à	

<p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي:</p> <p>- في حين التوقعات كانت قد جدولت</p> <p>Alors que les prévisions tablaient sur</p>	<p>propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- ذكر المدير العام للمديرية العامة للضرائب</p> <p>- انهيار أسعار البترول فرضت تغطية المصاريف في هذا الجانب</p> <p>- فضّل المدير العام للضرائب التحدّث عن " إعادة توازن بدلا من ارتفاع."</p>		
3	6	2	نسبة الأخطاء

جدول 12 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة المتخصصة رقم 05 (بعد البحث المصطلحي)

تحليل الترجمة:

بعد تفحصنا للترجمة المصححة التي استخدم الطالب فيها للقاموس، سجلنا نسبة من التعديلات، لم تكن كلها موفقة. هذا، وقد استخدم الطالب في المرة الأولى مخزونه المعرفي من أجل ترجمة مفهوم (Tabler) عبر ترجمة شارحة مع نوع من التتمير. إلا أنه في المرة الثانية (الترجمة باستعمال القاموس)، ركّز مهمته على إيجاد مقابل لمصطلح (Tabler) والذي أسنده إلى (Table) الذي قد يقابله مصطلح " جدول" وبالتالي لم يحافظ على فكرته الأولى بل ترجم بـ " جدولت التوقعات"، التي تعتبر ترجمة لا تؤدي المعنى المرغوب بل وتسببت في حالة خلل في المعنى.

هذا، وقد سمح البحث بضبط مفهوم (Chute) الذي ذكرناه في التحليل الأول، إلا أن مفهوم (Prise en charge) ظل على حاله دون تغيير في المعنى، فالترجمة الأولى والثانية على الرغم من اختلافهما إلا أنها تشيران إلى الدلالة نفسها.

سمح البحث في ضبط المصطلحات المتخصصة: (Majoration, Taxe Rééquilibrage,) إلا أنه لم يسمح للطالب بتكوين جملة سليمة دلاليا نظرا لفشله في ربط المفاهيم فيما بينها؛ لأن القاموس قد منح له مقابلات خارجة عن سياق استعمالها. لم يتم استدراك الأخطاء الأسلوبية؛ لأن منهجية الترجمة لم تتغير بل حافظ الطالب على التقابل اللفظي الذي يعتبر المصدر الأساسي لأخطائه الأسلوبية.

ترجمة الطلب رقم 06 بعد البحث المصطلحي الآتي:

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/actu_impots/actuporteouverte.pdf

3,050 مليار دينار جباية عادية لعام 2015

في بداية انطلاقها، أقرّ المدير العام للهرباء أنّ نسبة الجباية العادية المغطاة

لعام 2015 بلغت 3,050 مليار دينار، بينما كانت التوقعات تدور حول

2,600 مليار دينار. كما سجلت أيضا نسبة التخجيل معدل 20% كارتفاع محسوب

مقارنة بعام 2014 (2,600 مليار دينار). أما توقعات عام 2016 فيما يخصها

المادة فتدور حول 3,000 مليار دينار.

حدد السيد عبد الرحمان راويا أنّ "انخفاض أسعار السرول وفتح التكفل بهذا الجانب"،

متسائلا عن كيفية تحسين الجباية العادية.

رفع الهرباء: وفتح المدير العام للهرباء التكلم عن إعادة الموازنة بدل رفع نسبة

فتح الهرباء، إعادة الموازنة الخاصة برفع بعض الرسوم خاصة بالنسبة للمستوحات

السرولية والكهرباء.

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث

الترجمة بعد البحث المصطلحي			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>حالات التتمير:</p> <p>- ارتفاع محسوب</p> <p>Augmentation</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل اللفظي:</p> <p>- فيما يخص المادة</p> <p>En la matière</p> <p>- حدد السيد عبد الرحمان راوية M. Abderrahmane Raouya</p> <p>- متسانلا كيفية تحسين الجباية العادية</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p>	<p>- أخطاء في المعنى:</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- فضّل المدير العام للضرائب التكلّم عن إعادة الموازنة بدل رفع نسبة فرض الضرائب</p> <p>الأخطاء الأسلوبية:</p> <p>- فضّل المدير العام للضرائب التكلّم عن إعادة الموازنة بدل رفع نسبة فرض الضرائب مطابقة الجبائية</p>	<p>- في بداية انطلاقتها</p> <p>Dans sa lancée</p> <p>- المغطية</p> <p>Recouvrer</p> <p>- انخفاض</p> <p>Chute</p> <p>- الضرائب الربحية الحرّة</p> <p>Taxation forfaitaire libératoire</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
5	7	6	نسبة الأخطاء

جدول 13 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (بعد البحث المصطلحي)

تحليل الترجمة:

نودّ الإشارة - في البداية - إلى أن تحليل هذه العينة الأخيرة تحتوي على مرحلة واحدة فقط، وهي تحليل الترجمة بعد البحث المصطلحي من خلال القاموس المتخصص؛ الطالب الذي قام بالترجمة قد استعمل قلم الرصاص من أجل الكتابة، وقد قام بمسح الكلمات من أجل تعديلها، دون أن يأخذ عناء إعادة كتابة النص بعد تعديله، لذا لا يمكننا

تحديد العناصر التي قام بتعديلها، ولهذا سنقوم بدراسة العينة على أنها ترجمة نهائية، لمعرفة ما سمح البحث المصطلحي للطالب بالتوصل إليه، وكذا الأخطاء التي سمح له بتجنبها.

نلاحظ على المستوى المصطلحي، أن البحث لم يسمح للطالب بضبط كافة المفاهيم المتخصصة، خاصة و أنه لم يتيقن من الفرق بين (Recouvrer) و (Recouvrir) و بهذا يكون الطالب قد وقع في التداخل الدلالي الذي يعتبر خطأ لغوياً.

كما قمنا بتسجيل على المستوى اللغوي، حالة خطأ واحدة على الأقل، وأخطاء أسلوبية راجعة إلى التقابل اللفظي الذي طبّقه الطالب على المستويين الدلالي والتراكمي.

تحليل الترجمات التي أجريت على أساس المدونة الرقمية (البحث الوثائقي):

ترجمة الطالب رقم 01 قبل البحث الوثائقي:

3,050 مليار دينار قيمة الضرائب في كاتر .
- وهو المديار العام للقرانبي في إدارته أن مبلغ الضرائب ارتفع في كاتر ليبلغ 3,050 مليار دينار
بينما كانت التوقعات تدور حول 2,600 مليار دينار . وقد سجلت نسبة الارتفاع في ريادة عن
عام 2014 (2,600 مليار دينار) . بالنسبة لـ 2015 فلها تدور التوقعات في هذا المجال حول 3,050 مليار دينار
السيد عبد الرحمن رويته وفتح أن " تراجع أسعار البنزين فترت حليلاً السيطرة على هذا الجانب
في انتظار كيفاً يدعى أن تتطور سياسة الضرائب .
- زيادة الرسوم : تدرب بالنسبة لبعض الرسوم في سيما المواد البترولية والمهروبات ، نقل
المدير العام للقرانبي الحديث عن " التدبير أكثر من الزيادة ."
- لاضوع لسياسة الضرائب بين 2014 و 2015 مليار دينار ، جمعت هذه العملية والتي تؤدي إلى تجميع
تقديراً حراً بنسبة 71% ، يكون عن فئة وديم حتى 30 ديسمبر 2015 .

Activer
Accédez à

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>- حالات الحذف: حذف مصطلح</p> <p>- Majoration</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل:</p> <p>- في انتظار كيف</p> <p>A savoir comment</p>	<p>- أخطاء في المعنى</p> <p>حالات المخالفة:</p> <p>- تذبذب</p> <p>Rééquilibrage</p> <p>حالات الخطل:</p> <p>- في انتظار</p> <p>A savoir</p> <p>- قيمة الضرائب</p> <p>Fiscalité ordinaire</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- يؤدي إلى تقسيم تعاقدي حر</p> <p>S'accompagne de taxe forfaitaire libératoire</p> <p>- أخطاء أسلوبية:</p> <p>- السيد عبد الرحمان راوية وضح</p> <p>- المواد الكهربائية</p> <p>- جمعت هذه العملية</p>	<p>- قيمة الضرائب</p> <p>Fiscalité ordinaire</p> <p>- ارتفاع</p> <p>Recouvré</p> <p>- مبلغ الضرائب</p> <p>Fiscalité ordinaire</p> <p>- نسبة الارتفاع</p> <p>Taux de recouvrement</p> <p>- التوقعات</p> <p>Recouvrement</p> <p>- تراجع</p> <p>Chute</p> <p>- السيطرة</p> <p>Prise en charge</p> <p>- تذبذب</p> <p>Rééquilibrage</p> <p>- تؤدي</p> <p>S'accompagne de</p> <p>- تقييم تعاقدي حر</p> <p>taxation forfaitaire libératoire</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
2	7	10	نسبة الأخطاء

جدول 14- جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (قبل البحث)

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال تحليل الترجمة الأولى، أن الطالب قد تعثر على المستوى المصطلحي في محاولته الأولى للترجمة دون أية أداة، معتمدا فقط على مخزونه المعرفي. هذا، واستعمل مصطلح "قيمة الضرائب" من أجل التعبير على (Fiscalité) التي تقابلها "الجباية"، واعتمد مصطلح "مبلغ الضرائب" لترجمة (Fiscalité ordinaire) عوضا من «الجباية العادية»، إضافة إلى مصطلحات أخرى كما يبينها الجدول أعلاه، علما أن الفرق الدلالي بين المفهومين، يتمثل في كون "الجباية" تمثل النظام بأكمله، والتي لا تمثل الضريبة بثتى أنواعها إلا جزءا منه.

نظن أن الطالب رغم عدم ضبطه للمصطلح الدقيق، إلا أنه حاول سد الفراغ الدلالي بمصطلح ينتمي إلى الحقل نفسه، على الرغم من أن المصطلحان لا يؤديان المعنى نفسه بالضبط.

تعد ترجمة الطالب لمصطلح (Taux de recouvrement) بـ: "نسبة الارتفاع"، عبارة عن تخمين نتج عن عملية تحديد المصطلح الثانوي للمصطلح موضوع البحث، والتي سبق أن ذكرناها في الفصل المتعلق بالبحث المصطلحي الآني، والتي شرحنا من خلالها بأن الاستناد إلى العناصر الجزئية التي تحيط بالمصطلح موضوع البحث قد يسمح لنا بالتخمين في السياق اللفظي، كما يطلق عليه في نظرية المعنى. إلا أن الطالب في هذه

الحالة وباستناده لمصطلح (Taux)، وفق فقط في إيجاد متلازمة لفظية صحيحة تلائم مصطلح "نسبة" وهي (نسبة الارتفاع)، لكنها لا تلائم السياق.

نلاحظ أيضا أن الأخطاء والفراغات المصطلحية التي عانى منها الطالب، أدت به إلى الوقوع في أخطاء في المعنى، حيث نجد حالات من الخطل، المخالفة والهراء كما يتبين في الجدول.

ومن هنا نستخلص مدى ضرورة ضبط المصطلحات بدقة في نص متخصص كالنص المالي، فرغم محاولة الطالبة حشو الفراغات المصطلحية، إلا أنه وقع في أخطاء ذات طبيعة أخرى، قد تصنف درجة خطورتها من كبيرة إلى فادحة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمخالفة والهراء اللذان يشوهان المعنى الأصلي للنص، وإن شوه المعنى، فلا يبقى من النص إلا عبارات وجمل غير متسقة ولا متناسقة.

نلاحظ في المستوى الأسلوبي، في المحاولة الأولى دون أداة، ترجمة سلسلة نوعا ما، مع اللجوء إلى بعض طرائق الترجمة كالمحاكاة الأسلوبية للتركيبية الفرنسية، لاسيما عند ترجمته للجملة (.... M. Abderrahman Raouya a précisé que) ب: " السيد عبد الرحمان راوية، وضح أن...". كما أنه، قد لجأ إلى الترجمة الشارحة (Explicitation) عند مواجهته لصعوبة إيجاد مقابل مناسب لمصطلح (Volontaire) والذي نقله بالعبارة " تكون عن رغبة".

وهذا ما يؤدي بنا إلى التفكير أن المترجم عندما لا يقيد تفكيره بالبحث عن المقابلات الصحيحة، فإنه يحاول قدر الإمكان إنتاج نص صحيح من الناحية الأسلوبية، بما أنه يفتقر من العناصر المصطلحية.

أعني هذا الأمر، أن عملية الترجمة يجدر أن تتقلب موازينها، بحيث يبدأ المترجم بترجمة كافة النص معيرا كل اهتمامه إلى سلامة الأسلوب واللغة، ومن ثم يهتم بدلالة الكلمات، حيث يكون في هذه الحالة بحاجة إلى إيجاد مقابلات لفظية للمصطلحات التي يشك في صحة دلالتها.

أما فيما يتعلق بالأخطاء المنهجية، فإنها تخص اللجوء إلى التقابل دون أن يتطلب الأمر ذلك، والحذف الذي نعتبره طوعي، ويرجع إلى عدم تمكن الطالب من إيجاد حل لسد الفجوة المصطلحية.

ترجمة الطالب رقم 01 بعد البحث الوثائقي:

3.056 مليار دينار نديبية الوادية في 2014 .
في تقرير المدير العام للفرانك في إعلانه أن مبلغ البديبية العادية في 2014 بلغت 3.056 مليار دينار. بينما كانت التوقعات تدور حول 2.600 مليار دينار. وعند سحبت معدل التحصيلات 40% زيادة لعام 2014 (2.600 مليار دينار) في 2016 نذرت التحصيلات في هذه المادة حول 3.000 مليار وفتح السيد عبد الرحمن راوية أن "تراجع أسعار البترول منعت المتكفل بعدد العائل زيادة الرسوم: إعادة موازنة بالنسبة لزيادة بعض الرسوم كسيما المواد البنزولية والعمر بانيق، ونقل المدير العام للفرانك الحديث هذا "إعادة الموازنة على الزيادة".
المستل للفرانك: بين 130 و 140 مليار دينار جمعت هذه العملية، المرفقة برسوم بزاوية مصررة بنسبة 71% تكون شطوئية، تقوم من 13 ديسمبر 2014.

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث (باستعمال المدونة الرقمية)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<ul style="list-style-type: none"> - حالات الحذف: حذف الجملة: - A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire - Majoration - اللجوء المفرط إلى التقابل: - في انتظار كيف - تطوعية Volontaire 	<ul style="list-style-type: none"> أخطاء أسلوبية: - رسوم جزافية محررة Taxation forfaitaire libératoire - المواد الكهربائية - مبلغ الجباية العادية بلغت - جُمعت هذه العملية حالات التداخل الدلالي: - تطوعية Volontaire 	<ul style="list-style-type: none"> - بلغت Recouvré - التحصيلات Les prévisions - المادة Aspect - تراجع Chute 	<ul style="list-style-type: none"> نماذج عن الأخطاء المرتكبة
4	5	4	نسبة الأخطاء

جدول 14 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (بعد

البحث الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ في المحاولة الثانية بعد البحث الوثائقي، أن الطالب قد ضبط العديد من المصطلحات التي أدت به إلى ارتكاب أخطاء طفيفة، وأخرى فادحة، نذكر على سبيل المثال:

Le

(montant de la fiscalité ordinaire recouvré..) والذي قام بترجمتها في المرة

الأولى بـ: "مبلغ الضرائب ارتفع...". وبعد البحث بـ: "مبلغ الجباية العادية بلغ...". ففي المرة الأولى وقع في التداخل الدلالي بين مفهوم "الضريبة" ومفهوم "الجباية"، كما أنه وقع في "الخلل" في الجزء الثاني من الجملة؛ (Recouvrer) يؤدي معنى "التحصيل" لا "الارتفاع"، كما ترجمه في المرة الأولى ولا "البلوغ" كما حاول تصحيحها في المرة الثانية.

كما نلاحظ انخفاض نسبة الأخطاء المصطلحية، وبطبيعة الحال نسبة الأخطاء المتعلقة بالمعنى، إلا أنه وقع في أخطاء من طبيعة أخرى ألا وهي الأخطاء الأسلوبية، التي كان قد تجنبها في المرحلة الأولى. بحيث أخطأ في التعبير عن مفهوم التحرر من الرسوم على الرغم من ضبطه للمصطلحات المقابلة لهذا الأخير، فمفهوم التحرر لا يقع على الرسم بل على الشخص الذي يخضع للرسم. وهنا تصبح عملية التتمير إجبارية من أجل نقل فكرة التحرر من الرسم الذي يقع على صاحبه.

كما نلاحظ في العبارة "المواد الكهربائية" التي هي ترجمة لـ: (L'électricité) نوعاً من السهو من طرف الطالب، بحيث أسند المواد للبتروول و للكهرباء منساقاً خلف الجملة الأصلية (Les produits pétroliers et l'électricité)، دون أن يتيقن بأن مفهوم الكهرباء أتى على شكل اسم معرف يشير إلى الطاقة في مفهومها العام، لا على شكل صفة تتبع الموصوف (Produits). كما أننا لو قمنا بترجمة رجعية، فلن نحصل على (Electricité) بل سنحصل على (Produits électriques).

نلاحظ أيضا سهوا من طرف الطالب، و ارتكابه خطأ صرفيا عند ترجمته للعبارة "مبلغ الجباية العادية بلغت.." بحيث أسند الفعل بلغ إلى الجباية لا إلى المبلغ.

تتمثل الأخطاء الأسلوبية أيضا في تركيبية الجملة "جمعت هذه العملية"، فمفهوم الجمع يعود على الأموال التي نجمت عن عملية الامتثال للضريبة لا على العملية.

كما لفت انتابها حالة من التداخل الدلالي الذي وقع فيه الطالب عند ترجمته لمفهوم (Volontaire) بـ "تطوعية"، بحيث يعتبر أيضا خطأ منهجيا يتمثل في اللجوء المفرط إلى التقابل دون أخذ عناية دراسة الخيارات التي يمنحها البحث الوثائقي وفقا للسياق. فبعد بحثه، تحصل الطالب على عدة خيارات منها: تطوعية وطوعية، توقف في الخيار الأول؛ لأنه يقابل المصطلح الجاري البحث عنه، إلا أن المفهوم الملائم لنقل المعنى هو الطوعية التي تؤدي معنى الاختيارية عكس الإلجارية وهو المفهوم الذي يحاول النص نقله.

لاحظنا أيضا من خلال الترجمة بعد البحث الوثائقي، أن نسبة وقوع الطالب في الأخطاء المنهجية قد ارتفعت بالنسبة للمحاولة الأولى للترجمة بدون أداة، بحيث قام بحذف مكونات من النص، كما أنه لجأ إلى التقابل المفرط لاسيما عند ترجمته لعبارة: (A savoir comment) بـ: "لمعرفة كيف"؛ لأنه ترجم العبارة بمعزل عن السياق ووحدات العبارة بمعزل كل عن بعضها البعض كبنى جزئية، من خلال إيجاد مقابل لكل لفظ مكون للعبارة واعتبر (Savoir) فعلا مع أنه ليس كذلك.

نظن أن الخطأ الأولي يقع على عاتق النص الأصلي قبل أن يقع على الطالب؛ لأنه لو تم وضع نقطتين فوق بعضهما لتيقن الطالب أن العبارة (A savoir) لا تتبع ما تبقى من الجملة، كما أنها وضعت في هذا الموقع لتمنح مثالا أو لتوضح الفكرة السابقة.

ترجمة الطالب رقم 02 قبل البحث الوثائقي:

3.050 مليار دينار من الضريبة الغريبة لعام 2015
ذكر المدير العام للضرائب في ضريحه بأن الطاعن الإصمالي للضرائب
الغريبة بلغ 3.050 مليار دينار عام 2015 في حين كانت التوقعات تشير
إلى 2.600 مليار دينار، أو بالتالي استقبل الخاضع الإصمالي زيادة بنسبة 7.20
مقارنة بعام 2014 (2.600 مليار دينار جزائري). أما التوقعات لعام 2016
فهي لم تتعدى قيمة 3.000 مليار دينار. وقد أكد السيد عبد الرحمن راوي
أن ارتفاع أسعار البنزين يدفعهم للاهتمام بهذا العنصر في الميزانية
تدقيقاً للضرائب الغريبة. (ACI milliards DA)
الزيادة في الضرائب : إعادة تصفية التوازن في ما يخص التعليم
بعض الضرائب خاصة المتعلقة بالمواد البترولية والكهرباء وفي هذا
القدر نقل المدير العام للضرائب تعليلاً لإعادة التوازن على تصحيح الزيادة .

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
حالات الحذف: - حذف الفقرة الأخيرة من النص حالات التتمير: - الحاصل الإجمالي للضرائب العادية Le montant de la fiscalité ordinaire اللجوء المفرط إلى التقابل: - وهذا لمعرفة A savoir comment	أخطاء في المعنى حالات الخطل: - لم تتعدى قيمة Tournent autour de حالات التداخل الدلالي: - تنمية الجبايات العادية Améliorer la fiscalité ordinaire - الضرائب Taxes - تعميم Majoration	- الضريبة العادية Fiscalité ordinaire - خرجته Sa lancée - يحتم Imposer - عنصر Aspect - الضرائب Taxes - تعميم Majoration	نماذج عن الأخطاء المرتكبة
3	4	6	نسبة الأخطاء

جدول 15 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (قبل البحث

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ بعد تحليل العينة الثانية أنّ الطالب قد وقع في أخطاء مصطلحية تختلف طبيعتها. فكما سبق وأن رأيناه في تحليل الترجمة الأولى، لم يتمكن الطالب من ضبط الاختلاف الدلالي، وكذا الوظيفي بين "الضريبة" و"الجبائية"، وبين "الضريبة" و"الرسم". نرى بأن هذا الخطأ راجع إلى عدم تحديد مستوى تخصص النص، أو بالأحرى مستوى تخصص

المصطلح، حيث يمكن اعتبار مفهوم "الضريبة" مفهوما عاما تكون صورته قريبة إلى ذهن الشخص غير المتخصص، على عكس "الجبائية" الذي يعتبر مفهوما متخصصا يتوقف على نسبة الإلمام بالمجال. من جهة أخرى، يكمن الاختلاق الدلالي بين "الضريبة" و "الرسم" في كون الضريبة عبارة عن مبلغ يتم اقتطاعه من مدخول الفرد، ويختلف من فرد لآخر تناسبيا مع ارتفاع أو انخفاض مدخوله، تحصله الدولة دون أن تمنح من جهتها أي خدمات.

أما "الرسم"، هو عبارة عن مبلغ يتم تحديده من طرف الدولة مقابل الخدمات الممنوحة، لا تتغير نسبته من فرد لآخر؛ لأنه لا يتعلق بمدخول الفرد، بل يتغير حسب طبيعة الخدمة.

كذا الأمر بالنسبة لمصطلح (Aspect) الذي تمت ترجمته بـ "عنصر" لعدم تحديد نسبة ومستوى تخصصه في سياق النص.

أما بالنسبة لمصطلحي: (sa lancée و impose) اللذان تمت ترجمتهما بـ: "خرجته" بالنسبة للأول و "يحتّم" بالنسبة للثاني، فإن الطالب قام باستعمال متغيرات جغرافية لا تلائم طبيعة النص المتخصص، ولغة التخصص التي هي لغة المالية.

ويتعلق الأمر - هنا - بمتغيرة لغوية خاصة بالجزائر، حيث لم يتمكن الطالب من إقامة فارق بين اللغة العربية الأكاديمية، التي يمكن أن نجد فيها مقابلات عديدة لمصطلح

(Lancée) وبين اللهجة العامية التي عبر من خلالها عما يظنه إعلاناً مفاجئاً قام به المدير العام للضرائب بـ: " خرجته " وهو ما يعرف في العامية بـ: " الخرجة ديالو". كذا الأمر بالنسبة لـ: " يحتّم " الذي يعود إلى الظاهرة نفسها، وهو ما يمكن تعويضه في اللغة العربية بـ: "يفرض" الذي يلائم السياق المتخصص.

وسجلنا في قائمة الأخطاء المتعلقة بالمعنى، حالة واحدة من الخطل وتتعلق بترجمة الجملة:

(Pour 2016, les prévisions en la matière **tournent autour de** 3.000 milliards DA.)

والتي تمت ترجمتها بـ: " أما التوقعات لسنة 2016، فهي لم تتعدى قيمة 3.000 مليار دينار."

إذ نلاحظ أولاً خطأ نحويًا في الفعل "تتعدى"، الذي يجب إسقاط الياء عنه؛ لأنه مسبوق بـ "لم" النفي. بالإضافة إلى الخطل الذي يتمثل في كون الجملة المترجمة تحمل فكرة أن التوقعات قد حددت نسبتها القصوى بـ (3.000 مليار دج)، بينما ما أرادت الجملة الأصلية التعبير عنه، هي فكرة أن التوقعات تقارب وتدور حول قيمة (3.000 مليار دج) فهناك إمكانية ألا تصل إلى هذه القيمة وقد تتوقف فيها، كما قد تتعدها وهو الأمر الذي استغنت عنه الجملة المترجمة.

تتمثل حالات التداخل الدلالي في، أولاً: ترجمة الجملة **(Améliorer la fiscalité**

ordinaire) بـ: "تنمية الجبايات العادية"، حيث قام الطالب بالخلط بين مفهوم التنمية في

سياقه المادي كتنمية المشاريع أو تطويرها، التنمية المستدامة، تنمية سبل مكافحة ظاهرة معينة...إلخ. وبين تحسين الجباية العادية، كمفهوم معنوي يتعلق أكثر بإرساء قوانين تيسر عملية تحصيل الضرائب والرسوم. وهو مفهوم متخصص تم استخدامه في ميدان تخصص مختلف.

ويتعلق الخطأ الثاني في الجملة ذاتها، في ترجمة (La fiscalité ordinaire) بـ "الجبائيات"، حيث أن الجباية في الجزائر هي النظام العام والذي يتفرع إلى: "الجباية العادية" و"الجباية البترولية"، وقد حدد النص الأصلي نوع الجباية المعنية وهي "العادية"، بينما تعبر الترجمة من جهة، عن الجبايات في الجمع، ومن جهة أخرى تحددها بالعادية، كما لو أن الطالب أراد إيصال فكرة تواجد عدة جبايات عادية.

على الرغم من كونه خطأ على المستوى الصرفي إلا أنه أدى إلى حالة مخالفة في المعنى، لكنها مخالفة داخل الجملة المترجمة (Contre-sens intra-phrastique)، و حالة هراء بين الجملة الأصلية، والجملة المترجمة (Non-sens inter-phrastique).

نرى بأن ترجمة مصطلح (Majoration) بـ: "تعميم" عبارة عن تداخل دلالي بين مفهوم (Majorité) الذي قد يكافئه مفهوم العامة، والذي استنتج منه الطالب المقابل الذي استعمله في صيغة الفعل (تعميم) وبين (Majoration) الذي يعني ارتفاع الرسوم كما يتبين في الجملة الأصلية (Un rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes)

هذا، ولو قمنا بترجمة رجعية لترجمة الطالب لتحصلنا على: (Généralisation de

certaines impôts) وهي بنية دلالية لا تكافئ المعنى الذي تحمله الجملة الأصلية.

أما فيما يتعلق بالأخطاء المنهجية، سجلنا حالة حذف للفقرة الأخيرة من النص، لهذا

السبب لم نتمكن من دراستها في المرحلة ما قبل البحث، ولا في المرحلة ما بعد البحث،

على الرغم من استدراك الطالب لخطئه، ذلك لأننا لم نتمكن من مقارنتها بترجمة نظيرة.

كما سجلنا حالة تتمير واحدة تتعلق بالجملة التالية: (Le montant de la fiscalité

ordinaire) التي قام فيها الطالب بحشو الحاصل بصفة الإجمالي " الحاصل الإجمالي

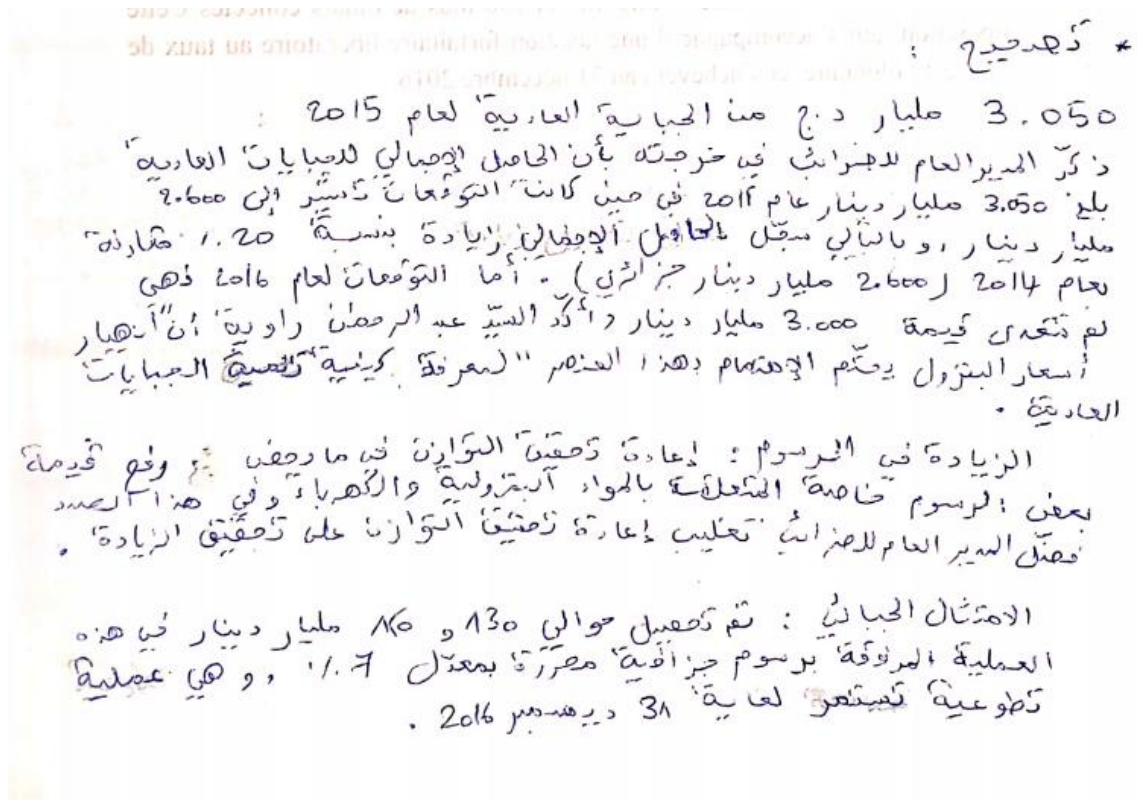
للضرائب العادية "، وهو تتمير غير إجباري لكنه لا يؤثر بشكل كبير على المعنى، لذا

نصنفه كخطأ ذو تأثير بسيط.

أما الحالة الأخيرة التي تتمثل في اللجوء إلى التقابل المفرط، وتأثيره على النص، فلا

داعي للعودة إليها؛ لأنها تمت دراستها في العينة الأولى.

ترجمة الطالب رقم 02 بعد البحث الوثائقي:



- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث (باستعمال المدونة الرقمية)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	طبيعة الخطأ
حالات التتمير: - الحاصل الإجمالي للضرائب العادية Le montant de la fiscalité ordinaire	أخطاء في المعنى حالات الخطل: - لم تتعدى قيمة Tournent autour de	إخطاء مصطلحية - خرجته Sa lancée - يحتم Impose - عنصر Aspect
اللجوء المفرط إلى التقابل: - وهذا لمعرفة A savoir comment	حالات التداخل الدلالي: - تنمية الجبايات العادية Améliorer la fiscalité ordinaire	نماذج عن الأخطاء المرتكبة

« **Les faux termes techniques**، نطلق عليه في حالتنا، التسمية المعاكسة أي

.généraux »

كما لم يعر الطالب أي اهتمام لتجنب أخطائه المتعلقة باللهجة العامية، على الرغم من منحه فرصة البحث والتأكد من خياراته المصطلحية. وقد يدل هذا الأمر على أنه لم يدرك أنه قد استخدم سجلا لغويا مختلفا عن ذلك الذي استخدم في النص الأصلي.

الأمر نفسه بالنسبة لحالة الخطل، وحالة التداخل الدلالي اللتان لم يستدرکہما، لكون العنصر الجوهری للجملة عبارة عن مصطلحات عامة استخدمت لأغراض خاصة.

يخبرنا تحليل هذه العينة بكون الطالب قد صب كل تركيزه على إيجاد مقابلات للمصطلحات المتخصصة التي واجهته واعتبرها عائق فعلي خلال ترجمته الأولى، خاصة وأن هذه الأخيرة تتمتع بالسلاسة في التعبير، مع غياب شبه تام للأخطاء الأسلوبية. وعدم تفتنه للأخطاء المصطلحية، يعود إلى عدم تمييزه بين للمفهوم العام والمفهوم الخاص

ترجمة الطالب رقم 03 قبل البحث الوثائقي:

3,050 مليار دينار من سياسة الضرائب العادية لعام 2015
 تم ذكر DGAL في إعلانها 6 ميلاد الضرائب العادية المحصلة في عام
 2015 بلغ 3,050 مليار دينار، بينما تتعد التوقعات إلى 2,600 مليار
 دينار. سجل معدل الاسترداد زيادة بنسبة 1-1 مقارنة بعام 2014
 (2,600 مليار دينار). وفي عام 2016، التوقعات ^{في} هذه المطالبات وصول
 3,000 مليار دينار. الأستاذ عبد الرحمن راوية أكد أن ارتفاع أسعار
 البنزين قامة سيطرة على هذا الجانب، لمرقة ^{بقيّة} تسيير الضرائب
 العادية.
 زيادة المعدلات = إعادة التوازن ^{بمقابلة} زيادة لعنة الضرائب لا سيما
 المنتجات البنزولية والاشترولية، فمثل المدير العام للضرائب التمتع
 عن إعادة التوازن لاجبة الريادة.
 الإمكانات للضريبة = جمعة هذه العملية ما بين 130 و 140 مليار دينار
 المرفقة بضميرية مرة بمعدل 1-7 تطوعين والخطية في
 31 ديسمبر 2016

- تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية وأخطاء خاصة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
اللجوء المفرط إلى التقابل: - لمعرفة كيفية A savoir comment - بخصوص زيادة بعض الضرائب A propos de la majoration de certaines taxes	أخطاء في المعنى حالات الخطل: - فرض السيطرة على هذا الجانب A imposé une prise en charge de cet aspect	- سياسة الضرائب العادية Fiscalité ordinaire - الضريبة العادية Fiscalité ordinaire - الأستاذ عبد الرحمن راوية M. Abderrahmane	نماذج عن الأخطاء المرتكبة

<p>- التحدث عن إعادة التوازن لا عن الزيادة Parler de « rééquilibrage plutôt que d'augmentation »</p> <p>حالات عدم الترجمة: DGL -</p>	<p>حالات الهراء:</p> <p>- تشدد التوقعات إلى Les prévisions tablaient sur</p> <p>أخطاء أسلوبية:</p> <p>- التوقعات في هذا المجال تدور حول Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>- الأستاذ عبد الرحمن راوية M. Abderrahmane Raouia a précisé</p> <p>حالات التداخل الدلالي:</p> <p>- تطوعي Volontaire</p>	<p>Raouia</p> <p>- المعدلات taxes</p> <p>- ضرائب Taxes</p> <p>- الإلكترونية L'électricité</p> <p>- ضريبة محرة Taxation forfaitaire libératoire</p>	
4	5	7	نسبة الأخطاء

جدول 17 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (قبل البحث

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ في تحليل العينة الثالثة من الترجمات، أنّ الطالب تعثر بنسبة كبيرة في المصطلحات المتخصصة التي لم يكن يعرف مقابلاتها، مما أدى به إلى المزج بين مفهوم (الضريبة والجبائية)، (الضريبة والرسم)، (الضريبة و عملية فرض الرسوم الجزافية)، (الرسوم والمعدلات)... إلخ، إذ استخدم هذه المفاهيم بشكل عشوائي، مما ترتب عنه حالة هراء لاسيما عندما يتحدث عن "زيادة المعدلات" عوضا عن "زيادة الرسوم

"، و حالة خطل عندما يتحدث عن " زيادة الضرائب على المنتجات البترولية " عوضا من " زيادة الرسوم الجزافية "، علما أن قطاع المحروقات في الجزائر، لا يخضع للضرائب بل للرسوم، بما أنه ليس قطاع خاص، بل قطاع عام تم تأميمه من طرف الدولة.

تعتبر مقابلة اللفظ (Monsieur) بـ " أستاذ"، خطأ مصطلحي يعود إلى عدم تحديد الطالب لسياق استخدام المصطلح، كما يمكن اعتباره حالة من التداخل الدلالي الذي وقع فيه الطالب؛ نظرا للسياق الذي تمت فيه الترجمة وهو سياق أكاديمي، مما يبرر استخدام مفهوم " الأستاذ " الذي يناسب الحقل الدلالي للسياق الأكاديمي، عوضا من مفهوم " السيد " الذي يعتبر مفهوما عاما.

بالنسبة للأخطاء اللغوية، فقد سجلنا حالة خطل واحدة، تتمثل في ترجمة الجملة:

(A imposé une prise en charge de cet aspect) بـ: " فرض السيطرة على هذا

الجانب "؛ لأن الطالب - في هذه الحالة - أضفى على جملته طابعا سلبيا بما أن فرض السيطرة، وقد يشير دلاليا إلى استعمال القوة، بينما تشير الجملة الأصلية إلى التكفل بالوضع و هو أمر إيجابي بالإضافة إلى كونه لا يستلزم استخدام القوة. يمكن أيضا تصنيف هذا الخطأ كتداخل دلالي، إن كان الطالب يفكر في التعبير عن فكرة التحكم في الوضع ولم يحسن صياغة فكرته وضبط مصطلحاته.

تتمثل حالة الهراء المسجلة، في ترجمة الجملة (Les prévisions tablaient sur) بـ: " **تتشدد التوقعات إلى**"، إذ لا يمكن أن تنقل هذه الترجمة أي معنى داخل النص بما أن الوحدات اللغوية المستعملة لا تؤدي أي فكرة واضحة، والمصطلحان "تتشدد" و "التوقعات" لا يمكنهما أن يشكلا أية متلازمة لفظية ذات معنى في أي سياق كان.

أما الأخطاء الأسلوبية، فتتمثل في اللجوء إلى محاكاة التركيبة الفرنسية والتعبير عنها في اللغة العربية، إذ لم يأخذ الطالب بعين الاعتبار خصوصية اللغة العربية التي تستدعي أن تبدأ جملتها بالفعل لا بالاسم كما في اللغة الفرنسية.

أما الأخطاء المتعلقة بالمنهجية، فقد لاحظنا بأن الطالب متشبث بشكل كبير بالنص الأصل لاسيما مكوناته التركيبية، إذ أقدم في معظم الحالات على القيام بالترجمة بـ "التقابل" دون "التكافؤ"، و يتجلى ذلك في ترجمته للعبارة (A savoir comment)

كوحدة جزئية لا كبنية كلية تؤدي معنى معين، والجملة (A propos de la majoration de certaines taxes) ، "بخصوص زيادة بعض الضرائب"، التي ترجم كل عناصرها بالتقابل، وفقا للصيغة الفرنسية، متسببا في تحريف المعنى الذي تحمله الجملة الأصلية، والتي تستدعي ترجمتها إلى اللغة العربية، اللجوء إلى التتمير بصفة إجبارية، من أجل نقل فكرة أن العملية التي ترمي إليها المديرية العامة للضرائب، ليست زيادة الرسوم، بل تحقيق توازن بخصوص بعض الرسوم التي عرفت نسبة ارتفاع. و هو الأمر

الذي تؤكد الجملة الأخيرة (Parler de rééquilibrage plutôt que

d'augmentation) " التحدث عن إعادة التوازن لا عن الزيادة "، التي ترجمت هي

الأخرى بالتقابل، محترما موضع الوحدات الأصلية دون أن يتيقن بأن الجملة المترجمة تلائم سياق الخطاب أكثر مما تلائم سياق نص متخصص.

سجلنا أيضا في هذه الترجمة، حالة واحدة من عدم الترجمة للحرفلة (DGI) والتي نقلها الطالب بصيغة خاطئة (DGL)، خاصة وأنه كان بإمكانه أن يحصل على التسمية كاملة؛ نظرا لوجودها داخل النص، علما أنه ترجمها بطريقة صحيحة دون أن يتمكن من الربط بين الصيغة المحرفلة والصيغة الكاملة.

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد البحث الوثائقي:

الترجمة بعد البحث الوثائقي (باستعمال المدونة الرقمية)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>اللجوء المفرط إلى التقابل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لمعرفة كيفية <p>A savoir comment</p> <ul style="list-style-type: none"> - بخصوص زيادة بعض الرسوم <p>A propos de la majoration de certaines taxes</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحدث عن إعادة التوازن لا عن الزيادة <p>Parler de « rééquilibrage plutôt que d'augmentation »</p> <p>حالات عدم الترجمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - DGL 	<p>الأخطاء المتعلقة بالمعنى:</p> <p>حالات الخطل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فرض السيطرة على هذا الجانب <p>A imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>أخطاء أسلوبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأستاذ عبد الرحمن راوية <p>M. Abderrahmane Raouia a précisé</p> <ul style="list-style-type: none"> - بمعدل 7 % تطوعي والذي سينتهي 	<ul style="list-style-type: none"> - الأستاذ عبد الرحمن راوية <p>M. Abderrahmane Raouia</p> <ul style="list-style-type: none"> - سيطرة <p>prise en charge</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإلكترونية <p>L'électricité</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>

	Cette opération est Volontaire, et s'achèvera		
	حالات التداخل الدلالي: - تطوعي Volontaire		
4	4	3	نسبة الأخطاء

جدول 18 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (بعد البحث

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال تحليل الترجمة - بعد البحث الوثائقي -، انخفاض نسبة الأخطاء المتعلقة بالمصطلحات، حيث تمكن الطالب من ضبط المقابلات الملائمة بكل مصطلح، و لم يتمكن من استدراك المصطلحات، التي تبدو عامة أكثر مما هي خاصة، أو تحمل مفهوما متخصصا و هي: (Aspect, Monsieur, Electricité).

كما نلاحظ استدراكه لخطأ في المعنى وذلك بعد ضبطه ولو بالتقريب لمصطلح (Les prévision tablaient) التي ترجمها في المرة الثانية بـ: "بلغت التوقعات"، بينما تسببت ترجمته الأولى "تتشدد التوقعات" في حالة هراء.

ولم يتمكن الطالب من استدراك أخطائه الأسلوبية على المستوى التراكمي، كما اقتترف خطأ أسلوبيا آخر على المستوى النحوي، يتمثل في إلحاق صفة (Volontaire) "

"الطوعية" بالمعدل لا بالعملية على الشكل التالي: (Cette opération est

(Volontaire, et s'achèvera) " بمعدل 7 % تطوعي والذي سينتهي ". أسفر هذا

الخطأ النحوي عن حالة هراء، بحيث لا تؤدي الجملة المترجمة أي معنى بما أن العدد مفهوم لا يمكنه أن يكون طوعي.

كما لم يسمح البحث الوثائقي للطالب ضبط أخطائه المنهجية، فقد سجلنا في الترجمة بعد

البحث الأخطاء المنهجية نفسها التي وردت في الترجمة قبل البحث. لاسيما مصطلح

(DGI)، الذي بالإضافة إلى وجوده داخل النص في صيغته الكاملة، فإنه قد ورد عدة

مرات على المدونة الرقمية، مما كان من شأنه أن يسهل على الطالب عملية فهمه لو قام

بالبحث عنه.

ترجمة الطالب رقم 04 قبل البحث الوثائقي:

- 3,050 مليا ر من الضريبة العادية في سنة 2015:
 صرح المدير العام للضرائب في إنطاقتة، أن المبلغ
 الإجمالي للضريبة العادية لسنة 2015 قد بلغ 3,050 مليار دينار في
 حين أن التوقعات قدرت بـ 2,600 مليار دينار سجل بذلك
 النسبة الإجمالية زيادة بنسبة 16% مقارنة بسنة 2014 (2,600
 مليار دينار). بالنسبة لسنة 2016، فقد كانت التوقعات حول
 المادة تدور حول 3000 مليار دينار.
 أكد السيد عبد الرحمان راوية أن "إن انخفاض أسعار البنزين قد
 عرفنا كغلا لهذا العامل؟ لمعرفة كيفية تطوير الضريبة
 العامة.
 ارتفاع الضرائب و توازن حول تخميم ضرائب معينة كالأمر
 بالنسبة للمدباء البنزولية والكهرباء واصل المدير العام
 للضرائب (العلم) أحدث عن "الموازن و ليد عن الارتفاع".

Active

- تحصيل وتصنيف طبيعة الأخطاء المرتكبة قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
حالة حذف: - تتعلق بالفقرة الأخيرة من النص حالة التتمير: - المبلغ الإجمالي للضريبة العادية Montant de la fiscalité ordinaire اللجوء المفرط إلى التقابل:	أخطاء في المعنى حالات الخطل: - التوقعات حول المادة Les prévisions en la matière حالات الهراء: - توازن حول تخميم ضرائب معينة A propos de la majoration de certaines taxes	- الضريبة العادية Fiscalité ordinaire - انطلاقته Sa lancée - النسبة الإجمالية Taux de recouvrement - الضرائب Taxes - تخميم Majoration	نماذج عن الأخطاء المرتكبة

<p>- في انطلاقته Dans sa lancée</p> <p>- سجل بذلك النسبة الإجمالية Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation</p> <p>- فقد كانت التوقعات حول المادة تدور حول Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>- فرض تكفلا بهذا العامل A imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>- لمعرفة كيفية A savoir comment</p> <p>- التحدث عن التوازن بدلا عن الارتفاع Parler de « rééquilibrage plutôt que d'augmentation »</p>	<p>أخطاء أسلوبية:</p> <p>- التوقعات حول المادة تدور حول les prévisions en la matière tournent autour de</p>	<p>- تطوير الضريبة Améliorer la fiscalité ordinaire</p> <p>- توازن Rééquilibrage</p>	
8	3	7	نسبة الأخطاء

جدول 19 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (قبل البحث

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال تحليل العينة الرابعة، أن الطالب قد ارتكب عدد هائل من الأخطاء ذات طبيعة مصطلحية، راجعة إلى عدم إلمامه بالمفاهيم التي تحملها المصطلحات المتخصصة نذكر منها: (Fiscalité, Recouvrement, Taxe, Majoration) والتي تم

وضع مقابلات لها لكن بالتقريب، كما لاحظنا أن الطالب لم يركز على مستوى تخصص النص؛ لأنه وضع مقابلات عامة لمصطلحات تحمل مفهوماً خاصاً على غرار " تطوير الضريبة " كمقابل لـ (Améliorer la fiscalité ordinaire) و " انطلاقته " كمقابل لـ (Sa lancée).

إلى جانب الأخطاء المصطلحية، وقع الطالب - وبنسبة معتبرة -، في مطبات ذات طبيعة منهجية، تتمثل الأولى في الحذف التام، للفقرة الأخيرة من النص الأصلي، كما لجأ إلى التتمير غير الإجباري لحشو الجملة : (Montant de la fiscalité ordinaire) بإضافة الصفة للمبلغ " المبلغ الإجمالي للضريبة العادية " على الرغم من عدم ورودها في الجملة الأصلية، كما أن المبلغ قد لا يكون إجمالياً، مما قد يسفر عنه مخالفة في المعنى، إن كان الأمر يتعلق بالمبلغ الجزئي أو المبلغ الصافي على سبيل المثال.

هذا، وقد لجأ الطالب وبصفة مفرطة إلى التقابل اللفظي في جزء كبير من النص، يتجلى ذلك في ترجمته عناصر الجمل التالية:

- " في انطلاقته " كترجمة لـ:

➤ Dans sa lancée

- " سجل بذلك النسبة الإجمالية زيادة بنسبة " 20% كترجمة لـ:

➤ Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation

- " فقد كانت التوقعات حول المادة تدور حول " كترجمة لـ:

➤ Les prévisions en la matière tournent autour de

- " فرض تكفلا بهذا العامل " كترجمة ل:

➤ A imposé une prise en charge de cet aspect

- " لمعرفة كيفية " كترجمة ل:

➤ A savoir comment

- " التحدث عن التوازن بدلا عن الارتفاع " كترجمة ل:

➤ Parler de « rééquilibrage plutôt que d'augmentation »

على أنها بنى جزئية معزولة عن بعضها البعض دون أن تربطها أي علاقة دلالية، مع التقيد المفرط بالتركيبية الفرنسية مما أسفر عن ترجمات ركيكة، خالية من المعنى (هراء)، أو ذات معنى مشوه (خطل)، كترجمة (Les prévisions en la matière) بـ " التوقعات حول المادة "؛ لأن التوقعات لم تدر حول المادة بل حول رقم تقريبي، والمادة لا تمثل هنا إلا مقابلا لفظيا لمصطلح (La matière)، دون أن يأخذ الطالب بعين الاعتبار الصيغة الكاملة (En la matière)، على أنها بنية كلية لا يجوز ترجمة عناصرها كوحدات جزئية؛ لأنها ستعطي معنى مخالفا تماما لما ترمي إليه العبارة الأصلية.

كما يتجلى التقابل اللفظي في " فرض تكفلا " كترجمة لـ (A imposé une prise en charge)، حيث نلاحظ بأن الطالب تقيد بالجملة الأصلية إلى أبعد حد، إذ حافظ في ترجمته (تكفلا) على صيغة النكرة التي تميزت بها الصيغة الأصلية باستخدام (Une)، علما أن الصيغة العربية لا تقبل التكرير، الذي أخذ صيغة الموصوف دون أن تتبعها الصفة.

أما العواقب التي أسفر عنها التقابل اللفظي، فقد سجلنا حالة هراء تتمثل في ترجمة

الجملة: (Rééquilibrage à propos de la majoration de certaines taxes) ب: "

توازن حول تعميم ضرائب معينة ". إذ نعتبر هذه الترجمة خاطئة تماما من الناحية

الدلالية؛ لأنها لا تؤدي أي معنى، فالتوازن لا يمكن أن يمس تعميم الضرائب، علما أن

استخدام مصطلح التوازن كمقابل لـ (Rééquilibrage) لا يؤدي المعنى المرغوب؛ لأن

الأمر يتعلق بإعادة الموازنة لا بالتوازن، بالإضافة إلى التعميم الذي لا يؤدي مفهوم

(Majoration) في ميدان المالية.

ترجمة الطالب رقم 04 بعد البحث الوثائقي:

3,050 مليار من الضريبة العادية سنة 2015
 - ذكر المدير العام للضرائب في إنطلاقتها، أن مبلغ المبيية
 العادية المدفوع عليه لسنة 2015 قد بلغ 3,050 مليار دينار
 في حين أن التوقعات قد بلغت 2,600 مليار دينار (دينار).
 لسجل معدل الضعيل بدلاً زيادة بنسبة 75% مقارنة بسنة
 2014 2,600 مليار دينار. بالنسبة إلى سنة 2016، دارت التوقعات
 حول المادة حول 3,000 مليار دينار.
 أكد السيد عبد الرحمان روية أن «إنهيار أسعار البترول
 قد خوفنا ككفلاً لهذا العامل؟» لمعرفة كيفية تطوير المبيية
 العادية.
 ارتفاع الرسوم:
 إعادة الموارنة حول زيادة رسوم معينة، و سيما المتوسطة
 البيرولية والكهرباء. خضرت المدير العام للضرائب الحديث عن
 «إعادة الموارنة بدءاً من الإرتفاع».
 أمثال مبياتي، بين 130 و 150 مليار دينار ثم جميعه، إن هذه
 العملية مرفقة برسوم جرافية مخررة بنسبة 7% وهي رةوعية
 ولسرتهي في 31 ديسمبر 2016.

تحصيل طبيعة الأخطاء وتصنيفها بعد البحث الوثائقي:

الترجمة بعد البحث (باستعمال المدونة الرقمية)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية ومتعلقة بالمعنى	طبيعة الخطأ
اللجوء المفرط إلى التقابل: - في انطلاقتة Dans sa lancée - سجل معدل التحصيل بذلك	أخطاء في المعنى: حالات الخطل: - التوقعات حول المادة Les prévisions en la	نماذج عن الأخطاء المرتكبة - الضريبة العادية Fiscalité ordinaire - انطلاقتة Sa lancée

زيادة بنسبة Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20 % d'augmentation - دارت التوقعات حول المادة حول 3.000 مليار دينار Les prévisions en la matière tournent autour de 3.000 da - فرض تكفلا بهذا العامل A imposé une prise en charge de cet aspect - لمعرفة كيفية A savoir comment	matière - حول زيادة رسوم معينة A propos de la majoration de certaines taxes أخطاء أسلوبية: - دارت التوقعات حول المادة حول 3.000 مليار دينار Les prévisions en la matière tournent autour de 3.000 da	- تعميم Majoration - تطوير الضريبة Améliorer la fiscalité ordinaire	
8	3	4	نسبة الأخطاء

جدول 20 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (بعد البحث الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ في نموذج الترجمة - بعد البحث الوثائقي -، أن الطالب تمكن من ضبط جزء دون الآخر من المصطلحات المتخصصة. هذا، و قد قام بسد الفراغ المصطلحي المتمثل في (Taux de recouvrement) و وضع المقابل المناسب له و هو: " معدل التحصيل"، كما أنه فضّل في الترجمة الثانية استعمال مصطلح انهيار في الجملة: (La chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect) ذلك بعد أن استعمل مصطلح انخفاض في الترجمة الأولى. فنرى هنا، أنه أدرك مستوى تخصص الجملة وكذا الشحنة الدلالية التي يحملها مصطلح (chute) بالنسبة لمصطلح الانخفاض،

الذي لو أراد صاحب النص التعبير عنه لاستعمل مصطلح (Baisse des prix). بينما حافظ الطالب بالجزء الثاني من الترجمة، دون أي إدخال تعديل على التقابل اللفظي الذي وقع فيه، والذي تسبب له في انتاج ترجمة محاكية للبنية الأصلية، صحيحة على المستوى التركيبي، ركيكة في المعنى.

من جهة أخرى، لم يستدرك الخطأ الذي ارتكبه في وضع " الضريبة " كمقابل لـ (Fiscalité) في عنوان النص؛ مع أنه تمكن من استدراكه داخل النص بترجمته بالجباية العادية.

كما أنه ترك المصطلحات الأخرى: (Lancée, Majoration, Améliorer) دون تغيير.

نلاحظ - أيضا - أن الأخطاء المنهجية المتمثلة في التقابل اللفظي المفرط لم يتم استدراكها، قد يرجع سبب ذلك إلى كون الطالب لم يمنح نفسه الوقت الكافي للقيام بقراءة تحقيقية للمدونة في صيغتها العربية، الأمر الذي كان من شأنه أن ينبهه إلى الاستخدامات الخاطئة للصيغ العربية.

لقد أدت هذه الأخطاء بطبيعة الحال، إلى عدم التمكن من تصحيح الأخطاء اللغوية، وكذا الأخطاء الأسلوبية التي كان قد وقع فيها في ترجمته قبل البحث الوثائقي.

تجدد الإشارة - هنا - إلى أن الطالب قد ترجم الفقرة الأخيرة من النص، بعد أن قام بحذفها

في الترجمة الأولى، هذا وقد سمح له البحث بضبط المفاهيم المتخصصة ك: **Mise en**

(conformité fiscale et Taxation forfaitaire libératoire)، إلا أنه واصل في التقيد المفرط بالنص الأصل، حيث قام بتعريف ما أتى في صيغة التعريف، وتتكبير ما أتى نكرة في هذا الأخير. نذكر على سبيل المثال العبارة: (Mise en conformité fiscale) التي ترجمها: " امتثال جبائي " ، التي كان من الأجدر تعريفها، احتراماً لخصوصيات اللغة العربية التي لا تقبل النكرة في بداية الجملة. يعتبر هذا الخطأ، خطأ أسلوبياً ومنهجياً في الوقت نفسه.

تتجلى - أيضا - أوجه الإفراط في التقابل والتقيد بالنص الأصل، في الجملة: (Entre 130 et 150 mds de dinars collectés) التي ترجمت ب: " بين 130 و 150 مليار دينار تم جمعت"، حيث قام بتأخير الفعل، كما في التركيبة الأصلية، و هو خطأ أسلوبياً أدى إلى حالة هراء (Non-sens) ، منتجة ترجمة خاطئة على المستوى الدلالي بالإضافة إلى المستوى التركيبي.

ترجمة الطالب رقم 05 قبل البحث الوثائقي:

- تحصيل وتصنيف طبيعة الأخطاء المرتكبة قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)			استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية ومرتبطة بالمعنى	إخطاء مصطلحية	طبيعة الخطأ
<p>حالات عدم الترجمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - Prévisions en la matière - Mise en conformité fiscale <p>حالات التتمير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المبلغ الإجمالي للضريبة العادية <p>Montant de la fiscalité ordinaire</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - في انطلاقتة <p>Dans sa lancée</p> <ul style="list-style-type: none"> - فرض تكفلا بهذا العامل <p>A imposé une prise en charge de cet aspect</p> <ul style="list-style-type: none"> - لمعرفة كيفية <p>A savoir comment</p>	<p>أخطاء متعلقة بالمعنى:</p> <p>حالات الهراء:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضريبة عروض حرة تطوعية <p>Taxation forfaitaire libératoire</p> <p>أخطاء أسلوبية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فضل المدير العام للضرائب التحدث عن <p>Le directeur général des impôts a préféré parler de</p> <ul style="list-style-type: none"> - سترفق <p>Qui s'accompagne</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الضريبة العادية <p>Fiscalité ordinaire</p> <ul style="list-style-type: none"> - انطلاقتة <p>Sa lancée</p> <ul style="list-style-type: none"> - المعدل الاجمالي <p>Taux de recouvrement</p> <ul style="list-style-type: none"> - هبوط <p>Chute</p> <ul style="list-style-type: none"> - الضرائب <p>Taxes</p> <ul style="list-style-type: none"> - السعر الاجمالي <p>Majoration</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضريبة عروض حرة تطوعية <p>Taxation forfaitaire libératoire</p>	<p>نماذج عن الأخطاء المرتكبة</p>
6	2	7	نسبة الأخطاء

جدول 21 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (قبل البحث)

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

نلاحظ من خلال تحليل العينة الخامسة، أن طبيعة الأخطاء تتمثل بشكل كبير في عدم

ضبط المصطلحات المتخصصة ك: (Recouvrement, Fiscalité, Taxe,

(Majoration et Taxation forfaitaire libératoire) حيث حاول الطالب التصرف

لإيجاد مقابلات لها، لكن بدون جدوى؛ لأنه تسبب في أخطاء على مستوى المعنى، نذكر

منها الجملة: (Cette opération qui s'accompagne d'une taxation forfaitaire

libératoire aux taux de 7 %, est volontaire) التي ترجمت على النحو التالي: "

جمعت هذه العملية ما بين 130 و 150 مليار دينار والتي ستفرق بضريبة عروض

حرّة تطوعية بمعدّل 7% "، إذ تعتبر حالة هراء؛ الترجمة لم تتمكن من نقل المعنى

المطلوب بل و أفستد طبيعة المعلومة من خلال، أولاً: عدم ضبط المصطلح (Taxe)

والذي تمت مقابله بـ "ضريبة" عوضاً من "الرسم"، مع استخدام مفهوم لا وجود له في

نظام الضرائب بالإضافة إلى اسناد صفة "الطوعية" (Volontaire) إلى "الضريبة"

عوضاً من إسنادها إلى "العملية". يعود هذا إلى عدم التيقن إلى الجملة الاعتراضية التي

أنت بين (Cette opération و est volontaire) نظراً للتقيد المفرط بالبنية الأصلية، علماً

أن الجملة العربية تفضل إزاحة الجملة الاعتراضية؛ لأنها غالباً ما تشكل عائقاً أمام

اتساق عناصر النص.

كما لجأ الطالب إلى استعمال المصطلحات العامة، كمقابلات لمصطلحات خاصة، أي،

لم يحترم مستوى تخصص النص، بالإضافة إلى استعماله لمتغيرة لغوية تنتمي إلى اللهجة

العامية كمقابل لمصطلح عام ذو مفهوم خاص، ألا وهو مصطلح (Chute) الذي تمت

ترجمته بـ: "هبوط".

إلى جانب الأخطاء المصطلحية، سجلنا عددا معتبرا من الأخطاء المنهجية، من بينها حالتين من عدم الترجمة للمصطلحات المتخصصة: (Prévisions en la matière et Mise conformité fiscale)، بينما لجأ إلى التتمير غير الضروري وغير المجدي، كما سبق وأن شرحناه في العينة السابقة للمصطلح (Montant de la fiscalité ordinaire).

تتمثل طبيعة الأخطاء النموذجية الأخرى في اللجوء المفرط للتقابل، أين أقدم الطالب على وضع مقابلات لفظية لكل وحدة من الوحدات التي تشكل الجمل التي تم تحصيلها في الجدول أعلاه.

وقمنا بتحصيل خطأين أسلوبيين، يتمثل الأول في استعمال الفعل " تحدث " لترجمة (de parler) ، عوضا عن " الحديث " ، وهو استعمال نحوي خاطئ نوعا ما، إذ يكون التحدث بين طرفين، أما الحديث قد يكون من طرف واحد وحول موضوع معين. تتجلى في هذا المثال، صورة عن تقيد الطالب بالنص الأصل، حيث حافظ على البنية الفعلية لمفهوم " الحديث " على الرغم من وجود اختلاف طفيف بين التحدث والحديث ومع ذلك فهو لا يؤثر كثيرا على المعنى المراد نقله.

أما الخطأ الثاني، فهو خطأ نحوي، يتمثل في تصريف الفعل (S'accompagne) الذي أتى في صيغة الحاضر، بما أن العملية لا تزال قائمة، في صيغة المستقبل " سترفق " ، كأنها لم تتطلق بعد.

ترجمة الطالب رقم 05 بعد البحث الوثائقي:

3.0510 مليار حج من الخبثات العادية في كل سنة
 في قمر المدير العام للفرانك في تطرفته أن
 يبلغ الجدوية العادية المحصل لسنة 2016 بلغ
 3.0510 مليار دينار. في حين أن التوقعات بلغت
 2.600 مليار دينار. وسجل معدل التحصيل
 فيها ارتفاعا بنسبة 20٪ بالنسبة لـ 2016
 (2.600 مليار حج). أما بالنسبة لـ 2016
 بلغت التوقعات الخاصة بالمادة حوالي 3.0510
 مليار حج. وأكيد السيد عبد الرحمن راوية
 أن هذا التغير أسعار المواد قد يكون تكفلا بعد
 العامل عند معرفة كيفية تحسين الخبثات
 العادية
 ارتفاع الرسوم: إعادة الموازنة بالنسبة لـ 2016
 بلغت الفرانك بـ 100 مليار دينار. والفرانك
 والكهرباء. وقطر المدير العام للفرانك
 الأحداث عن إعادة الموازنة بل
 ارتفاع 20٪

Scanned by CamScanner

لاختصاص الخبثات، حيث هذه العملية ما بين
 180 و 190 مليار دينار، والتي توفرت
 برصيد جها في سائر القطاعات لمعدل 20٪
 والتي من شأنها في 31 ديسمبر 2016.

- تحصيل وتصنيف طبيعة الأخطاء المرتكبة بعد قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة بعد البحث الوثائقي (باستعمال المدونة الرقمية)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	إخطاء مصطلحية
اللجوء المفرط إلى التقابل: - في انطلاقته Dans sa lancée - فرض تكفلا بهذا العامل A imposé une prise en charge de cet aspect - لمعرفة كيفية A savoir comment	أخطاء متعلقة بالمعنى: حالات الخطل: - بلغت التوقعات الخاصة بالمادة les prévisions en la matière tournent autour de أخطاء أسلوبية: - فضل المدير العام للضرائب	- انطلاقته Sa lancée - هبوط Chute - الضرائب Taxes
		نماذج عن الأخطاء المرتكبة

	التحدث عن Le directeur général des impôts a préféré parler de - بلغت التوقعات الخاصة بالمادة les prévisions en la matière tournent autour de		
3	3	3	نسبة الأخطاء

جدول 22 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (بعد البحث

الوثائقي)

تحليل الترجمة:

بعد أن أجرى الطالب عملية البحث الوثائقي، تمكن من ضبط المصطلحات المتخصصة بدقة، مع احتفاظه بالمصطلحات الأخرى على حالها؛ لأنها تعتبر - حسب - مصطلحات عامة لا داعي للبحث عنها.

أما بالأخطاء المنهجية، فقد استدرك الطالب حالات عدم الترجمة التي كانت راجعة لعدم معرفته للمفاهيم المتخصصة، إلا أنه وقع في خطأ من طبيعة أخرى. فعلى الرغم من ضبطه للمفاهيم المتخصصة، إلا أنه ظلّ مقيدا بالبنية الأصلية حتى وقع في الخلل، حيث ترجم (Les prévisions en la matière tournent autour de) بـ " بلغت التوقعات الخاصة بالمادة "؛ لأن العنصر المجهول يقتصر - حسب - على (Les prévisions)، الذي يكتسي طابعا خاصا دون العناصر الأخرى التي تكتسي طابعا عاما.

كما أنه استدرك خطأ التتمير، الذي وقع فيه بعد ضبطه لمفهوم الجباية العادية. بينما بقيت حالات التقابل اللفظي كما كانت في الترجمة الأولى، دون أي تغيير، علماً أن عناصر الجمل التي سجلناها، تبدو عامة.

كما لم يجري الطالب أي تغيير على الأخطاء الأسلوبية، لذا يمكننا أن نقول: بأنه وبعد قيامه بالبحث الوثائقي، قام فقط بسد الفراغات المصطلحية التي كانت تعيقه خلال الترجمة الأولى.

ترجمة الطالب رقم 06 قبل البحث الوثائقي:

3,050 قيمة المخرجات لعام 2015 العباية
 صرح ال " DGI " في إشارة له أن قيمة المخرجات السنوية
 : المدير العام لمراتب
 قد بلغت 3,050 مليار ليرة دينار لعام 2015، فيما اشارت القائلة ان
 ال ارتفاعات في حدود 2,600 مليار دينار و سجلت الخسائر
 . أيضا نسبة ارتفاع قدرت بـ 20 % مقارنة لعام 2014 (اذن 2,600 ألف
 لعام 2016) تجاوز قيمة التكاليف بالأساس حول 3,000 مليار دينار
 ج - د
 حدد السيد عبدالرحمان راوية أن " قيمة من ارباح النترول تخصص لتغطية
 هذه التكاليف " مع العلم بـ كيفية تطوير المخرج الفائض
 للإستاد لمراتب وعجز الميزانية على سنواته الأخيرة بعض الوردات
 ارتفاع الوردات و
 خاصة المنتوجات البترولية والكهروباينة وقد فضل المدير العام لمراتب التحدث
 عن: " عجز الميزانية ثم ارتفاعها "
 تتراوح قيمة المخرجات ما بين 300 إلى 150 مليار دينار، مرتبطة هذه
 لهيئة والتي ارتفاعا نسب تطبيقية 19% و المليون تغيير تطوعية
 في 31 ديسمبر 2016

- تحصيل وتصنيف طبيعة الأخطاء المرتكبة قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية و متعلقة بالمعنى	إخطاء مصطلحية
طبيعة الخطأ	أخطاء متعلقة بالمعنى:	نماذج عن الأخطاء المرتكبة
<p>حالات عدم الترجمة:</p> <p>- DGI</p> <p>اللجوء المفرط إلى التقابل:</p> <p>- حدد السيد عبد الرحمن راوية Monsieur A.R.R a précisé</p> <p>- في إشارة له Dans sa lancée</p> <p>- مع العلم بكيفية A savoir comment</p>	<p>حالات الخطل:</p> <p>- سجلت الخزينة أيضا نسبة ارتفاع قدرت بـ 20 %.</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20% d'augmentation</p> <p>- تدور قيمة التكاليف في الأساس حول</p> <p>Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>- قيمة من أرباح البترول تخصص لتغطية هذه التكاليف</p> <p>La chute des prix du pétrole a imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>- فضل المدير العام للضرائب التحدث عن عجز الميزانية ثم ارتفاعها</p> <p>Le DGI a préféré parler de rééquilibrage plutôt que d'augmentation</p> <p>حالات المخالفة:</p> <p>- قيمة من أرباح البترول</p> <p>La chute des prix du pétrole</p> <p>- على مستوى أغلبية بعض الواردات</p> <p>A propos de la majoration</p>	<p>- المخرجات Fiscalité ordinaire</p> <p>- اشارة له Sa lancée</p> <p>- سجلت Tablaient</p> <p>- قيمة التكاليف الخارجة</p> <p>Montant de la fiscalité ordinaire recouvré</p> <p>- القائمة الأولية</p> <p>Les prévisions</p> <p>- التكاليف Prévisions</p> <p>- المخرج الفائق Fiscalité ordinaire</p> <p>- ارتفاع الواردات Augmentation des taxes</p> <p>- عجز الميزانية Augmentation</p> <p>- نسب تطبيقية Taxation forfaitaire libératoire</p>

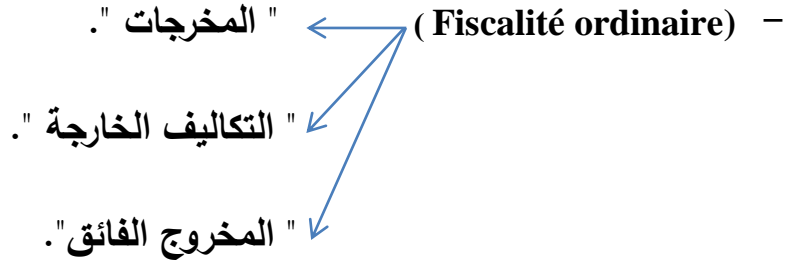
	<p>de certaines taxes</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- أشارت القائمة الأولية إلى أنها كانت في حدود</p> <p>Les prévisions tablaient sur</p> <p>- سجلت الخزينة أيضا نسبة ارتفاع قدرت بـ 20 % . (إذن فـ 2.600 مليار أيضا)</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20% d'augmentation</p> <p>- مع العلم بكيفية تطوير المخرج الفائق</p> <p>A savoir comment améliorer la fiscalité ordinaire</p> <p>حالات التداخل الداللي:</p> <p>- على مستوى أغلبية بعض الواردات</p> <p>A propos de la majoration de certaines taxes</p> <p>- عجز الميزانية</p> <p>Rééquilibrage</p>		
4	11	10	نسبة الأخطاء

جدول 23 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (قبل البحث الوثائقي)

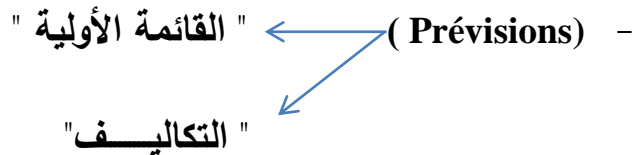
تحليل الترجمة:

لاحظنا من خلال تحليل العينة الأخيرة، من الترجمة - قبل اللجوء إلى البحث الوثائقي -، عددا معتبرا من الأخطاء، تتمثل بنسبة كبيرة في الأخطاء المصطلحية، وكذا الأخطاء اللغوية التي قد تعتبر نتيجة هذه الأخيرة.

هذا، و يمكن تحديد مصدر الأخطاء المصطلحية حسب طبيعتها، حيث عجز الطالب عن ضبط أكبر جزء من المصطلحات المتخصصة ك: (Taxation forfaitaire libératoire, Recouvrement, Augmentation des taxes, Fiscalité ordinaire, Prévisions) التي حاول وضع مقابلات لها، لم تكن صائبة، بل قد أجرى عدة محاولات تمثلت في وضع عدة مقابلات للمصطلح الواحد، و هو ما نراه في المصطلحات التالية:



و يلفت انتباهنا في هذه المقابلات، العنصر المشترك الذي يحمل دلالة الخروج، والتي حاول الطالب التعبير عنها بثلاثة مصطلحات مختلفة، إلا أنها لا تؤدي المعنى المطلوب.



تتمثل الأخطاء المصطلحية أيضا في عدم إيلاء الطالب اهتماما لمستوى تخصص النص، حيث أقدم على ترجمة مصطلحات خاصة، بمقابلات عامة مثل "إشارة له" كمقابل لـ (Sa lancée) ، سجلت للتعبير عن مفهوم (Tabler) .

كما أننا سجلنا حالات تقابل لا تمت لسياق النص بصلة نذكر منها:

- ارتفاع الواردات ← Augmentation des taxes

- عجز الميزانية ← Rééquilibrage

- نسب تطبيقية ← Taxation forfaitaire libératoire

أما فيما يتعلق بالمعنى، فقد وقع الطالب في حالات عديدة من الخطل، نظرا لعدم ضبطه للمفاهيم المتخصصة، حالات من المخالف؛ نظرا لعدم فهمه للمعنى المراد نقله، وحالات من الهراء تعود إلى وضع الطالب لمقابلات لفظية لا علاقة لها بالنص، ولا بسياق الجمل التي قمنا برصدها في الجدول.

سجلنا أيضا - على الأقل -، حالتين من التداخل الدلالي، أين أقدم الطالب على ترجمة مفهوم (Majoration) بـ "أغلبية" من خلاله تقريبه بمفهوم (Majorité)، إذ ترجم دلالة المفهوم الثاني الذي يختلف تمام الاختلاف عن المفهوم الأصلي (Majoration).

تتمثل الحالة الثانية في ترجمة (Rééquilibrage) بـ "عجز الميزانية"، حيث لم يميز الطالب بين التوازن الذي قد يقابله (Equilibre)، و"الميزانية" التي تؤدي معنى

(Budget)، مع محاولته اللجوء إلى التتمير من خلال إيجاد وحدة جزئية قد تشكل عند

إحاقها بالميزانية، متلازمة لفظية تلائم السياق المالي.

ترجمة الطالب رقم 06 بعد البحث الوثائقي:

3,050 مليار دينار لعام 2015
 أقر المدير العام لضمائب في إخطارة له أن يبلغ الضرائب عند
 بلغ 3,050 مليار دينار لسنة 2015 على عكس التنبؤات التي سجلت
 حوالي 2,600 مليار دينار وبعد تعديل المدخول ارتفاعاً قدره
 520 مقارنتاً بعام 2014 (3 مليار دينار 2,600)
 2016 تدور التنبؤات على الأساس حول (2,600 مليار دينار) هذا هو
 ج - ج وقد حدد السيد عبد الرحمن راوية أن "انصافاً
 أسعار البنزين وخصمها في تكلفة هذا العيار" مع العلم
 بكميية تطوير الجبايات
 لأن إرساف الضرائب التفرغية وإعانة للتدوير
 على مستوى أغلبية بعض الضرائب التفرغية وخاصة بالنسبة للتبؤات
 البنزولية والكهربائية فقد أقر المدير العام لضمائب الضريبة عن "المادة
 اعوازنة تم تطويرها"
 كان مبلغ الإمتثال لضرائب حوالي ما بين 150 الى 155 مليار
 دينار مرتبط بهذه القيمة والتي راعتها الرسوم التفرغية الليبرالية
 من معدل 70% الذي يغير تطوعياً من لائحة 31 ديسمبر 2016

- تحصيل وتصنيف طبيعة الأخطاء المرتكبة قبل قيام الطالب بعملية البحث:

الترجمة قبل البحث (دون الاستعانة بالأداة)		استراتيجية الترجمة
أخطاء منهجية	أخطاء أسلوبية ومتعلقة بالمعنى	طبيعة الخطأ
حالات عدم الترجمة: - DGI	أخطاء متعلقة بالمعنى: حالات الخطل: - من أجل عام 2016	نماذج عن الأخطاء - إشارة له - سجلت Sa lancée

حالات الحذف:	Pour 2016	Tablaient	المرتكبة
<p>- Ordinaire recouvré</p> <p>اللجوء المفرد إلى التقابل:</p> <p>- من أجل عام 2016</p> <p>Pour 2016</p> <p>- حدد السيد عبد الرحمن راوية</p> <p>Monsieur A.R.R a</p> <p>précisé</p> <p>- في إشارة له</p> <p>Dans sa lancée</p> <p>- مع العلم بكيفية</p> <p>A savoir comment</p>	<p>- تدور التنبؤات في الأساس حول</p> <p>Les prévisions en la matière tournent autour de</p> <p>سجل معدل المدخول ارتفاعا قدره 20%.</p> <p>Le taux de recouvrement a ainsi enregistré 20% d'augmentation</p> <p>- غطى على تكلفة هذا المجال</p> <p>a imposé une prise en charge de cet aspect</p> <p>- فضل المدير العام للضرائب التحدث عن إعادة الموازنة ثم تطويرها</p> <p>Le DGI a préféré parler de rééquilibrage plutôt que d'augmentation</p> <p>حالات الهراء:</p> <p>- يعتبر تطوعيا من لائحة 31 ديسمبر</p> <p>S'achèvera au 31 Décembre</p>	<p>- المدخول</p> <p>Taux de recouvrement</p> <p>- ارتفاع الضرائب التفريغية</p> <p>Augmentation des taxes</p> <p>- الرسوم التفريغية اللبرالية</p> <p>Taxation forfaitaire libératoire</p>	
6	5	5	نسبة الأخطاء

جدول 24 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (بعد البحث

(الوثائقي)

تحليل الترجمة:

لم يتمكن الطالب من استدراك كافة أخطائه المصطلحية، بالرغم من إمكانية ذلك، نظرا لكل ما تمنحه المدونة من خيارات مصطلحية، وقد يعود هذا إلى عدم اتقان الطالب لاستراتيجية البحث، وبالتالي عدم حصوله على المقابلات المناسبة. كما أن الأخطاء

المصطلحية أسفرت عن أخطاء في المعنى، وكذا أخطاء أسلوبية لم يسمح البحث
الوثائقي بتفاديها بما أن الطالب لم يستغل جميع موارد المدونة.

خاتمة الفصل:

قمنا في هذا الفصل الأخير، بتحليل ترجمات طلاب الماستر، بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، ثم تصنيف الأخطاء التي وقع فيها الطلاب، وفقا لجدول تقييمي قمنا بإعداده في المبحث الأول من الفصل نفسه، حيث صنفنا الأخطاء إلى: الأخطاء المصطلحية، والأخطاء الدلالية، والأخطاء الأسلوبية والأخطاء المنهجية.

هذا، وتؤثر الأخطاء المصطلحية حتما على سلامة المعنى، وتؤثر الأخطاء المنهجية على سلامة الأسلوب، الذي بدوره يؤثر على سلاسة النص، اتساق بنى النص وتناسق أفكاره.

واستنتجنا من خلال هذه الدراسة، طبيعة الأخطاء التي سمح البحث المصطلحي الآني باستدراكها، وتلك التي سمح البحث الوثائقي باستدراكها، مما يحقق علاقة تكامل بين الاستراتيجيتين موضوع دراستنا.

الختامة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا، الإجابة على إشكاليتنا الرئيسية، والتي تساءلنا فيها عن مدى نجاعة كلّ من البحث المصطلحي الآتي، والبحث الوثائقي، في إعانة المترجم على تخطّي المشاكل التي قد يواجهها عند ترجمة النص المالي، وإنتاج ترجمة أقل ما يقال عنها خالية من الأخطاء.

وبعد إجراءنا لدراسة ميدانية شملت مجموعة من "طلاب الماستر" بمعهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، وقد تمحورت الدراسة حول ترجمة "النص المالي"، الذي أخذناه من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، قدمناه لمجموعة الطلاب المذكورين أعلاه، تم تقسيمهم إلى فريقين، قام كلّي الفريقين بالترجمة دون الاستعانة بأي أداة في المرحلة الأولى، وفي الرحلة الثانية طلبنا من الفريقين تنقيح ترجماتهم، إذ حظي الفريق الأوّل بقاموس متخصص في ميدان المالية و هو " معجم المصطلحات الاقتصادية و المالية - فرنسي / عربي - " لصاحبه مصطفى هني أستاذ في كلية الحقوق بجامعة الجزائر، والفريق الثاني بمدونة متخصصة في ميدان المالية، قمنا باستحداثها لغرض هذه الدراسة.

بعد تحليلنا لمجموع (أربعة و عشرين) ترجمة، أجريت (اثنتي عشر) منها دون أية أداة، حيث اعتمد الطلاب حصريا على مخزونهم المعرفي، و(اثنتي عشر) ترجمة أخرى، أجريت (ستة) منها على أساس القاموس المتخصص، الذي منح مقابلات لفظية، وأجريت

(الستة) الأخيرة على أساس المدونة الرقمية المتخصصة في المالية، ثنائية اللغة

« Thranlab ».

توصلنا من خلال الجداول، التي حصلنا فيها نسبة الأخطاء المرتكبة في كلّ مرّة، وكذا طبيعة هذه الأخطاء التي صنفناها، وفقا لجدول سبق وأن وضعناه في المبحث الأول،

إلى النتائج التالية:

سجلنا عند ترجمة الطلاب دون أية أداة، وحين اعتمدوا حصريا على مخزونهم المعرفي، نسبة منخفضة من الأخطاء الأسلوبية؛ لأنه وفي ظل غياب المصادر البحثية، وكذا إمكانية الحصول على معلومات مصطلحية، ركّز الطلاب على إمكانية منح ترجمات صحيحة أسلوبيا، دون التقيد بالنص الأصل، لاسيما على المستوى التراكمي، بل واستوقفنا ترجمات قام فيها أصحابها في ظل عدم إلمامهم بالمصطلح، باللجوء إلى الترجمة الشارحة والتميم.

عند قيام طلاب البحث المصطلحي بتعديل ترجماتهم، لاحظنا أن أغلبيتهم لم يجروا أي تعديل على مستوى الجمل، التراكيب أو الأسلوب، بل اكتفوا بتغيير المصطلحات التي تمكنوا من ضبطها بواسطة القاموس.

وقع الطلاب في العديد من حالات التداخل الدلالي، حيث لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن الألفاظ العامة، والتأكد من دلالتها خاصة وأن الكثير من هذه الألفاظ تحمل دلالات متخصصة في سياق النص موضوع الترجمة.

ركّز الطلاب على المصطلحات المتخصصة التي بدت لهم غريبة، إذ وعلى الرغم من وجود مقابلات دقيقة لها، إلا أن الطلاب لم يتقنوا استخدامها؛ لأن القاموس يمنح مقابلات خارجة عن سياق استخدامها، فبالإضافة إلى إيجاد المقابل المناسب، كان على الطلاب وضعها داخل السياق بطريقة تحقق تناسق أفكار النص، واتساق البنية الكلية له.

سجلنا العديد من حالات التقابل باستعمال متغيرات جغرافية، تنتمي إلى اللهجة الجزائرية العامية، بالتالي لا تتلاءم ومستوى تخصص النص.

كما حصلنا أيضا العديد من حالات التقابل اللفظي، الذي أسفر عن أخطاء أسلوبية، واستعمالات خاطئة في اللغة العربية، كما ترتب عن اللجوء المفرط إلى التقابل كإقدام بعض الطلاب على مقابلة بعض عناصر الجمل، على أنها وحدات معزولة عن بعضها البعض عوضا عن ترجمتها على أنها بنى كلية تحمل في طياتها دلالات غير قابلة للتغيير، أخطاء في المعنى تفاوتت درجة تأثيرها على جودة الترجمة بين بسيطة، كبيرة وفادحة.

تمكن الطلاب فيما يتعلق بالترجمة باستعمال المدونة، في أغلب الحالات من ضبط المصطلحات والمفاهيم المتخصصة، وهذا راجع إلى مضمون المدونة التي تزخر بكمية كافية من النصوص المالية، من مستوى تخصص النص موضوع الترجمة.

لم نسجل حالات كثيرة من الاستخدام الخاطئ للمصطلحات؛ لأن المدونة تمدّ المعطيات المصطلحية في سياق استخدامها، فيسهل على الطالب من خلال قراءة الجملة التي يأتي فيها المصطلح، معرفة كيفية استعمالها في لغة الهدف.

تعثر الطلاب في بعض الألفاظ العامة، بحيث لم يكفّوا أنفسهم عناء البحث، كما تمت مقابلة بعض المصطلحات الخاصة بألفاظ عامة.

سمح البحث الوثائقي للطلاب، باستدراك معظم حالات عدم الترجمة، وكذا حالات الحذف غير الإجباري.

سجلنا حالات من سوء اختيار المقابلات المصطلحية واللفظية، منح المدونة للعديد من الامكانيات، إلا أننا وجدنا بعض الطلاب قد توقفوا في الخيارات الأولى التي منحها البحث.

بالإضافة إلى حالات كثيرة من التقابل اللفظي، وهذا راجع إلى سوء استخدام الطلاب للمدونة، بفعل،

أولاً: ضيق الوقت الذي كان بحوزتنا من أجل إجراء التجربة.

ثانياً: لأن الطلاب قد تعرفوا للمرة الأولى على المدونة الرقمية المتخصصة، كأداة ترجمة بمساعدة الحاسوب، إذ أكدوا لنا أنهم لم يسبق لهم وأنجزوا ترجمات باستعمال أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، مع أننا حاولنا أن نشرح لهم مبدأ استعمالها، إلا أن التدافع إلى إيجاد المقابلات اللفظية، قد طغى على المسعى الأساسي من المدونة. هذا، وقد استنتجنا بعد تحليل الترجمات، أن المدونة قد تم استخدامها أساساً من أجل البحث عن المقابلات اللفظية والمصطلحية، ويتجلى هذا في نسبة الأخطاء الأسلوبية التي سجلناها والتي كان بإمكان الطلاب تفاديها لو أحسنوا استعمال المدونة.

وعليه، يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة، أن النتائج متقاربة نوعاً ما بين الاستراتيجيتين اللتان تمت دراستهما؛ نظراً لاستخدام الطلاب الأدوات للغرض نفسه.

وبهذا نكون قد توصلنا إلى تأكيد نسبي، الفرضية الأولى التي وضعناها للإشكالية الرئيسية، بحيث استنتجنا أن البحث المصطلحي الآني يعدّ فعلاً، استراتيجية فعّالة، بشرط أن يعرف المترجم لاسيما المبتدئ، استعمال المقابلات التي يمنحها القاموس، في السياق المناسب، حيث يحقق اتساق البنية الكلية للنص وانسجام أفكاره.

ومع ذلك تبقى استراتيجية محدودة لا يمكن الاكتفاء بها، بحكم أن النص المالي لا يتكون حصرياً من المصطلحات المتخصصة، التي تستدعي عملية تقابل، بل تتعدى خصوصيات النص المالي المستوى اللغوي و المصطلحي المحظ، فهي استراتيجية لا تفي

كلية بالعرض لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمترجم المبتدئ، بل و تستدعي التعمق أكثر في البحث في جميع مستويات اللغة، تراكييبية، أسلوبية، سيميائية، نحوية، منهجية و دلالية، مما يؤكد الفرضية الثانية التي تسلم بنجاعة البحث الوثائقي في ترجمة هذا النوع من النصوص، لإمكانية تحقيق التكافؤ الدلالي و الوظيفي للنص، و تجاوز التقابل اللفظي للمصطلحات المتخصصة.

هذا، وتتجلى - كما سبق وافترضنا -، مظاهر نجاعة البحث المصطلحي الآني، في منح المترجم إمكانية سدّ الفجوات المصطلحية في وقت قصير، بحيث يمكنه من مضاعفة إنتاجيته. إذ يكون البحث المصطلحي الآني كافياً، عندما يكون المترجم محترفاً، ولم بخصوصيات اللغة الهدف، ويدرك جيداً سبل المرور من لغة إلى أخرى دون عناء، حيث يكون العائق الوحيد أمامه، هو إيجاد المقابل اللفظي للمصطلحات التي تشكّل النص.

أما الفرضية القائلة بأن أهمية البحث الوثائقي تتجلى في شموله لكافة مستويات النص من خلال ارتكازها على مبدأ التناسل، فلم نتوصل إلى تأكيدها أو دحضها، بما أن الطلاب لم يأخذوا الوقت الكافي لتطبيق هذا المبدأ، بل استعملوا المدونة كوسيلة لإيجاد مقابلات للمصطلحات التي بدت لهم صعبة.

وعليه، توصلنا إلى الاستنتاج أن أهمية البحث الوثائقي، تتجلى أولاً في تعليمية الترجمة المتخصصة، أي تلقين الطلاب منهجية بحث واضحة المعالم، حيث يكون أمامه الوقت

الكافي لإجراء القراءات اللازمة في اللغة المتن، وكذا اللغة الهدف بغرض إمامه بمعلومات تتعلق بميدان التخصص الذي ينتمي إليه النص، وبالتالي إثراء مخزونه المعرفي، بالإضافة إلى إمكانية ملاحظة الظواهر اللغوية والثقافية بين اللغة المتن واللغة الهدف بمساعدة المدونات المتقابلة.

وعليه، يكون البحث الوثائقي فعّالاً عندما تكون الأداة التي يبحث المترجم فيها، قد صمّمت خصيصاً لذلك الغرض، حيث يكون قد تم تحديد متطلبات المشروع وأهدافه مما يجنب المترجم عناء الغوص في دوامة المعلومات، وقد يستدعي منه الأمر وقتاً طويلاً من أجل انتقاء ما يحتاجه.

علاوة على ما سبق، توصلنا - كذلك - إلى دحض الفرضية التي تسلم بأن البحث الوثائقي، هو الاستراتيجية الوحيدة التي تسمح للطالب باكتساب الكفاءات التي ستطلبها سوق الترجمة وأن البحث المصطلحي ليس كفيلاً بذلك.

بالفعل، فانتهاج البحث الوثائقي كاستراتيجية عمل مستمر خلال المسار التعليمي لطالب الترجمة، تسمح له باكتساب "الكفاءة التوثيقية" (Compétence documentaire) والتي تتمثل في إمكانية توثيق مصادر بحثه، حسب متطلبات مشروعه، وبطريقة تسهل عليه استخدامها عند الحاجة، مع إمكانية تحديده لجودة المصادر البحثية وكذا رسم نقطة انطلاق بحثه، ونقطة نهايته لكيلا يضيع في الكم الهائل من المعلومات التي قد يمنحها له

البحث. "الكفاءة الأدواتية" (Compétence instrumentale) والتي تتمثل في إتقان استعمال وسائل الترجمة، بمساعدة الحاسوب من جهة، وإمكانية استحداثها بنفسه، في إطار تلبية متطلبات مشاريع الترجمة التي قد يكلف بها. كما أن الكفاءة الأدواتية تتضمن أيضا إتقان عدة أدوات أخرى متعلقة بالمعالجة الآلية للغات الطبيعية (Traitement Automatique du langage naturel)، وتتمثل في برامج مراقبة جودة اللغة أو الترجمة، مع إمكانية تحديد نسبة استخدام مصطلح، أو بنية لغوية معينة في سياق محدد (Outils de contrôle d'usage des occurrences)

إلا أن تلقين الكفاءات لطالب الترجمة، لا يعد حكرا على البحث الوثائقي، بل يسمح البحث المصطلحي أيضا باكتساب كفاءات أخرى، تتمثل في الكفاءة المصطلحية (Compétence terminologique)، التي تسمح للطالب بتطوير أهليته على ترويض الصعوبات المتعلقة بالمعنى، عندما يمنح البحث المصطلحي رصيذا عنوانه المقابل اللفظية، قد يكون غير مؤهل لوحده لترويض كافة الصعوبات. يسمح البحث المصطلحي الذي يتم تلقينه كاستراتيجية عمل على المدى الطويل، في تعويد الطالب على أخذ القرارات الصائبة، بأقل قدر ممكن من المعلومات، حيث يتعود على الاكتفاء بالمقابل خارج سياق استعماله من أجل إنتاج نص متناسق ومتسق.

علاوة على ذلك، تُلقّن "الكفاءة المصطلحية" الطالب والمترجم على توليد الدلالات عندما يتطلب الأمر ذلك أي عنما تغيب المصطلحات والمقابلات المناسبة.

وتندرج "الكفاءة المصطلحية" في إطار "الكفاءة الإجرائية"، (Compétence procédurale) وهي تلك الكفاءة التي يتعلم الطالب من خلالها، اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام الحالات المعقدة بأقل الموارد.

أما فيما يتعلق بجودة الترجمة، فيمكننا تأكيد نسبيا، فرضيتنا القائلة أن البحث المصطلح يساهم في ضمان دقة المصطلحات المتخصصة؛ لأن جودة الترجمة ليست مرهونة حتما بجودة القاموس؛ لأنه و بالرغم من جودة المصدر البحثي، فاستعماله هو الذي يحدد نوعية الترجمة. فغالبا ما لا يحسن الطالب اختيار قاموسه نظرا لعوامل زمنية، جغرافية أو متعلقة بميدان التخصص، كما يمكن أن يرسب في اتخاذ قراراته المصطلحية.

كما لا يمكننا تأكيد أو دحض بدقة، الفرضية التي تسلم بأن البحث الوثائقي يسمح للطلاب بتجنب الأخطاء اللغوية والأسلوبية وكذا الموضوعاتية، للسبب الذي ذكرناه أعلاه. وعليه، فقد توصلنا إلى دحض الفرضية الأخيرة و القائلة، بإمكان الأستاذ المُقيّم تبني معايير أكاديمية دون غيرها، من أجل تقييم الترجمة التي تكون قد أجريت في القسم؛ لأن الترجمة التي تكون قد أجريت في الإطار الأكاديمي، تعتبر ركيزة للترجمات التي سيكلف بها الطالب حين يصبح مترجما محترفا، فإدراج معيار الأمانة في نقل المعلومة لاسيما المتخصصة و التي تتسم بالنعمية، و كذا التركيز على التأثير السلبي الذي قد يترتب عن قرارات مصطلحية أو لغوية غير رشيدة، معيار المنهجية الذي سيرافق المترجم طيلة

مساره المهني، كلها معايير تساهم إلى جانب البحث المصطلحي بصفة عامة، و البحث المصطلحي الآني بصفة خاصة، و البحث الوثائقي من خلال المدونات الرقمية، إلى تكوين شخصية المترجم التي تتغذى على "المقاربة الميتا معرفية" التي تجعل الطالب و المترجم، يطور فكرا رشيدا حول فكره الخاص كمترجم متخصص، و بالتالي أهليته لنقد إنجازاته كمترجم، بعيدا عن كل النظريات الإلزامية للترجمة المتخصصة.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الزبيدي، ت. (2000)، *جدلية المصطلح والنظرية النقدية*، قرطاج، تونس.
- المسدي، ع. ا. (1983). *اللسانيات وعلم المصطلح*، سلسلة اللسانيات، المطبعة المصرية، تونس
- أبو فاضل، ج. حردان، ج. الفغالي ل. عويس هنري. (2002). *مصطلحات تعليم الترجمة*.
جامعة القديس يوسف. بيروت. لبنان.
- بن طيب، ن. (2016). *الترجمة ونظرية أنواع النصوص*، رسالة دكتوراه، جامعة أحمد بن بلة
1 - وهران.
- حضر، م. (2015). *أدوات الترجمة*. مجلة موضوع.
تم الاطلاع على الموقع في 2017/11.
- حمداوي، ج. (2012). *نظريات وضائف اللغة*، عن صحيفة المثقف، هيئة النشر مؤسسة المثقف
العربي، العدد 2054، 2012/04/18.
- <http://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama-09/62991-2012-04-18-11-44-45>
(تم الاطلاع على الموقع في 2018/01/15).
- عظيم، ح ; محمد، ج ; سبهييار، ع. *الترادف في اللغة العربية: حقيقة أم وهم؟*، معهد اللغة
العربية، الجامعة الاسلامية لأزاد، إيران.
مقال متوفر على الرابط التالي:
- http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference_research-1446776378-1406962791-224.pdf
- غزالة، ح. (2007). *قاموس دار العلم المتلازمات اللفظية*، دار العلم للملايين، الطبعة
الأولى، بيروت-لبنان.
- كحيل، س. *تعليمية الترجمة المصطلحية*، مقال متوفر على الرابط التالي:
- <file:///D:/dossier/rechercheterminologique.pdf>
- تم الاطلاع على المقال في 2018/11/05.
- المواقع الالكترونية:
- Investing.Com "بنك إنجلترا يعلق أسعار الفائدة وسط شكوك البريكست"
<https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-587018>
تم الاطلاع على الرابط في 2018/09/13

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

- Al-Hasnawi, A. (2007). «A Cognitive Approach to Translating Metaphors. In *Translation Watch Quarterly* ». Volume 11, No. 3.
- Amparo, H-A. (2008). « Compétence en traduction et traduction par compétences ». In *TTR* 211, Pp. 17–64.
- Bach, C. ; Scapin, D.L. (2005). « Critères Ergonomiques pour les interactions Homme-Environnements Virtuels : Définitions, justifications et exemples ». (Rapport de recherche). INRIA. Pp47.
<https://hal.inria.fr/inria-00070476v2/document>
- Ballard, M. (1999). « A propos de l'erreur en traduction ». Extrait de *Revue des Lettres et de Traduction*. N° 5. Pp. 51-65.
- Bédard, C. (1986). *La traduction technique : Principes et pratique*. (Ed.). Linguathec. Bibliothèque Nationale du Québec. Canada.
- Bejoin, H. ; Thoiron, PH. (1992). « Macrostructure et microstructure dans un dictionnaire de collocations en langue de spécialité ». In *Terminologie et traduction*. n° 2-3. Pp. 513-522
- Boutin-Qesnel, R ; Bélanger, N ; Kerpan, N ; Rousseau, L-J. (1979). *Vocabulaire systématique de la terminologie. Etudes, Recherches et Documentation*. Montréal, Office de la langue française.
- Boutin-Qesnel, R ; Bélanger, N ; Kerpan, N ; Rousseau, L-J. (1985) *Vocabulaire systématique de la terminologie. Cahiers de l'office de la langue française*. Publications du Québec. Québec.
- Bowker, L. (2001). «Towards a Methodology for a Corpus-Based Approach to Translation Evaluation». In *Meta : Journal des traducteurs*. 46 (2). 345–364. <https://doi.org/10.7202/002135ar>
- Bowker, L. ; Pearson, J. (2002). *Working with specialized language: A practical guide to using corpora*. Routledge. Londres.
- Buchat, A. (2014). *La traduction économique : Théorie et pratique*. Editions Universitaires Européennes, Allemagne.
- Cabré, M-T. (1998). *La terminologie : Théories, méthode et applications*. Traduit du catalane et adapté par CORMIER, M et HUMBLEY, J. Presses de l'Université d'Ottawa et Armand Colin.
- Cabré, M.T. (2008). *Constituer un corpus de textes de spécialité*. In *Cahiers du CIEL*. Barcelone.
<file:///D:/Nouveau%20dossier2017/Cabr%C3%A9%20-%20constitution%20de%20corpus%20de%20textes%20sp%C3%A9cialis%C3%A9s.pdf>

- Célestin, T ; Godbout, G ; Vachon-L'heureux, P. (1984). Méthodologie de la recherche terminologique ponctuelle, essai de définition. *Etudes, recherches et documentation*. Québec, Office de la langue française.
- Cohen, B. (2011). Lexique des co-occurents : Bourse et conjoncture économique. (2^{ème} éd). Montréal : *Linguattech*, 2011. Disponible en partie sur : <http://www.linguattechediteur.com/catalogue/lexique-de-cooccurrents>
- Cormier, M. (1986). Traduction technique et pédagogie. Thèse de Doctorat sous la Direction de Danika Seleskovitch, Ecole Supérieure d'Interprètes et de Traducteurs – Paris.
- Dancette, J. (2009). « Les véhicules de la mondialisation du langage économique ; mots et concepts de la mondialisation de la production : Langage « mondial » ? Un dictionnaire ontologique et encyclopédique de la mondialisation économique ». [En ligne], in : Realiter. *Terminologie et plurilinguisme dans l'économie internationale*. Journée scientifique « Terminologie et plurilinguisme dans l'économie internationale », Università Cattolica.
- Delisle, J; René, A (1980). L'analyse du discours comme méthode de traduction (1^{ère} éd.). Les Editions de l'Université d'Ottawa.
- Delisle, J; René, A (1984). L'analyse du discours comme méthode de traduction : Initiation à la traduction française de textes pragmatiques anglais/ Théorie et Pratique. (2^{ème} éd.). Les Presses de l'Université d'Ottawa.
- Delisle, J. (1997). La traduction raisonnée : Manuel d'initiation à la traduction professionnelle de l'Anglais vers le Français. (3^{ème} éd.). Les Presses de l'Université d'Ottawa
- Delisle, J; René, A. (2003). La traduction raisonnée : Manuel d'initiation à la traduction professionnelle de l'Anglais vers le Français. (2^{ème} éd.). Les Presses de l'Université d'Ottawa.
- Devauchelle, D. (2003). « La pierre de Rosette. In Solé, R. ; Valbelle, D. (2004) ». La « pierre de Rosette » : « La copie de la pierre de Rosette », in *Musée Champollion. Vif*.
<http://www.museechampollion-isere.fr/1842-la-pierre-de-rosette.htm>
 consulté en Novembre 2016.
- Dictionnaire de français Larousse. Disponible sur : <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/%C3%A9conomie/27630#i9AmpjLoeQux0pH3.99> consulté le 14/03/2018 à 14h14.

- Durieux, C. (1990). « La recherche documentaire en traduction technique : Conditions nécessaires et suffisantes ». In *Meta : Journal des traducteurs*. Vol. 35. N° 4. Pp. 669-675.
- Durieux, C. (1994). « Texte, contexte, hypertexte ». *Cahiers du CIEL*, Université Paris VII. Pp. 214-228.
Disponible sur le lien suivant : <https://www.eila.univ-paris-diderot.fr/media/recherche/clillac/ciel/cahiers/94-95/8durieux.pdf>
- Durieux, C. (1995). « Langues de spécialité et traduction ». In *Revue des lettres et de traduction*, N° 1, Pp. 9 – 25.
- Durieux, C. (2010). *Fondements didactiques de la traduction technique*. La maison du dictionnaire, France.
- El Qasem, F. (2007). « La traduction économique vers l'Arabe : Implications didactiques ». In Behr, I ; Hentschell, D ; Kauffmann, M ; Kern, A. (éd.). *Langue, économie, entreprise : Le travail des mots*. In *Langue, Discours et Société : Allemagne, Autriche, Pays bas*, n° 5-6, Presse Sorbonne Nouvelle, Paris. Pp. 465-473.
- Felbert, H. (1987). *Manuel de terminologie*. UNESCO - Programme général d'information et l'UNISIST. Centre National d'Information pour la Terminologie. Paris : Unesco : Infoterm.
- Enache. E. (2011). « Traduction et terminologie ». In BUTIURCĂ. D, DRUȚĂ, I. IMRE. A. *Terminology and translation studies: plurilingual terminology in the context of european intercultural dialogue*. SCIENTIA Publishing House. Pp. 195-202.
<file:///D:/translation%20books/Terminologie%20et%20traductologie.pdf>
- Gambier, Y. (2016). « Traduction et texte : vers un nouveau double paradigme ». *Signata* [En ligne].7. Pp.175-197.
URL : <http://journals.openedition.org/signata/1195> ; DOI : 10.4000/signata.1195
Mis en ligne le 31 décembre 2017. Consulté le 03 mai 2019.
- Gémar, J. (1979). « La traduction juridique et son enseignement : Aspects théoriques et pratiques ». *Meta*, 24 (1), Pp. 35–53.
- Gile, D. (2005). *La traduction, la comprendre l'apprendre*. (Ed.). Presses Universitaires de France.
- Goeuriot, L. (2009). *Découverte et caractérisation des corpus comparables spécialisés, interface homme - machine* », thèse de Doctorat, université de Nantes.

- Gouadec, D. (1989). « Comprendre, évaluer, prévenir : Pratique, enseignement et recherche face à l'erreur en traduction ». *Traduction, Terminologie, Rédaction*. Vol 2. N° 2.
- Gouadec, D. (1990). *Terminologie : Constitution des données*, Edition AFNOR, Paris la Défense.
- Gouadec, D. (1997). « Dictionnaires terminologiques – l'impact des nouvelles technologies ». In *Meta*. Volume 42 Lexicologie et terminologie, n° 1, 42-32.
- Guidere, M. (2005). *La traduction arabe: Méthodes et applications*. Université Lumière-Lyon2. Editions Ellipse.
- Hammami, M. (2016). « Caractéristiques générales et spécificités des langues de spécialité ». Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités Université de la Manouba – Tunisie. AL - MUTARĠIM, no 32, janvier - mars 2016. Consulté le 10/01/2018.
- Hazem, A. ; Morin, E. (2013). *Extraction de lexiques bilingues à partir de corpus comparables par combinaisons de représentations contextuelles*, Université de Nantes.
- Heid, U. (1994). « On ways words work together: Topics in lexical combinatorics ». In: *Euralex '94 Proceedings*. Papers submitted to the 6th EURALEX international congress on lexicography in Amsterdam, The Netherlands. Pp. 226-257.
- Horguelin, P ; Brunette, L. (1986). « Pratique de la révision ». (Ed. n° 3.) *Revue augmentée*. Brossard (Québec). Linguattech éditeur.
- Humbley, J; Torres Vera, Ó. (2010). « Le texte spécialisé comme élément clé dans la pédagogie de la traduction vers les langues secondes ». In *Íkala, revista de lenguaje y cultura*, vol. 15, n° 25, mayo-agosto, Pp. 21-39 Universidad de Antioquia Medellín, Colombia.
- Ilg, G. (1994). « Le traducteur de la langue française à la tâche ». In *Parallèles*. N° 16.
- Jody, B. (2006). *Technical translation: Usability Strategies for Translating Technical Documentation*, Editions Springer, Université de Sheffield, GB.
- Jump elt, Rudolf W. (1961). *Die Übersetzung naturwissenschaftlicher und technischer Literatur*. Berlin: Langenscheidt. In KREIN-KUTIILE, M. (2003). *Equivalence in Scientific and Technical Translation A Text-in-Context-based Study*. European Studies Research Institute School of Languages University of Salford, Salford, UK. PhD.

- <https://core.ac.uk/download/pdf/40025234.pdf> consulté le : 25/03/2019
- Kübler, N. (2011). « Traduction pragmatique, linguistique de corpus, traducteur: Un ménage à trois, explosif ». In *Tralogy II*, Session 3 - Machine and Human Translation: Finding the Fit? / TA et Biotraduction, mis à jour le : 02/06/2014. Disponible sur : <http://lodel.irevues.inist.fr/tralogy/index.php?id=288&format=print>. Consulté en Novembre 2016.
- Lacroix, K. (2010). « Les traducteurs et la recherche terminologique ponctuelle au 21ème siècle ». *Actualités langagières L'Actualité langagière*, volume 7, numéro 4.
- Lagarde, L. (2009). Le traducteur professionnel face aux textes techniques et à la recherche documentaire. Thèse de Doctorat en Linguistique. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III.
- Lanchester, J. (2014). *How to speak money*. Edition Faber □ Faber LTD. London. 27/08/2014. Google books.
- Lanchester, J. (2014). « Money talks: Learning the language of Finance ». In *The New Yorker*, Issue of August 4th, 2014. Disponible sur: www.newyorker.com/magazine/2014/08/04/money-talks-6 . Consulté le 13/03/2018 à 20h19.
- Larmat, N. (2011). « La traduction financière : La traduction, étape essentielle du processus de communication financière ». [En ligne]. *Point Com*. Bulletin en ligne des Anciens de l'ESIT. Dossier : la traduction financière, Octobre 2011. Disponible sur : <http://www.reocities.com/aaeesit/tradfin1.html>. Consulté le : 25/06/2018.
- Larose, R. (1989). « Présentation : L'erreur en traduction : par-delà le bien et le mal ». In *Traduction, Terminologie, Rédaction*. Vol 2. N° 2.
- Laroussi, F ; Albalawi, I. (2010). « La traduction de l'arabe et vers l'arabe, à l'heure de la mondialisation ». In *Hermès, La Revue*. 1, (n° 56).137-144.
- Laurens, M. « La description des collocations et leur traitement dans les dictionnaires ». 44-51. Disponible en version PDF : <file:///D:/dossier%20de%20l'%C3%A9conomie%20et%20de%20la%20finance/laurens%20collocations.pdf>
- Lavault-Olléon, E. (2007). « Traduction spécialisée : pratiques, théories, formations ». In *Travaux Interdisciplinaires et Plurilingues en Langues Etrangères Appliquées* 10. Peter Lang SA. Editions Scientifiques Internationales, Bern.

- Lederer, M. (1994). *La traduction aujourd'hui : le modèle interprétatif*. (Ed.). Hachette. Paris. France.
- Lederer, M. (2002). « Correspondances et équivalences : Faits de langue et de discours en traduction ». Université de Sorbonne-nouvelle. Disponible sur [researchGatefile:///C:/Users/user/Downloads/2002Correspondancesetquivalences%20\(3\).pdf](file:///C:/Users/user/Downloads/2002Correspondancesetquivalences%20(3).pdf). Consulté le 24/03/2019
- Lemaire, C. (2017). *Traductologie et traduction outillée : Du traducteur spécialisé professionnel à l'expert métier en entreprise*. Thèse de Doctorat sous la direction d'Elizabeth Lavault-Olléon. Université Grenoble Alpes
- Lerat, P. (1995). *Les langues spécialisées*. Presses Universitaires de France, (1^{ère} éd), Paris.
- L'homme, M-C. (1990). « Y a-t-il une langue de spécialité ? Points de vue théorique et pratique ». In *les Actes des journées de linguistique*, Québec, Centre International en Aménagement Linguistique, 1990, pp105-112.
- L'homme, M-C. (2004). *La terminologie : principes et techniques*. Les Presses de l'Université de Montréal. L'Internaute, dictionnaire en ligne, consulté le 20/01/2018 à 13 : 30. <http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/ad-hoc/>
- Longhi, J ; Sarfati, G. (2011). *Dictionnaire de Pragmatique*. Editions Armand-Colin, Paris.
- Loock, R. (2016). *La traductologie de corpus*. (Ed.). Presses Universitaires du Septentrion. Villeneuve d'Ascq. France.
- Maftai, C. (2013). « The metaphoric dimension of economic texts: The translation of metaphor ». In *Allbest*. Roumania, Disponible sur: https://otherreferats.allbest.ru/languages/00243834_0.html#text
- Maillot, J. (1981). *La traduction scientifique et technique*. (2^{ème}. Ed.). Technique et Documentation. Paris. France.
- McEnery, T; Wilson, A. (2001). *Corpus linguistics*. Edinburgh University Press.
- Mirsoyeva, L. (2014). « Metaphorical economic terms: Problems of their translation from english to Russian ». In *Procedia: social and behavioural sciences* 136. Pp. 169-174.

- Munday, J. (2012). *Introducing translation studies: Theories and applications*. Routledge. Londres / New York.
- Newmark, P. (1985). The Translation of Metaphor, in Paprotte and Dirven, eds, *The Ubiquity of Metaphor*. Amsterdam: Benjamins.
- Nord, C. (2008). *La traduction : une activité ciblée. Introduction aux approches fonctionnalistes*. Traduit de l'anglais par Beverly Adab. Artois Presses Université, Arras, ISBN 978-2-84832-081-6.
- Oliveira, I. (2005). « La métaphore terminologique sous un angle cognitif ». In *Meta*, 50. N° (4). <https://doi.org/10.7202/019923ar>.
- Oliveira, I. (2007). « Sens figuré et compréhension humaine ». In *Actes du Colloque Interdisciplinaire Nouvelles Perspectives de la Recherche Française sur la Langue et la Culture Portugaise*, Clermont-Ferrand, 5-6 février 2007.
- Olohan, M. (2001). « Spelling out the optionals in translation: A corpus Study ». P. Rayson, A. Williams, T. Mcenery, A. Hardie, & S. Khoja, (Éds). *UCREL Technical Papers*, vol. 13, pp. 423–432.
- Plassard, F. (2007). *Lire pour traduire*. (Ed.). Presses Sorbonne Nouvelle. France.
- Peraldi, S. (2010). « Traduction assistée par ordinateur : Entre théorie et pratique ». In *Les Cahiers du Groupe d'Etudes sur le Plurilinguisme Européen*, E.Leria. Presses Universitaires de Strasbourg.
- Raus, R. (2007). « La terminologie des Bourses italiennes et françaises : Quelle relation à la langue anglaise ? ». In Behr, I ; Hentschell, D ; Kauffmann, M ; Kern, A. (éd.). *Langue, économie, entreprise : Le travail des mots*. In *Langue, Discours et Société : Allemagne, Autriche, Pays bas*, n° 5-6, Presse Sorbonne Nouvelle, Paris. 315-330.
- Reig, D. (n.d). « Sémasiologie/Onomasiologie : La voie arabe de la lexicographie ». In *AL-Lisaniyyat* Volume 11, Numéro 11. 39-64. Article disponible sur le lien suivant : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/32198>
- Resche, C. (2010). «Metaphors in English for economics: For a language-based approach with L2 learner». In *Groupe d'Etude et de Recherche en Anglais de Spécialité (ASp)* [Online]. 239-259, 2001. Online since 22 November 2010, connection on 18 October 2016. URL: <http://journals.openedition.org/asp/1984>; DOI: 10.4000/asp.1984.
- Roberts, R. (1996). Le traitement des collocations et des expressions idiomatiques dans les dictionnaires bilingues. In *BÉJOINT, H. ;*

- THOIRON, PH. (eds.). 1996. Les dictionnaires bilingues. Louvain-la-Neuve: Aupelf - Uref - Éditions Duculot. Pp. 181-198.
- Rondeau, G. (1984). Introduction à la terminologie. (2^{ème} éd). Québec.
- Safon, M.O. (2019). Sources d'information et méthodologie de recherche documentaire en santé. Centre de documentation de l'Irdes.
<https://www.irdes.fr/documentation/documents/sources-d-information-et-methodologie-de-recherche-documentaire.pdf>
- Sager, J-C. (1990). A Practical Course in Terminology Processing. Amsterdam, Philadelphie: John Benjamin.
- Saldanha, G.; O'Brien, S. (2013). Research methodologies in translation studies. Routledge, Londres.
- Scarpa, F. (2010). La traduction spécialisée : une approche professionnelle à l'enseignement de la traduction. Traduction et adaptation de Marco A. Fiola, les Presses Universitaires d'Ottawa, Ottawa.
- Sidhom, S. (1996). Traduction Assistée par Ordinateur du français vers l'arabe – état de l'art, note de synthèse de DEA, Ecole Nationale Supérieure des Sciences de l'Information et des Bibliothèques, Lyon.
- Sinclair, J. (2007). « Language and computing, past and present ». In K. Ahmad et M. Rogers (dir.), *Evidence-based LSP. Translation, Text and Terminology*, Berne/ Berlin/ Frankfurt, Lang. Pp. 21-51.
- Toudic, D. ; Kattel Hernandez, M. ; Moreau, F. ; Barbin, F. ; Phuez, G. (2014). « Du contexte didactique aux pratiques professionnelles : propositions d'une grille multicritères pour l'évaluation de la qualité en traduction spécialisée ». In *ILCEA Revue de l'Institut des Langues et Cultures d'Europe, Amérique, Afrique, Asie et Australie*. Editions/ Université Grenoble Alpes.
- Visky, M.(2013). L'utilisation du corpus comparable dans l'enseignement de la traduction, Politehnica University of Timisoara, Romani.
- Walkiewicz, B. (2012). « Traduction des textes de spécialité comme méthode d'apprentissage des langues de spécialité ». In *GlottaDidactica*, Vol 39, n° 2, Uniwersytet im. Adama Mickiewicza w Poznaniu, Pologne. Disponible sur : <http://pressto.amu.edu.pl/index.php/gl/article/view/5351>
- Xia, J. (2009). Economic metaphors in english newspapers. Kristianstad University College. 1-28.

المواقع الإلكترونية:

<https://www.edreams.fr/blog/gastronomie-francaise-queles-specialites-pour->

(queles spécialité pour quelle région de France – site [queles-regions/](#)

Consulté le 29/01/2018. .culinaire)

Anthony, L. (2018). AntConc (Version 3.5.7) [Computer Software]. Tokyo, Japan: Waseda University. Available from <http://www.laurenceanthony.net/software>

قائمة الجداول، الرسوم التوضيحية والصور:

- الجداول:

- جدول 1 : مميزات المصطلح بين اللغة العامة و اللغة الخاصة54
- جدول 2 - جدول نموذجي يعنى بالمعايير التقييمية للترجمة المالية في الإطار الأكاديمي
247
- جدول 3 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (قبل البحث
المصطلحي).....252
- جدول 4 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (بعد البحث
المصطلحي).....258
- جدول 5 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (قبل البحث
المصطلحي).....261
- جدول 6 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (بعد البحث
المصطلحي).....263
- جدول 7 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (قبل البحث
المصطلحي).....266
- جدول 8 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (بعد البحث
المصطلحي).....269
- جدول 9 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (قبل البحث
المصطلحي).....272
- جدول 10 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (بعد البحث
المصطلحي).....275

- جدول 11 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (قبل البحث المصطلحي)..... 278
- جدول 12 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة المتخصصة رقم 05 (بعد البحث المصطلحي)..... 281
- جدول 13 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (بعد البحث المصطلحي)..... 283
- جدول 14 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (قبل البحث الوثائقي)..... 285
- جدول 15 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 01 (بعد البحث الوثائقي)..... 289
- جدول 16 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (قبل البحث الوثائقي)..... 293
- جدول 17 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 02 (بعد البحث الوثائقي)..... 299
- جدول 18 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (قبل البحث الوثائقي)..... 302
- جدول 19 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 03 (بعد البحث الوثائقي)..... 306
- جدول 20 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (قبل البحث الوثائقي)..... 309
- جدول 21 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 04 (بعد البحث الوثائقي)..... 314

- جدول 22 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (قبل البحث الوثائقي) 317
- جدول 23 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 05 (بعد البحث الوثائقي) 321
- جدول 24 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (قبل البحث الوثائقي) 324
- جدول 25 - جدول تحصيلي لنسبة الأخطاء المرتكبة في الترجمة رقم 06 (بعد البحث الوثائقي) 328

- الرسوم التوضيحية

- رسم توضيحي 1 - المراحل التي يمر بها المصطلح الجديد قبل تداوله في اللغة ... 148
- رسم توضيحي 2 - تشعبات الفرع التطبيقي للدراسات الترجمانية حسب " مونداي " ... 181
- رسم توضيحي 3 - مسار المطالعة حسب "بلاसार" (من إعدادنا)..... 195
- رسم توضيحي 4 - مسار استحداث المدونة من معالجة النصوص إلى عملية الموازنة 217

- الصور:

- الصورة 1 - ترصد الصيغة الخامة لأحد النصوص التي تشكل المدونة..... 210
- الصورة 2 - ترصد محاولة نقل مضمون النص إلى صيغة Word قبل المعالجة ... 211
- الصورة 3 - ترصد المحاولة الأولى لتحويل النص من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word)..... 212

- الصورة 4 - المحاولة الثانية من خلال برنامج آخر لتحويل النص من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word) 212
- الصورة 5 - ترصد عملية استرجاع محتوى النص من خلال تقنية التعرف الضوئي على الحروف 213
- الصورة 6 - ترصد عملية تحويل النص الفرنسي من صيغة (PDF) إلى صيغة (Word) 214
- الصورة 7 - ترصد عملية الموازنة الآلية لنص طبي من خلال برنامج (WinAlign 2011) 216
- الصورة 8 - صورة للنافذة الرئيسية للمدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة (فرنسي / عربي) " Thranslab " 218
- الصورة 9 - عملية استنطاق المدونة الرقمية " Thranslab " 219

مسرد المصطلحات التقنية المستخدمة في البحث:

المصطلح في اللغة الانجليزية	المصطلح في اللغة الفرنسية	المصطلح في اللغة العربية
Alignement	Alignement des textes	موازاة النصوص
Annotated corpora	corpus annotés	المدونات الموسومة
Armchair linguistics	Linguistique du fauteuil	اللسانيات التقليدية
Collocations	Collocation	المتلازمات اللفظية
Comparable corpora	Corpus comparables	مدونات متقابلة
Computational linguistics	Linguistique computationnelle	اللسانيات الحاسوبية
Concordancers	Concordanciers	أدوات البحث التوافقي
Corpus Linguistics	Linguistique de Corpus	بلسانيات المدونة
Transediting	Transédition	الترجمة والنشر
Transcreating	Transcréation	الانتاج الترجمي
Localizing	Localisation	ترجمة المواقع الالكترونية
DIY Corpora	Corpus maison	والمدونات المستحدثة

		لأغراض محددة
Optical Character Recognition	Reconnaissance Optique de caractères	التعرف الضوئي على الحروف
Parralel corpora	Corpus parallèle	مدونات متوازية
reversification	Reversification sémantique	مبدأ الانعكاس الدلالي
Translation Memory	Mémoire de Traduction	ذاكرة الترجمة.
Versioning	Versionisation	إطار إصدار نسخ معدلة من الانتاج السمعي البصري

فهرس المحتويات:

3	إهداء
4	شكر وتقدير
5	مقدمة
22	الفصل الأول: الترجمة المتخصصة وعناصرها الأساسية
23	تمهيد الفصل
23	المبحث الأول: الترجمة المتخصصة، لغة التخصص والنص المتخصصة
24	1. تعريف الترجمة المتخصصة
30	2. لغة التخصص
37	1.2. مميزات لغة التخصص:
38	1.1.2. الخصوصيات داخل-لغوية
38	1.1.1.2. الوظيفة التواصلية (La fonction communicative)
39	2.1.1.2. الوظيفة الإخبارية (La fonction informative)
41	3.1.1.2. الوظيفة الحاجية (La fonction argumentative)
42	4.1.1.2. الوظيفة ما بعد لغوية (la fonction métalinguistique)
42	5.1.1.2. الوظيفة النفعية (La fonction pragmatique)
43	6.1.1.2. الوظيفة المرجعية (La fonction référentielle)
43	1.1.2.7. الوظيفة التعبيرية (La fonction expressive)
44	8.1.1.2. الوظيفة العلائقية الشخصي (La fonction interpersonnelle)
44	9.1.1.2. الوظيفة التفكيرية (La fonction idéative)

- 45..... (La fonction d'identification) الوظيفة التعريفية 10.1.1.2
- 50..... الخصوصيات ما بين لغوية 2.1.2
- 51..... المعايير الشكلية 1.2.1.2
- 53..... المعايير النصية 2.1.2.2
- 56..... شروط تحقيق العملية التواصلية بلغة التخصص 2.2
- 60..... النص المتخصص 3
- 63..... أنواع النصوص: 1.3
- 64..... مستويات التخصص 2.3
- 68..... **المبحث الثاني: النص الاقتصادي المالي**
- 69..... 1. النص الاقتصادي المالي ومميزاته 1
- 71..... 1.1. محطات تاريخية في الدراسات اللغوية لميدان الاقتصاد 1.1
- 75..... 1.2. مميزات النص الاقتصادي المالي 1.2
- 75..... 1.2.1. لغة الاقتصاد، لغة متخصصة تستخدم مصادر اللغة العامة بصفة متخصصة 1.2.1
- 76..... 2.2.1. الاشتراك اللفظي 2.2.1
- 77..... 3.2.1. الفراغ الاصطلاحي في المجال الاقتصادي 3.2.1
- 79..... 4.2.1. تداخل الميادين في النص المالي 4.2.1
- 79..... 5.2.1. المعاني الضمنية 5.2.1
- 80..... 6.2.1. صعوبة تحديد المفاهيم 6.2.1
- 81..... 7.2.1. لغة الاقتصاد من لغات التخصص الأكثر عرضة للتجديد والتحيين في مواردها اللغوية 7.2.1

82.....	8.2.1. إيهام النص الأصل
83.....	3.1. الصور البيانية في النص الاقتصادي المالي
84.....	1.3.1. الاستعارة:
87.....	1.1.3.1. أنواع الاستعارة في النص الاقتصادي المالي
87.....	أ) الاستعارة التشخيصية (La métaphore anthropomorphique)
88.....	ب) الاستعارة الحيوانية (La métaphore animalière)
88.....	2.1.3.1. مستويات تدخل الاستعارة في النص الاقتصادي المالي:
88.....	1.2.1.3.1. المستوى المصطلحي:
90.....	1.1.2.3.1. سبل ترجمة الاستعارة المصطلحية في النص الاقتصادي المالي
92.....	2.3.1. الكناية (La métonymie)
94.....	3.3.1. الحذف (L'ellipse)
95.....	4.3.1. المتلازمات اللفظية (Les collocations)
98.....	1.4.3.1. دلالية
100.....	2.4.3.1. نحوية
101.....	3.4.3.1. نفعية
102.....	5.3.1. مبدأ الانعكاس الدلالي (Reversification)
106.....	4.1. لغة الاقتصاد بين اللغة العربية واللغة الفرنسية
107.....	1.4.1. خصوصيات النص الاقتصادي في اللغة العربية
110.....	2.4.1. خصوصيات النص الاقتصادي المالي في اللغة الفرنسية
113.....	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: البحث المصطلحي الآني والبحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة
114.....	

115	تمهيد الفصل
115	المبحث الأول: البحث المصطلحي الآني في الترجمة المتخصصة والتقابل اللفظي
116	1. المصطلحية (Terminologie)
117	1.1. ماهية المصطلحية (علم المصطلح)
122	2.1. مجالات المصطلحية:
124	1.2.1. المصطلحاتية (Terminographie)
125	2.2.1. المصطلحية الحاسوبية (Terminologie computationnelle)
126	2. البحث المصطلحي (recherche terminologique)
	1.2. مصادر البحث المصطلحي (SOURCES DE LA RECHERCHE
128	TERMINOLOGIQUES)
128	2.1.1. الجذازات المصطلحية (Fiches terminologiques)
129	2.1.2. البنوك الاصطلاحية (Banques Terminologiques)
130	3.1.2. القواميس المتخصصة (Dictionnaires spécialisés)
132	2.2. فروع البحث المصطلحي
	1.2.2. البحث المصطلحي الموضوعاتي (La recherche terminologique
132	thématique)
	2.2.2. البحث المصطلحي الآني (La recherche terminologique ponctuelle)
133	
139	1.2.2.2. فروع البحث المصطلحي الآني
	1.1.2.2.2. البحث المصطلحي الآني أحادي اللغة (Recherche
139	terminologique ponctuelle monolingue)

البحث المصطلحي الآني ثنائي اللغة (Recherche terminologique ponctuelle bilingue)	2.1.2.2.2
140	
140	3.2. مراحل البحث المصطلحي الآني
(Analyse des éléments de la recherche)	1.3.2. تحليل العناصر موضوع البحث
143	demande)
144 L'identification du terme	2.3.2. تحديد ماهية المصطلح موضوع البحث
L'identification du domaine de l'emploi	3.3.2. تحديد مجال الاستخدام
146	
(Le relevé du micro- contexte)	4.3.2. تحديد السياق الجزئي للمصطلح
146	
146 ..	5.3.2. تحديد السياق الكلي للمصطلح (Le relevé du macrocontexte)
niveau L'identification du	6.3.2. تحديد نسبة التداول المعجمي للمصطلح
148	de lexicalisation
150 ..	7.3.2. تحديد مستوى اللغة (L'identification du niveau de la langue)
L'identification du caractère	8.3.2. تحديد الطابع المحلي للمصطلح
150	régional du terme
151 L'identification des termes seconds	9.3.2. تحديد المصطلحات الثانوية
Le relevé de la définition	10.3.2. وضع تعريف للمصطلح موضوع البحث
153	
156 (Correspondance Terminologique)	3. التقابل اللفظي في الترجمة المتخصصة
162	المبحث الثاني: البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة

163	1. ماهية البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة.....
169	2. مراحل البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة.....
169	3. مصادر البحث الوثائقي.....
173	1.3. المصادر المعنوية (الاختصاصيون SPECIALISTES).....
174	2.3. المصادر السمعية البصرية (SOURCES AUDIO-VISUELLES).....
174	3.3. المصادر اللغوية (SOURCES LINGUISTIQUES).....
175	1.3.3. المدونات اللغوية (Corpus Linguistiques).....
176	1.3.3. المدونات الرقمية (Corpus électroniques).....
177	4. لسانيات المدونة (Linguistique De Corpus).....
178	5. ترجمة المدونة (Traductologie De Corpus).....
	6. أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (Outils De Traduction Assistee Par Ordinateur).....
182	1.6. أنواع المدونات الرقمية:.....
183	1.1.6. المدونات الخامة والمدونات الموسومة (Corpus bruts et corpus annotés).....
184	2.1.6. المدونات أحادية اللغة والمدونات متعددة اللغات (Corpus monolingues et corpus bilingues et/ou multilingues).....
185	1.2.1.6. المدونات أحادية اللغة (Corpus monolingues).....
185	1.1.2.1.6. مدونات مرجعية أحادية اللغة (Corpus monolingue de référence).....

(Corpus monolingue متخصصة أحادية اللغة	2.1.2.1.6
186..... spécialisé)	
(Corpus monolingue مترجمة باللغة تعنى بأحادية اللغة	3.1.2.1.6
186..... de langue traduite)	
187..... (Corpus Multilingues) مدونات متعددة اللغات	2.2.1.6
(Corpus الرسمية والمدونات المستحدثة لأغراض محددة	3.1.6
188..... officiels et Corpus « maison » / « DIY Corpora »)	
188..... (Corpus Officiels) المدونات الرسمية	1.3.1.6
(Corpus «Maison » محددة لأغراض المستحدثة	2.3.1.6
188..... « DIY »)	
(Corpus Parallèles et Corpus المتقابلة والمدونات المتوازية	4.1.6
188..... comparables)	
189..... (Corpus Parallèles) المدونات المتوازية	1.4.1.6
190..... (Corpus Comparables) المدونات المتقابلة	2.4.1.6
INTERROGATION DES SOURCES المصادر البحثية (استقراء)	4.3
191..... DOCUMENTAIRES	
193... 1.4.3 المدونات الرقمية كأداة البحث الوثائقي في الترجمة المتخصصة	
196..... (Lecture préparatoire) المطالعة التحضيرية	1.1.4.3
199..... (Lecture interrogative) المطالعة الاستطاقية	2.1.4.3
199..... (Auto-édition) المطالعة التحقيقية	3.1.4.3
201..... خاتمة الفصل:	

الفصل الثالث: ترجمة النص المالي بين التقابل اللفظي (من خلال القاموس المتخصص) والبحث الوثائقي (من خلال المدونات الرقمية): دراسة ميدانية تقييمية،	
لنماذج ترجمات الطلاب	202
تمهيد الفصل:	203
المبحث الأول: استحداث المدونات الرقمية في الترجمة المالية و تحديد معايير تقييم جودة الترجمة	203
منهجية العمل:	204
تقديم المدونة:	205
1. استحداث المدونة الرقمية المتخصصة في ميدان المالية ثنائية اللغة (فرنسي / عربي) « THRANSLAB »	206
1.1. مراحل الاستحداث	207
1.1.1. اختيار النصوص	207
2.1.1. التتميط الشكلي للنصوص (Standardisation formelle des textes)	209
3.1.1. وسم النصوص (Annotation des textes)	214
4.1.1. موازاة النصوص الأصلية الفرنسية بترجمات العربية (Alignement des textes)	214
5.1.1. إدماج النصوص في المنصة الرقمية (Incrémentation de l'interface)	217
2. التقييم الأكاديمي للترجمة المتخصصة:	220
1.2. العناصر المتدخلة في عملية التقييم	223

2241.1.2. الأستاذ المقيّم
2252.1.2. الطالب موضوع التقييم
2262.3.1. الترجمة كونها عملية
2284.1.2. الترجمة كنتاج
2282.2. الخطأ في الترجمة:
2291.2.2. مصدر الخطأ في الترجمة
2291.1.2.2. النص المتن
2352.1.2.2. النص الهدف
2353.1.2.2. المترجم (الطالب في حالتنا)
2372.2.2. أنواع الخطأ في الترجمة
2381.2.2.2. الأخطاء اللغوية
2402.1.2.2.2. الأخطاء المنهجية
2423.2. فيما يخص السياق
2434.2. معايير تقييم جودة الترجمة
	المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لترجمات الطلاب بين استراتيجيتي البحث
248المصطلحي الآني والبحث الوثائقي
249النص المالي موضوع الترجمة
251تحليل الترجمات التي أنجزت بالاستعانة بالقاموس (البحث المصطلحي الآني)
251ترجمة الطالب رقم 01 قبل البحث المصطلحي الآني
256ترجمة الطالب رقم 01 بعد البحث المصطلحي الآني
260ترجمة الطالب رقم 02 قبل البحث المصطلحي الآني

- 262 ترجمة الطالب رقم 02 بعد البحث المصطلحي الآني
- 265 ترجمة الطالب رقم 03 قبل البحث المصطلحي الآني
- 268 ترجمة الطالب رقم 03 بعد البحث المصطلحي الآني
- 271 ترجمة الطالب رقم 04 قبل البحث المصطلحي الآني
- 274 ترجمة الطالب رقم 04 بعد البحث المصطلحي الآني
- 277 ترجمة الطالب رقم 05 قبل البحث المصطلحي الآني
- 280 ترجمة الطالب رقم 05 بعد البحث المصطلحي الآني
- 282 ترجمة الطالب رقم 06 بعد البحث المصطلحي الآني
- 284 تحليل الترجمات التي أجريت على أساس المدونة الرقمية (البحث الوثائقي)
- 284 ترجمة الطالب رقم 01 قبل البحث الوثائقي:
- 288 ترجمة الطالب رقم 01 بعد البحث الوثائقي:
- 292 ترجمة الطالب رقم 02 قبل البحث الوثائقي:
- 298 ترجمة الطالب رقم 02 بعد البحث الوثائقي:
- 301 ترجمة الطالب رقم 03 قبل البحث الوثائقي:
- 308 ترجمة الطالب رقم 04 قبل البحث الوثائقي:
- 313 ترجمة الطالب رقم 04 بعد البحث الوثائقي:
- 316 ترجمة الطالب رقم 05 قبل البحث الوثائقي:
- 320 ترجمة الطالب رقم 05 بعد البحث الوثائقي:
- 322 ترجمة الطالب رقم 06 قبل البحث الوثائقي:
- 327 ترجمة الطالب رقم 06 بعد البحث الوثائقي:

330	خاتمة الفصل
331	الخاتمة
343	المصادر والمراجع باللغات الأجنبية
352	قائمة الجداول، الرسوم التوضيحية و الصور
356	مسرد المصطلحات التقنية المستخدمة في البحث
358	فهرس المحتويات
368	ملخص باللغة العربية
371	ملخص باللغة الفرنسية

ملخص باللغة العربية:

تعتبر الترجمة الاقتصادية والمالية أحد أهم مصادر عمل المترجم المحترف. إذ تفرض صعوبات من طبيعة مصطلحية ومفاهيمية لا يستهان بها.

وأمام هذا، تتطلب ترجمة النص الاقتصادي والمالي اكتساب الكفاءة الأدواتية، إلى جانب الكفاءة اللغوية، حيث لم يعد يكلف المترجم اليوم بالمهام نفسها التي كان يكلف بها منذ عقدين من الزمن، فبتطور وتوسع مهامه، تطوّرت أدواته التي تعينه على الترجمة.

وعليه، غالباً ما يلجأ المترجم دون وعي، من أجل القيام بمهامه الترجمة في أكمل وجه، إلى مختلف استراتيجيات الترجمة، حاولنا في هذه الدراسة إبراز اثنين منها، وذلك بغرض الوصول إلى تحديد المنهجية التي يجب اتباعها من أجل إنتاج ترجمات أقل ما يقال عنها خالية من الأخطاء.

بالفعل، يتعلق الأمر بالبحث المصطلحي الآني، كاستراتيجية تعزز التقابل اللفظي والمصطلحي، والبحث الوثائقي كاستراتيجية تعزز التكافؤ بين بنيتين كليتين تتمثلان في "النص المتن" و"النص المترجم".

من أجل تحديد مدى فعالية هاتين الاستراتيجيتين، قمنا بإجراء دراسة تجريبية، قدمنا فيها لطلاب الماستر في معهد "الترجمة بجامعة الجزائر 2"، نصّاً تم استخراجه من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، وتم ترجمته من طرف مجموعة من الطلاب المذكورين أعلاه، وفقاً لاستراتيجية البحث المصطلحي الآني باستخدام قاموس متخصص، وترجمت

المجموعة الثانية، النص نفسه، ولكن وفقا لاستراتيجية البحث الوثائقي من خلال مدونة تم استحداثها من طرفنا لغرض هذا البحث (DIY)، وهي مدونة متخصصة في الميدان المالي.

في الأخير، قمنا بتقييم ترجمات الطلاب، من خلال تحليلها ونقدها بغرض الوصول إلى نتيجة تمكننا من تحديد فعالية وحدود كل استراتيجية، خاصة أغراض تعليمية الترجمة المتخصصة في الإطار الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية:

الترجمة الاقتصادية المالية، المدونات المستحدثة لأغراض محددة، البحث المصطلحي الآني، البحث الوثائقي، التقابل اللفظي.

ملخص باللغة الفرنسية:

La traduction économique et financière constitue l'une des plus grandes sources de travail d'un traducteur professionnel. Les difficultés que le texte financier pose aux traducteurs ne sont pas à négliger, elles sont tant d'ordre terminologique que d'ordre notionnel.

La traduction du texte économique et financier appelle la compétence linguistique et instrumentale. Le traducteur d'aujourd'hui n'a plus les mêmes tâches qu'il y a vingt ans, sa mission a changé, sa boîte à outils aussi.

Afin de mener à bien sa tâche, le traducteur fait souvent inconsciemment appel à des stratégies de traduction diverses. Nous avons tenté dans la présente étude, de mettre en exergue deux de ces stratégies, afin de parvenir à déterminer la meilleure voie à emprunter pour traduire un texte financier avec le moins d'erreurs possible. Il s'agit en effet de la recherche terminologique ponctuelle, comme stratégie qui favorise la correspondance lexicale et terminologique, et la recherche documentaire comme stratégie qui favorise l'équivalence entre deux macrostructures : le texte source et le texte cible.

Afin d'analyser l'efficacité de ces deux stratégies, nous avons procédé à une étude expérimentale dans laquelle nous avons proposé à des étudiants de Master à l'Institut de Traduction de l'Université d'Alger² un texte émanant de la Direction Générale des Impôts, celui-ci sera traduit par un groupe d'étudiant suivant la stratégie de recherche terminologique à l'aide d'un dictionnaire spécialisé, le deuxième groupe traduira le même texte mais suivant la stratégie de la recherche documentaire à travers un corpus (DIY) spécialisé en finance, que nous avons élaboré pour l'objectif de la présente étude.

A la fin, nous procéderons à l'évaluation des traductions afin de parvenir à déterminer les limites de chaque stratégie, notamment dans le cadre académique pour des fins didactiques.

Mots clés :

Traduction économique et financière, corpus (DIY), recherche terminologique ponctuelle, recherche documentaire, correspondance terminologique.